



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله منزه الحق بصل لادلة الواضحة والبراهين الفاطمة وموضح الايمان عند راي
 الخاصين ومنطق السنة الشريفة بعقائد البطلين الذي شهد بوجوب وجوده الوجود
 عند الصديقين واقر بقدرته في العالمين وتكافا كثير من الوجوات مع ابطال سائر الاعيان
 بالهين واوضح عن وحدانيته انتظام الخلق التوافيق الارضين وجود الممكنات مع استحالة التفرج
 بالامسح وتكثير الفاعلين اظهر استغناءه وعلمه تمام حكمته فجل عن اوصاف الواصفين
 عن ادراك كماله ايضا الغافرين فظهر من ذلك عصمة الانبياء والائمة الطاهرين وصلى الله على
 سيد المرسلين محمد النبي واله الطيبين المعصومين خصوصاً على نفسه الامارة بالحق والبرهان
 الامين على راي طالب مبر المؤمنين وعلى الاحد عشر لقين كل واحد منهم هو جعل الله المنين
 وفضيلاً الواصلين وبهم تجاب عوذة الالهة ومحصل النجاة لمحبيهم الخاصين فمن اقر
 بحقهم فهو في عليين ومن لم يقر بهم فهو في اسفل السافلين صلوة دائمة متصلة
 في يوم الدين **وما محمد** فان اضعف عبداً لله تعالى حسن بن يوسف بن
 المطهر الحلبي في جواب سؤال ولد في الغربة على محمد صالح الله له امدار به كما هو باء والدي
 رزقاً باستغاثات النبوة والاخوة كما اطاعني في استعمال قواه العقلية والحسية واستغنى
 ببلوغ اماله كما ارضاه باقواله وافعاله وجمع له بين الراسخين كما لم يعصني طرفة عين من
 املا هذا الكتاب الموسوم بكتاب لافين لغارن بين الصديقين المبرين فاوردت فيه من

الادلة اليقينيه والبراهين العقلية والتقليدية العقلية على انما مستهداه جتبهن على بن بطالب والو
فليس اخرى على ابطال شبه الطاعين ولو دلت فيه من الادلة على انك الائمة عليهم السلام ساقية كفاية
وجعلك ثوابه لو لم يمدحوا في الله عليه كل بعد وودع من عنده جميع الشرع وبلغه جميع امانته وكفاة الله
امر غايب يشانه وقد وثقه على مقدمته ومفاتيحه وخائمه اما المقلد من فقهها ابحاث البحوث
ما الامام هو الانشا الذي له الرئاسة العامة في امور الدين الدنيا بالاصناف في دار التكليف ونقص
بالنبي والبعث جتبهن الامام من قوله في المحدث قوله تعالى للناس ما اوتوا وب تبدل قولنا بالاصناف
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وفي الائمة عبا عن خلافة شخص من الاشخاص لا من اهل البيت في
الامة فوانه في الشرع وحفظ حوزة الملة على وجه يجب انشا على الائمة كافة وجندها الجبدا لاضافة اليك
الاشياء الائمة لطيف عام والنبوة لطيف خاص لا يمكن خلوا الزمان من نبي حتى يخلو الامام مناسبا
وانكاروا لطيف العام شر من نكاروا لطيف الخاص في هذا الصنف الثاني انما عليه بقوله عن منكر الامانة
اصلا وادسا وهو شرهم **البحتل** في كل مسألة لا بد لها من ضوع ومحول فان كانت كسبة
الى وسطهم البرهان عليها ومن ثم وجبت المقدمة ثمان فان كانتا ضروفاً في نفي فلا كلام وان كانتا
برهانا في نفيهما علم من العلوم ولا يبرهن علمها ولا على شيء من مباديها بل انما هي لاشياء الادارة على
الناظر فيها ان بقاء المبادي التي عليها بنا المشا ولا يبرهن علمها الا بالانتع منها والاعتراض عنها
ببطلان بنظر اخر غير النظر الذي هو فاضل فان اعترضك شك فليرجع الى الواضع لمخوضها وبوجه
النظر فيها الى ان يحقق المبادي التي هي كل قواعد فان الباعث عن فطرة الصانع لا يتكلم في حدوث
الاجسام بل يكون ذلك مفترضا عند انظر ذلك فقول موضوع هذه المشا ومحوها ظاهرا وانما المبادي
وهي شجيرة عشيرة ان العالم محدث والله تعالى محدثه بانه واجب لوجوده لذاته لا وابدائا في انشاء
على كل المقدورات في ان العالم يجعل لعلومنا لا غنى عما سواه في مبدى لاطفا في كاره للمناعج
لا يخل بالواجب ولا يخل بالمتاح ولا يبريد ذلك ط الله تعالى فذلك لا يبعد مصالحهم بحسب ما
حي انهم عليها الاطاف با الله تعالى فام بالالطاف الواجب عليه مما يتعلق بتكاليفهم بانه الله
تعالى احبهم اليهم في ذلك كله الا الاكث اليهم وافاض اليهم عليهم في كل شيء انهم كلفهم بالوجه الافضل
البالغ بل الاثواب لا يزل يدك انما ارسل محمد عليه السلام رسولاً معصوماً بالحق قابلاً بالصدق بانه نزل
عليه الكتاب ليعرف بالدين لا بالباطل بل بالبين بدو ولا من خلفه من ان يحكمهم بهد فمخرج بشرهم جميع
وبسند التزم هو نافذ الى يوم الدين بقر الله معصومين اولي الخطا والحقا بين ان اللطيف في الواجب
عليهم اذا كان من خصله خاصة في انهم انما يجعل لكل الناس القوة القدسية التي علوهم معها فطرته
فكون القوة الوهنية والشهوية والغضبية معاوية فاما لو هذا ظاهر فانه لم يخل في حصر من لا يحسن انك
البحتل في ان يعز في ان نصب لافنام لطيف علم ان الامام الذي هو حدثنا اذا كان منصوباً بطريق المكلف
من الطائفة وبعد من المفضي واذا لم يكن كذلك كان الامر بالسكن في هذا الحكم ظاهر لكل فاعلم بالتجربة وضوح
لا يمكن احدهم نكاره وكما يبرر المكلف في الطاعة وبعدهم عن المعاصي في الطاعة اضطراراً فاعلموا

في كتاب
الشيخ

ذلا

الواجب

المصلحة

الواجب

ويستعملها

١٠٠٠

ذلك ان كون الامام منصوباً بتمكينه لطفه في التكليفات الواجبة وما شاق في وجوب نصيب الامام بدل على الله
لطفه ايضا **البحر الثاني** في مفهوم غير الاما مقامه الوجوه **١** ما ذكره القدماء وهو ان الناس في الغالب
في كل صقع وفي كل زمان على اقامة الرؤساء بدل على عدم قيامهم بمقامها **٢** لو جبر رب ان الغالب
على اكثر الناس لفوة الشهوية والغضبية والوهية بحيث يستبج كثير من اهلها لذلك خلت نظام النوع
الانسان في جبر محصل غاية الفوق الشهوية والوهية وبطهرتها لذلك الغالب في شارب وانفسا الكليات
فيحتاج الى رابع لها وهو لطف بوقوفه على الواجبات وترك المحرمات عليه هو اما داخل او خارج الاول ليس
الا لفوة العقلية والالكان الله تعالى خالداً بالواجب اكثر الناس هذا محال ولا تارة ما منع معه الفعل وكان
من فعله تعالى كان الجأ وهو ينافي التكليف ان كان من فعل المكلف فقلت الكلام وان كان مما يتخار
المكلف فعل الواجبات وترك المحكم بحيث يوجب له ذلك بوجوب تضاد عن ضده وان جماعه الفعل
بالنظر الى العبد في الا بالنظر الى التام في العصمة فما لتقدير خلاف ذلك في الاكثر والواقع ضدياً بل في الاكثر
والواقع ضدياً ذلك في غير المعصوم وان البحث على تقدير عدمه وهذا الواجب الامامة ولا تارة يلزم اخلا له تعالى
بالواجب ان لم يكن كذلك لم يجد مفعلاً في دعائها وهو ظاهر والواقع بدل عليه الثاني ان كان من فعله
تعالى بحيث كلما اخل المكلف بواجب وفعل حراماً انزل الله عليه عذاباً او مائة او في بعض الاوقات كان الجأ
وهو باطل ان كان من فعله تعالى كغيره من الخلق ومن فعل غيره كافاً منه وهو المطلوب ان ذلك لا يوجب ان
يكون معصوماً مطاعاً اليه له ذلك فلا يفهم غيره مقامه لانه ان وجب صوله كل وقت يحتاج اليه لمجرد
الامانة ان يكون من فعل الله تعالى بغيره سطة احد من البشر ان ينزل به عذاب او يرفع عنده من الله تعالى
او يتوسط البشر فهو مطلوبنا **الوجه الرابع** ان محصيل الاحكام الشرعية في جميع الواقع من الكتاب والسنن
وحفظها الابد له من نفس قديمة تكون العلوم الكسبية بالنسبة اليها كطرية الفلاس معصومة من الخطا لا يفهم
غيرها مقامها في ذلك الواقع غيرتها هبة والكتاب استندت اهلها ولا يمكن ان يكون هذا النفس
ذات النفس عين ان تكون لبعضهم وهو الامام فلا يفهم غيره مقامه **الوجه الخامس** المطلوب من الناس
اشياء **١** اجمع الازاد على الامور الاجتماعية التي مناط تكليف الشارع فيها الاجتماع كالمروءات الجماعات
من الاستبعاد للمحال ان يجمع اراء الخلق الكبار على امر واحد وعلى مصلحة واحدة وان يعرف لكل ذلك المصلحة
ويتفقون عليها وان يجمعوا من البلاد المتباعدة وان يتفقوا داعيهم في وقت على الحرب مدته وجهته و
المنايات والمصلحة في جميع الاوقات فان الاتفاق لا يكون دائماً ولا اكثر با ولا يفهم غيرا في ذلك مقام
التي هي هو ظاهر **٢** التقدم فيما يحتاج فيه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون على مقدم قوة الا **٣** لا
وهو نقض للعرض فلا بد وان يمتثلوا بامر الله تعالى يكون منزهة من كل عيب يكون معصوماً بشدة شغراً
عنه **٤** حفظ نظام النوع عن الاختلال لان الاثبات مدني باطبع لا يمكن ان يستقل بحده بامور معاش
لا يحتاج الى الغذاء والملبس والسكن مخبر ذلك من ضرورتها التي تخصه ويشاؤك غيره من ابناء نوعها وهي
صناعة لا يمكن ان يعيش لان امدته يصنعها على تلك الافعال بحيث يحصل النجان الموجب لنفسه في كل
الفعل فيكون كل عمل لا يستغنى عنه ان لا يمكن النظام الا بذلك وقد يمتنع المجتهدون من بعضها فلا بد من فاهم

يكون الشخص من طائفة لا يستحقه الرجوع من غير مرجح ولا يترتب له الانتفاع والطلب البشري مجتوبا
 لشهو والغضب الخاسر لانتفاع والاجتماع مظنة ذلك فيقع بسببها جناع المرح والرجح من أجل ان النظام لابد
 من تدبير في نظامه ينصر المظاوم ويمنع من التعدي والفهم لا يستحيل عليه لبيل الحيف واما فساد الانفس
 وينتج من عيوبها العاجلة فان كثرة الناس لها اطوع من الاجلة لا تانجث على هذا التقدير بحيث يفاوم
 شأوه وغضبه حد وغيره لا يفسد يقوم مقامه في ذلك لما تقدم وبمضايفه معاوية بالضرورة هو الحد
 لطفت فدا من الشارح بها فلا تبليها من مفهم وغيره لا يفسد يترتب على المرح والرجح بل يرجح فلا يقوم
 غيره مقامه في ذلك والوفاء غير محض والحوادث غير مضبوطة والكتابة لا تستلزم لانتفاعها فلا بد من تمام
 من قبل الله تعالى معصوم من الزلل والخطأ يعرفنا الاحكام ويحفظ الشرع لئلا يترك بعض الاحكام او يبدل
 منها عمدا او سهوا او يبدل لها وظاهر ان غير المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك في توليد الفضا الذين يجب العمل
 بحكمهم في الدماء والاموال والفروج سيما الزكوات والامناء على اموال الفقراء وامراء الجيوش لواجب لظانه
 في العرف بذلك النفس الفل والولادة امر ضروري لنظام النوع ولا بد ان يكون منوطا بنظر واحد لا يستحال
 الرجوع من غير مرجح والواقع اختلاف الادوات والاهواء وغلبة الشهوات وغاير المراتبات فانها الخلق من انفسهم
 ابتداء على واحد في هذه المناصب غير بل معتبر في كل منها على شخص واحد بالشرائط التي يستحق معها ذلك
 ممنوع فان الانتفاع لا يستحيل ان يكون اكثر باو دامت باو ذلك الواحد الذي يمتد به نظامه في نظر لا بد ان
 يكون واجبا لظان من قبل الله تعالى ويستحيل من الحكيم ان يطاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور الكلية التي بها
 النوع واختلاله وظاهر ان غير لا يقام مقامه في التقادير التي تبحث عنها احكام المعرف والتميز عن المنكر لطفت فيقوم
 مقام غيره لوجوب من غير ذلك فالامر لطفت واجبا يقوم غير مقامه لا منناع محقق الاضافة بدين محقق المضافين
 لا بد ان يمتد الى معصوم لا يجوز عليه الخطأ بوجه من الوجوه ولا السهو الا لما زاد به المنكر ونهيه عن الخوف فلم يبق ثوب
 بقوله فان غفلت فانه التكليف به ولا ترقا ان يكون كل واحد من الخلق مأمورا بامر الاخر ونهيه من غير ان يكون هناك
 باو الكل فيهم اومع تدبير الاول باطل الا لواقع المرح والرجح لا تنفع الامر بالمعروف النهي عن المنكر اذا لم يكن
 الواحد يترك ما يغيره في ذلك فالبطلان لا يمتد على تقدير غلبة القوة الشهوية والغضبية على العقلية في اكثر الناس الذين
 يستحيل ان يكونوا على شهوة والغضبية المقضية لعدم التفاهم لا الشرايع خلال نظام النوع فغلبت الشهوة فلا يقوم غير الله
 في ذلك مقامه لا بد ان يكون ذلك تدبير من قبل الله تعالى بحيث يجب عليه وجوبا عاما ولا بد ان يكون معصوما العلم
 بالاحكام بغير ان يتأخر بالاجتهاد لان المصداق على ما بيننا في كتبنا لا يشوبه فساد ولا ذل ولا يمتد الا ما اراد الله تعالى
 بلا مرجح وبينا وحوال العلماء بالنسبة الى المقلدين فلا بد من عالم بالاحكام بغير ان يتأخر بالاجتهاد
 الامانة له يرجع اليه من يطلب العلم ويطلب لتقوا فينبغي الوجه الخامس ان نظام النوع لا يحصل الا
 بحفظ النفس العقل والدين والتبلي لئلا يفسد لاول الفضا واسناد اليه بقوله تعالى ولكم في القصص
 حقاوا في الابواب الثانية شجرهم المسكروا الحد عليه وشرع للثالث فنل المراد من الجاهل والذريع كبحر التبر
 والحد عليه الخامس قطع الشان وضمان المال وهذه الامور يجب حكمها في كل شريعة في كل زمان ولا
 يتم الا بمشور لذلك يكون عاديا بغيرها انما يوجب محله وشرائطه لا يقوم غير مقام

في ذلك لابد ان ينادى من بين نوعين من الخلق ومجرى ظاهرهما لا يخرج عن حيز واحد جامع جميع الامور على غير
 الاختلاف لا مورا ولا تولا ولا ذلك لا في المخرج المرجح **الوجوب** وان تمام النبلاء مقامه لا يتصور الا في حال عدم
 فذلك من حصول العلم الضروري ان التعريف لا يتبع عدم نصب الامام او يمكنه على عكس ما ينبغي فليس يجب ان يكون
 له بدل البحث السادس فان نصب الامام واجب النظر في الوجوب كقبيته وطريقه ومحلها وابطال كلام الخصم
النظر الاول في الوجوب جمع العطف الكافة على الوجوب في الجملة خلافا للاحكام والاصغرية وغيرهم من النوا
 والدليل على الوجوب طلقا ان الامانة لطيفة وكل لطف واجب لصغر ضرورته فذكرنا هذا والكبرى مشبهة
 في علم الكلام لا يقال انما يجب اللطف عينا اذا لم يعظم غيره مقامها اذا قام فلا سلبا لكن الوجوب في كونه وجبه
 المصلحة ما لم يعلم انتفاء جهات الفعيل باسرها فلم لا يجوز ان يكون الامانة قد اشتملت على نوع مفسد لا
 فعليه فلا يصح العلم بالوجوب عدم العلم لا يدل على العدم ووجوب الوجوب كحسينا كاف لا عليه فعلا ولا ان في نصب الامارة
 الفتن وفيها من الغروب كما قد من على عليه السلام والعصبي الحسين عليهما السلام ولا من مع وجود الامام بخلاف المكلف
 في فعل الطاعة ويترك الفعيل لا يكون طاعة او فبيحا وذلك من اعظم المفاسد ولا في فعل الطاعة وتركها
 عند فعل الامام اشدها عند وجوده فيكون الثواب عليها في حال فتنه اكثر منه في حال وجوده وذلك في
 عظيم سلبا كونها طقا لكن لا نسلم انها دائما كذلك فانه قد يكون في بعض الامانة من يستكف عن اتباع غيره
 فيكون نصب الامام في ذلك الوقت فيحيا سلبا لكن هيها لطف اخر فلا يتبعين الامانة للوجوب في الامام
 فعصمته ان كانت الامام اخر تسلسل بان كانت الامام اخر ثبتا المطلوب ان امتناع الامام من المعصية وترك
 الواجب في توقف على الامام بل له لطف اخر لا يقال اننا علم بالضرورة ان غير المعصية اخر من فعل الفعيل
 فعليه طاعات عند وجود الامام اتم لاننا نقول في ان يكون في بعض الامانة القوم باسرها معصومين فيه فلا
 يكون نصب الامام هناك واجبا بل في مقام العصمة مقام الامام في ذلك الوقت فلا يتبعين وقت من الاوقات لوجوب
 نصب الامام على التعيين ولا نهجا ان يكون غير العصمة سببا في الامتناع عن الاقدام على المعاصي سلبا لكن
 هيها ما يبدل على انها ليست لطفا وذلك لانها اما ان تكون لطفا في افعال الجوارح او في افعال القلوب لثبوتها بال
 انها افعلى فمبين لان الفعيل منها ما يبدل المعنى عليها ومنها ما يبدل التمتع عليها فان جعل الامام لطفا في الفعيل
 لم يلزم وجوبه مطلقا لان الشرع لا يوجب في كل زمان وجوب اللطف تابع لوجوب المطوف فيه وان جعله مورا
 لطفا في المعنى فقول الفعيل ان ترك لوجه وجوب تركها كان ذلك مصلحة دينية وان تركه لانه
 كان مصلحة دينية لان ترك الظلم والكذب مصلحة دينية ضرورة اشتماله على مصلحة النظام لكن معنى ترك الفعيل
 لغيره وان الداعي لترك الظلم هو كون ظلمه او ذلك من صفات القلوب فان جعلنا الامام لطفا في ترك الفعيل
 كان لوجه قبحه او لوجه فحواه كان ذلك ترك مصلحة دينية فيكون الامام لطفا في المعاصي الدينية وذلك غير واجب
 بالاتفاق على الله تعالى وان جعلنا لطفا في ترك الفعيل لوجه فحواه جعلنا الامام لطفا في صفات القلوب لا في افعال
 الجوارح وذلك باطل لان الامام لا اطلاع له على البواطن لا يقال يحصل بسبب المواظبة على فعل الواجبات وهو
 بفعله منعنا دأما القلوب لا في ترك الفعيل بل في ترك لوجه وجوبه وترك لوجه فحواه ذلك مصلحة دينية
 لا فاعل في هذا فيض وجوب اللطف في المعاصي الدينية على الله تعالى لان على ذلك التقدير يكون المعاصي

جاز كل فرض

لا مثاله

الذنوب والخطايا عليها سبب الرضا بالصالح الذي يثبت ذلك غير واجب ثقافاً لا واجباً ^{آه} قد بينا ان الامام
 الطيف لا يقوم غيره مقامه من زيد ههنا فنقول ان قيام البدل في الامور لا ينصون الا في طاعته وقد قلنا ان هذا
 انما يقع ضرورة ان التمسك بغيره عند عدم نصب الامام او تمكينه على عكس ما ينبغي فليس يجب ان يكون له بدل
 طقوله تعالى ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولكن الله ذو فضل عظيم
 لنصرتنا الله من نصرة ان الله لغفور عليم ^{آه} فلو لم يزل يوم هذه المفسدة لا تنقضي الايمان لو فام غير مقامه لم تكن الارض
 لا تنقضي الايمان لفقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم يحمل طاعة الرسول واولي
 الامر مساوين لاقتضاء العطية ليساواة في العامل كما ان طاعة الرسول لا يقوم غيرها مقامها كذلك طاعة اولي
 الامر لا يقوم غيرها مقامها وايضا فان لوجوب عند المعنى لا مشروط باشتمال الفعل على مصلحة او وجوب بقضيه وجوب
 فان فام غير مقامه كان مساوياً له في الامكان الفدية عليه الصالح والوجوب للوجوب لا لوجوب محض لا يشتمل على
 على وجهه وجوب لوجوب بخلاف الاخر عنه استلزام الوجوب حد ما عتبا وجوب بجانها ثمجراً ولا شك في وجوبها
 في الجملة فلو فام غيرهما مقامها وكان مقدوراً لمكان استحال الوجوب باعتبار بل كان لله تعالى فدا وجب حد ما لا
 بعينه وهذا التذليل التام بينا في على فواعل المعنى كذا الظاهرين بوجوب الامانة معا ولا يشترط على فواعل الامانة القابل
 بوجوبها عقلاً ولا على فواعل الاشاعرة ولا في ذلك ثبت بالتوافق لاجماع المسلمين في التمسك الاول انهم قالوا يمنع
 الزمان عن خليفته ولو فام غير الامانة مقامها لما امتنع ذلك في غير نظر فانه يدعى ذلك لو لم يمتنع في كل
 وقت وعن الثاني بوجهين ^{آه} ان قرب المكلفين من الطاعة وبعدهم عن المعصية يطابقين غرض الحكيم من التكليف
 وبغير حصوله وعكسهما تماماً فانه بعد حصوله فاو كان فيما يطابق غرضه وبغير حصوله مفقود كان غرضه مفقود
 وذلك باطل على ما ثبت في العدالة لا يريد ان يوجب ان المفسد يستحيل ان يكون راجعاً الى الحكيم اذ هو
 الوجود لذاته عن غير فاعل لا يصح عليه جلي فنج ولا دفع ضرر فلو كانت كانت اجمعة الغيرة والذبح اثباتاً في
 وجوب نصب الامام فيه المصلحة العامة للتكليف فلو كانت فيه مفقود راجعاً اليهم لم كان غير ما هو مصلحة لهم
 لهم هذا خلف ايضاً فان المفسد محصور في الامانة لا فاعل مكلفون بل جنتاً بها وذلك من غير الامام لا يقال
 انما يعلم المفسد المشتمل عليها افعالنا لا فاعل مكلفون بل كذا افعالنا التي لا تشمل عليها افعالنا بل افعالنا التي لا
 نقد ونحن عليها فلا يجب معرفتها والامانة عند كذا ليست من فعلنا على ما بان من فعل الله تعالى فلا يجب العلم
 بالمفسد الذي لا تشمل عليها الا فاعل لو كانت الامانة مشتملة على مفقودنا اوجبها الله تعالى على المكلفين
 ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضا الواشتمل على مفقودنا الله تعالى عن نصب الامام والثاني ان
 قطعاً فالمقدم مشمولاً للملائمة ظاهرة وعن الثالث انه لو الامانة على الحسن والحسين عليها السلام لظهر
 الفتن ما هو احد من ذلك ولان الامام كماله الحسن والحسين يدعو الناس الى ما دعاهم النبي اليه بخلاف
 على ما لو كان النبي موجوداً الخاصه عليه كذا ذلك فلو كان ذلك مانعاً من نصب الامام لكان مانعاً من
 التمسك ولان الحرب على الواجب وترك المعصية لو كانت مفقوداً غير جائزة لا منعت من التمسك على الصلوة
 والسلام وعن الرابع ان ذلك يقتضي في الامانة موطناً فاسواً وجبت بالعقل ومن الله تعالى ذلك باطل ثقافاً ثم
 المكلف لتمامه عليهم او غاص وعمل للطف في الاول بتفويضه على فعل الطاعة ولما الثاني فلا يمان قول المعصية

١٥٥

الامانة

منه لا كونها معصية فيجب بل العيب هو ذلك لا اعتقاد وهو كون الترك لا كونها معصية وجعل اللطف فيه
 حجة الاستعداد والتشديد بسبب التكرار الذي كبر الموجب ليعمل لطاعة كونها طاعة وليس لنا المعصية لكونها
 معصية وعن الفاسد ثم وادرك كل لطف مع انفاذ بقينا وجوبه بما سلف عن الشاسنا لا لا اتفاق أهل
 زمان ما من الا زمانه التي وقع فيها التكليف على ذلك نعم قد يكون البعض بهذه المثابة لكن البعض لو نظر
 اليه لكائن بشرا لا ينفذ فيهم لا سنان كان البعض منها وابطان فان هذا انما يكون بالنسبة الى شخص معين اما
 مطلقا وليس فلا ونحن الآن لا نتعرض لتعيين ذلك الزمان ايضا فان المفسد الخاصة عند عدم غلبتها
 عند وجوده فيجب وجوده نظر الى حكمته عن التبع لنا الامانة لا شك في كونه لطفا بالنسبة الى الغير المعصية
 مع بقاء التكليف فيكون حينئذ واجبا اما انفاذ احدا شرطين وهو جواز الخطا على المكلفين والتكليف
 نقل بوجوب الاما حينئذ وذلك لا يضرنا الا بفان مذهبكم وجوب الامانة مع التكليف مطلقا لا نافلا
 لا نسلم بل مع شرط اخر وهو جواز الخطا وعن الشافعي انما مصلحته فيهما والشرع في جواز انقطاعه مع بقاء التكليف
 وهذا المتع باليمن القابل بعد جواز انفاذ التكليف لعقابه المستعجلة سلمنا لكن في ذلك انظم ليس مصلحة دينية
 لا عقاب هو مصلحة دينية ودينية لان الاخلال به من التكليف لعقابه والتمتع سلمنا لكنه يكون لطفا
 في افعال القلوب فان ترك الطبع لاجل الامام ابتداء مما يورث الاستعداد التام لتركه لغيره **النظر الثاني**
 في كيفية الوجوب الحق عندنا ان وجوب نصب الامام عام في كل وقت ومكان في ذلك فريضة احدهما
 يمكن الا يتم اصحابه لان وجوبه مخصوص بزمان لقوف ظهور الفتن ولا يجب مع الامن وانصاف الناس بعضهم
 بعض لعدم الحاجة اليه **الفريق الثاني** القوطي واتباعه فاتهم ذهبوا الى عدم وجوبه مع الفتن فانه
 كان نصبه سببا لزيادة الفتن واستنكاظهم عنه انما يوجب العدل والامن وهو اقرب الى شعائر الاسلام
 لتادله الادلة الدالة على وجوبه على عمومها اذ مع الانصاف والامن فيجوز الخطا ويحتاج الى حفظ الشرع واثباته
 المحدث فيجب الامام ومع ظهور الفتن الخطا واضع فالمكلف في اللطف يكون حوج **النظر الثالث**
 في طريق وجوبه انحصر قول الفاضل بالوجوب في ثلاثة احوال **احد** هاته واجبة لعقل لا بالامر التمتع
 وهو مذهب الامامية والامامية ثمانية القول بان الوجوب يعم وهو مذهب الاشاعرة وثلاثة القول
 بالوجوب عقلا وهو مذهب الجاهل والكعبة الى الحسن الجهر وجماعة من المعتزلة لنا ان الوجوب هنا
 على الله تعالى لما بالانفس فيكون الوجوب بمعنى لانه لطف في الواجب العقلية فيقدم عليها والامر
 من اشرعها فلو وجب لشرع دار ولائها ليس وتوفيق الشرع فاللطف فيها كذلك والواجبات الشرعية موفقة
 على الشرع ولانه لو وجب لشرع لكان تعيينه ما من الله تعالى من المكلفين الاول باطل فلهذا التقدير
 اما عندنا فامد الوجوب شرعا بل عقلا واما عند البايعين فلعدم تعيين الله تعالى اياه والمثالي محال ايضا
 لا سنان ان جميع بلا مرجع او تكليف الا بطان واخرن الاجماع او عدم وجوب نصب الامام او استغناء به عن الكل
 محال اما الملا من خلافة لو اختلفا قوم اما ما واخرن اخر مع شائبهما في الصفات فاما ان يكون احدهما بعينه او
 لا بعينه ولا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اما ما والاول يستلزم الترجيح بلا مرجع والثاني يستلزم تكليف
 لا بطان واخرن الاجماع واستغناء به عن الثالث يستلزم اشتراط نصب الامام باتفاق الكل وقوله لا يجب الا لزم

فانما ذهبوا الى

واما جواز الاجماع

ما الاطيان لكن اتقانهم على طاعتهم مع اختلاف الالهة او نشئت الارادة وما بينهم من العداوة والتشاحن لا يمكن ان يتساوا
 في شانهم اجتماع الصديق والتفويض لا يتساوا الركن بالمرصد الاخران وجب طاعتها اجتماع تضاد وان لم يجب طاعة
 واحد منها مع كونه اماما يجب طاعته عند اجتماع التفويض لوانتفت فبدشوان وجب طاعة احد منهما الزم التوجه بلا مرجع وكان
 هو الامام واجتمع التفويض اليه من الواجبات بالاجماع والواجبات انما يجب على الامام او بالاجتماع فيدور في
 ولائها واجب عليها نصب المعصومين والاشارة محال لما بان في الاول فيلزم تكليف ما لا يطيق اذ العصمة لا ترفع لا
 بطلان عليها الا الله تعالى فيلزم تكليف ما لا يطيق ولان الواجبات التي تنقسم الى ثلاثة اقسام اما يختص بالنبوة
 على السلام ب ما يختص بالامامة ج ما يشترك بينهما فلو وجب بالشرع لكانت من القسم الاول وهو على تقدير
 وجوبه سمي باطلا اجماعا واما من الثاني وهو باطل ايضا لان الامام انما وجب لزوم المكلفين بالواجبات وترك
 التمسك به يحصل نظام النوع فهو اهم الواجبات فيسحب اليها من هذه الواجبات التي لا يعم بعضها ولا تشمل
 على المصالح على ما تشمل عليها الامامة من دون وجب لزوم هذا الوجوب لعظمها واستحالة هذه من الحكمين
 فيان التسلسل لان الاتقان امان يكون شرطا او لا الاول ما اتفان الكل والبعض فان كان الاول فيكون
 اذ اتفان الكل مع اختلاف الالهة او نشئت الارادة مما يستعسر بل يستحيل ان كان الثاني فاما بعض
 او غير معين والاول باطل لانه اما موصوف بصفته من غير كمال الحلال العباد والعلماء او المتضاهي
 مناسبتهم ولا يكون كذلك والاول باطل لا يمكن الاختلاف في تعدد واجتماع استحالة التوجه بلا مرجع والثاني
 فيلزم تكليف ما لا يطيق والثاني هو ان يكون غير معين فيلزم تكليف ما لا يطيق ودفع المخرج المرجح
 الفشل وان كان الثاني وهو الا يكون الاتقان شرطا فيلزم طرح المخرج الفتن والتوجه بلا مرجع والواجب بالاجماع
 واما ان يكون من القسم الثالث فيلزم الاجل النبي عليه السلام بهيل بنص عليه الا لزم اخلاصه بالوجوب هو محال
النظر في اربع محال الوجوب لوجوبها تحقيق على الله تعالى ويدل على وجوه الاول ان اللطف بنفسه
 احدهما ان يكون من فعل الله تعالى ثانيها ان يكون في فعل غيره وكل منهما بنفسه لغيره من احدهما ان يكون لطفا في
 واجب ثانيها ان يكون لطفا في مندوقه بين في علم الكلام ان كل ما هو لطف من فعله تعالى في واجب كلف
 به على وجه لا يفهم غيره من افعاله وافعال غيره مقام فيما هو لطف فيه فهو واجب عليه تعالى لا ليطيع التكليف با
 لماطون فهو انتقص غرضه نصب الامام فما هي فيه كذلك فثبت ان نصب الامام ما دام التكليف قائما والواجب على
 الله تعالى هذا الدليل مبني على مقتضى الاول ان نصب الامام لطف في الواجبات وهذا بين وقد ذكرناه فيما مضى
 الثانية انه من فعل الله تعالى لان الامام يجب ان يكون معصوما فلا يمكن ان يكون نصب من فعل غيره لان
 المطاع على التمسك لا يكون مطلعا على التمسك فلا بد من جهة الموصوب امتناع دفعه لمعصية عنه عن غير جهة
 بنصبه اماما الثالثة انه لا يفهم غيره مقام فيما هو لطف فيه فهو واجب عليه تعالى لا ليطيع التكليف با
 علم الكلام القامسة انه تعالى لا يخل بالواجب هذا مقتضى رتبة في باب العدل الوجوب كلما كان التكليف واجبا
 عليه تعالى نصب الامام عليه تعالى لكن المقدم حق فالسالك مشبه بين الملازمة وجوه آتية لانها فائدة وغاية نصب
 الامام فيكون واجب ب انما يجب لتكليف الله لكونه لطف في التكليف العلية وهذا لطف في
 في التكليف التمتع والالطف في اللطف في اللطف في ذلك لشيء ايضا فيجب انما وجب لتكليف لا

بشدائهم

اجتماع

الاجماع

مصلحة الواجب

على ذلك

العبد

نحوه على الله تعالى

على

خلق فيه القوى الشهوية والغضبية ومعلوم أنهم قد نأفوا وجبت حيث الحكمة التكليفية لا لزوم الاختلال
 والنشأ وهذا بعينه ان في نصب الامام ولا يتم الانصب الامام وما يتم الواجب لا به فهو واجب يكون نصب
 الامام واجبا على تقدير وجوب التكليف اما حقيقة المقدم فقد بين في علم الكلام الوجه ان وجوبه
 يتحقق في الله تعالى وكما كان كذلك كان واجبا على من يجب ان نصب الامام واجبا عليه تعالى اما الصغير فلا
 وجوب وجوب التكليف يتحقق هنا مع زيادة انه كونه لطفاً ولما الكبر في ظاهرة الوجه ان لا يتحقق في
 منه ما وجوبه لازم بحسنة بحيث كلما حسن وجب منه ما ليس كذلك الامامة من الاول جماعة ولا هنا ضرورة في
 الامور والافعال الفرج في العالم فلا محس لا عند ضرورة ملازمة بما يقتضيه وجوبها ككل طعام الغيرة
 وشربا به ونصب الامام حسن من الله تعالى قطعاً لا نظراً الى حسن نقل مذهب الخضم وابطال العلم ان
 الناس يتفقوا على ان الامام لا يصير ما ما بنفسه الصلاحية للامامة لا بد من امر متجدد والامر احد الامر
 اما المصحف من شأنه ان في الصلاحية لها وذلك بعيد قطعاً او كون امامية في جالته واحدة وهو يجمع على خلا
 ثم اتفقت الامم بعد ذلك على ان نصر النبي عليه السلام على شخص ما ثم اماماً طرئاً لكونه اماماً وكذلك الامام
 نص على انسان بعينه على انه امام بعده ثم اختلفوا في انه هل غير اخص طريق اليها ام لا فقال الامامة لا طريق
 اليها الا القصر ما يقول النبي عليه السلام والامام المعام امامته بالنقل وبما في المعنى على يده وقال جماعة من
 المعتزلة والابدية والصالحية والبيئية واصحاب الحديث والخوارج الاختيار طريق الثبوت الامامة كالنقل هو
 مذهب الاشاعرة والاسلامانية وجميع اهل السنة والجماعة وقال ابن تيمية وغير الصالحية والبيئية الدعوة طريق
 الثبوت والدعوة هو ان يباين الظلمة من اهل الامامة وبار بالمعروف وينهى عن المنكر ويدعو الى اتباعه فان
 بذلك اماماً عندهم ثم اختلفوا في اهل الامامة في اشرط الاجماع فذهب الى كثرة اهل الامامة الى المذنبين فانه في
 في ارشاده انفعاد الامامة لواحد وان لم يجمع اهل الحل والعقد عليه اسندل بان بابكر تندب مصداقاً
 الاسلامية ولم يبق الا انتشار الاختيار الى من كاه من القضاة في الاقطار فاذا المشرط الاجماع في عقدا الامامة
 ولم يثبت عدد معدود ووجد محدود ونجا ان الامامة تنعقد بعقد واحد من اهل الحل والعقد مثل ما قال
 اصحابنا منع عقدا الامامة في طرفة العاقل فان تقوى عقدا عاقدان بالامامة لشخصين كان بمنزلة تزويج امرأة
 من اثنين ثم قال والذم عندك ان عقدا الامامة لشخصين صقيع واحد متضاهي الخطط والمحال غير جائز اجماً
 وان بعد المدة فلا احتمال في ذلك مجال هو خارج عن القطع واذا انعقدت الامامة لشخص لم يجز جملة غير
 حدثا جماعة وان فسق وخرج عن سبيل الامانة بنفسه فاختلاعه من غير خلع ممكن وان لم يحكم بالاختلاعه فموان
 خالعه وامتناع ذلك ونقضه لا يردده ممكن ما وجدنا في التقويم سبيل لكل ذلك من الجهد عندنا وخالع الامامة
 نفسه من غير سبب محتمل الحق مذهب الامامة والذم به لا يفسد منه وابطال مذهب الخالف لهم وجوه
 الاول ان الامامة عندنا من جملة ما هو عظيم الركن الدين وان لا يمان لا يثبت به ومنها عندنا انها البس
 اركان الدين بل هي من فروع الدين كمنها من السائل الجليل والمطالب العظيمة فكيف يجوز استثناء مثل هذا
 الحكم الاختيار المكلف ما زاد شموله لذلك لجان فيما هو اودق من من احكام الفروع الوجه ان الشارع
 نظر الى عدم الخبر فقال تعالى ما كان المؤمن لامؤمنه اذا فضله الله ورسوله ان يكون لهم الخبير من امرهم

واطبقوا على ما جاء في

دقل في الامامة

اما ان يكون الله تعالى فخصه بذلك الامانة فلا يجوز للائمة الخلفاء اثباتها وانما ان يكون فخصه بما يكون كغيرها من
 احكام الشريعة التي تصل اليها من اهلها وهو المطلوب لو جرح القول بالاختصاص ونصب الامامة بقول
 المكلفين بغيره بين يدي الله ورسوله وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال عز من قائل يا ايها الذين امنوا لا تقلوا
 بين يدي الله ورسوله الوحي و الله تعالى في غايه الرحمة والشفقة على العباد والائمة بهم فكيف يهلك اهلها من نصبوا
 منع شيئا من الحاجة اليه ووقع النزاع العظيم مع تركه ومع سنده الى الاختصاص المكلفين فان كل واحد منهم يحتاج الى بيان ذلك
 فتح يارب عظيم لفظة الامانة للحكمة لا لغيرها لا الله عن ذلك الوحي والله تعالى قد بين جميع احكام الشريعة لاجلها
 وادوية حاجتها بين تلك كقضايا الاكل والشرب وما ينبغي اعتنا به في دخول الخلا والفرج منه والامانة الجلية والحقيقة فكيف
 يهلك مثل هذا الاصل العظيم ويجعل الامة الاختصاص المكلفين مع علمهم بانها منهم وثباين وانهم وثاق وطباعهم الوجه
 القول الذي حكى عن الجوابين في مذهبهم من اثبات الاصل الا فضا الله وفدوه ولانه لا اختصاص للعبد في افعالها ولا
 علمه من لا يمكن من ان يخصص الوجه والقول باسناد الامامة الى الاختصاص ما فاض للعرض من الحكمة لان النصيب
 نصب الامانة امثال الحاق لا طاعة ولا امانة ولا طاعة ولا سكون فابره الفتن ازاله الهوى الرج ابطال التغلب
 المظاهرة وانما يتم هذا الغرض في كمال المقصود لو كان انما نصب الامام غير المكلفين لانه لو اسند اليهم الاختصاص لاختار
 منهم من جعل طبعه في ذلك فورا فتن عظيمه ووقع مرجح بين الناس فيكون نصب لترتيب شافضا للعرض
 من نصبه هو باطل الوجه وجوب طاعة الامام حكم عظيم من احكام الدين فلو جرح اسناده الى المكلفين فاجابنا
 جميع الاحكام اليهم وذلك يستلزم الاستغناء عن بعض الاثبات التي انما جرت التصديق اذا كان اصلها مستغنى عن
 كان غير جارية الوجه اما ان يشترط في الاختصاص اتفاق الامة عليه ولا الاول باطل لعدم القابل بعلم ما فعله النبي
 وابنه في افاضه عبد الله اماما لا يمكن ان يتابعه فاحده وعبر بغيره اربعة اربعين سنة وسنة واحدة في حذيقه واسبغ
 بغيره بغيره سعد ولا يكون المعلوم بالافضل امناح اتفاق الكل في لحظة واحدة على اختيار شخص واحد من العباد
 في الحاق كل شخص في حده ومعرفة اجتماع شرائط الامانة فيه لا نعلم باحد ما يمكنه المكلفين في شأني مواضعهم ومثل
 هو لا يمنع اتفاقهم على ذلك اما التا قاما ان يشترط فيه علم معين ولا الاول باطل لعدم الدليل عليه فانه لا يعد
 اول من عد من العلماء انه لو فاضل لعد المشروط واحد له يؤثر في وجوب طاعة المصوب كما لو زاد له يؤثر زيادته
 لو كان قول بعض المكلفين جرحه على نفسه ثم علمه بغيره في بعد ذلك مخالفة وجوب طاعة اي ليل يهلك على
 ذلك ان العقل غير ال عليه لا وحيد العقل عن التمسك على الله سبحانه وما يد له عليه والشا ايضا باطل لانه اذا اتم
 العدد لجان بنصب شخص واحد اما ما ويجب على الخلق كلهم من ابعثه كما انما الجوبه وهذا معلوم بالاطلاق لانه لو
 جاز ذلك لجاز ان ينصب لافضل نفسه ما مافها من الخلق بوجوب طاعة لانه لو كان كذلك لكان الاوضاع الفتن وتكاثر
 المرجح والمرجح وفيهم النزاع وما الخيل في المباحة والاختصاص على سبيل الشرطه ان المفضل لوجوب قبول قول الواحد
 حق الغير ثابت في حق نفسه لا مسلم بشرائط الاجتهاد ونص على من استحق الرئاسة والامانة واختاره لذلك فوجب ان يعطى
 قوله كما في حق الغير فلا يشترط تعيين المفضل ولا العقول بل يمكن ان كان محلا قابلا للمفضل المعهود محلا قابلا للامانة
 وجب فوج الاثر الوجهي الامام يجب ان يكون معصوما على ما لا يوجب ان يثبت التعيين بالنص لا بالاختصاص
 العصمة عن الاضامن لا مورا باطنة الخفية التي لا يعلمها الا الله تعالى الوجهي الامام يجب ان يكون افضل اهل زمانه

انما قد جرح احكام

الاحكام

اختصاص

وجوب طاعة

شأنه

حقا

وكذلك الخ إذا اختار الإمام لا تأنى قولاً في ظاهره فإتى حكم الله تعالى في الحادثة واحدة وهذا الكلام
بأصانيد بواسطة النظر في الأدلة التي نصبها الله تعالى وجعلها علامة على فائتها لا بد أن تكون موصلة إليه
لا مشاع تكلم بها إلا لبيان ولم يجعل الله تعالى حكم تلك الحادثة منوطاً باختيار المكلف بخلاف الإمام جعفر
فائتها موقوفة على اختيار العامة فلم يأن ينصبوا من أرادوا ويعزلوا من أرادوا الوجه **أ** ولا بد الإمام
اعظم الولايات فإذا لم يثبت هذه الولايات للعامة ولا الخاصة فكيف يمكن أن يكون إثباتها لهم كإبطال
المثبت والولاية الإمام هو الله تعالى فإن الإمام إذا ارعق وان بولي أمره أو لاه فانه يكون مضاعفاً
إلى الإمام دون من ولاه لا تأنى قولاً إذا سلمت أن الولايات من الله تعالى أرفع النزاع على النكاح لا تأنى
الذلك بل يجعلون الأمر موقوفاً على اختيارنا ولعلنا إذا وجدنا واجباً علينا فإما أن نرضى بغيرنا من شئنا
ولا بد من غيرنا لا يخرج بذلك نصب الإمام عن استناده إلىنا الوجه الحاد **ب** والعشرون الإمام خليفة
الله تعالى ورسوله فلو ثبتنا مأمناً بالاختيار لما كان خليفة لهم ما لا نعلم ما لم يثبت خلافه و
لا يجوز أن يكون خليفة للأمة لقول الكل أنه خليفة الله تعالى ورسوله وهذا يبطل الاختيار
لا يقال أنه خليفة الله تعالى عند اختيارهم فله ما يثبت أنه لا تأنى قولاً كيف يكون خليفة الله وكفى
الله عليه بل جعله موقفاً على اختيارنا ولو كان بسبب لك خليفة الله لجاز أن يبعث الله نبياً ويجعل
الأحكام مستندة إلى اختيارنا وتكون بسبب لك مستندة إليه تعالى وهو باطل قطعاً الوجه **ك**
كيف يجوز من النبي صلى الله عليه وآله أن يفوض عظم الأمور الغير وهو وليه الإمام مع علو مرتبة هذا الأمر فإن عظم
الأمور والنبوة والإمام ناب عنه وظاهر كحكمة والولاية لا يثبت ولا يثبت بنفسه فكيف يمكن ذلك وهذا يبطل
المقدمة الاختيار بوجوب ثبات النص لا يقال فما ان يكون المصلحة شرعاً في أن يفوض على اختيار الإمام
الغير كما تقول نعم انما المصلحة في ذلك بل يوجد مفاسد كثيرة ولو تجاوزنا ذلك لكان يعلم الله نعم ان تكون المصلحة في أن يفوض
إلى المكلفين بين الأنبياء الود كج فدا وجب الله نعم الوصية كما في كتابه حيث علمها رسول الله صلى الله عليه وآله على الخلفاء
ما أتبع وصية ذات منته خاهلية فكيف يجوز أن يلبس نسبة النبي عليه السلام إلى هذا الواجب لجمع على وجوب النص عليه
والتواضع الاختيار وكيف يجوز على الإمام عليه السلام أن يفرغ من فرائضه ولا يولي وصية كما تأنى عليه السلام أن يولي وصية
وإذا امتنع عنه على اتصال السام إلى الوصية بطل القول بالاختيار لا بد أن ينادى الوصية من كان عليه من وصية الله
لطفل إلى عاجز هذا الجرح مما الأموال الدينية فلم يرد الشرع بالوصية فيها أصلاً لا تأنى قولاً الوصية خالقها عظم من الوصية
في الأموال الدينية وبالصص من النبي الذي هو مبدأ الخرج من الدين ومعلم والمرشد إلى الدال عليه فدا حصر الله
في الأنداء فقال نعم ان أنت الآن في منصبه على المناصب فدا شأنا فكيف يجوز أن يمساه ويجعله منوطاً بمن يراهبه
ومن يوصله الغير مستحق وكيف يمتنع ندب الوصية في الأموال الدينية وقد ذكر الله تعالى كتاباً بوصية إبراهيم عليه
ولذلك يفوض إلى الله تعالى وقصها إبراهيم بنه بغيره فكيف يجوز أن يجعل الوصية في أموال الدين لا تجز
في أموال الدين ممن هي منوطاً به ومن هو مبعوث لأجلها وللإشارة إليها الوجه **د** لو كان الخ
الإمام وبعضها أن يختاروا الإمام لوجب أن يكونوا أعلم من الإمام ليعرفوا بالامتحان علم الإمام
وفضله لاختاروه ولو كانوا أعلم منه لكانوا بالامانة لو لم يكن لهم أن يختاروه ولعلنا

لا يخلو من ذلك ما قيل في الفقه من أن الفقه هو العلم بما لا يخلو من ذلك

من غير أن يكون

بمقتضى ما انفسهم وهذا يبطل الاختيار لا يقال لا يجوز ان يكون المراد العلم من غير حق علم نصل على ذلك
المرجوح انما يعلم فضل الرجح فانا تعلم بخلاف حقيقة في الفقه على علمنا في سبب غيره في الفقه لا يخلو من ذلك
المرجوح يعلم ان الرجح افضل منه اما ان يعلم انه افضل من غيره هذا فممنوع الوجه كونه واجب نصب الرجح
المخالف فاما ان يشترط العلم باسحق الاقلام والتعدي من اوله والاول هو القول بالعصمة ولا يعلمها الا الله
والثاني يستلزم ان يكون الفقه في نصبه كثر من فقهه الوجه كونه واجب على الناس نصب الرجح طاعة لله
الفقه والمصالح والوجوب لا الفقه فاستغنوا بذلك عن نصب الرجح بسقوط وجوبه وهو خلاف المقدم في هذا
لا يقال على الامانة الفقهان بل بوجوب نصب الرجح على الله تعالى لا على الرجح لا يقال لهم لا يفتون عن الفقه الا ان
وقد لا يطعنون الرجح فافقه الفقهان بل انفسهم او ثبوت الاقبال لا شبهة في وجوب ثبوت الفقه لكن كل زمان لا
من صلح اباكر هو من جهال يطلبونه والفقه عند نصب الرجح فلما عند عدمه من يكره وقوع الفقهان
تركه بنفسه ان يتوصل الى منع غيره باقامة الرجح ان يعينه بنفسه فلهذا لا يقال في الفقه الا يفتون ان اولهم في
نصب الرجح بل يختلف في ذلك بطلب كل واحد منهم ذلك النصيب نفسه او لمن به عناء في دفع المخرج والمخرج ولا ت
الجهل الا بعد اعدون الصلح وقد لا يمشلون امر ذلك الرجح في كثير الفقهان فاما ما دفع مادة الفقه على قول الامامة
الرجح منصوص من قبله فكل واحد من الصلح اذا تمت كنوا من نصب الرجح في كنوا من دفع الفقه من الجهل واذا عجزوا
ذلك فلازم عدم وجوب نصب الرجح هو باطل الوجه كونه واجب فيكون ثبوت الواجب بوجوب نصب الرجح على
المكلفين اذ التسلسل بالاذم باطل فكل واحد من مثله في الشرطية ان المفترض لوجوب نصب الرجح واجب بوجوب
الاخلاق بكونهم عليهم شيء الغرض منهم عن الاخلاق بهذا الواجب وجعلها فيهم فممنوع وقوع الفقهان فاما من الاخلاق
بوجوب على الله تعالى اقامة اللطف بنصب الرجح الله تعالى استحسانه الاخلاق بالواجب تدفع محذور التسلسل ببقاء
الملائكة ممنوعة فان يجوز ثبوت الواجب لكل واحد من الامة يستلزم وجوب نصب الرجح لكن هذا الواجب يمكن
فانه واجب على كل الامة على سبيل الاجماع والجموع الامة من حيث هو مجموع معصو لا نأفوق الجمال لجماع كل الامة
على الخطا اما اذا انكب بعضها القواب لجان يرتكب الاخر الخطا وقول البعض في نصب الامام ليس بمجته لا يستحق الترتيب
من غير مرجح وتكون في الاعمال من جعله من فعل الجموع فاذا لم يحصل بلخلاف البعض بلزم اجماع الامة على
ولا حجة الامام المذكور الوجه كونه واجب بنصب الرجح على الله تعالى لا على الله تعالى لحد الامر بين اما الاخلاق
بالواجب ووقوع المخرج المرجح الثاني بنفسه باطل اجماعا فالمقدم مثله في الشرطية ان البلاغ معدة في الناس
مشاعرة في كل بلد وصفيح يجب ان يكون لهم ثبوت دعوتهم عن الفقه او لا ولو لم يخصهم بعض البلاد والاصفا
يكون الرجح منهم فاما ان يجب على كل بلد نصب ثبوت بلزم منه وقوع المخرج المرجح اقامة الفقه انشاءا والتمنا في
الرجح او كل رجح يطلب الرجح باسناد الفقه في ذلك من الفقهان فاما يحصل ثبوت نصبه ويجب على بعض البلاد
بلزم الرجح من غير مرجح او لا يجب على احد في بطلان وجوب نصب الرجح على الله تعالى بوجوب على كل بلد ولا يفعلوا
بلزم الاخلاق بالواجب الوجه كط الاجماع والتمنا في قوله تعالى وانما امرنا ان نأمرهم بالعدل والعدل هو
الرجح فاجل ذلك كل واحد منهم اما ما جلد في غيرهما من ايات مطلقة غير مقدرة واذا ثبت هذا فنقول لخطا
ان يكون الامة او الامة والاول باطل بالاجماع على الحد ولا يخلو الا الامام او من اذن له الامام كنافعه

لا يقال انما يطعن في الامام

في الرجح من غير ان يكون

بعضها

بعضها

فان كان لا بد من مقتضى ما قبله

فقد ثبت ان الشار اذا كان الخطاب للامام وجب ان يكون منصوباً من قبله تعالى الحق لا يجوز وجوب الخطاب له ولا
يجوز ان يكون منصوباً من قبل الامنة والا لكان الامر موقوفاً على ان تثبت لامة اماماً وبقي الال بالمنصوب لامة
لا يقال انه امر مطلق بالتوصل الى القطع الثاني والشارفة والتوصل اليه انما يكون بقبول من يصلح للامانة لها وبعد
من يمكنه العقد ان يصلح للامانة فيلزم من مجرته الامة على من يصلح للامانة قطع الثاني مع مقتضائه وهو قوله
لان امة دون علم من يمكنه العقد لا القطع بان يعتقد الامانة لمن يصلح لها فقطعة الامام لان الامر المطلق يقتضي
الفعل على كل حال وذلك يقتضي وجوب مقتضائه الامة دائمة على وجوب نصب الامام على الرعايا الا اننا نقول الامة
ذلك بذاتها على القطع بالثبوت على مقتضى ما قبله الامر بالقطع على تقدير ما امام معصوم من قبله تعالى ولا يجوز ان
يجعلنا انما بالذات على التوصل الى القطع لانه خارج الكلام عن حقيقة من غير ضرورة ولا دلالة عليه لان الامر المطلق
انما يقتضي وجوب مقتضائه الفعل على من يجوز عليه ذلك الفعل فاما وجوب الفعل على المكلف وجوب مقتضائه على
غيره فغير صحيح ومن يعتقد الامانة لمن يصلح لفرضه من قبيل الامانة فان وجوب قوله على الغير ومن يعتقد الامانة لا يجوز عليه
القطع بل على من يعتقدها وقد استدلوا بحسن البصر بهذه الامة على وجوب نصب الامنة على الرعية بان قوله تعالى فاطموا
مشر ليس بين التوصل الى القطع وبين مباشرة القطع فانه يقال قطع الامر الثاني اذا امر بقطعة فقطع وقطع المبدأ الثاني
اذا باشر القطع وليس المراد مباشرة لان ظاهرها عام مشتمل لكل وليس يمكن لكل مباشرة القطع ولو امكنه لم يمكن
المراد بذلك الاجماع على انه ليس للامة ان يامر بالحداد بالقطع من دون ان يثبوت ذلك الامر للامام فاذا المراد به
التوصل الى القطع واذا كان كذلك والامة يدخل في جملتهم من يصلح للامانة ومن يمكنه العقد له فيلزم الكل التوصل
اليه بمقتضائه وليس الا القبول والعقد والجواب من وجهين ا) ان الامر بالقطع لا بالتوصل اليه وقد تقدم
فكر ذلك فيما تقدمناه من كتابه يصح ان يقال في الامام انه قطع الثاني وبفهم عرف انه امر بالقطع كما يفهم حقيقة
في الحداد انه قطع اذا باشره فصحت ان يكون حقيقة فيها في حق الامام عرفاً في حق الحداد لغة اما العاقدون للامانة
فان يقال انهم قطعوا الشار في حقهم عقد وعقد الامانة لمن امر بقطع الثاني بعد ذلك في اللغة وان جعلنا
كان بعد ذلك الثاني واللفظ لا يصلح على حده البعد الغائبة مع وجوب الحقيقة واقول لفظ القطع حقيقة في مباشرة
وقد يطلق على السبيل والسببية والاشياء بفارق الفرق العقد في العموم والخصوص متفاوت بين ذلك الخزانة الاول
والامر بالقطع بصل لا سبباً انما على امانة والعقد سبب بعد عام الادوات فلا يجوز العمل على العقد مع وجوب الحقيقة
الفرق امكاناً حتى لا يتبع العقد امانة كما ان يكون من الاشياء الاتفاقية فلا يجوز حمل اللفظ عليه اعلم ان الغاية
بوجودها عرفاً على الامنة لا على الله تعالى فذكر واشبهها ما ذكرناه في التحسين التقييد لعقله على استحالة ايجاب شيء
على الله تعالى بانه ان يكون الامام منصوباً ممكناً لطف عند عدمه لا يحصل اللطف اذا علم الله تعالى ذلك كان
النصب على غير اللطف عبثاً فلا يجوز عليه ج ذلك الامام اما ان يكون معصوماً او لا يكون معصوماً والقول بان
لعصمة ممنوع على ما ياتي وغير المعصوم ليس بالطف ك لو وجب جود امام معصوم لكونه مفترقاً بعد الوجوب
يكون نوابه رؤسا القوم والنواحي بل الحكم باسمهم معصومين لان ذلك اشد ثقباً وشعباً هـ انه فان
زمان الا ويصور خلقه عن التكليف لشرعية بالاثبات والقول بجواز الخلوة الزمان وجوب نصب الامام
لاجل الطاعة يكون اول هذه الشبهة معتدلة ونقول لهم عليها وهي اوهى ضعيفة اما ان مقتضى بقاء عالم الكلا

معتقد

يكون النسخ العقبين كيف يكون كذلك لا يتم شيء من الشرائع لامل من الملل لا يمتد من
المقدمة ان الله تعالى خلق المجرى على الانبياء للتصديق **المقدمة** ان كل من صدق الله
 يجب ان يكون حقا فاما الطبع تصديق الكاذب من ثقتا واستحالة الصدور والبيع منه لثقتا وثق منها لا يتم على
 مذهبهم اما انما استحال الفعل بالاعتراف بالامان اما بان فلان في الحسن الفيل العقبين يستلزم
 اظهار المعجز من عبد الكاذب فلان في وجوب شيء عليه فلان يستلزم جواز اثابة العاصي على معصيته وعقاب
 على طاعته وادخال النار وادخال الجنة ثم انما العطف اسما للوصد من ادنى فكيف ذا صدم من ثقتا
 حكيم سبحانه ونفعنا بما يصفون واما الثانية فهي اهبة لوجوه ان الامام لطف في حال غيبته وظهوره
 اما مع ظهوره فظاهر واما عند غيبته فلا يتم جواز المكلف ظهوره في كل لحظة فيمنع من الافدام على المعاصي بل
 يكون لطف الاقبال نصرة لاهام ان كان شرطا في كونه لطف اوجبا على الله تعالى فلهذا تمكينا والافلا لطف
 نقول ان نصرة لا بد منه في كونه لطف ولا نسلم ان يجب عليه تعالى تمكينا لان اللطف انما يجب ذا الوفاء التكليف
 ونحو الله تعالى الاعوان للامام بئنا في التكليف انما لطف الامام يحصل بغيرها ما خلا لاهام وتمكينا با
 لقد روي الامام والنصر عليه باسمه سبحانه هذا يجب عليه تعالى ومنها انما من قبولها وهذا يجب على الامام وقد
 فعله ومنها النصرة والذب عنه وامثال اماره وقوله قوله وهذا يجب على الرعية **باب** المقرب لا طاعة الا بعد
 عن المعصية والفرار الاجبا عليها البر بطف لانه مناف للتكليف نصيب لاهام والنصر عليه امرهم بطاعته من
 الاول وفيهم على طاعته من قبل الثاني لانه من الواجبات فلو تجا الفهر عليها لجاز على با في الواجبات لان طاعة
 الامام هو عبارة عن امثال اماره ونواهيها فالفر على طاعة فلهذا لا امثال حج الامام هو الامر بالامر والله
 تعالى وانما هي نواهيها فلو تجا الفهر على طاعته لجاز الفهر على الانبان بما امر الله تعالى به والامتناع عما نهى عنه من عبادة
 واسطة الامام واما الثالثة فلان الامام يجب ان يكون معصوما لان الامام لو تجا ان يحل الواجبات او يفصل
 لا يمنع ان يكون نصيب لطف او لا يتم ان يكون داخلها هو خارج عنه ان يكون من المحن اجزله لنفسه ليجوز
 المعصية عليه من غير المحن اجبا اليه لكونه محتاجا اليه والمحتاج اليه غير المحتاج لا فضا الاضافة فظاهر المضاف
 بانه فيما بعد ان شاء الله تعالى واما الرابعة فهي ضعيفة جدا من وجهين **ان** الواجب عليه ما يقيد
 التقريب لا لتعبد وهو غير وارد عليها بانه ان المكلف اذا استوفى نسبة الامر به بالحكم منه والامر بالامر
 فيجب على الحكم ان يفرق الامر به ويحده عما لا يبرده حتى يحصل ترجيح احد الطرفين المساويين على الآخر
 الذي لا يتم الوقوع الا به اذا كان الامر به افرقا للترجيح حاصل وموجب لوجوب هو التساوي المتساوي
 عن الوقوع زابل فلا يجب عليه **ان** يكفي في كل زمان وجوب معصية يجب لوجه شين كل واحد منهما
 مقام الاخر فضا واما الخامسة فلاننا بوجوب لاهام فلهذا الشبهة او هن من بين العيوب البكم
السابع في عصمة الامام وهي ما يمنع المكلف من المعصية متمكنة منها ولا يمنع منها مع
 اختلاف الناس في ذلك فذهب الامامية والاسماعيلية اليه فقاء الباقون لنا وجوه لو كان معصوما
 لكان محتاجا الى نفسه والامر افرقا وانما يفسد سلسلتهما لان ذلك لوجود العلة المحركة للشيء
 لا يقال المعصوم لا يخلو واما ان يقدر على المعصية او لا يقدر فان قد فلا يخلو واما ان يمكن وقوعه باسمه
 لا يخلو والفقهاء يفرقون بين نظام النوع من

الانبياء

في الامام
 في الامام
 في الامام

على تقدير التكليف فلا يخلو ولا يخلو

لا يمكن ان يكون كسائر المكلفين الحقيقة من غير ان يشاء وان لم يمكن فقد نزل على الامام في نوعه لا يكون
 قدرة وان لم يقدّر فهو مجبور وليس كذلك بشر في الواجب اذا اجماع ان يمنع وقوع المعصية من شخص من المكلفين
 بفعل الله ولا يقدّر ذلك قدره وتكونه من الطرفين فالواجب ان يحصل جميع المكلفين كذلك اذا كان الغرض من
 وجودهم ايضا التوابع لهم دون وقوع المعصية وعقابهم عليها وايضا فلم لا يجوز ان يكون الامام في الاحتياج
 الى التبعة والفران وينقطع التسلسل لانه لا يجب عليه ان يات بهددها ولكن لا يقع بهدده منه لمخالص
 واعية له انما كان في الامتناع ووقوع الفبايح من احكامهم في ذلك ونقول في عصمة الانبياء فان القدرة على الامام
 وقوة لا عيبا شئ غير انه لا يستكر انما يستكر القدرة على ما لا يمكن وقوعه لئلا يترتب اننا لا نقول ان الحكم
 جعل شخصا واحدا بفعل معصوما من غير استحقاق منه لذلك لكانت نقول كل من يستحق الاطاعة الخاصة التي هي
 بكسبه فهو مستحقا بخصه بمائة الامام يجب ان يكون من تلك الطائفة المكلفون باسرها لو استحقوا بكسبهم تلك
 الاطاعة لكانوا كلهم معصومين فظهر ان المخل في عصمتهم جميعا لاجتماعهم لا عليه تعالى وعن الثالث ان نسبة
 غير المعصومين الى التبعة والفران نسبة واحدة فلا وجب ان يكون الوجود في زمان سابق والفران مغيبا المكلفين في
 خطائهم عن الامام لاجازة في الجمع مثل ذلك حيث لا يجب حبس جميعا الى الامام وقد سبق فينا ان لا يترتب فساد
 المذموم بل انما يجب جوب بصل الامام على الله سبحانه بالطريق الثاني فنقول اننا نعلم ضرورة ان الحكماء انصبت وعين
 بعين مناصرة لا يقوم بمصالحهم لا يطلع فيهم ما اكمله حناجوا الى منصوب بله تشجيع العقول من ذلك التصديق ثم نعرفه
 ونصيب غير المعصومين من الله تعالى داخل في هذا الحكم فعلنا ان لا نصيب غير المعصومين كل امام نصبه الله تعالى ومعصوم
 لا يقال له لا يجوز ان يكون خولا لامام الغل سببا موجبا الامتناع اذ لا يخطئ سلبنا ان لا يفيض ما ذكرتم بالتائب
 اذا كان في الكفر والامام في الغربة عن غير معصوم ولا مخالف سطوته سلبنا ان الامام عباد عن مجموع امرين احدهما
 ثبوت من هو في حكمه على غيره والثاني سلبه وهو انما غلبه في الفروع فلو افترق الامامة الى العصمة لكان ذلك لعل
 الاول والثاني والجميع والكل باطل بالتائب المذكور فانه لا ينفذ حكم احد عليه غير الامام والامام في ذلك الحال لا
 حكمه عليه ايضا لانه يندعي علم الامام بالتصديق قد نزل على الاخر اجماع هو نافذ الحكم على غيره وقد تحقق فيه كل واحد
 الوصفين مع ان الامام في نفسه غير في ظل شرائط العصمة في الامام لا انما يجب عنه عن آيات من عرف العوا
 علم بالضرورة عن عجز الامامة عن عجز احاد الولاة فكيف بالترتيب لمطلق وعن ان التائب بخلاف من الغل في
 مستقبل الوقت فيكون لطفاله بخلاف الامام سوال قلبه كن خول الامام من عقاب لا يفر لطفاله جواب الامام
 بشاره غير في الخوف فلما لم يكن ذلك مغنيا عن الامام لم ينفذ ذلك له ولان رغبة الناس في الدنيا اكثر بغية من
 فعل الطاعة وترك المعصية من الاخرة وعن جمع يمنع المعصية ايضا فلم لا يجوز ان يكون الفران الامام حاكما على
 المسلمين فوجب عصمة بخلاف التائب ايضا فلم لا يكون العصمة لاجز عدم حكم غيره عليه بخلاف التائب ان
 الامام يحكم عليه في تلك الحالة وفيما بعد حج ان الامام حافظ للشرع فيكون معصوما ما لا يصغر فلان الحافظ
 له ليس هو الكتاب لو وقع التراجع فيه ولعدم احاطة جميع الاحكام ولكن هو التمسك للوجه من السافير ولا نقول
 المسلمين على انما ليست لحاظه للشرع ولا تها مناهية الحوادث غير مناهية وليس هو الا من يجوز الخطا عليه
 اذا خلوا عن الامام لان كل واحد يجوز كذب الجموع كذلك لان الاجماع انما يحصل قبل من المسائل ولان الاجماع

انما ثبت كونه حجة اذا ثبت كون التعلية معصومين وانما ثبت ذلك بالسمع لاننا لو علمنا بالعلم ان كان اجماع النصايح
والسمع بطريق اليقين والسمع باليقين لا يثبت من معصومين عدم التماسخ والتخصيص لا طريق الى ذلك نحو ان لو كان العقل
اتحادهم هذا اذا علمنا ان الامة لا تشغل العقل الشرايع وانما يكون كذلك لو عرفنا كونه معصومين وهذا دور ظاهر ليس
هو الغياض لانه ليس حجة في نفسه لا فائدة العقل لضعف الامة لا بد من اصل مخصوص عليه فلا يكون بانفراد ^{ظنا} حجة
ولان احدا لم يعمل بذلك ليس هو البراءة الاصلية والاما وجوب شيئا لا يتبطل كان يمكنه بالعقل بذلك باطل وليس هو
المجموع لان الكتاب السنة وضع الشرايع فيها وفي معناه اقل من ان يكون المجموع حافظا لانهما من جملة ذلك المجموع
وهما قد شتما على بعض الشرايع واذ كان كل واحد من المجموع قد شتم بعض الشرايع وبعض الشرايع وطلبا على ما تضمنته
وذلك لبعض الذي تضمنته تلك الشرايع من جملة الشرايع وقد ضاع بعض الشرايع غير محفوظ فلا يكون المجموع ^{مختصا}
فلم يبق الا الامام الذي هو بعض الامة المعصومة لا يلو له يمكن معصومين بالطرف بل ان يادوا بالتقصص فلا يكون
مختصا ^{بشيء} اذا صدر عنه لفظ قطعا ان يتبع وهو باطل قطعا ولا يمكن ذنبا او قول قطعا ولا توافيقا على
والعلم ان علما لا ينبغي فلا يكون قوله معصوما فلا يكون في غاية كمال ان كان نصب الامام واجبا على الله تعالى
استحال صدق التذنب لغيره لمقدم حتى علمنا تقدمه فالتشابه مشابة بيان التشرط بمانته لو صدق عنه التذنب لوجوب
الخطا في جميع الاحكام التي يامر بها ذلك معصوم عظيم والله تعالى حكيم لا يجوز عليه الفساد وقوله تعالى لا
يتال عهدك الظالمين اشار بذلك الى عهد الامام المودع الفاسق ظالم ^{والا} لا يتأمله بالتطبع لا يمكن ان
يعيش منفردا انفرادا في بقائه الى ما كان عليه من مسكن لا يمكن ان يعملها بنفسه بل يقتضيه في مساعدته
بحسب دفع كل منهم لما يحتاج اليه صاحبته بنظم النوع ولما كان الاجتماع في مظنة التغالب التناوب
فان كل واحد من الاشخاص قد يحتاج الى ما في يد غيره وقد عودوه الشهوة الى اخذ وفهمه عليه وظلمه
فوق ذلك في دفع الهرج المريج اثاره الفتن فلا بد من نصب امام معصوم يصد عنهم الظلم والتعدي عنهم
عن التغلب الفهم بنصف المظالم من الظالم ويوصل الحق الى المستحق لا يجوز عليه الخطا ولا التهور ولا
المعصية والالهيتم النظام به فتح الله تعالى فادور على نصب امام معصوم الحاجة للعالم داعية اليه لا فائدة
فيه الاظهار في نصبه طمس كل صفة نقص توجب احتياج موصوفها في الكمال نفها الى خبره انما يوجب
الاحتياج اليه موصوفها تلك الصفة فقد العظمة واجبت الاحتياج اليه موصوفها اذا موصوفها
في الاحتياج غير موصوفها العظمة فهو موصوفها بالعظمة لا يجوز الخطا هو امكانه فاذا اوجب الاحتياج
اليه في عدمه كانت واجبة العهد اذ جميع المتكلمين في الامكان فيشارك في الاحتياج اليه علة خارجة للحاجة
عن كل الممكن لا يكون ممكنا واجبا على المظاهر المعصوم ^{يا} لو كان الامام غير معصوم لم يخلف المعاول ^{عليه}
الثامة لكن التال باطل فالقدم مثله بيان الملازمة ان يجوزنا الخطا على المكلف وجب بوجاب كونه رؤسا للامام
الامام لا يكون رؤسا للامام الا لكان اماما هو الامام من غير احتياج اليه يجب ان يتابعه بدليل ^{لله}
والاجماع والعقل اما الله فلا ان الامام عبارة عن شخص يوثق به اي يقتدى به كما ان اسم التوابع يثبت له
لما يثقف به واما الاجماع فلا انه لا خلاف انه يجب على كل واحد من الناس حكم الامام واتباعه في جميع الاحكام وفي سائر
واما العقل فلا انه يجب اتباع الامام قطعا وقوله حكيم اما ان يكون بحجة قوله او لدليل على ذلك ولا لقوله

المعصوم

لا دليل على اجابته ان يقال انه لا لقوله ولا دليل على الضرورة ولا جازان فقال لا دليل عليه
 لوجوب ثبانه غير المجتهد لا يفتق عليه دليل لانه لا فائدة جيتد في توسط قوله فمعتز ان يكون له
 قول فلو جاعل الخطا في غيره قدما على الخطا اما ان يقال بوجوب ثبانه الا من الله تعالى بالامتنان
 لا بد ان ذلك كان الاول ثم كونه للحال بالخطا هو محال وان كان الشافعي قد خرج الامام في ذلك الخطا
 عن كونه اما يلزم منه خلو ذلك الزمان عن الامام وهو محال ايضا انا نعم بالضرورة بعبث النبي عليه السلام
 فكيف لا يفتق كل عصر ولباع ما يجر من الشرايع وذلك وفوق على نقلها الى من بعدهم والتاقل اما ان يكون
 معصوما او غير معصوم او باطلا والاول ما حصل العلم بقوله فيما يفعله ولا الاعتماد على قوله ففتن في كمال التكاليف
 فتعتن الاول والمعصوم اما الامام او الامة في ما اجمعوا عليه لعل التواتر في ما نقلوه لا يخرج في القول بمعصوم
 عن هؤلاء الثلاثة فقول لا دليل على اجابته ان يكون مستند علم من بعد النبي بشرعنا انفاذ الاجماع من الامة
 فان عصمة الامة عن الخطا اتمت بالاقصوى او اتمت على الرسول من الكتاب لا تستفاد من نص يدل على كون
 الاجماع حجة فلا بد من معصية كونه منقولا عن الرسول وانه لا فائدة ولا مفاد من كان ايضا يوقف على حديث
 التاقل المصدرا اما ان يكون معلوما بالاجماع او غير فان كان الاجماع لزوم التدور من حيث ان الامة في صدق
 الخبر الدال على صحة عصمة اهل الاجماع الا بالاجماع وعصمة اهل الاجماع لا تعرف لا بعد معرفة صدق ذلك الخبر
 لان الاجماع اتما هو حجة باثباته على قول المعصوم لانه لو كان جوازا لكان في زمان الكل واحدا ولازم الجواز ان
 لكل وقد يتنازع في الاصل وضعف دلتهم على كون الاجماع حجة ولان السابا لاجماعه فليقل في الثابتة ولانه لا يمكن
 ان يمتنع على الخبر ان كان بغير الاجماع فلما التواتر وبغير الاجماع ان يكون ذلك بالتواتر فان غاب التواتر
 معرفة كون ذلك الخبر منقولا عن النبي عليه السلام وليس فيه ما يدل على انه ليس بمسوخ ولا مفاد من فلا يفيده
 الاجماع حجة فلم يبق الا الامام وهو المطاوع بهذا بطل كون التواتر مفيدا للاحكام ولانه لم يكن عند النبي
 عليه السلام اظهر من اقامته لوفوعها كل يوم خمس مرات على رؤس الاشهاد ولم يثبت بالتواتر فصولها ولو وقع
 فيها يلا انه لو لم يكن الامام معصوما فمعتز في وقوعه في المعصية اما ان يجب لانكاره عليه ولا يجب ان
 الانكار عليه ثم التدور من جهة توقف اقرار الامام على نجر الرعية ونجر الرعية على نجر الامام ولو وقع
 المحذور منه فان لم يجب لانكاره عليه فهو منقطع لقوله عليه السلام من راي منكرا فليذكره ولو جوب نكار المنكرا
 لاجماع به اختلفت الامم في كتاب الله تعالى ولا السنة المتواترة ولا اجماع عليها والافعال التي هي حجة لنا
 بين في الاصول ونجها الاخذ لا يصلح لافادة التبعة لقوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا فلا بد من
 بعض الحق والباطل ذلك هو الامام في ان القرآن اتم انزل ليعلم ويعمل به وهو يشمل على الفاظ مشككة مجله
 لا يعرف من نفسها واليات متعارضة ومشاكلة وقد وقع الاختلاف فيها بين المعتز في لا سبيل الى معرفة الحق
 منها بقول غير المعصوم وليس قول احد غير المعصوم اولا من الاخر فلا بد ان يكون المعروف لذلك معصوما وهو
 من الله تعالى هو التاصيل للامام ومن يعلم فساد نصبه فيج عفا الله تعالى لا يفعل الغيب فلا بد ان يكون الامام
 معصوما اي حجة قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وكل من اراد الله طاعته فهو معصوم لا يخفى
 اجماع طاعة غير المعصوم مطلقا لانه في عفا الله تعالى الامام لو لم يكن معصوما لكان اما ان يكون عاميا او

مبدع

والاول حال والامام واجب على الجهد طاعته ونقص محله من الطاعة فيستحيل من الله تعالى الار بطاعة العالم ايضا
ولم يجعل بضاعة العالم طاعته لعدم الاولوية والثاني حال والامام يجب على الجهد طاعته لبقاء اعداء الدولة وبقاء
العالم بين قوله وفعل غيره من الجهد طاعته فاما في نصبه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وغير المعصومين فلا بد ان اتباع طريقه فطاعة فاعتبار ان يكون هناك معصوم
والهداية اتمامها في العلم بطريقهم لا بالنظر وهو فاعل لا فاعلا ايضا معصوم والاجماع والتواتر في تحقق التساؤل
هو اتباعهم في جميع الاحكام والاجماع والتواتر لا يثبتان ذلك فليس الامام فانه اذا كان قوله تعالى الذين انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين اشارة الى الانبياء فالهداية لطريقهم بطريق علمائهم هو من المعصومين كل
زمان لا يختص هذا الدعا بقوم دون قوم وان كان اشارة الى الانبياء فالطلب بغير حاصل كما قوله تعالى
ان عيسى لي من لست لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الطوائف هذه مكره منبهة فتم الاستثناء فيلزم من ذلك
نفي كل سلطان للشيطان على قوم خاصته في جميع الاوقات وكل من صدق من ذلك في وقت ما فان للشيطان عليه
سلطانا في الجملة وهو بناء في قوله ليس لك عليهم سلطان يدل هذا على عصمة قوم من ابتدائهم ووجودهم
الاخرهم ومن الصغابر والكبار عمدا وسما واولا وكل من اثبت ذلك اثبت عصمة الامام اذ لم يقبل احد
بعصمة الانبياء من اول عمرهم الى اخر عمرهم من جميع الصغابر والكبار سما واولا وعمدا واولا الا وقال بعصمة
الامام كذلك ومن نفي عصمة الامام لم يقبل بذلك فالنفي قول ثالث خالف للاجماع كقوله تعالى انتم امنتم به
الا تقول الحق ان يتبع ام من لا يهديهم الا ان يهديهم كما لكم كيف تحكون وغير المعصوم لا يهدي الا ان يهدي وقد لا يهدي
مع انه يهدي فيكون الانكار على انبائه ولا في المعصوم لا يجوز اتباعه والامام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم اما
وهو المطلوب كقوله تعالى الذين انعمت عليهم ثم المراد بالتمتع هنا العصمة اذ سوا اتباع طريقهم التي انعم الله
عليهم بما يدرك على ذلك فطريقهم هو الصراط المستقيم اما بوصف بذلك ما هو صوابا اتماما فيجب على الخلفاء
ولا شيء من غير المعصوم كذلك لا طريقه ليست بمنتهى دائما فدل على ان كل متبوع طريقه كذلك وكل متبوع معصوم
والامام متبوع فيجب ان يكون معصوما كقوله تعالى لان لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل المراد منه
الا يكون لاحد من الناس شيء من وجوه الحج فمع في الناس هو ظاهر في المجرة لانها نكرة في معرض النفي واما قوله
في حق من باء بعد عصر الرسول مع عصمة نافي الشرع وفائهم مقام الرسول في جميع ما يراد منه سوا التوبة ولا
يتحقق ذلك الا مع عصمة الامام فيجب عصمة الامام لا يقال في المجرة بعد مجي الرسل فلا يتوقف على ما معصوم
والانتم التناقص لانه لو لم يكن امام معصوم ثبتت المجرة بقولكم لكنها منقبة بالاية والزمان واحد فشرط التناقص
متحققه لا نافي لولا الامام المعصوم لازم لا رشاد الرسول للوجه المذكور وذكر المازوم وجرا الملازمة كانه
لان قوله بعد الرسل هو قوله بعد الامام المعصوم او مازومه ولا تله ليس المراد بعد مجي الرسول بحججه
بل المراد بعد الرسل واثباته بجميع الشريعة ونفيها واطاعتها وجميع ما يتوقف عليه رضاها والعام بها
والعمل واداء لك واهية الامام المعصوم لانه والمؤد للشرعية وبه يعلم ولا تناقض لا مستحالة مجي الرسول
ووفائه وخا الزمان من معصوم والا ثبت المجرة كقوله تعالى امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا
فانهم آمنوا به ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجرا الاستدلال من جهز ان نفي الحزن على

كان
سلطان

وجهين احدهما عدم الانتفاء وعدم التصديق وهو من باب الجهل وثانيهما العلم بالنية واليقين من جهة
 التبادلات والاحكام التي اناها واعتقادها والعلم بالظواهر والمفاهيم والاحكام بوجوبه يقين والادب ان
 وليس المراد الاول لا شئ في ذكره على سبيل المدح والاول يقتضي الذم فنعين الثاني فلا بد من طريق الى معرفة
 ذلك ليس الكتاب ثمانية على المشايخ والمشتركات لا السند لذلك فنعين ان يكون الطريق قول المعصوم
 فانه يعلم مشايخه القرآن ومجازاته والالفاظ المشتركة فيها ما لا يثبتها يعلم الاحكام بيقين والعلم
 يحصل الجزم بقوله ب قوله ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون تكرر منفية فتكون للعموم ونفي الخوف عالما انما
 هو يثبت في سببها ومع عدم الامام المعصوم في زمان ما لا يحصل له ان ذلك انما يثبت انتفاء سببها
 غير المعصوم يجرى امره خطأ بالمعصية ونهيه عن الطاعات جميع الاحكام لا يحصل من نص القرآن ولا من نص السند
 المتواتر لكن في كل زمان يمكن بيقينه فوجب لامام المعصوم في كل زمان كونه قوله تعالى ان ذلك الكتاب لا ريب فيه
 نقول هذا يدل على وجود المعصوم في كل زمان من وجهين احدهما انه تكرر فيهم في انما انتفاء الريب عنه
 من جميع الوجوه وهو ظاهر في الازمنة ايضا وغير المعصوم لا يعلم جميع مدلولات القرآن بيقين بحيث لا يحصل اليقين
 ولا شك في وجوده لانه من دلائل الفاظه ولا معنى من معانيه ولا في شئ مما يمكن ان يتناولوا به او يردونه لكن
 ولنا على وجوده من لا يثبت عنده في شئ منها فيكون اعطاه طابا لانه ذكره في معرض المدح في كل زمان فدل
 على وجود المعصوم في ثابتهما انه يمكن معرفته ذلك في كل وقت ولا يمكن بيقين الا من قول المعصوم وهو ظاهر لا
 يحصل اليقين الا بقوله لعنه من يكون موجودا فيسجد مع وجوده امانه غير كونه قوله تعالى واذا قبل لهم لا
 في الارض فلو انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون وجه الاستدلال به انه يقتضي ذم
 من يفسد في الارض وهو يقتضي انه مصلح خطأ ويستلزم التمسك باتباعه ذم من يفسد هذا المعنى فيكون
 منه وما يوجب لاحرازه عن منافع من يمكن وجود ذلك منه لاشمال اتباعه على الخوف من الضرر والمظنون ودفعها
 واجب غير المعصوم ومنه ذلك بل يكون امكان فعله عدمه متساويين اذ داع الامر وضاف التمسك به وجوبه
 بخارضا ماداع الشهوة والغضب هما يقتضيان الترجيح كالاولين فيعارضان لاسباب بل يترجح كثير الثانية في غير
 المعصوم يوجب اتباع غير المعصوم ولا شئ من الامام يوجب لاتباعه لوجوب اتباعه كان يلزم جناح ^{للعبد}
 وهما ينتجان من الثاني لا شئ من غير المعصوم بامام وهو المطلوب كونه قوله تعالى وما يضل به الا الفاسقة
 الذين يفتنون عباد الله من بعد ما فيه ويقطعون ما امر الله به ان يوصل في يفسدون في الارض
 اولئك هم الفاسقون وجه الاستدلال به ما تقدم في وجه السابق كونه قوله تعالى الذين استوفوا
 بالهدى فما ركبوا من اثم ما كانوا معذبين وجه الاستدلال به ان الفعل تكرر وهو في معرض الاشهاد
 فلهذا اذا تكرر ذلك في قول الامام محمد دائما وكل محمد ممد مادام محمد باف يكون الامام محمد دائما
 لا نتاج الدائمة والعرفية دائمة ولا شئ من غير المعصوم يوجب بالاطلاق ما تقدم فلا شئ من الامام بغير معصوم
 وهو المطلوب يقال فمنع الصغر لا نفي قول ذلك بوجوب منافع اتباعه ما تقدم من التمسك به قوله تعالى
 وتبشركم الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا
 الا يذوقوا التكرار وجه الاستدلال بها يثبت على مقدمتها ان الامور بان يثبت غير المعصوم هو ظاهر في الالزام

فالمع يقتضيه العوم وقد بينت ذلك في الاصول ان لم يقتضيه الاستحسان كان استحسان الثواب لذاته
العقاب تاما وبفعل الطاعات ترك المعاصي وقد بينا ذلك في علم الكلام وهذه الآية تدل على ذلك من
باب لا يمكن ان يقرر في الاصول استحسان وجوب الممكن ومعلوله الا عند وجود سبب واستحسان الثواب لذاته
مشروط بالوفاء فلا يثبت الا مع الوفاء عند الوفاء او قبله مع وجود سبب لطاعات سبب لك المعاصي
والا لزم احد الامرين اما وجوب الممكن مع عدم سبب وثبوت معلوله مع عدم سبب عدم وجوبه لان البشارة لهم
بان لهم الجنة اخبار بثبوت استحسان الثواب لذاته ولم يثبت لعلنا ثابتة اذ الوفاء الان لم يثبت لانها في الاستحسان
فلا بد من ثبوت سببها الذي يمنع مع المعاصي ويجب مع الطاعات باعتبار المكلف لانه ان لم يثبت وجود الطاعات
منه يمنع المعاصي لزم ثبوت المعلول مع عدم سببه وان وجب من غير سبب وجوب لزم وجوب الممكن مع عدم سببه
هو محال وذلك لتسببه والعصمة اذ انقر ذلك فنقول هذه الآية تدل على وجوب المعصية في كل زمان لان الاوامر
للبشارة يقتضيه وجود المبدء للاستحسان البشارة بالمعصية ويكون مغايرا للثبوت للمعصية الاولى والبشارة بجميع
الطاعات يمنع جميع المعاصي لان قوله تعالى وعملوا الصالحات للمعصية الثانية ومن جملتها فعل الصالحات
والامتناع منها فان لم يمتنع صدور شيء من القبايح منها ثم ثبوت الاستحسان قبل الوفاء يدل على ثبوت سببها
الوجوب لغيره والعلم غير كاف لانه غير وجب في تابع والتسبب والعصمة فوجب ثبوت العصمة لان القوم غير التبعة
التاسين بن قابيل منهم من لم يضل بثبوت المعصية اصل او منهم من قال بثبوت في كل عصر فلا قابيل بثبوت في عصر
فمن عصر فيكون باطلا او قد ثبت في وفاء عليه السلام فثبت في كل عصر فيستحيل كون الامام غيره مع ثبوت استحسان
من الحكماء بوجوب طاعة غيره المعصية مع وجود المعصية في رد العقل لا قوله تعالى قالوا اتجعلنا
من يفسد فيها لو يفسد لذلما الا نوجبه الاستدلال ان الملائكة يستعمل عليهم الجهل المكنى فذلك هو ابان وجود
غير المعصية يثبت على مفسد فاجابهم الله تعالى بقوله قال اني اعلم ما لا تعلمون معناه ان وجوده من المصالح ما يقتضيه
نرجع الوجود على العدم فاذا كان وجود غير المعصية يثبت على مفسد ما فيكون تحكيمه ممكنه مع عدم المعصية
وتبعده محض لفقد الطبيعة التي يستحيل صدورها منه تعالى فلا يكون تاما الا يقال هذا يدل على نفوذ مطلوق
لا تبدل في عدم عصمة ادم عليه السلام لانه تعالى قال واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل
من يفسد فيها الاينما خليفة ادم وقوله اشارة اليه انما يمكن التبع معصوما فالامام الا يكون كذلك لاننا نقول
انه يدل على عدم عصمة ادم فان قوله تعالى جعل فيها من يفسد فيها لو يفسد لذلما الا نوجبه الاستدلال ان الملائكة يستعمل عليهم الجهل المكنى فذلك هو ابان وجود
غير المعصية يثبت على مفسد فاجابهم الله تعالى بقوله قال اني اعلم ما لا تعلمون معناه ان وجوده من المصالح ما يقتضيه
نرجع الوجود على العدم فاذا كان وجود غير المعصية يثبت على مفسد ما فيكون تحكيمه ممكنه مع عدم المعصية
وتبعده محض لفقد الطبيعة التي يستحيل صدورها منه تعالى فلا يكون تاما الا يقال هذا يدل على نفوذ مطلوق
لا تبدل في عدم عصمة ادم عليه السلام لانه تعالى قال واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل
من يفسد فيها الاينما خليفة ادم وقوله اشارة اليه انما يمكن التبع معصوما فالامام الا يكون كذلك لاننا نقول
انه يدل على عدم عصمة ادم فان قوله تعالى جعل فيها من يفسد فيها لو يفسد لذلما الا نوجبه الاستدلال ان الملائكة يستعمل عليهم الجهل المكنى فذلك هو ابان وجود

فان

الاستحسان

وهو

والاوامر

عنه المعصوم كذلك فانه لا يصلح ان يفرق بينه وبين غيره من الامام بغير معصومه الامام يجب ان يحسن به
الضرورة ولا يشترط ان يكون المعصوم يجب ان يحسن به في كل شيء من الامام بغير معصومه بالضرورة اما الصغر فظاهر فانه لا
ذلك لا يفتن فابده ولو لم يكن الله والجميع والرسول واو في الامر منكم فواجب عليه وكل من وجب الله
طاعته وجب ان يحسن به لقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم واما
فلان غيره المعصوم طاهر والذنب من قال لم يخافهم طاهر لنفسه كل طاهر لا يحسن به لقوله تعالى الا الذين ظلموا
منهم فلا تخشوهم لانهم طاهر من الاول صغره ممكن فان غيره معصوم هو الذي يمكن ان يصدر منه الذنب
بشرط صدق الذنب الطاهر الاول الذي هو اصل الدليل من الشكل الثاني كبره ليس ضرورية واختلافها
مع غيرها في الشكل الثاني لانها لا يفرق ضرورية لا توجب عن آية اما ان يصدر منه ذنب ولا الثاني هو المعصوم
الاول هو غيره سائر الكون فديننا في علم النطق ان الممكن الصغر في الاول يفرق وقد برهننا على خطأ المناظرين في
عن وحي اننا قد بينا في كتبنا النظمية اننا جاز الضرورية في الثاني مع غيرها ضرورية ولا مكان في الثاني
ولان الكبرية ضرورية وبها ظاهرها الامام بركة الله تعالى يوم القيمة من شيء من غيره المعصوم كذلك فلا
شيء من الامام بغير معصومه الصغر فلو لم يكن كذلك جعلنا كذا أمثلا وسطا ليكونوا شهداء على الناس
ويكونوا الرسول عظيم شهادته فكذا هم الله تعالى ويحكمهم الرسول الله يوم القيمة يقول شهداء انهم وذك
انما هو لا مثالا لله تعالى وطاعت الامام الذي هو مقرر لهم في القاعة ومبطلهم وهو لطف في
التكليف بفساد ذلك والبدل بل ينبغي ان يكون هو الذي يزيل ذلك لا غير طاهر الكبر فلو لم يكن ان الذين يكتفون
ما اتى الله من الكتاب بشرق في بيئتنا فليلا اولئك ما باكلون في بطونهم الا النار ولا يهلكهم الله يوم القيمة
ولا ينكرهم و غير المعصوم يمكن ان يكتفوا ان الله وبشرى ببيئتنا فليلا امثلا وطوعا بركة الله تعالى يوم القيمة
هنا الامام مفعول بانه غير محرم يوم القيمة بالضرورة ولا شيء من غيره المعصوم كذلك فلا شيء من الامام
معصوم اما الصغر فلا يستحال الكذب في الله تعالى بالضرورة وقد خالف الله تعالى يوم لا تجزي الله البنية و
الذين آمنوا وصبروا في سائرهم مفعول باهم غير محرم في غير ان النجاة في كل ذلك الامام يكون اولي من
كل الناس بذلك لوجود ما في غيره لا يمتنع كونه معصوما على ما باين وبادية فرب شعبد وكونه لطفنا
كما ان النجاة لطف فيكون الامام بركة الامام الامانة وحدهم وهم و غيرهم وهم اولي بها واما الكبر فلان غير
المعصوم يمكن ان يفرق بانه لا يمكن ان يدخل النار لقوله تعالى الذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقولون
التي حرم الله الا بالحق ولا يفتنون ومن يفعل ذلك يلق اثمنا بضاحفة له اثمنا يوم القيمة ويحذر
منا جعل ذلك جاز على كل واحد واحد او قوله تعالى اولئك الذين اشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا والعدايب
لغير فرقنا اصبرهم على النار وكل من يمكن ان يدخل النار يمكن ان يكون محسنه لقوله تعالى انك من تدخل
النار فقد اخرجه لا يقال هذا الدليل لا يبرهن لان الدليل الكبر من ممكن او ممكن صغر وفعليه لا ينبغي في
لما بين في النطق لا ينفصل بل هذا الدليل تام لان الممكن الصغر ينتج في الشكل الثاني في النطق لا يقال
الدليل يبرهن في حق عليه السلام والحسن عليهما السلام تمام وجدوا في حق النجاة اما في حق بل في الامانة فلا ينافي
لانهم لم يكونوا في زمانه لا نقول ليس الذي من مقل الذين امنوا في زمانه خاصة بل الذين امنوا بكونه

کبریا

نظم

الشيء واكثر بعينه ولم يخالفوا الا في اصل الالباب ولا ارتكبوها شيئا من مناهية اي حمان كان ايضا فلا ان
 بين قائلين قائل بعضهم الامام فيجب عليه في كل امام ومنهم من نفى عن الكل فصحة البعض ون البعض قول
 ثالث باطل بالاجماع مع قوله تعالى ولكن الابرار آمن بالله واليوم الآخر والذين آمنوا وكنوا
 اولئك الذين صدقوا اولئك هم المتقون وجعل الاستدلال بمناقضة تعذيبه في الرابع والثلاثين ايضا
 فان اقم برصدهم اذنب فقال لهم لهم ليسوا هم المتقين وهو باقضى قوله هم المتقون قد لا يكون
 غير النبي واذ كان المعصية غير النبي وموجودا كان هو الامام لاستحالة امانته غير وجوده فكل قوله تعالى
 كذلك يبين الله انما للناس لعلهم يتقون وجعل الاستدلال بان نقول هذه الآية عامة لاهل كل عصر
 هو اجماع فنقول بيان الايات انما هو منصب صوم في معاني الايات وناسخها من منسوخها وبما هو
 اذ يجزى ذكرها لا يبين بحيث يعمل بها او يمتنع عنها اذ هو المراد بقوله لعلهم يتقون وانما يحصل التقوى منها
 بالعمل بها او غير المعصية بقوله والتقوى هو الاخذ بالاعتدال عما فيه شك ولا يحصل ذلك الا من قول
 المعصية ولا يفي النبي في ذلك لاختصاصه بعصره وعصره استدلها حكم الكتاب الجمل والمنازل فكل
 يحصل منها اليقين لان المتقين في معناه والتواضع في ذلك هو النص ذلك لا يفي بالاحكام لقلنا في بيان
 لاهل كل عصر بحيث يمكن العمل بها وعلما انما هو منصب امام معصية في كل عصر مع قوله
 ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من طريق مغفرة القبيح في جميع العوالم بغيرها والتسوية والكتاب
 يفتا في الامام المعصوم في قوله تعالى وتعاونوا بالله لعلكم تتقون امره بالتقوى مع عدم نصب طريقه
 من الشبهة الشك وصل الى العلم بالاحكام بغيرها حال ذلك الطريق لغير الكتاب استدل لان المعصية لا يحصل
 منها الاذن وغدنا فخر اجتهاد في وقته فيعلم الخطا في احكامها او يتفاضل راء المجتهد فيفضل المقلد ولا
 بد من امام معصوم في كل عصر لعموم الاية في كل عصر يحصل اليقين بقوله المعصية في قوله ولا تغدوا ان
 الله لا يحب المتفتين يجب لاحراز عن الاعتدال في كل الاحوال ولا يمكن ذلك الا بعد العلم باسبابه لا يحصل ذلك الا
 من قول المعصوم في نفسه والالزام تكليف بالاطمان مع قوله تعالى فمن اعتد علىكم فاعندوا عليه بمثل ما
 اعتد علىكم ولا يجوز تحكيم غيره في ذلك ولا غير المعصوم لجواز اللبس بالخطاب للمعصوم بمواظبة الاعتدال
 ما اعتد على هذه الآية فانه في كل عصر فيجب المعصوم في كل عصر هو المطلوب فكل ولا نفوا بابتدائكم الى التمسك
 فيجب لاحراز عند امثال قول غير المعصوم الفاء بالبدل لجواز امره بالمعصية والخطا فيكون منها عنة فيجب امام معصوم
 بمثل قوله قوله تعاوتوا وتعاونوا فان خيل انما بالتقوى وهو لاحراز عن الشبهة فلا بد من طريق يحصل العلم
 الله تعاوتوا وبه المراد من خطابه حتى يحصل ذلك في كل عصر ولا بد من ذلك الا قول المعصوم لان الشبهة
 والكتاب غير ما يبين بذلك عند المجتهد لا التمسك في المعصوم في كل عصر فاما امثال قول المعصوم بمثل على الخوف
 لجواز امره بالخطا عند الخطاء فلا يكون من باب التقوى وامثال امر الامام من باب التقوى بالضرورة فلا بد من غير
 المعصوم امام وهو المطلوب في قوله تعاوتوا وتحسبوا ان الله يحب المحسنين فلا بد من طريق يعرف بحسب
 الفصح بغيرها ولان المعصوم لما تقدم وهو عام في كل عصر فيجب لكون الامام غير معصوم قوله تعاوتوا من الناس
 بغيرك قوله في الحجة الدنيا الى قوله والله لا يحب الفاسق ولا يستدل لانه حذر من مثل هذا وثوبه وعرف

فعله تعالى

فعله تعالى

فعله تعالى

تولية

مثل هذا ولا بد من العلم بالاطلاق لا بالعلم بالاعتقاد فلا يكون الامام الا منصوباً
 من قبل الله تعالى استحقاق ذلك من ذلك هو المعصوم وبغير من الحكم بحكم غير المعصوم فكل الامام لازم من طاعته
 اتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان وتركه لان الله تعالى ارجع الامام واتباعه في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم وطاعة خطوات الشيطان بقوله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان وفاعال الامور
 لا يكون فاعال الامور عنه من هذه الجهة الاستحقاق لا في الارزاق والنفوس بل في طاعة الامام من غير المعصوم بل في طاعة
 واتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان وهما انما يتبعان من الشان لا من الامام بغير المعصوم وهو المطلوب فلهذا
 قلنا فان ذلك من بعد ما جاء تكمل البينات فاعلموا ان الله عز وجل يحكم بالبينات التي لا يحصل معها الخطأ ولا
 الخلل لا يحصل كقول المعصوم الكتاب شتم على الجملة من المشابهة والتاسخ والنسوخ والاضمار والجلد
 اكثر من اتباعه بغيره ودلالة اكثر ما غير بغيره فلا يعلم ذلك بغيرها الا المعصوم لا يحصل الجزم الا بقوله المتفق
 الخطا على غيره والجزم ينشأ في احتمال التيقض فدل على ثبوت المعصوم في كل وقت فبما قيل كون الامام غير نفي
 الجزم بالاتباع يحصل بانواع الامام والامام يحصل بثبوت بطول دمره فانه ثبوت فدية منصبه لا من غير المعصوم
 يحصل الاتجا بانواعه فلا شيء من الامام بغير معصوم قوله تعالى ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جات به فان الله
 شديد العقاب غير المعصوم يجوز عليه ان لا يجوز اتباعه من قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين
 مبشرين ومنذرين في قوله والله هدهم من كثرة الابرار مستقيم والاسناد لال به من خمسة اوجه
 الحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهذا الطعن فيجيبه ومرة الاجماع على عمومها في كل عصر لعموم الناس فلا بد
 من حكم بالكتاب بين كل مختلفين بالحق فطاعة غير المعصوم ليس كذلك لا يجوز نعمه ونظا به بغير الحق او خطا
 فغير المعصوم لا يمكن الحكم بين كل مختلفين بالحق من الكتاب لا لا يعلم ذلك بغيرها من الكتاب لا المعصوم ولو قل
 معرفة جميع الاحكام بغيرها منه فدل على وجوب المعصوم في كل عصر وبطلان قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه
 من بعد ما جاتهم النبيات بغيرها بينهم والطريق الى العلم ما العقل والنقل والكتاب الاحكام الشرعية لا يمكن
 من ردائها ولا مجال له فيها في العقل فاما ان يكون مقطوعاً من عدل الله ولا يكون كذلك فان كان الاول
 وكان دالاً ضرورياً بشرطه في كل الناس هذا لا يفسد في اختلاف الاعمال بسبيل البينة بين المختلفين وليس من الكتب
 الالهية والسنن كذلك ولا يكون ضرورياً بشرطه في كل الناس لا بد من وضع طريق يمكن التوصل منه لمعرفة المتن
 الدلالة من انواع الخطاب الكتابية لئلا يكون الاختلاف في الامور التي لا بد منها اذ ما لا يشك العقل في ضرورية
 اذ لا بد من طريق يوصلهم الى العلم بالادلة من الاختلاف في الامور التي لا بد منها اذ ما لا يشك العقل في ضرورية
 تعاليمهم بان الاختلاف في الامور التي لا بد منها اذ ما لا يشك العقل في ضرورية تعاليمهم بان الاختلاف في الامور التي لا بد منها
 فلا يتيقن طريق الى العلم بانواع الخطاب العلم العقل لا يصلح هنا وهو ظاهر في العقل فمن يحصل الجزم بقوله
 ولا بد من طريق الى الجزم بصدق وعلمه ذلك هو المعصوم وهو المطلوب الطريق الى معرفة صدق وعلمه معرفة عصمة
 المعجزات ونص من الله والى الامام صريح على ذلك قوله تعالى بعد ما جاءتهم البينات حكم بان اختلاف
 بعد ما جات البينات التي يمكنهم معنا العلم البين بذلك لغير ذلك الكتابية لئلا يكون اشارة الى المعصوم بل
 بالمعجزات الكرامات فان لم يعلمهم فلهذا هم في النظر العقل في معجزاتهم والنصوص الدالة عليهم والبراهين القطعية

الشيء

الواحد

معرفه

على ما

لا تخجل التقيض كما قوله نعم هذا الله الذين آمنوا وما اختلفوا فيه من الحق باذنه اسما ذلك المعصوم لا
نعلم قطعا انه لم يعلم جميع المنشأ بها اوجيع الما ولا يثبت الا المعصوم قوله نعم والله يجهل من يشاء العير الطرية
وذلك يدل على ثبوت المعصوم لان الخطا المستقيم الذي لا يعبر خطا اصلا لا يحصل الا من قول المعصوم
قوله نعم ويحسب ان نكر هو اشياء وهو خبر لكم ويحسب ان محبو اشياء وهو خبر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون فلا
من طريق العلم بالاشياء النافعة والاضارة من حيث لا يدرك لا سبيل الى ذلك الا من المعصوم فبارز ثبوته سرع
قوله تعالى والله يدعول الى الجنة والنفرة باذنه ويبين اياته للناس لعلهم يتذكرون الاستدلال به من وجوه احدا
ان هذا يدل على حبه ولطفه بالعباد وادبه لدخولهم الجنة مع خلق الفوض الشبهة والغضبية والاهوية الخلقية
الاشياء والخطا بغير النص الموهوم فاوله ينصب لمعصوم في كل عصر لنا فوضه فاعرف ذلك وان دعا الى الجنة
والمغفرة انما هو بخلاف الفد رفو جعل الا لطف الطوبى التي يحصل بها العلم والعمل اتم الا لطف في التكليف
الامام المعصوم لا يفرق في الطاعة والمجد من المعاصي لا العلم بالتكليف والاحكام الشرعية لا يحصل الا
من المعصوم اذ غير لا يوثق بقوله ولا يتم المقابلة به حتى قوله تعالى ويبين اياته للناس لعلهم يتذكرون البنا
الذي يحصل معه التذكروا والنوف من الخاطلة لا يحصل الا بقول المعصوم الا الاكثر ما يحصل وعلم يحصل التخصيص
مستند في عهد الخط لا انما العهد المقيد للظن واكثرها ما قد فلا بد من طريق معرفته وليس الا المعصوم
معا قوله تعالى ان الله يحب للتوابين ويحب للظالمين وذلك يتوقف على معرفة الذنوب وهو موقوف على العلم
بالاحكام الشرعية والخطا بالالهية والسنن النبوية وكذلك يتوقف على معرفة الطهارة وانواعها واحكامها وانواعها
وشرايطها اسما بها وكيفياتها ولا يحصل ذلك الا من المعصوم لما تقدم وهو عاقل في كل زمان فيجب لمعصوم كل زمان
فبما قيل ان يكون غير الامام معه سبب قوله تعالى ان تباروا وتقاتلوا وتصلحوا بين الناس الله سبحانه عليهم
الاستدلال من وجهين ان البر والتقوى واصلاح بين الناس موقوف على معرفة الاحكام الشرعية والماد من
انواع الخطاب لا على وجه يقينه والالزام ان يات بالمعصية والفساد والبر هو لا يعلم ذلك لا يحصل الا من المعصوم
على ما نقرر فيجب المعصوم ان الموصل لهذه الصفا الذي يصلح بين الناس في ثبوت على الناس في قول قوله ثم الاصلاح
وانظام النوع وغير المعصوم لا يصلح لذلك فدل على ثبوت المعصوم حتى قوله تعالى لا يؤخذ كل الله باللغو في
آياتكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم كسب لغاوب ثلاثة انواع الاعتقاد ان طابق كل ما وان لم يطابق في انه
شي كان منه في التقابل او العطف بآية ايضا كسب اب لا راد حتى الكراهة فيجب طريق العلم بالموافق فيها
للحق والمطابق لاد الله تعالى وهبة لا يحصل ذلك الا من المعصوم لما تقدم وهو عاقل في كل عصر فيجب جود المعصوم
كل عصر لا يقال انقولون بذهب الملاحدة القائلين يتوقف المعاف على الامام لا نأقول لا نقول بذلك في
المخالفات العقلية بل معرفة الاحكام الشرعية والماد من الكلمات الالهية والايان الجملة وغيرها موقوف على المعصوم
وليس هذا مذهب الملاحدة فمثل قوله تعالى والله عفو رحيم وجه الاستدلال انه وصف نفسه بالرحيم
الفوض الشبهة والغضبية والبلد في قدرته وتمكن الوذى من الاذنه واجها فاوله يخالف المعصوم الذي يمكن
معه تحصيل لغاوب الدنوية والاخرية والخلاص من العذاب محصل التعبه وفيه الفوض الشبهة والغضبية
والبلد في رغبة هذه الاشياء موجبا الهلاك والامام المعصوم مني والرحيم هو المولى من انما بل هلاك

هذه الآية قوله تعالى والله غفور رحيم وقوله تعالى انما الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين وقوله تعالى انما الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين
 هذا الكلام في ترك المكلف في امر الله تعالى مع انما الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين لان ما يهدي الله تعالى من القوم لا يهديهم الى ما يشاء الله تعالى
 الفدية والعلم والاطلاق لا يترتب له بعدا للحاشية للفوق والتهوية والغضبية والقرية من الايام المتجددة
 ولا اهم في ذلك من المعصية في كل زمان فمع فنية لا بعدا المكلف على قول غير ولا يحصل العلم من الاستدلال
 بجميع الاحكام فكان الله تعالى انشبه الى وجه ما ولكن لا يجوز النسبة اليه تعالى بقية الفدية والتهوية والقرية
 والا لارفع التكليف لعدا الكلفة ولزم الاجاءة في ذلك لا يجوز ولا لا يحصل من المبالغة وانما يحصل من كونه
 من كل وجه الاما ليس من فعله ويوقف عليه التكليف من انشأ الامام المعصوم في عصر ما من يوم للحال
 بالضرورة وكل ما هو ما زوم للمحال بالضرورة فهو محال وانشأ الامام المعصوم في عصر ما من يوم للحال
 السالبة التي يجب صدقها في كل عصر اما الكبر في ظاهره واما الصغر في باطنه فلا سائر
 ثبوت الحجج للمكلف على الله تعالى في وقت ما اشاركه المعصوم للنجاة في الطوبى فالتجربة من العلم بالاحكام و
 التبرئة من التبعة هما موجودان في الامام المعصوم فيكون نصبه مساويا للتبعية التي لا يملك احد المشايخ ان لا
 لا يمكن انشاء التناول بسائر ثبوت الحجج فكذلك انشاء الامام معاصر الامام المعصوم لطف عام والتبعية لطف خاص
 وانشأ العام شتر من انشاء الخاص في الاستحالة عدم انشأ الرسل منه تعالى فاستحالة عدم نصب الامام
 مفهوم الموافقة كغيرها لثابتها لئلا على طهرها الضرب من قولها تعاوون بنعت خذوا لله فاولئك
 هم الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظاهرا لا يجوز ان يبايعه ولا طاعة له حذر اعراس الطر والمطون وقيل معصوم
 كذلك لا يجوز ان يبايعه كل امام يجب تباعه فلا شيء من غير المعصوم بامام معصوم فوله تعالى حافظوا على
 والصلاة والوسطى وفوموا لله فان يبايع امر بالتحفاظ على الصلوات ذلك من اخات شرايطها ومعنى
 احكامها والاختار من مطلقها على وجه يعلم صوابه ولا يعلم الا من المعصوم انشاء فيجب هي عامة في كل
 عصر فيجب قولها تعالى يبين الله لكم فيكم ليعقيلون والبيان الذي يحصل منه العلم انما يكون بالنص من
 الوضع بغير او من قول المعصوم الاول مشفيا في اكثر الايات فتعين انشاء فيجب ان يكون الامام غير
 هي عامة في كل عصر اجماعا قولها تعاوون في سبيل الله امر بالمعروف والنهي عن المنكر من دون وتبين هي عامة
 في كل عصر يوجد فيها الكفاية فيجب ان يبين ذلك لا بد ان يكون معصوما لان الجماعة في سفك الدماء والاف
 الاموال والافس فلا بد ان يتبين صحة قوله وكيف يقال لمن يقال عن المعصوم لا يحصل الوثوق بقوله
 فتدفع في طاعة التكليف بحسب قوله تعالى والله يوتيكم ملكه من يشاء والله واسع عليم فنقول من يوتيه
 الله الملك لا يجوز ان يكون غير معصوم لانه علة عن استحقاق الامر والتمتع في الخلق ولا يجوز ان يفعل الله تعالى
 بغير المعصوم وهي عامة في كل عصر بالاجماع ولا نه لا قابل بالقرين فانه لو قال قابل له لا يجوز ان يكون ذلك
 النبي فلما ابدل على عصمه بعد النبوة وقبلها لانه لو كان يحسد منه لانه في لسانها لفظ محبة من الطوبى فلم يحصل
 الاظهار لانه وضبه وهو بافضل لغيره بل من القول بذلك عصمة الامام والالزم من ذلك احداث
 ثالث وهو باطل في قوله تعاوون لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض فجاء الاستدلال من
 وجوه الله تعالى نص على انه هو انما نصب الامر في دفع فبطل الاختيار ويجب حينئذ ان يكون معصوما لانه

٢٩

العلم

العلم

العلم

ان يكون الامام غير منسوب الى كرم الله تعالى عنه بغير جعل طريق يوصل الى ذلك لمن راعى من المؤمنين وليس
 الا المعصوم فيجب على كل عصر من عصر قوله تعالى الشيطان بغير كرم الله تعالى عنه كذا بالفتح والهاء كذا معقود من فضله
 هذه بخلاف من منابذة امر الشيطان فيجاء به خبره عنده ورجحنا انما اذا امر الله تعالى ونواهيته لا يحصل ذلك
 قول المعصوم ولو كان الامام غير منسوب الى كرم الله تعالى عنه بالمعصية وبامر الشيطان في الامام يستحق النصرة ويستحق الامانة
 ولا شيء من غير المعصوم كذا لا يخرج من غير الامام بمعصوم اما النصرة فظاهرة وقوله تعالى ما لكم لا تنصرون
 وهو في معنى نصرة الامام او في انفاط وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم واما الكبرية
 فلا ان غير المعصوم ظاهرا في مقامه وقال تعالى الظالمين من انصا اما ان يكون المراد في مستحق او نفق
 بالفعل والثاني محال لو طوع النصرة فغيره لا دل وهو المطلوب **عظم** قوله تعالى ولينزلن السكينة على المؤمنين
 من ظهورها ولكن البر من اتقى وانوا البيوت من ابوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون والتقوى هي الاحترار
 وهي موافقة على مفرغ احكام الله تعالى كما هو المراد بالخطاب لا يحصل الا من قول المعصوم لان امثال قول
 المعصوم ان كتاب لشبهه اذ يحتمل امره بالمعصية وذلك بناء على التقوى فيكون منها عنة وفي قوله تعالى وانوا في سبيل
 الله الذين يقاتلونكم وجها لا سند لال به انه امر بالقتال فلا بد فيه من نصب تدبير القتال من دون محال ولا
 وان يكون منصوبا من قبل الله تعالى والالزم الاختلال في المخرج بخلاف ما هو به وذلك صفة القتال لانه
 موقوف على الاتقان ورفع التنازع ويستحيل من الله تعالى ان يحكم غير المعصوم وانما هو محبث ثقتهم وهم اخرون
 من حيث اخرجوه هذا بنوقف على نصب الرتبة غير المعصوم لا يوثق بقوله وفعله فلا يبيع فينتفي فائدة هذا الامر
 في قوله تعالى واتقوا الله لعلكم تفلحون فغير المعصوم يحصل منه ثقتهم التي هي اشد من الغفل فيجب لا
 منكم يحبل لاحترار منها وهو المطلوب فيجوز ان يكونوا في حصة لا تكون في حصة ويكون الدين لله فان اتوا فاعلموا
 الا على الظالمين وجها لا سند لال به جعل انقضاء الثقة فانه يكون الدين لله ولا يعلم انقضاء الثقة بالقتال
 وانما المراد به الاصلاح لا يحصل الا من المعصوم **فان** قوله تعالى وقادوا لانفسكم واتقوا الله واعلموا انكم
 ملائقوه وبشيرا المؤمنين كل ذلك يخرج عن فعل الطاعات والامتناع عن القبايح والاحترار عن الشبهة
 ولا يتم الا بقول المعصوم في كل عصر فيجب ان يبرأوا وشققوا واصلحوا ابين الناس الله سمع عليهم والبر
 والاصلاح موقوف على معرفة الامر الله ونواهيته المراد بخطابه لا يتم ذلك الا بقول المعصوم في كل عصر لما تقدم
 التفريق بين غير المعصوم فداير بما هوهم انما اصلاح ولا اصلاح فلا يحبل امثال قوله فينتفي فائدة امامته وقوله
 تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وكانوا من الصالحين واتوا الزكوة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون وجها لا سند لال به انما تقدم في قوله تعالى ان الله بالناس لرفيق رحيم وجها لا سند لال ان
 الامام المعصوم في كل عصر من اعظم النعم واتمها وبه يحصل النجاة الاخرية والمنافع الدنيوية فكان من رافقه
 رحمة التي حكم بها على نفسه نصيبا من نعمه فيجب هذه النعمة التي يحصل بها الدنيا ونعم الاخرة وكل النعم اقل منها
 مستحق في جنبها في قوله تعالى فاستجبوا للرب هذا موقوف على معرفتها وذلك موقوف على معرفة الخطاب
 الاله ولا يحصل الا من المعصوم لما تقدم **فان** قوله تعالى ولا تم نزعكم عنكم ولا تم نكركم الى قوله وتعلمون
 ما لم تكونوا تعلمون الاسناد لال بها من وجوه ان الله قد حكم بانما النعم علينا وقد بينا ان الامام المعصوم كل

التعميم مستحق فيجب هذه النعمة فلا يمكن قد نصبه الله تعالى لم يكن فلان التعميم مستحق بمجمل الرسول
 وفأبدته لأنهم لا يخطئونه معصوم بمقامه كل وقت حتى ان العدة الداعية الى انشا الرسول هو اعلام خطا
 الله تعالى فيقرربا لا الطاعة وبعد عن المعصية ويعلم الكتاب مغايبه بهذا الى مجازاته ومولاه ومجازاته و
 مشركا به ويعلمهم ما لم يكونوا يعلموا وهذا الداعي موجود في الامام والعدرة موجودة واذا علمنا وجوب ذلك
 والعدرة حكما بوقوع الفعل فدل على وجود الامام المعصوم في كل زمان حتى قوله تعالى واشكروا له ولا تكفروا
 ان بالشكر وهي عن كفران النعمة وهو عدم الشكر فيجب تلك موقوف على معرفة كيفية وهو موقوف على معرفة
 الخطابات الالهية ولا يحصل الا من قول المعصوم لا نفرد اذا الكتاب السنة لا يفيان بكيفية الشكر على كل نعمه وعونه
 المعصوم لا يوثق بقوله لجواز ان يكون ما يعلمه لنا ما غير الشكر ومن باب الجواب فيجب المعصوم في كل وقت صا
 قوله تعالى انزل عليك الكتاب لعل يذكروا ويدبروا واذ انزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس الى راد
 من انزال الكتاب لهداية ولا يحصل الا معرفة مغايبه ولا يتم فابديه الامام يقرب من امثال وامره ونواهيته لا
 يحصل ذلك كله الا من المعصوم لا نفرد على ثبوت الامام المعصوم صا قوله تعالى هو الذي انزل
 عليك الكتاب به انزلت محكمات من ام الكتاب اخر مشاهدات الى قوله وما يبدوا الا اولوا الابواب لا سند لال به
 من وجوه ان الناس منهم مفلد ومنهم مفلد المفلد انما يبيع المفلد والله تعالى قد ذم من اتبع المشابه منه ابتغا
 الفتنه وابتغاء ناوله وهذا منع من اتباعه غير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا يوثق بقوله فينبغي فابديه الخطاب فيجب
 المعصوم فينبغي انما يلبس به انما تعاظم بعلم ناوله لغوم مخصوصين بهم بكونهم واسم في العلم وهذا لا
 يعلم الا من المعصوم اذ غيره لا يعرف حصول الصفه في ترجع الرد بالخطاب المشابه هو العمل ايضا ولا يحصل الا
 من الخطاب في العمل بالامن المعصوم فيجب لان الخطاب المشابه مع عدم معصوم يجوز بغيرنا بصفه قوله يستلزم لمحد
 منها اذ انما الجهد بخلافه فيه ويضع بسبب ذلك الخط واعد الصفو فلا بد من المعصوم لينوصل الى العلم به كانه
 يجب فيع الذين في فلوهم ليخ فينبعون ما تشابه منه ابتغا الفتنه وادعهم عن ذلك وهو يستلزم ثبوت المعصوم
 غير شحيح لقول بعضهم على بعض كل منهم يدعي ان مخالفه لذلك وذلك هو الفتنه صا قوله تعالى انما لا شرع
 فلو بنا الماد عدم الزرع اذ يستحيل من الله تعالى فعل الزرع واذا كان الماد عدم الزرع بالكلية ولا يحصل الا با
 المعصوم لا تقدم من التفرير فدل على نصبه صا قوله تعالى الذين اتفوا عند ربهم الى قوله والله بصير بالعبا
 وجه الاسناد لال به تعاظم حكمه باستحقاق الذين اتفوا للثواب لخالص من العقاب بسبب تقوى لا طريقي
 اليها الا بالمعصوم كما تقدم صا قوله تعالى الصابرين والصابرين والصابرين والمستغفرين
 بالاسم انما يعلم طريق ذلك من المعصوم كما تقدم تفهيم صا قوله تعالى الله مالک الملك تؤتي الملك من
 تشاء وتزعج الملك ممن تشاء وتزعج من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير وفدا الى الله
 الملك بالافتقار فيلزم ان يكون معصوما لان تحكيم غير المعصوم فينبغي على الله تعالى الوجود ضده وهي
 الحكمة صا فلان كنتم يحبون الله فاتبعوني فحببكم الله واتم ابعلم انبائه بالمعصوم كما نفرد فيما تقدم صا قوله
 تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبرهيم وال عمران على العالمين وانما يحسن ذلك من الحكيم مع عصمتهم من اول
 الى اخره فاما ان يكون مثالا لا يفتيا الا غيرهم ولائمة وعلى كلا التقديرين فطلوبنا حاصل ما على اقل ان كل

قال قال بعض الامم من منع من عصمة الائمة لم يزل بعصمة الانبياء من اول العلم الى اخره قال في هذا قول
 ثالث هو باطل اما في الثاني فظاهر لان الجمع اضيق والجمع انصافا للمعصومين دخل فيه على وفاطمة والحسن
 العباسي وفي الائمة الاثني عشر قد علمت عصمتهم وظهر الانبياء من الابرار خارج عن ذلك فليس معصوموا انفسا
 فلا يصح اصطفاؤهم على العالمين لا يقال للجمع المخصوص خصوصاً بالنفس الفصل الثاني في بيان ما بين في الاصول لا
 بل الغام المخصوص حجة في البناء ما بين في الاصول لا في غيره بل لا يجمع ائمة على الخطا خبر متفق عليه وهو
 على وجود المعصوم في كل عصر لان الائمة التي في كل زمان هي المعصومة لا غيرها فانما هي المعصومة في كل زمان
 يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان
 كل واحد فاما من الخطا ما غير المانع للاحكام فيكون له احوال على جنس الخطا لانه في كل زمان يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان
 بينهم من اول عمر الى اخره في كل عصر فاما المانع في كل عصر لاجتماعه في كل زمان يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان
 الثاني من ذلك ان الله عز وجل جعل في كل عصر اماماً عليه السلام الامام عليه السلام في كل زمان يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان
 الله كثرة الثواب الامام موجب حصول الثواب للناس كافة ولان الامام مشيع للشيء في كل احواله والا لكان امر
 بطاعة واتباعه لانه خليفة النبي وتمام مقامه كل من يشيع النبي عليه السلام في كل زمان يجمع ائمة على جنس الخطا من حيث هو في كل زمان
 على المعصومين لانه قال في قوله تعالى لا تقفوا له آياتكم ظالمين انفسكم لا شيء من ائمة يوجب الله تعالى قوله والله لا يوجب لظالمين
 لا يقال في الخبر عن الكل لا يستلزم نفيها عن كل واحد لا نقول لانه الظالم وهو موجود في كل واحد وب قول
 لظالمات الذين آمنوا وعملوا الصالحات في وقتهم اجورهم والصلوات عليهم لانه جمع معروف فيكون للمعصومين في
 الحكمة وضع طريق الى جميع الصالحات وليس الا المعصوم لما تقدم فيجب في كل عصر لعموم كل عصر في قوله تعالى
 يا اهل الكتاب لم تلبدوا الحق بالباطل فكفون الحق وانتم تعلمون صفة ذم بعض التخذين من متابعتهم وعمل المعصوم
 يمكن كونه كذلك فيكون ترك اتباعه حراماً عن القدر المظنون فيجب لا يصل في ذلك ان المكلف به يجب ان يخلو
 عن امارات الفاسد وجوهها فاذن ذلك لم يرد بان اتباعه حراماً عن القدر المظنون في طاعة الرسول لا يخلو
 انما نافية عن جميع ما لها ناعته لقوله تعالى ما انا الا رسول فخذوه مما آتاكم الله فانه ما لها ناعته واطاعة الامام
 متناهية لقوله تعالى اطيعوا الله اطيعوا الرسول واولي الامر من بعدة ما مشرك واحد فان العطف يقتضي
 التساوي في العامل فيجب ان يكون الامام معصوماً ولا يجمع الامر بالشيء والتميز عنه وهذا لا يجوز قوله تعالى
 فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فلواتك هم الظالمون غير المعصومين يمكن ان يكون كذلك بالقرآن ولا
 شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك فطحاوا ولا تشكوا فيه من انما ينتج ان لا شيء من الامام يغير معصوم بالقرآن
 وهو المطلوب في قوله تعالى وان كان منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وان كان هم
 المفلح وهو يقتضي الامر بكل معروف والتميز عن كل منكر ولا يكون كذلك لا المعصوم فيجب في قوله تعالى انما
 الذين آمنوا واثقوا بالله حق نفاذهم حق نفاذهم انما يحصل بعد العلم بالاحكام في الدنيا والقرآن لا يبعد ولا يحصل
 الا من الامام المعصوم لما تقدم فيجب في قوله تعالى واخصوا وجهكم للدين كله لا تشركوا بالله لا يبعد ولا يحصل
 وجهين الاختصاص بحمل الله فعل من اوامر الله كلها والامتناع عن نواهيها لا يعلم ذلك الا من المعصوم في
 جميعاً لا يفرقوا حيث على الجماعة الحق وعدم الاقرار عنه وادارة الجماعة منهم من غير معصوم في كل عصر بناقض

من حيث هو في كل زمان

العزم انما يوجب له ما هو اقلية القوي واشتهوية والغضبية والامتناع عن طاعة من يجهل عنه الذنوب سفل
 محله الغلو ومع انه لا بد للاجتماع على الامور من تيسر على قوله تعالى كنتم على شفا حفرة من النار فانظروكم
 منها وذلك انما هو بخلاف اللطف والمغرب الى الطاعة والمبعد عن المعصية وهو الامام المعصوم في كل عصر وهو المطلوب
 في قوله تعالى كذلك يبين الله لكم اياته لعلكم تهتدون هذه عامة في الايات في الاشارة الى الجمل والمشتراك انما
 بخصوص الامر لا يمكن بياننا وذلك انما يحصل بقول المعصوم ثبت هو المطلوب يا قوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا
 واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ولو انك لهم عذاب عظيم فخرج عن التفرق والاختلاف انما هي في ذلك بالامام
 في كل زمان اذ عدم التيسر يوجب التفرق والاختلاف كذلك نفويض لربهم فيهم فخرجت نصب المعصوم
 فان انتهى عن الاختلاف مع عدم وفاء السنة والكتاب بالاحكام في كل دافعة ونفويض استخرج ذلك الى الاجتهاد
 التابع للامارات المتخلفة والافكار وانظروا انما هي تكليف بالاطاعة وهو محال لا يقال المحال والزم من محال
 لا يلزم لزوم الاجزاء ولا يلزم استلزام عدم المعصوم المحال لا نقول اذا كان ما عدا عدم المعصوم صانق متحققا
 في نفس الامر والاضاف للتحقق لا يستلزم المحال فخرجت عدم المعصوم للاستلزام وهو المطلوب ايضا فقول من بعد
 ما جاءهم البينات يدل على طريق ظهور الاحكام والاعمال بها وليس الا من المعصوم في كل عصر كما بقية مقتضى
 بيت وما الله بهد ظلمنا للناس الامور به راو على ما ثبت في الاصول وكلام الاشاعرة فدا بطلنا في كتبنا الا
 في محال ان يامر بطاعة غير المعصوم لانه قد يامر بالتظام للعباد والامام امر الله بطاعته فلا شيء من غير المعصوم بامام
 في قوله تعالى كنتم خيرة امة اخرجت للناس تارون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله بيقظة الامر
 بكل معروف والتمس عن كل منكر واما ان يكون شارة الى المجموع من حيث هو مجموع او الى كل واحد والى بعضهم
 الاول محال فان الامر بعد هذا اجتماع في خلاصه على الامر بكل معروف لكل احد والتمس كذلك والثاني محال ايضا
 لان الواضح خلافه فخرجت الثالث هو المعصوم ثبت المعصوم في كل عصر لعمومها الكل عصر هو المطلوب في قوله تعالى
 امة فائمة بينا و ان ايات الله اناء الالباب هم يجهلون في قوله واولئك من الصالحين بيقظة الامر بكل معروف والتمس
 عن كل منكر والساعة الى كل الخبر مجبلا يلزم تكليف بالاطاعة وذلك هو المعصوم ثبت في كل زمان لاجل
 اتفاقا وكمباية في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تخفوا واطاعة من دونكم لا يالونكم خبايا الى قوله قد بينا لكم الا
 لعلكم تعقلون الاستدلال به من وجهين احدهما انه في اتباع هؤلاء وحذر من يتخبر انما واتباع من يمكن ان
 يكون كذلك في خوف وضرب مظلون قد ضلوا واجب بترك اتباع غير المعصوم كذلك فيجب له اتباعه فلو كان ماما لوجب
 اتباعه فيلزم التكليف بالصدقة هو تكليف بالمحال وثانيها قوله تعالى قد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون هذا اشارة
 الى نصب المعصوم في كل زمان ان بيان من من لا يمكن جعله ان يكون كذلك ليس الا من المعصوم كما تقدم قد دل على شدة
 في قوله تعالى واذا الفؤاد انما اذا دخلوا وعرضوا على كل املة من الغيب فاعلموا ان الله عليم بذات
 الصدور قد دل على ثبوت يوم كذلك لا يعلم باطنهم الا الله لا من باب تعقيب احد عن اتباع من يمكن منه ذلك
 غير المعصوم كذلك فلا يجوز اتباع الامام بحبل شاعره في قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الا بما يكون للرعية نصب الامام
 بالامر لا لا الله تعالى لا يجوز جعل من نصب غير المعصوم ولا يربط عنه في كل ما يامر به ولا يمكن اجتماع الصديقين في
 في نفسهم الحسن وهو محال في قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون والامام المعصوم لطف في هذا التكليف

في قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون والامام المعصوم لطف في هذا التكليف

وفضلهم وفوق علمهم من جهة العلم والعمل كما تقدم فغيره والأما فضل لغرض هو علم الحكيم بحال بط قوله تعا وسبح
لله مغفور من بكم وبقدر عرضها السما والارض اعدت للمتقين لقوله والله يحب المحسنين لا يستدل بالهنا من
الاول لان ذلك من التكليف هذه الغاية والامام المعصوم اطعم في فعله ووفوف عليه فيجب عليه ولا يستدل بالهنا من
ان ذلك لا يعلم الا من الامام كما تقدم فجميع ان خلفهم على جهة التكليف للتعرض للنافع بفضل فادفع الله تعا
المترتب من ذلك بعد خلفهم على جهة التكليف كلفهم ولا ان بفعله الله تعا وهو المعصوم هل يصور من الحكم تعا
الفضل بخلاف الخلق وتكليفهم للتعرض للنافع ولا يخاف لهم الامام المعصوم الذي هو مفضل لذلك مسجع عن القوي
التمويه والغشبية البعد عن ذلك الغالب فاعلموا ان هذا لا يفي في الحكمة ولا بصحة عاقل لقوله تعا ويخاف منكم
شهادة الله لا يجب الظاهر هذا دليل والعلية ثبوت المعصوم في ظاهره والذية يتخذ الله شاهدا له العدا
المطلقة التي هي العصمة وبالجملة فهو غير الظاهر في المعصوم فيكون المعصوم كما قوله تعا ومن يرد ثواب لاخره نؤ
منها وسنجز الشاكرين جلا لا استدلال لا يبرر الادارة من دون فعل سبب لثوابي يحصل هو ظاهر ولا لكان
مفضلا فلا يكون ثوابا ولا لانه من طريق يحصل العلم بانساب الثواب جزئا وكذلك لا بد من معرفة كيفية الشكر وسببه
انما يحصل من المعصوم واذ انبهر ان فعل الطاعات موجب لثواب الله تعا ادع الى الثواب من بعد محصولة العبادات
من خلو المقترب المجتهد والمعصوم كسب الله تعا فاعل بخلافه من حيث تحققه لفائدة والداعي جبل لفعل ولا
المطابق انما هو بفعل الطاعات الامتناع عن المنهاج والمعصوم اطعم يحصل لا يحصل بدون تكليف
والله يريد بالاحسان ومجبه لقوله تعا والله يحب المحسنين فدل على ما كذا الادارة له وانما يريد بذلك على سبيل الاختيار
فليس ان يريد بالاطاعات او وفوف عليها الا امتثال المطاوع الذي تعرب المكلف لانه يتبعه عن ضيق الذي لا تبلغ الا
فهي خلو المعصوم لا يربط عنه لوجوب الفدية والداعي انما انما انما هو من ان كذا فدية وقد تحقق انتفاء
وهو المطلوب كسب الله يحب الصادقين وجه الاستدلال ما تقدم كقوله تعا بل الله مولاكم وهو خير التاجين
الراجح فاعل الصالحين ومن شاكلهم وانما يريد بذلك بخلاف المطايع وفوف عليها وهو المعصوم وعرضه بما يقرب من العباد
وبعد من الطاعة فهو ضدا للطاعة لا يحصل لو ثوب بقوله فتنت في فائدة نصيب غن المعصوم وهو المطلوب لقوله
تعا حتى اذا قلتم وندا عثم في الامر وعصيتهم من بعد ما انا كوامنحون وجه الاستدلال انه ذم التنازع والخلاف
والعصيان وجعله سببا لتنازع عدم المعصوم في ذلك موجب والمعصوم من ضله تعا فاوله يخلفه لكان الله
تعالى سببا في ذلك هو فيج تعا الله عز لك علوا كبيرا ولا تله بحسن حينئذ الذم لعدم الطريق المقيد للغير
في كثير من الاحوال والامارات الظنون مختلفة وكان التكليف بعد المخالفة في ذلك تكليف بما لا يطاق كقوله
قوله تعا منكم يريد الدنيا ومنكم يريد الاخرة وهذا الذي يريد الاخرة لا بد له من طريق موصول يققن الوصول
به وليس الا النظام فثبت كقوله تعا ففضل على المؤمنين هو اما بالنافع الذي يوتيه او الاخرية او هما الاخيرين
الاول اذ هو محض بالنسبة الاخرى فلا يجوز الامتنان بالثاني المحض مع امكان الدائم العظيم فحق احد الفسحة
الاخرين فلا يفي لهم ذلك لا بالاطاعة لغيره بل بعد الذم هو المعصوم في الا ليه بحسن الامتنان كقوله تعا اول
انا من الامر من شيء مثل ان الامر كله لله وجه الاستدلال ان هذا يدل على ان ليس لهم امر وحكم في شيء بل الكل لله تعا فلا
يجوز ان يكون الامام مستندا اليهم لانه من اعظم الامور وانما لها وعليه يبنى المصالح الدينية فيكون لها

الاحسان

تعالى لا يجوز ان يجعل على المعصية كونه فيجب لنا ان تقدم والله لا يفعل الصبيح لا لو امر بطاعة في جميع احواله
هو يمكن ان يامر بما يريد وبما يشاء في ظاهره وقد وقع مثل ذلك فلو امر الله تعالى بامر ان يكون له من الاوصياء كونه
منه وان كان مما امرنا المكلف انه ضوابط ايم الخامة لا حاجة الى نصبه كطاعة السيرة في طاعة الله
الامام من صلهم كان جميع الامور والتواهي والاحكام الصادرة منه من فعلهم ثبتت نفوذ السيرة في الحكم
تعالى تصدق في هذا خلقت ان قوله تعالى لا يظنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم وفي موضع الغرض قد مر
بما انكم ائتمروا من موالاته بهذا وهذا المراد موقوف على المعصاة وهو انما التكليف فلا يحصل الا المعصية
تقدم اليه في قوله لا يظنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم من الايدي عن لك هذه صفة من تفتت في عدم جواز
الاباح من يمكن منه ذلك وهو غير المعصوم لـ قوله تعالى ولا تظنوا في سبيل الله او متم لتعترف من الله ورحمة
خير مما يجمعون وجه الاستدلال به ان يقولوا لعل في سبيل الله ما لم يأت به او امر الله تعالى ونواهي وذلك
بهم الا بما لم يأت به من دعاؤه الله الا اذا كان معصوماً في قول قول غير المعصاة فاما بالهداية التي لم تكن معصوا
في الجاهل فلا يجب في كل امام يجب مثالي داعية في قول قوله فلا شيء من غير المعصوم بامام لـ غير المعصوم لا يجوز ان
يقوله ولا مثالي في امره في الشريعة ونواهي مع عدم ثبوت موالاته بطريق غير قوله وكل امام يجب المثالي بقوله ويجب
او امر ونواهي في الشريعة ومنه يعلم صواب اذنا به وخطاؤه في شيء من غير المعصوم بامام اما الصبيح فلان انما
بالهداية التي لم تكن معصوا فطاعة امثال او امر غير المعصوم في المثال وغيره لا يعلم انه في سبيل الله ولا موالاته
به مقدم على المنون واما الكبر فلان فائدة نصب الامام اليه هذا الامر العظيم الذي وعد الله عليه من الثواب
وعند اذ المرئولة الامام ما فائدة له والامام حافظ للشريعة فاذا الميكن بقوله فافائدة له قوله تعالى فافائدة
الله انهم ولو كنت فقط اغليظ القلبي رفضوا من حولك فاحف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الا
هذا يدل على الرحمة القائمة واللطف لعظيم بالعباد وادارة مصالحهم الشفقة عليهم الله تعالى واما الرحمة التي لم
بذلك ولا شيء في الشفقة والرحمة كفضل الامام المعصوم في الاطاعات بعينها والمبدء عن العاجز ما به
يحصل التبع لموتد الخلاص من العذاب لتد فمهل يجوز من مصد هذه الرحمة والشفقة اها له وعدم
وهل يجوز من التبع مع امره بمثل هذه الشفقة القائمة والرحمة القائمة عدم الوصية وعدم نصب المعصوم اها
هذا مع هذه الرحمة والشفقة مما لا يمكن ان يثبت في الاصل الاول لا يقال هذا من باب الخطا بل انما
عليه برهانية لانها اهم المصالح وبها يتم نظام العالم لا نقول بل هي برهانية من باب التنبه بالادلة على
فان الذين لم والاستغفار والعفو عنهم واستغفار التواضع الاخلاق الحميدة معهم ليس في اللطف لغزيب المعص
كما معصومان المعصومان هذا زيادة وفضل ويحصل من الحكم فصول اللطف ان ياله بما لا هو متم في
المعنى ويحصل الاصل بل هذا الخطاب لا يبرهان له وبرهان الخ لان اثبات الرحمة القائمة والفضل العظيم
ادلة المناقعة في نصب الامام المعصوم الذي قد بينا وجوبه ولا نثبت احد علوة الرحمة والشفقة وادلة
التنبيه من الطاعة والتبعية عن المعصية فثبت الاخر الذي هو نصب الامام المعصوم الذي لا يتم ما به ذلك
به لا يقال في بين الحسن والبيح فان فاعل الحسن الحسن لا يلزم منه ان ياله من كل حسن ثلثه في البيح في البيح
في كل فيح فان اكل الرمان لم يرضه لا يلزم من كل كل خام من خلاف ثلثه لم يرضه بل قد وقع في الفلانة في البيح

وهذا المصنف في صحة التوبة عن مخرج دون مخرج والاولى والله اعلم في ذلك امر به لحسنه فلا يلزم
 كل حسن من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصب الامام المعصوم لان قول بل يلزم هذا فانه اذا فعل الحسن
 الذي هو غير واجب منه فعل الواجب لله تعالى حكمه وقد يتبين وجوب نصب الامام عليه هذه الامور من باب
 الاصل وقد فعلها مع حكمه وعنايته وترك الواجب هذا حال صدوره من حكمه حكمته لا لثنا هو وايضا
 اذا فعل الحكم في الغاية العالم بكل المعاش والمعاد على المبدأ انما هو على امر الغرض كهدى فعله للفقير
 التقي وهو ليس بعام ولا يحصل منه ما يحصل من المعصوم وهو عام ويحصل منه ما يحصل من هذا وهذا
 موقوف على المعصوم ايضا ويجب الحكمة ان بفعل نصب المعصوم ايضا وهو المطلوب في الحكم اذا قصد تحصيل الغرض
 فلهما يوفق عليه قطعاً لئلا ان هذه المنازع وهذه الثقة وهو دعاء الرسول بلين بعفو واستغفار امر
 عظيم ورحمة تامة لا يجوز تخصيص البعض بمجادون البعض فيجب في ذلك كل عصر ويحصل من الرسول لا تخاف
 الايتنا فلا ياتي به غيره ولم يحصل البقاء الدائم في الدنيا فلا بد من قائم مقامه متيقن متابعه في افضاله عليه
 وليس في ذلك الا المعصوم فيجب في كل عصر لمن قوله تعالى ان الله يحب المتوكلين جبر الاستدلال بان الرسول
 لها فونان نظرية وعملية وطائفة كل منهما امران في الكمال والتفصيلاً اما النظرية فمما فيها اربع العطل المحبولة
 وهو الذي من شأنه الاستعداد المحض في العطل بالملك وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات لا بالحواس
 البديهة والعلوم الضرورية فيجب العطل بالفعل وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات الثانية اعني العلوم
 في العطل المستفاد وهو حصول العفود البديهة والعلوم مشاهد عند ما كانت الصورة في المرء وهو غاية الكمال
 في هذه القوة والية شانها ما هو من علي مرتبة طاب عليه تصالوات السلام بقوله لو كشف الغطاء ما ان
 يفينا واما العمليتها فاما هذا في الظاهر استكمال الشرائع النبوية والتواميم في الالهية وثانيتها تركيبة البنا
 الملكات الروحية وثالثتها تحلية التبر والصورة القدسية والثوكل لا يحصل الا بهذا وذلك موقوف على المعصوم
 لا كما لا حظ لغيره في الطاعة المبعدة عن المعصية الموقوفة عليه فعل المكلف به فيجب في محبة التوكل بدون فعل
 ما هو موقوف عليه هو من ضلته لا يمكن من غير شلزم ضلته من الحكم فطعا فيثبت الامام المعصوم في كل
 لا يحصل الا بثلاثة اشياء نتيجته ما دون الحق عن سبيل لا يشار وب تطويع النفس لا ما دونه لا عمل طهنة البعد
 فهو التخييل والوهم الا التوهم المناسب للامر الذي ينصرف عن التوهم ان المناسبة للامر المستغنى في حجب الخيف
 التبر للثبته اي تحبته لا يتمثل في الصورة العقلية بغير علة ولا بفعل من الامور الالهية طمها يحصل ابا التبريد
 الحجب في الخيف المبرر في الطاعة المبعدة عن المعصية وذلك لا يتم الا بالمعصوم كما تقدم واما ما يحصل لثالثها
 اشياء ابا العناية المشفوعة بالذكور والتفكر في الله لان العناية تجعل لبدن بكتبه متابعاً للنفس فاذا كان في ذلك
 النفس متوجهة الى جناب الحق بالتفكر في الانسان بكتبه مقبل على الحق والافضالات العناية سبب الشفاء
 كما قال الله تعالى فويل للمصلين الذين هم ساهون وبالعناية تنجز النفس عن جناب الغرور الى جناب
 الحق وبالعهد الوعيد والتبريد التواضع على فعل المعاصي والرجوع الى فعل الطاعات والتقرب
 وذلك لا يحصل الا بالمعصوم فان غيره لا تمكن النفس من لا يحصل لاعتماد عليه فلا يحصل الغرض منه بل يضل
 وخطاؤه منفرد عنهم قول قوله فيحصل ضد الغرض فيجوز الكلام المعبد للتصديق بما ينبغي ان بفعل نعمائهم

النفس اليه ليجعلها غالبة على القوى لا يحصل كون النفس غالبة على القوى الا اذا كان زكيا يعلم منه الصدق يقيناً يعلم منه الصدق يقيناً يعلم منه الصدق يقيناً
 يفتقر لا يجمع لان فعله يكذب قوله وذلك لان لا العصور وانما يحصل اليقين الفكر اللطيف لا يحصل الا بغير
 الله لا يفتقر ولا يفتقر عن الشواغل الدنياوية من مريضها شواغلها جاعلة جميع الهوى واحداً وهو
 وجعل الله لها الاعتراف وهذا لا يحصل الا بغير طريقه بل لا بد من ان يكون له من القوة العقلية ملكة كانت
 لا العصور في هذه المراتب كلها اذا انقر ذلك فهو قول فريد من الله تعالى الفاعل على جميع المقادير والاعمال جميع
 المعاملات ارادة التوكل في يد ما يتقوى عليه فان ارادة الشرط يستلزم ارادة الشرط مع العلم بالتوقيت استجابة
 المناقضة فيجب عليه ان يصرف في كل زمان لوجوب القدرة والداعي انتفاء الضاف فيجب جود الفعل لا العلم ان القوة
 الحيوانية التي هي مبدأ الادراكات الا فاعل الحيوانية في الانسان اذا لم يكن لها طاعة القوة العقلية ملكة كانت
 بمنزلة هيمه غير راضية فدهونها نارة وعضها نارة للذات فتهيئها القوة العقلية والمنوطة بشهواتها
 يذكر انه وبك بنادي لهما من العوازل لظاهرة نارة الى ما يلاهما فتمت كرات مختلفة حيوانية بحسب تلك
 الدواعي تستخدم القوة العاقلة في محصيل مرادها فتكون هامة اذ تصد عنها افعال مختلفة المباني العقلية
 مؤتمرة عن كره مضطربة اما اذا امتنعها القوة العقلية عن التحليلات والتهورات والاحساسات والافعال
 للشهوة والغضب اجبرتها على ما يقتضيه ليعمل على بحيث صلحت ثامر باره ونفسي بهيوس ولا يصدر منها ما
 القوة النفسية والشهوية من النفس كانت العقلية مطبقة الا يصدر عنها افعال مختلفة المبادي باقية القوى
 باسرها مؤتمرة من الملة لها وبين لها الثاني خالات بحسب سببها احد هما على الاخر في تتبع الحيوانية فيها احبها
 هو انها غاصبة للعاقلة ثم تندم فتلوم نفسها وتكون لامة وقد جلت في القرآن الحكيم ثمينة هذه الانفس في هذه
 الاساطير اعرف ذلك فيقول قد ظهر فيها تحقيق ان النفس لطيفة هي التي لا يصدر منها ذنب صلا واعطاء
 صحيح يقينية من باب الفعل المستغنى فيجب ان يكون نفس الامام من هذه لان هذا القسم موجود وقد جلت
 به فيسجل ان يكون غير الامام مع وجوده ولان الامام في كل عصر واحد خصوصاً في غير المعصوم فائدة الامام
 منع النفسين الاخرين عن متابعة القوى الحيوانية وحملها على مطاوعة القوة العقلية العملية في كل وقت
 فلو كانت بنفس من احكام النفسين اما الاولى والثالثة لكان في حال غلبة القوة الحيوانية على نفسه لا يحصل
 النفسين الاخرين على مطاوعة القوة العقلية فيخالو ذلك الزمان عن فائدة الامام وهو بنا فاضل ذكرناه
 من وجوب حصول فائدة في كل وقت لا استحالة الترجيح بل مرجح وجود المقتضى في كل وقت وايضاً فان هذا
 ليس في زمان واحد بل في ازمته متعدده واذا خالوا خلقها عن فائدة امام وغايتها خلقها عن الامام
 اذا انتفا غايته الشيء بوجوب تجويز انتفائه فيجوز في كل زمان لاستحالة الترجيح من غير مرجح هذا خلف فيجب
 يكون نفس الامام الفاعل لثباته فيكون معصوماً وهو المطلوب ثم وباضة النفس فيها عن هواها وامرها
 بطاعة مولاهما واكملها لمنع النفس عن الهفوات التي تأسوا التي تعارضها الله تعالى في جميع الافعال والقوى والادوات
 وحملها على التوجه اليه تعالى بصيرة لا يقال عليه ولا انقطاع عما دونه ملكة لها ولما كان الامام خاملاً للناس على
 واجب ان تكون هذه الرضاية التي هي كمال الرضاية وذلك هي الغصنة من العلة في عدم افعالها وخلوها

نظام التوابع إنما هو معلون لعدم العصمة فيكون نظامه صلاحاً عاماً هو بالعصمة لكن النظام الثاني
 للتوابع والمحافظة للاختلاف والصالح في العلم ان يكون معصوماً اما ان يفتقر في علم الكتاب لكونه واما في
 فلان اختلال نظام التوابع إنما الاكتمال مدته بالطبع بانه لا يستغل باربعه وحده بل لابد من معقول فيحتمل
 الاجتماع وتادعوا القوة الشهوية والاضيق الى التوابع فيرفع بذلك المخرج المخرج من اجل الاجتماع ولا يكتفي
 نظير الشرايع فان ضعف العقل يستلزم اختلال التوابع عند اشياء الشوق عليهم لما يحتمل ان
 يجب الشخص فيقدعون على مخالفة الشريعة وان التوابع سببها العقاب الاخرى في نظامه صلاحاً عاماً
 من العصمة وهو المطلوب لما فتح فلان فائدة الامام ذلك لانه الى الرئيس لا يعبر وهذا هو المطلوب
 منها حيوانية ومنها عصفية اما الحيوانية فكما سبق في القوى الشهوية ككذب العضو والدين في كذب الحلاوة
 سواء كانت من مادة خافية او حادث في العضو من غير ان يعان بالفتوى لعضوية ككذب النفس الحيوانية
 فيصير غالباً في الاضروب عليه كما يعان بالفتوى بالاضمة ككذب لوهم بصوت شيء بوجوه ان يكون
 شيء يذكر وكذلك في سائر هذه كل كما لا يات حيوانية مخالفة ولو كان حيوانية متفاداً وانه يلحق بالذات
 والجوهر العاقل ايضا كما لا يات في الذات وهو ان يمثل فيما ينفعه من الحق الاول بقدر ما يستطيع لان العقل لا
 علم ما هو عليه غير ممكن للبشر في الغالب شكاية من صور غلو فانه واقعا له العجبة في حق الوحي والقدرة فينبأ
 خالفاً عن شوايد الظنون والادعاء فاذ عرف بذلك فقول ان النفس البشرية اكثر ما هي في محصل اللذات
 المتبينة الحيوانية اكثر مما بل بعضها مستغرقة او فائتة بعضها محرم بعضها مباح والباح منها انما هي على حجة
 بحيث لا يقع نزاع ويخرج نظامها لا يكتفي بالذات والادعاء فاذ عرف بذلك فقول ان النفس البشرية اكثر ما هي في محصل اللذات
 فلا بد من رتب في كل عصر يلزم النفس في شدة حاجتها الى العدا والوسط في هذه اللذات ويغرب من اللذات
 الخطية ولا بد ان يكون موزوناً من طقسه بان لا يمتد في العدا ولا يأخذ من المدا الا ما لا يضرها الا في حال
 سبب التبريد النفس الباقية على ما يحسن لا يجوز فتنها بالفتنة قد يوقع باوع لقائه على ان يفسد فيكون
 في حقه كالمشقة في كل وقت في الايام السبعة لانه انما يتجدد في كل وقت في الايام السبعة لانه انما يتجدد في كل وقت في الايام السبعة
 لان في الحاصل ان الايام السبعة لا يتجدد في الايام السبعة في كل وقت في الايام السبعة لانه انما يتجدد في كل وقت في الايام السبعة
 فذل ان الاشتيان وعدم التام في العمل في النفس في الايام السبعة في كل وقت في الايام السبعة لانه انما يتجدد في كل وقت في الايام السبعة
 اليها لا بعد عن اضدادها فان اضدادها اذا كانت موجودة كانت النفس شغلة في نظام يحصل لها دفع الى لا
 ولا انشغال اليها لکنه مطاوب في شغلها فيجب ان لا يامد والاداء فيفضل لغرض مثل فوات السعادة الاخرى في نظامها
 من امثال الاطوار الالهية والامشاع عن التواهي الزاينة فوات التواهي لو لم يكن ما لا يعد كفتحة اخرى في
 او وجود كوجوه الامور المضادة للكمال في نظامها في كل واحد منها اما بحسب القوة النظرية
 اما بحسب القوة العملية فصيرها في الاما ان يكون بحسب الغرض في القوة النظرية الثانية ما يكون بحسبها
 في القوة العملية ولا يكون بسبب ذلك عذاب الثالث ما يكون لوجوه امور مضادة راسخة بحسب القوة النظرية
 وهو يكون سبباً للعذاب الاخرى في الرابع ما يكون بسبب جوار امور مضادة راسخة في القوة النظرية الخامس
 الامور التي راسخة في القوة العملية السادس من غير الراسخة بحسب القوة العملية فاسباب فوات التواهي وحصول العذاب

الاخرى مضمرة في هذه السنون فلا تسمى الا بالانجيل ولطف بطلان الادعاء بالانجيل فلا بد وان يكون متصفاً
 ما يبيح منها الا لا يمكن لطفاً في ذلك الا مثل الشيء لا يكون حلة في عدمه وذلك هو المعصية فان الاخر لا يكون
 نحو ان يخرجه من مقامه الذي يوجب له بعض الوفاء فانما من الكمال انما ثبت له معصية من الامام الذي
 هو المعصية لا لا تخافه الاخرية والتعظيم والتوقير من سبب من العقاب لاخره مطلقاً سواء كان دائماً او غير
 دائماً لا بد وان يكون كاملاً لا يوجب القوة النظرية وبسبب القوة العملية الكمال المطلق الذي يمكن للبشر فانه لو كان
 في احد هما لم يحصل للتفريق بين الشيئين المذكورين لوان تفريقهما بما ينبغي شعيرة عنه وشعيرة عما ينبغي تفريقهما
 فيها هو المعصية وانما تفريقهما في حق الكمال منه فلا يكون فحصل الكمال المطلق للمعصية في حق الامام
 يكون بنفسه لانه ملكة البرية عن الاعمال الجيدة والشواغل البدنية والذات الحيوانية بحيث لا يفتقر اليها ولا
 نفسه بتجربتها بل ما حصل من المباح له لا يكثر بموالاته ذلك شأنه بقوله وما الخيال والامتناع الغرور
 فالامير المؤمنين عليه السلام مخاطباً للذات التي فرضت الام الى ثبوتها مطلقاً فلا تأو نفسه بنفسه بالكمال الا
 وحصل لها الملكة العليا انما تدعى من جهة الله تعالى في ذلك من المنفعة الخلق عن جميع ما نهى عن الله تعالى
 ما امر الله تعالى به من التوحيد والكرامة والحش على الافعال المعتبرة من هذا كما لو اجبت والمندوبات واما حصة الامير
 بغيره لو لم يكن كذلك لم يحصل ذلك اذا تقرر ذلك في قول يجب ان يكون معصياً لانه عال في فعله فيجب ترك
 الواجب من غير عذر لا يتصور فيه حاجة القوة والثقة والجمانية ولا الجهل الكمال في الفتوى وانما انتفى الداعي
 وشبهه لانتفاء منعه من فعل الطاعة وترك الواجب هو المعصية وهو المطلوب من اعلم ان الناس طوائف وواسطة
 الفاعل الحاصل فيهم تعالى من كل وجه الذي لا يوجب له في المعصية لا يخل بواجب لا يفعل فيجب ان يكون
 حالاً بالله تعالى على ان يكون للبشر علمه يكون خشيته لخالقه تعالى فيكون اكمل الصلوة في ثلاثة اعلمت
 حج فعله في رتبتهما لا تشابه بينهما يكون قريباً لا تشابه بينهما في الحاجة الى الامام للتفريق والتفريق
 اوجب واما في هذا يحتاج الى تعريف الاحكام كاحتياج الحسن الحسن عليها السلام الى علي عليه السلام في رواية
 وفيها اذا تقرر ذلك في قول الامام يجب ان يكون من تلك لانه لا يحتاج الى امام الا في الزم التمسك الاول
 والثاني محتاجان فلا ينبغي ان يكون منها محال الامام افضل من غيره من كل وجه ولا شيء من غير المعصوم من كل
 واحد من الكل من كل وجه فلا شيء من الامام بغير محسوس اما الضعيف فلما بلغه واما الكبير فلان كل غير معصوم
 بالتحقق في الكمال الى طرف النهاية المكنة فيكون من كماله في شيء ما لانه في الحام لا بد وان يكون نافضاً في
 العلية والعلية في تلك لئلا لا يوجب في ذلك التفضيل فيكون بعضهم في تلك الحال لم يوجب
 منه سبب لتفضيلهم فيكون كماله من وجه وهو باخضال كماله في الامام فادرك على ترك الطاعة ولو وجد
 داعي الفعل منه وجد انصافاً في منع الفعل منه اما انظر الى ان يكون مكلفاً به فلا يكون في حق واما في
 فالتداعي هو تصور كماله في العطل اما القوة الشهوية او القوة الغضبية او القوة الوهنية او الحقيقة وقد يتنا
 انه يجب ان يكون مجرداً عن هذه الاشياء لئلا يلبس بها الا في حالة اليأس واما في قوله فانه عال في فعله ويعلم
 ما يحق عليه من الذم والعقاب لانه يجب ان يكون عالماً بجميع افعال لانه بعد عنها ولا يعلم الناس الله تعالى
 لما فسد من الداعي للكل لانه لا بد من الداعي الا العلم بالاستحالة العكس قال تعالى انما يحسن الله من عباده العلماء

وهو ظاهر

والخشية انما من جنس عقلي فاذ انتفى الذبح وجد ان صفاته منع العمل وهذا من الصفة في الناس
العلم بالله تعالى وحضورهم وعدم اشتغالهم عن الجناب لا يفي على ثلاثة اقسام ^{التي} الاشعور ولا خضوب
التي لا اشعور انما للبشر ان لا يمكن له لا فيفضل لا زمان ذلك لا يكون الا في تلك الاشياء التي لا يمكن
للشعر وهذا هو صاحب الحجة المفردة لله تعالى المتبادر اذ في غاية اللذة الممكنة للبشر ولذته به اعظم اللذات
الذات التي تفلون في القوة والضعف بحسب ذلك المورث من حيث هو موثر والمورث انما هو محسب له فاذا كان له
الكمال الذي لا يشك في كان موثرا على جميع ما سوا فاذا كان المعرفة به ان كانت اللذة به وبطاعته اقوى للذات
ويكون متفردا عن معصيته غايبة الشك فيكون ذلك معصوما فطعا في جميع المراتب بينهما الا انها بحسب المراتب
احدهما والآخر عن الحاجة الى الامام انما هو الاول والثالث لان المفتاح للمعاونة الخارج جليل طاعته ^{المعبد}
عن معصيته في رتبته من الاشياء فلا يكون الامام منها لانه مستغن عن غيره ولا شيء منها مستغن عن غيره ^{فكون}
من الاشياء وهو المطلوب كما نقل من حاله على السلام فالامام الذي له الرئاسة العامة وحكم العالمين ^{فكون}
وان يجمع فيه اربعة اشياء ان يكون نفسه كاملة وان كانت في الظاهر ملغية بحال يدلي لا بد ان يكون في نفسه
الارادة خلقتها وتجزئتها عن الثواب حاصل في العالم الغد يرب ان يكون له امور خفية هي مشاهدته
لما في عين ادراكه الا وهام وتكلم عن شأنه الا ليس بينهما جازا فيهما بما لا يحسن ذلك لا اذن سمعت كما قال عز وجل
فان تعلم نفس انك في حق من فرة اعين حج امور ظاهرة عنهم في امارك والكمال يظهر من قواهم واطاعهم في امان
مختص بهم من جلالتهم مانعة من العجز والكراما كطلع باب يخرج مظهره لا يات على يد علمه السلام واخبارها
المبنيات كذا الكتاب صاحب لولم اعلم بذلك الدليل اجلا في رتبة حبيب اما الاجل في رتبة مكملة النفس ومرتبتها
الى هذه المراتب في العبد وان يكون منها واما التفصيل اما الاول فالان لا يتفق بالذات البتة والاقوى في الشهادة
الغيبية ولا يثبت لها في حالها يمكن من اعلم العدل المطلق في جميع احواله وانما الحاجة الى الاشياء يكون ^{عليه}
من قبل فطرة الطباير المفسدة المنظمة في عرف حكم الله في الوفاة جزئيا وله في الثواب العقاب الجازا في ^{يتمتع}
خاطره عما بعد عن امور الآخرة بالكلية ليكون مقربا اليها وانما الحاجة الى الثالث لان الامام هو الكامل الكل
انما حجب الى اربع العلم بصدقه وعصمته وطاعته العامة فافهم هذا الطوع اذا انقرض ذلك فتقول في حفظ
هذه الامور كان الامام معصوما فطعا لان عدم العصمة اعني صدور الذنب الخطا انما هو المرجح في رتبته
الشهوانية والذات المستبينة على الامور العقلية فلا يكون قد حصل الى الاول عدم العصمة من عدم هذه ^{الاشياء}
واذا ثبتت هذه الاشياء ثبتت العصمة حكايته وصنام يقول محمد بن الحسن بن المطهر حيث وصفت
في رتبته هذا الكتاب فيبين الى هذا الدليل في حاشي عشرة جزاوي لا في ستة وستة وستة وسبعة ^{عشرة}
اذ ربما يحسن خطر في ان هذا خطا في لا يصلح في السابا لبرهانية فلو قفنت في كتابه فرائد والديه عليه السلام
فلك انك لست في المنام وقد سالت في السوان وصالح في الاخران فبك بكاء شديدا وشكيت اليه من فلك العسا
وكثرة العناد وهجر الاخوان كثرة المداد ونواثر الكذب البهتات حتى اوجب لك في جلاله الاوطان المرسلة في
اراضيه اذ ربما يحسن فقال في اطعم خطابك فقد قطعت سببا فليبه قد سلمت الى الله فوسد من لا سند له في
المسئ بالاحسان فلك مالك عا له عادل قادر لا يهل من عاذرة وعوض لا خير احب اليك من عوض لا يبالو

في رتبته
عشرة

باجتماعها من ذلك قوله الآخر ايضا والاول لم يكن قادرا على انشاء والتاثير فيقول لا بد ان يعلم بانها انشاء
 عنه لانه لو جاز انشاءه لجاز امره لا يوثق بانه المضرب لا الطاعة والمجدد عن المعصية والاعتماد على قوله فتنه فاما
 واتما يعلم بانها انشاء عنه مع العلم بجهلها وانها لا تفت عن انشاءه لانه يعرف ما يستحق عليها من العقاب
 يستحق ما يحصل بها القوي البدني من اللذة لا انقرض من انشاءه لا انشاءه في الامور البدنية والقوى النفسانية
 يستحقها مستحق فان حصلها كان على سبيل العدل والتبرع وللتاثير به ولم يعلم الناس باجتماعها وعدم كونهما
 لا خبر لك في سبيل الشوق منها انما هو انما لم يدان امتنع للمركبة الاختيارية فامتنع وقوع المعاجزة منه فكان
 معصوماً في الامام كلما لم يشأ عاج من الله تعالى تبعه في المعصية في كل شيء وخشيته منه كاملة واذا ارادته
 لمضاهاة في كل حال جاز من ذلك لا يحصل في كل حال في الله ولا في غيره عاكلا الناس في ذلك لم يحفظ العدل المطلوب
 في سبيل من لا خلاف بواجب فعل فيجوز انشاءه ارادة الله كراهته في نفسه فهو معصون في خشية الامام وخوفه
 في انشاءه يجب ان يكون في الغاية بحيث يستغفر كل شيء بالنسبة اليها وتكون راجعة الى الله او مطلوب او مشاء
 او مضى في جميع الاوقات والاحوال في محسن الحكم بحكمه الامر بطاعته وجعله مغفرا الى الطاعة ومبداً عن
 المعصية وحافظاً للعدل التام فيحصل في ذلك كراهته التامة للمعاجزة والارادة الجازمة للواجبات فلا يحصل
 شوق في شيء من المعاجزة في الارادة لما ابل في ذلك وجداً في سبيل فعلها فيكون معصوماً في الامام كلما لم
 يشأ في الاخطاء غير وان لم يكن ملاحظاً للاعتناء فيسبح له شريعه من حاله الزوم الى حاله الحق ويستغفر به حتى ينطق
 حفظ العدل وذلك هو جلي ما اعطى بها عن المعاجزة فيكون معصوماً في الامام يكون ستره في ما يلقى محاذاتها
 جانب الحق لا في الكمال لا في شيء من محسن امر الكل في عينه فيرسل على الذات المعصية في القوي الشهوية والغضبية
 والذات البدنية ولا يحصل له شوق وادارة الى المعاجزة البتة في كل الامام متوجه بالكلية الى الحق عز وجل لا
 نفسه الا من حيث هي حظها في الفد من لانه الراسية في امور الدين التي فيها يكون كمال الكل في الكمال لا في
 الفوق في كماله عن متابعة الانفس من ملاحظ في نفس الامر في سبيل رادة المعاجزة والشوق اليها منه وبسبيل ذلك
 الواجب ان يكون معصوماً في الامام لصفاته التي هي بين ذاتي وبين جميع ما يشغل عن الحق باعياتها في نفس
 اثار تلك المشاغل كالميل الى النفاق اليها عن ذاته تكبيلها بالجوهر في سبيل الحق والرضا به مع ترك التوجه الى الكمال
 لا حصل في انشاءه انقطع عن نفسه الفصل بالحق في كل قدره لا نسبها الى قدره المتعارفة فيجب له قدره وكل علم لا
 له في علمه لا في الاخر عنه مثلاً قدره ولا اصغر ولا اكبر فضا قدره الحق بصره الذي به يسمع سمعه الذي به يسمع
 وقدره الذي به يفعل جهاد العالم الذي به يعلم منه شغلا لا يروى شيء منها عن رضائه تعالى لان الامام يجب ان يكون له
 الكمال لا في شيء من الامور فانما الامام خالق ان تكون القدرة بحيث يقع الاشتغال بالحق على الانشغال بالجهل في
 الاشتغال به فقط ويكون غافلاً عما سواها كما فعل عن علمه السلام لانه اذا اراد ان يخرج نضل منه فصدوا ووافوا في
 الله تعالى ان تفي القوة بالامر من يتبع للناسين فلا يكون الامور الخارجية شاغلة اياه عن الحق لكونه
 الخلق في الحق دائماً فهو من اهل الحق وملاحظ لجانبه هذا العظم التصوف عن المعاجزة مستحب في الامام
 اناس الى ان وكيفية وهو بمنزلة عن تقية جواد وكيفية وهو بمنزلة عن محبة الباطل وصفاح وكيفية في نفسه
 اكثر من ان يجر جهاداً في الدنيا والآخرة وكيفية لا ذكره مشغول بالحق فيازم في ذلك فهو للقوى الشهوية

في الامور الشرعية

في الامور الشرعية

في الامور الشرعية

في الامور الشرعية

في الامور الشرعية

والأول يمكن شجاعتها والغضبية والآخر يمكن صفاتها والعقد بالآلة يمكن نسألهما ذلك من هذه
مقتضاها فلا يجد منه ذنب لأن الذنب صمد هذه القوى لا يوجب شيئا من الأوامر لا يثبت في القوة
والشهوة في وقت ما والأول كان غير ذلك الحال إذا لم يثبت فضل من هذه الجهة لكن الأوامر افضل من الكل
كل الاوقات من كل الجهات وفعال المعاصي لاجل ثباته لا غير فهو في تلك الحال ملتفت في ذاته معروض خبا
الحق فلا شيء من الامام بفعال المعاصي كسل الامام دائما نفسه متوجهة بالكتابة الطلب الحق بالتواضع
الاشياء والاول يصلح للعدل في كل الاوقات فلا يثبت في القوة البتة المعاصي ذلك لوجود هبة راسخة في
الصدق تقضي صدقها فلا يمكن صيد ذنبه ايضا والابانة وهو المطلوب من قوله تعالى ولا تأخروا عن الله
نفسه انما يحسن بعلام الاحكام في كل واقعة وانما يتم بالعصية في كل عصية انما يتم بغيره من قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا الشيطان من جملة الشهوات اعنادا وقول غير المعصوم فلا يجوز
تكليفه بطاعة ايضا فالقوى وفوقه على المعصية منه يحصل الجرم بالاحكام والاربابية مع الاخلال بشروط
الدين من فعل الامر لا الامور لا يحسن من الحكم لانه فضل الغرض تكليف بما لا يطاق من قوله تعالى ولا تأخروا
عن الله ولو لم يجر هذا الامام ان الله كان عليكم رقيبا هذا بدلت على وجوب الاضطرار في كل الاحوال لانه تعالى رقيب قائل
هو حقا من الامر بالتقوى ضد لصواب في كل الاحوال الواجب ولا يتم ذلك بدون المعصية او غير المعصية لا ينفوخ منه
اقصوا في كل الاحوال من قوله تعالى ولا تأخروا عن الله شيئا من قوله تعالى ولا تأخروا عن الله شيئا ان فعل الامام في
ما ثبت بالحيث بالطلب بان هذا التخييل في الاحوال والواجب والاضطرار من الاوقات وهو اجابى يخرج ان غير
المعصوم بل بالباطل يشبه على الناس الاضطرار عن الضرر المظنون واجب اعنادا وقول غير المعصوم ينفوخ
بند القبيح بالطلب فيمنع قبول قوله فانقر هذا فقول هذا الامر ينزل من غير المعصوم فيجب ان ينظر الى هذا الامر
نقد ولا يصدق من غير المعصوم لا يجب قبول قوله في الجملة او كل الامام يجب قبول قوله دائما بغير لاشئ من غير المعصوم ما لم
الامام ماد دائما في كل الواجب الشهوات وكل من كان كذلك فهو معصوم بغير ان الامام معصوما الصغرى فظاهر
الكبرى فلا تكل ما في لكل في كل الواجب والحوادث خصوص في الاحكام الشرعية فانه يجب انما الصغرى فظاهر
اما الكبرى فلا تكل غير المعصوم لانه لا يترك في كل الواجب الشهوات في كل الواجب الشهوات والله تعالى ولا تأخروا عن الله شيئا
قوله تعالى من يطع الله ويسئله يدخل جنات تجري من تحتها الانهار الذين فيها وذلك انهم اطاعوا اطاعة المطلق
انما يحصل من المعصية ولا تطاعة الله في كل الامور مطلوبة لله تعالى ولا يبعد الامن المعصوم يجب ان من يعص الله
رسوله ينج الله منه ويدخله دارا خالدا فيها وله عذاب مهين لا يصلح للايمان ولا يبيع الا من يعلم ان هذه الصفات
منه وليس الا المعصية لان الاضطرار من المعاصي لا يعلم الا من اعصم فيجب ان لا يطلب لشرط مع عدم ضل الشرط
من فعله عيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأخروا عن الله شيئا من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأخروا عن الله شيئا
المعصوم كما تقدم فيجب ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأخروا عن الله شيئا من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأخروا عن الله شيئا
انما هو الاثر المنبع للشهوات فلا يجوز اتباعه طاعة الحذر ان كان الضرر المظنون والامام فيجب ان لا يبيع لاشئ من غير
المعصوم بامام حلال الامام لا يبيع غيره عليه لهذا الاسقط محله من المطلوب لانه المنع على الرعية كلهم وبغيرهم
هو على نفسه هو ظاهر لانه اذا كان بفعل الذنب بلا غير القوى لشهوة مقتضاها دفع الامام صلواته من كل
الكلف

[illegible]

يصح ان يكون ما ما فقه قوله تعالى الذين يتخلون ويأمنون بالناس البخل ويكفون ما آتاهم الله من فضله لا يجوز
ان يباع كل من يمكن هذه الصفة فيه وهو غير معصوم فلا يجوز ان يكون ما ما فقه والذين ينفقون ما آتاهم الله
الناس هذه صفة ذم ومنع من اتباعه غير المعصوم بحيث لا يمكن ذلك منه فلا يجوز بقوله ولا يبعثه فوله فلا يصلح للامامة
فقه قوله تعالى من يمكن الشيطان له فربنا فاشأوا غير المعصوم والشيطان له فربنا فاشأوا فلهما يعلم في هذه الحالة
عنه فيجب الاحتراز عنه فلا يصلح للامامة فقط الامام لا يخفى فعل الشيطان وازالة افراده وغير المعصوم لا يصلح لذلك فلا
يصلح للامامة حتى قوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وجه لا مند لا ان الامام يحكمه الله ولا شيء من غير
المعصوم يحكمه الله بان لا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر فظاهر اما الكبر فلا ان يحكم الظالم ظلم ولا شيء
من الظلم بغير من الله تعالى الا في الاشياء من غير المعصوم يحكمه الله صا الامام امر الله تعالى بطلانه في جميع احواله
ونواهيته لا شيء من غير المعصوم امر الله بطاعته في جميع احواله ونواهيته فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر
تعالى بايتها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وهو عام في جميع الاوامر والتواهي انما فاقا
لنفاي المعطوف والمعطوف عليه العامل فاطاعته هذا المراد بها في جميع الاوامر والتواهي فيكون في اول الامر
واما الكبر فلا ان يتخطا الظالم في جميع احواله واولاه ونواهيته ظلم ما هو ومنه في هذه الآية لا فتنائها التسلسل
الكلي وهو بغض الموجبة الجزئية صحت قوله تعالى وان تلت حسنة بضاعها وبؤت من لدنه اجرا عظيما ما
حس عظيم على فعل جميع الحسنات واما بغير من المعصوم كما تقدم فيجب صحت الله تعالى يريد لفعل الحسنات من العباد
انما يتم بالمعصوم لما تقدم من انه لطف بوقوفه فعل المكلف به عليه تعالى فيجب له والالكان بغضا
للفرض صحت قوله تعالى فكتبنا ذنبا من كل امة بشهيد وجنابا من على هؤلاء شهيدا واما بهم الحجة عليهم والغرض
بنصب الامام المعصوم في كل زمان لانه الطريق الى معرفة الاحكام الشرعية وامثال الاوامر الالهية فيجب صحتها
قوله تعالى الذين كفروا وعصوا الرسول واولي الامر منكم يذوقوا عذابا عظيما هؤلاء الذين كفروا واولي الامر منكم
هذه صفة ذم ونقصانية لا يجوز اتباع من يعصى الرسول وغير المعصوم يعصى الرسول فلا يجوز اتباعه فلا يصلح للامامة
صا هذه شخص على الاحتراز من مخالفة اوامر الرسول ونواهيته ذلك موقوف على معرفتها بالتصديق وبعض البغين وغيرهم
الامر بالمعصوم فيجب له الاستحالة التخاذل بالناس من الحكم وعدم نصب تطريق اليه صا كلف الله تعالى في هذه الآية
بامثال اوامر الرسول ونواهيته بالمعصوم لطف في ما يجب عليه في علم الكلام ان التكليف بالشئ فيستلزم فعله
واللطف فيها الذي هو من فعل المكلف بعباد ان الامام المعصوم لطف بوقوفه عليه فعل المكلف به الواجب فيجب
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون الآية لا يجوز اتباع من يخل
فعل ذلك منه وغير المعصوم كذلك فلا يجوز اتباعه فلا يصلح للامامة صا الامام ما يدا في السبيل بفناء الاشياء
غير المعصوم ما يدا في السبيل بفناء الاشياء من الامام بغير معصوم اما الصغر فظاهر لان الامام لا يقرب الى الطاعة
والتبعية عن المعصية وهي لهذا به واما الكبر فلا يمكن ان يضل السبيل بامر بالامر في السبيل لا الطاعة وبعد عن
المعصية فان قوله تعالى الذين كفروا واولي الامر منكم يذوقوا عذابا عظيما ان يضلوا ولا يهدون ان يضلوا والسبيل في
الاستدلال ان الامام يجب ان يضل عن ضلال السبيل فيمتنع عليه ذلك الا لم يجز بقوله ولا يبعثه فوله ولا يبعثه فوله
دخوله في هذه الآية هو في حق الاحتراز عن اتباعه فذلك في فائدة لا شيء من غير المعصوم كذلك لان ذلك داعي الى

الرتبة نصب كسب قوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم وايضا جعل السلام التمام
 بامر من احدنا امره الامكان الترتيب بطريقين يعني في الترتيب بانواعه فيكون من طريق العلم ثانياً بالمرتبة
 افعال العالم بعد عن مخالفتهم وكلها لا يحصل الا بالمعصية في كل زمان فيجب كسب قوله تعالى والله غفور رحيم فيقول
 للباقي ثم مع عدم نصب طريقين في العلم البقي بطريقين يعني في الترتيب بانواعه فيكون من طريق العلم ثانياً بالمرتبة
 المعصية كسب قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان لو توفيق الله لا يجب لكافرين اقول لا بد الطاعة في جميع الاول
 والثواب في ثمانية ذلك علماء وعلماء بالمعصية كما تقدم فيجب جعل التولية عن الطاعة كالله ولا يتم ذلك الا بطريقين يعني ولا
 يتم الا بالمعصية كما تقدم فيجب كسب قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم وال عمران على العالمين هذا
 يدل على عصمة الانبياء واما في قوله تعالى فان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم وال عمران على العالمين هذا
 ال البراهيم فيكون هذا صفة لهم الله تعالى فيكونون معصومين لا يقال هذا البراهيم لاننا نقول هذا يدل على العموم
 الجمع المتشابه للمعصية بانه خرج من بعض معصية في الباب على الاصل كسب قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم
 الصالحين فبقوله اجمعهم هذا الوجه في حق فعل الطاعة وتوكل القبايح ولا يتم الا بالعلم البقي في المقرب البعد
 كما تقدم في قوله وهو المعصوم فيجب كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم
 محبوب لانه ظالم فلا شيء من الامام بفعله معصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم
 هذا منافع المولى عليه صلواته وفضلته في الكف من غير جيب له معصوم في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 حيث هذه الاية بل من هذا الحكم نصب المعصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم
 اتباع من يجوز فيه ذلك كل غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 اتباع من يجوز فيه ذلك فلا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 الله طريقاً اليه وهو المعصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 صفة في مخالفة وعمل المعصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 لا شيء من غير المعصوم بامام كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 هذا في الله ولا احتج منها طريقاً فلا بد ان يفيد العلم الجازم الطلق الثابت ليس بمقتضى بولغته دون اخرى وهو
 مجود اذا الامتنان بما لا يرى وجود محال الترتيب في العدد مشع ولا طريق يفيد ذلك لا المعصوم اذا الكتاب كثر
 عمومها وظواهرها لا تفيد اليقين لا يشمل الاكثريات والاشياء كذلك لان الاختلاف لا يوجب من مع الغلط لا تضر
 ازاما المجتهدين فيجب جود المعصوم كسب قوله تعالى ان يؤتى احد مثل ما اوينهم وطريق الاجتهاد مشترك بين الكل ثم
 شيء يفيد اليقين ليس لا المعصوم لا يقال للمعصوم على مذهبه مشترك ايضا لان قول الله يدل على طريق يفيد اليقين
 الاجتهاد وهو المعصوم والفضل يفضل على المعصومين المتقدمين من رتبة الملل كسب قوله تعالى ان الله
 يبدل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم الكمال الخ في قوله العلم والعمل يجب تكون العلوم المكتبة للبشر
 لقسمة اليه من قبل فطرته لفيها في تكون نفسه في رتبة العقل المستفاد يجب تكون الجميع مشاهداً عند ما
 الصورة في المراتب كمال على صلا الله عليه وسلم لو كشف لظواهرها اذ دلت فيها ويكون بهذا لظواهرها
 الشرايع الحق كسب قوله تعالى ان الله يبدل الله يؤتيه من يشاء الله واسع عليم الكمال الخ في قوله العلم والعمل يجب تكون العلوم المكتبة للبشر

قوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم وايضا جعل السلام التمام
 بامر من احدنا امره الامكان الترتيب بطريقين يعني في الترتيب بانواعه فيكون من طريق العلم ثانياً بالمرتبة
 افعال العالم بعد عن مخالفتهم وكلها لا يحصل الا بالمعصية في كل زمان فيجب كسب قوله تعالى والله غفور رحيم فيقول
 للباقي ثم مع عدم نصب طريقين في العلم البقي بطريقين يعني في الترتيب بانواعه فيكون من طريق العلم ثانياً بالمرتبة
 المعصية كسب قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان لو توفيق الله لا يجب لكافرين اقول لا بد الطاعة في جميع الاول
 والثواب في ثمانية ذلك علماء وعلماء بالمعصية كما تقدم فيجب جعل التولية عن الطاعة كالله ولا يتم ذلك الا بطريقين يعني ولا
 يتم الا بالمعصية كما تقدم فيجب كسب قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم وال عمران على العالمين هذا
 يدل على عصمة الانبياء واما في قوله تعالى فان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم وال عمران على العالمين هذا
 ال البراهيم فيكون هذا صفة لهم الله تعالى فيكونون معصومين لا يقال هذا البراهيم لاننا نقول هذا يدل على العموم
 الجمع المتشابه للمعصية بانه خرج من بعض معصية في الباب على الاصل كسب قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبراهيم
 الصالحين فبقوله اجمعهم هذا الوجه في حق فعل الطاعة وتوكل القبايح ولا يتم الا بالعلم البقي في المقرب البعد
 كما تقدم في قوله وهو المعصوم فيجب كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم
 محبوب لانه ظالم فلا شيء من الامام بفعله معصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم
 هذا منافع المولى عليه صلواته وفضلته في الكف من غير جيب له معصوم في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 حيث هذه الاية بل من هذا الحكم نصب المعصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم
 اتباع من يجوز فيه ذلك كل غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 اتباع من يجوز فيه ذلك فلا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 الله طريقاً اليه وهو المعصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 صفة في مخالفة وعمل المعصوم كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 لا شيء من غير المعصوم بامام كسب قوله تعالى والله لا يجب لظالمين الامام محبوب في مخالفة وعمل المعصوم في مخالفة وعمل المعصوم
 هذا في الله ولا احتج منها طريقاً فلا بد ان يفيد العلم الجازم الطلق الثابت ليس بمقتضى بولغته دون اخرى وهو
 مجود اذا الامتنان بما لا يرى وجود محال الترتيب في العدد مشع ولا طريق يفيد ذلك لا المعصوم اذا الكتاب كثر
 عمومها وظواهرها لا تفيد اليقين لا يشمل الاكثريات والاشياء كذلك لان الاختلاف لا يوجب من مع الغلط لا تضر
 ازاما المجتهدين فيجب جود المعصوم كسب قوله تعالى ان يؤتى احد مثل ما اوينهم وطريق الاجتهاد مشترك بين الكل ثم
 شيء يفيد اليقين ليس لا المعصوم لا يقال للمعصوم على مذهبه مشترك ايضا لان قول الله يدل على طريق يفيد اليقين
 الاجتهاد وهو المعصوم والفضل يفضل على المعصومين المتقدمين من رتبة الملل كسب قوله تعالى ان الله

بواجب يكون باطنه من كمن الملكات اربعة ونفسه ومخلبه بالقول والقدسية هذا هو الفضل الذي يحسن به
الامثان وبالقدرة عليه المسح فلا بد من اثباته في كل وقت قدل على وجود المعصية وهو المطلوب لقوله تعالى
يخضعون بحسن من يشاء والله ذو الفضل العظيم لا رجة اعظم مما افلثا من وجود المعصية على غير هذا على وجود المعصية
ون كل وقت وهو المطلوب لقوله تعالى بهان ما ذكرنا من الفضل قدل على وجود المعصية قوله تعالى وقول
على الله لك فيهم يعلمون هذا يدل على التشديد من اتباع من يجوز فيه ذلك كل غير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا بد
من غير المعصوم يمتنع وكل امام متبع لقلوبنا الى من اوقف بهدنا وايضا فان الله يحب المتقين وجرا لا يملك
ان هذا قدل على وجود المعصية وهو المعصومان هذه صفة مدح على التقوى فمعها ما يكون المدح اقل
والتحريض عليه كغيره فلا بد من طهرين الا ذلك لا قبل لا المعصية في وجوده ما ان قولنا هذا متقون مشا
قولنا هذا ظالم لان كل واحد منهما يعمل في تفضل لا فرادة وعن هذا الوجدان بحسنه واحدا وتفضل
الجزئية السالبة الكلية فالله تعالى ما جسد حقيقة على من لا يخل بواجب لم يفعل فيجوز ذلك وهو المعصوم فيجب
بهذه الآية لا تماند على الزيادة فالله تعالى الخلق للتحية والمناخ مشقة وجهدنا الفداء والذبح والشفقة
وجعل لفعل مخالفة نصيب كل وقت وهو المطلوب من باب الامام ترك الله ولا شيء من غير المعصوم كبر
فلا بد من الامام بغير معصومة الصفة فان ايجابا لثوابه واطاعه وامثال اوامر وفواجبه نفاذ حكمه تعالى
غير شأهم كغيره قطعا والامام كذلك ولما اكبر في قوله تعالى ولا يتركهم مع قولنا لا يتركهم منهم لفعلنا
الاستنهم بالكتاب المحسوب من الكتاب وهو المعصومان هذا صفة ذم والامام يجوز بغيرها عنه لا شيء من غير
المعصوم يجوز بغيرها عنه فلا شيء من الامام بغير معصومة والمفاد ثمان ظاهرا فان ملك الامام جدها الله
لا نهاد لا ائمة وانما اوجب الله طاعتها فانه لا شيء من غير المعصوم جدها الله تعالى لا نهاد ظالم وكل ظالم لا
الله في الجملة لقوله تعالى والله لا يهدي القوم الظالمين يفتخ لا شيء من الامام بغير معصومة لا يقال هذا الا بغير
واكم لان الله تعالى عليه هداية الكل عند اعدائهم الكبر باطله فالكبر صولة هذا ليس من انفسك الشاؤم
انما جود ام احدى المفاد من ان يكون الكبر من الفضل المتكسب سلبا والمفاد ثمان هنام مطلقا ما
لانا نول ما الاول قلنا بالهداية العامة التي هي مناط التكليف لا بشك الكلى فيها بل بخلاف
الطاف لانه وهو من باب الاصلح فلا يجب عليه فعل الواجبات فان يقول تصغر صفة قد دخل تحت شرط
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته اقول وجه الاستدلال بمن وجب من احد هاتين التقات
حق التقات ولا يمكن ذلك لا بالعلم الجفنة بالاحكام ولا بحصول الامن للمعصوم فيجب لانه لا يترك الا بالاطع المقرب
المجدد وهو المعصوم فيجب عليه ان يفي بالمعصوم من قول الله حق تقاته وهذا عطاء ببدله من عامل الا اجتهد
الا على الخطا لا يجوز في المعصوم وهو المطلوب مؤ ان الامام سبب مشا لا واما الله تعالى بها من جلاله
الا على التقات فلا بد ان يكون هو يتلحق التقات من الامام مقربا الى التقات التقات فلا يكون منصفه
فلا بد وان تكون فيه محققة فتح ولكن منكم امز بدعوى لا الخبر يارون بالمعصومين عن المنكر وانما
المفكون هذا بطلان كون البعض يدعون الى كذب خبر يارون عن كل منكر للاجتماع على العموم وذلك هو المعصوم
مطعا وهذا خطاب لاهل كل زمان فيكون المعصومان ثانيا في كل زمان وطريق الله تعالى عن المنكر بقوله تعالى

وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ

مؤمن حمد لله وفاعص من حمد الله ويغفر لى على الله الاب

مفروا واما انما هذا ينصب شخص محله على الاجتماع وليس باختيار الامور ولا لزوم التفريق المحذور ومنه يكون من الله
من اينما بطاعته فيجب ان ذلك في غير المعصية في المعصوم ^{في} ان الله تعالى في عن التفريق مطلقا ولو لم يكن المعصوم ثابتا
في كل وقت لم تكلف بالاطمان اذا الاستدلال بالعموم والاول والاختصاص بها مما يوجب التفريق اذا لا يتحقق اجتماعها للجهة
فيما يوجب الاجتماع لا هم فلو لم يكن المعصوم ثابتا لم تكلف بالاطمان طالما لم يطل ما لم يزد مثله فاعدم التفريق ^{في} والا
مشرط بالعام والتكليف بالشرط تكليف بالشرط في كل تكليف بالعام في الوقايح والحوادث فلا بد من نصب شرط
للعلم وليس لادلة اللفظية اذا اكثرها ظنية والعقلية في الغيبة فليكن هذا بل هي منفية عند جماعة وليس الا المعصوم فلو
لم يكن ثابتا في كل وقت لم تكلف بالعلم الكبي مع عدم طريق مفيدة وذلك تكليف بالاطمان لا يقال انتهى عن الشيء
لا نسلم انه يسلم في الاوصاف فلا يلزم من عدم التفريق وجوب الاجتماع ولا ان انتهى عن التفريق ليس بجام بل في الا
و في الجهات وما المطلوب في الاجتماع خاصة لا يوجب على الاول وان الناس خلقوا في منعاق انتهى فقال ابو هاشم و
اشباعه عدم الفعل فقال الاشاعرة فعل الله في الثاني لا ينافي هذا المنع واقعا على الاول فان ^{يطلب} ا
هنا من عدم التفريق اجتماع السبلين اتفاق كلام يحصل فوايد الاجتماع ففعل هذا مفصود و ابو هاشم لا يمنع مثل
ذلك من الثاني بانه مكررة في معرض التبع في غير ذلك الماد عدم ادخالها في الوجود فلو ادخلت في وقت ما لم يحصل
الامثال ^{في} ثبوت اتفاق اداء المجتهدين في الاتفاق لا بد من طريق متفق واحد وليس لا المعصوم اذ هذه الادلة
الموجودة ليست بنقطة واحدة ولا غيرهما و غير المعصوم اتفاقا فلو لم يكن المعصوم ثابتا لم تكلف بالسبب مع عدم ^{السبب}
وذلك تكليف بالحال ^{في} اطلح على ان ناذي السبب المستب ما ان يكون دائما او كثيرا او متناوبا او اقلها فان
الذي يشار به السبب على احد الوجهين الاولين هو الغاية الدائمة وهي السبب في ثباتها الذي يكون على الوجهين ^{الاخر}
هو الغاية الانقضية وهي السبب في ثباتها و هذا انكر جماعة الاسباب لان غاية لان السبب ما ان يكون مستحكما للجميع
البحث المعبر في المؤثر بانه ناذي لا الاشكال في ان يكون اتفاقا وان لم يكن كذلك فلو وبدون ذلك الشرط الثاني
استحال لادب السبب لا يكون اتفاقا فاذا القول بالاتفاق باطل فيحقق ذلك موضع الغلط من هذا
مذكور في كتبنا العقلية اذ انفرق في قول اتفاق المكلفين المجتهدين في غيرهم في انهم مسبب في سبب في ^{الغاية} و
ناو في الثاني الاول هو خالق المعصية ونصبه الدلالة عليه فلو للمعصوم لذلك طاعة المكلفين له وهذا ظاهر
مع اعتقادهم عصمته وكنيتهم منه وفهموا عليهم وسلطته وهذا سبب في بؤس الاستنباط او نصيب ^{في} انه ينبغي
البقيين والجزم الثام وهذا يمكن ان يكون اكثر با فان غلبت الشهوة معارضة ويخرج اكثر المكلفين عن العمل به
لم يحصل لهم فاهم بفريق في الطاعة ويبعد عن المعصية وسبب ثباته نادر في الغاية هو هذه الادلة اللفظية و
العموم خصوصا مع وجود المناقضات في الله تعالى في التفريق وطلب الاجتماع فاما ان يكون مع السبب لا ينافي
موت تكليف بالاطمان ايضا لان مقتضى واما مع وجود السبب لا في ذلك لاذن ^{في} والطاوب في قول الذي من فعله
نصب المعصوم والدلالة عليه ايجابا لدعا والقبول على الامام ذلك الذي على الامام القليوب في الله تعالى من
المكلفين فواجبه في شئنا عليهم فلا بد ان يفعل الله شئنا من هذه الاشياء ما هو من فعله ولا يلزم التكليف
في الاول الامام ما يجب عليه ثبت وجود المعصوم اما المكلفون فاذا الميعولوا كان ثناء السبب من جهتهم
فيهم في طلب الاتفاق وعدم الاختلاف من هذه الادلة هو جعل ما ليس بجائعه وهو خطا ^{في} يستحيل على الله

الحال

هو كذا في كتابنا في بيان سبب الاجتماع مع غيره
 في كتابنا في بيان سبب الاجتماع مع غيره

٥٢
نسخ

أفلا يدرك المعصية في الانقياد أما بما بعده واحدا من غير ترجيح وهو ترجيح بل مرجح أو بلا هذا بعد الانقياد في
محال ان يتابع واحد من جميع انبياء من حيث لا يشع ولا باختيار فاما ان يكون معصوما او غير معصوم و
الثاني محال والآخر عدم الانقياد والامر بالمعصية فغير الاول وهو المطلوب **نسخ** قوله تعالى لا تكونوا
كالذين نفرخوا واختلفوا من بعده ما جاء فيهم البتة ادل على وجوب الانقياد ونحوهم الاختلاف ولا يثبت الا بال
المعصية كما ذكرنا وايضا دل على كفاية تلك بعد البتة وهو ما يفيد العلم بذلك هو المعصوم وهو المطلوب
نسخ قوله تعالى ليسوا سواء من اهل الكتاب منه فائمة يملكون ايات الله انا الله لم يبدنهم فيكونوا منكم وانما ذلك
من الصالحين هذه تدل على المعصولات الامور بكل معرفتنا هي من كل منكم ولا سارع في الظاهر من المعصوم
وانما قلنا بالعمول ظهوره وان غير معصوم لان الصالح حقيقة انما يبطى على المعصوم وابدل في وجوده ولا فائدة
باله في **نسخ** قوله تعالى وانفعوا من غير ان تكلموا والله عليم بالغيث هذا يصح انما على كل خير يدل
على طلب الله تعالى الفعل كل خير انما يثبت بالعلم اليقيني والمغرب المبعد ولا يثبت ذلك الا بالمعصوم فيجب ثبوته فلو
تجاوزنا علمناهم ولكن انفسهم يظلمون وجلا لا مند لالان فعل التكليف هو فوف على العلم به بغيرنا وعلى المغرب
المبعد ولا يثبت ذلك الا بالمعصومات اهل الله تعالى احد الفعلين مع تكليفه يكون فذلك بالمشروط مع شفا
الشروط وذلك ظلم لهم تعالى الله عن ذلك مع وجود الشرطين وتجاوز ذلك يكون هم ظلموا انفسهم لكنه نفى ذلك
واثبت الثاني فدل على وجود المعصوم **نسخ** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونهم الا بالانكسار
تخافون الله تعالى عن اتباع مثل هؤلاء وغير المعصوم يكونونهم فلا يجوز ان يتبعه **نسخ** قوله تعالى انكم ان كنتم
تعتقون اننا من الله فاعلموا ان لا احد منكم يملك العلم ولا يمكن الا بالمعصوم كما تقدم تقريره من ان القائلين
من ان يكون الله تعالى من نصب المعصوم وهو ظاهر سبب هذا انه لا يحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب
كله واذا التوكلتم قالوا امثافا واذا خلاوا عتصوا عليكم الا ما مل من الغيظ فلما وثقوا بغيركم ان الله عليهم بذلك الصلح
وجلا الاستدلال ان الامام ليس من هذا القبيل بالضرورة وغير المعصوم يمكن ان يكون من هذا القبيل فلا يشي
من الامام بغير معصوم بالضرورة **نسخ** انكر الله تعالى على محب هؤلاء مع اخفائهم خالهم عنا وذلك لانهم
عن محبة من يجوز فيه ذلك ولو كان بغيرنا لم يكن هؤلاء القوم وغير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا يجب محبة الطاعة
الانبياء فلا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب **نسخ** ان تمسككم حسنة فوهم وان نصبكم سيئة فغير
بناكل المعصوم يمكن ان يكون كذلك فلا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم
بامام **نسخ** قوله تعالى ما في السموات والارض يغير من يشاء ويعتب من يشاء والله غفور رحيم وفيه
بالبيان في الغفران والرحمة يسنلزم عدم تعديب الامم قطع جميع الحجج واطهار الاحكام ونصب لطرفي النبي
منها المعرفة الاحكام بغيرنا والاطع المغرب من الطاعة والمبعد عن المعصية وذلك كله لا يثبت الا بالمعصوم فيجب
نصبه **نسخ** قوله تعالى وانفوا الله لعلمكم بغيرنا هذا لا يثبت الا بالمعصوم كما تقدم وهو غير متعلق فيجب نصبه
لاستحالة التكليف مع عدم خلق الشرط اليه من فعله تعالى **نسخ** قوله تعالى هو الله والرسول لعلمكم
الطاعة موفورة على معرفة احكامها واداءها بحكم الرسول ولا يثبت الا بالمعصوم لما تقدم مرارا فيجب نصبه
وساوعوا الى مغفرة من ربكم وجنت عرضها السموات والارض اعدت للمتقين الذين والله يحب المحسنين

نسخ

نسخ

نسخ

نسخ

الى المغفرة بفعل قوتها هو امثال الواو ونواهيها موثوق على معرفة ذلك اللطف المرفق لمجد الله هو موثوق
 فيه وكذلك الاشياء والثبوت وكل ذلك موثوق على المعقولية بصفة الله تعالى لزم ان يكون الله تعالى فذلك هو
 عدم ضل شوط من فعله تعالى وهو تكليف بالحق الى حال سطر قوله هذا بين الناس هدى وموعظة للمتقين لا
 يتم كونها نداء هدى الا بالمعصية اذ اكثرهم يحمل اظاهرا لا يفيد اليقين ولا يحصل الا بقول المعصية فيجب نصبه وهو المطلوب
 مع قوله تعالى يتخذ منكم شهداء الله تعالى يتخذ من الائمة شهداء فلا بد من حصول العدالة المطلقة لهم حتى لا يتوجب
 عليهم بوجاهة الصلاة والباقي والعدالة المطلقة هي العصمة فلا يتعينون معصوم في كل عصر وهو المطلوب في الله
 لا يجب الظاهر من غير المعصية وكل ظاهرا لا يجب لله فكل غير المعصية لا يجب لله وكل امام يجب لله بالضرورة ينتج
 شيء من غير المعصية بامام وهو المطلوب حسب قوله تعالى والى الله الدين جاهدوا منكم وبما انصاب بين
 الجهاد الدائم افضل وهو الجهاد مع القوى الثبوتية والغضبية وكرهها والصحة على ترك مقتضاها وذلك هو المعصية
 فلا يزم ثبوته وهو المطلوب في من يرد ثواب لآخره فثبوته منها وجب الاستدلال ان من يرد ثواب لآخره بوثيق الله
 منها والتواب في مقابل الطاعة فلا بد ان يكون له طريق الى معرفة الاحكام الشرعية والاوامر والنواهي الالهية
 ولا بد من اللطف المرفق البعد ولا يحصل ذلك الا بالمعصية فيجب نصبه مع قوله تعالى وسنجي الشاكرين هذا
 نحو يصح على الشكر ولا يتم الا بمعرفة كفيته بغيره ولا يحصل الا بالمعصية فيجب نصبه والامر التوقيضي على شيء مع عدم
 التمكن منه وهذا باطل ضرورة فليزم نقض الغرض العبد كل ذلك محال غير فانما الله تعالى ثواب الدنيا وحسن
 ثواب لآخره والله يحب المحسنين لا يتم ذلك الا بالمعصية فيجب ثبوته وهو المطلوب في قوله تعالى الله هو
 وهو خير الناس من فيجب عليه الا بغير عمل المصالح وخلق الطاعة والقوة على القوى الثبوتية والغضبية
 يتم ذلك الا بالمعصية فيجب نصبه مع قوله تعالى ومن مشى لظالمين لظالم يسحق مشى لئلا ولا شيء من الامور
 يسحق مشى لئلا بالضرورة ينتج لاشيء من الظالم بامام وكل غير معصوم ظالم فيحصل مغري النتيجة ينتج لا
 من غير المعصوم بامام وهو المطلوب في قوله تعالى فويل للفسق أنفسهم الى ثلاثة اقسام الملكة وهي التي هي الفكر
 والتميز والنظر في حقايق الامور والها التي تسعملها من البدن الدماغ وقد شئت هذه نفسا ناطقة
 البهيمية وهي النفس الشهوانية وهي التي بها الشهوة وطلب لقائها والشوق الى اللذات الحسية والها التي تسعملها
 من البدن الكبدج السبعة وهي التي بها الغضب والتجدي والفرح والها التي تسعملها من البدن القلب والها
 منبانية واذا قوى بعضها اضر بالآخر وتبطل احدهما فعل الآخر وبغلبة الاولى يحصل امثال الاوامر الشرعية
 وانظام نوع الانسان وبغلبة الاخرين يحصل الاختلال فلا بد من مقول لا في موانع للاخرين وليس من الامور
 الداخلية بل من امور الخارجية للمشاهد وليس لا توقع العقوبة العاجلة وليس لك الامام المعصوم اذ غير الامور
 فيه اقوى اغلبا فلا يصلح لغوئه ضدها وكسرها لان غالبية الضدين يستلزم ضعف الاخر في جناس لفظيا
 اربعة الحكمة العقلية الشجاعة والعدالة والاولى انما تحصل اذا كانت حركة النفس عندئذ والثانية انما تحصل اذا
 كانت حركة النفس لبهيمية عندئذ منفادة للنفس الناطقة والثالثة انما تحصل اذا كانت حركة النفس بهيمية
 منفادة للنفس لناطقية والرابعة انما تحصل من عند اللغزابل الثلاث وثبته بعضها البعض لا مام
 هذه الفضائل للمكلف في كل وقت وفي فرض ذلك يستلزم العصمة فاجناس لثلاثة اربعة الجهل

[illegible]

فلا بد من كون العقول البرهانية مغلوطة في الفهم في تلك القطعة غالبة في ذلك

والجبن والتمواد انظر ذلك فقول الامام لدفع هذه في كل وقت من وقت عن الكثرة والافدام على العيش فانها
مع احد هذه ومع انقضا السبب يعني السبب لان من ذلك العصمة وهو المطلوب في سبب غايته حصول الحكمة
الوجودية على ما هو عليه في مائة المعولات يجب ان يفعل واجبا يجب لا يفعل انما يحصل لك بغير الاحكام
بقية وانما يحصل المعصية كما تقدم وانما يتم الغرض الفاعلة بفعل ذلك ولا يحصل الا بالمعصية كما تقدم فيجب
في انواع الحكمة الذكوة وهو سر عن افلاح الشناج وسهولتها على النفس الذكر وهو شيئا صوره ما يحصل
والوهم من الامور والتعقل هو موافقة بحسب النفس عن الاشياء بقدر ما هو عليه انما يحصل لك بكثره الثبات
النفس في المعولات بحيث تقوى القوة الناطقة وتلا الشاها الى القوة البدنية البهيمية وانما يحصل لك بكثره
الاوامر الالهية وانما يتم علما وعلم بالمعصية كما تقدم في غير مرة فاعلم العقدة تحدث عن القوة البهيمية
اذ كانت حركتها مستندة منقادة للنفس الناطقة غير متباعدة عنها وغبانه ظهورها في الاوقات ان يصر شيئا
بحسب ما عرفت ان موافق النفس الصحيح لا ينفاد لها يصير بذلك حرا غير متعبد لشيء من شئ وانما هو فضيلة
مطلوبة وانما يتم ذلك بغير القوة الشاهاية ولا يحصل الا بالمعصية كما تقدم في غير مرة في العقدة واسطوية
الاوراثة وهو الاصل في الذات والخرج منها عن ما ينبغي الثانية المحفوظات تكون عن الحركة التي يملكها النفس
التي يحتاج اليها البدن في ضروراته وهي ما يرخصه لعقل الشريعة الاو لا شتر من الثانية بكثره فلا بد من حافظ
في كل وقت يبرر احكامه الصحيحة الفاعلة من علم من اشهرها الخاص في الاو لا يعرف ما يحصل الخاص من الثانية و
الكتاب في السنة لا يفيان بذلك فغيب الامام ويجب ايضا من القوة الشهوية بحيث لا يفتح في الردية الاو لا
فان اكثر تداع القوة البشرية الى استعمال القوة الشاهاية ولا يمنع ذلك الا الرئيس الفاعل في المعصية
عقبة لا يصلح لذلك فوق انواع العقدة اثني عشر المعجزة وهو انحصار النفس خواتم ان الفاعل في المعصية
من الدم والسلب لضاف في الدعة وهو سكون النفس عند هيج الشهوة في الصبر وهو مقاومة
للمو لا ينفاد لفاعله الذات في السخا النوسط في الاعطاء والاخذ وهو ان ينفذ الامور في ما ينبغي
بعد ما ينبغي على ما ينبغي ونحوه انواع مذكورها العربة وهو فضيلة النفس في التكسب لما من وجهه
من الكتاب لما في غير وجهه في المشاهدة في التماس في الماكل والشرب والترتبة من الدنيا وهو
انقياس النفس الى الجسد في الانشراح والنظام والتدبير وهو حال النفس يعودها الى حسن تدبيرها
وغيرها كما ينبغي طاهر الهدى وهو حسن التمس وهو محبة تكمل النفس بالترتبة والنفس في الفاعلة في
للتفكير في كماله الاضطرافها في الوفا سكون النفس ثباتها عند الحركات التي تكون في المطالب في
الويع وهو لزوم الاضطراف الجبلة التي يكون فيها كمال النفس اعرف هذا فقول الامام نصيب كمال هذه
فلا بد ان يكون فيها كمالها يمكن دائما في كل وقت وذلك بموجب لعصمة في الشاهاية انما يحصل في القوة
للتفكير الناطقة المحمودة في استعمال ما هو جليل في الامور لها بالقبول الحوكة السبعة مع ذلك فلا ينبغي
ولا ينبغي انما ينبغي وانما ينبغي في نفس الناطقة المبررة واستعمالها في الامور لها بالقبول
فيما من الامور المبررة اذ كان فعلها جليل الصبر عليها محمودة في انقضاء المالك في الدنيا الحسنة والشاهاية
الحكمة لم يطر فيها في الخارج لو كان على اصل الاما اشجع لئلا في كل وقت لا حجاب في ذلك في الامور لها بالقبول

[illegible]

ان يداه بالقوى من كذا هو المكلد ١ فاستان العت بالفعلا لانه اذا كان لغاية ولا يتجسس له القابل
 فلا يكون عليه من العت المقدمة الثانية نصب لحد دون غرض ما يوجب له ان لا لغرض هو
 على الله تعالى حال لغرضه فيسجل عوده اليه لا العت انما التفع والصرف الثاني باطل بالضرورة فغيب
 الاول وهو اثناء المكلف عن المعاصي وحمل على الطاعة المقدمة الثالثة لان هذه الغاية الاما كما في
 في شيا بان سائر احوال في نفسه على ما يجب لحد ولا كان هو اذ ادى للمكلف اليه وذلك هو المعصون
 من نصب لحد ودفع بالشراب نصب فام معصون كذا ما هو المطلوب صلو اوله يكن الامام معصو
 لهم اما ان يوجب له مرجح او يكون الامام من مكلف التل في نفسه باطل بالمقدمة مثله بان الملازمة ان ايجاب طاعة
 الامام له لانه من مصلحة المكلف في المعصوم فاما ان يكون الامام مكره اغبر معصية او لا فاستانم التزجج
 مرجح اذ جعل الامام فيهم من المكلفين لمصلحة دون البعض مع ذلك اوجب الكل بالقسمة اليه تعالى مرجح من غير
 مرجح والثاني اشغال الجوع اما بان تقيد التكليف فانهم الاثر الثاني او بان تقيد العصمة وهو خلاف التقيد
 صلي لو كان الامام غير معصون ان يكون اقل شية من الله وحاله في المعاصي والثاني باطل بالمقدمة مثله بان
 الملازمة ان الامام انما هو مصلحة المكلف غير المعصوم اذا كان الامام معصوما معصوم له بصلي الامام مع مجا
 الله تعالى التزجج دون لم ان يكون قد راعا الله تعالى مصلحة العوا من مصلحة الامام فيكون المراد
 العوا الا يقال هذا التمايز على قول المغيرة ان فعله تعالى الغرض غايه اما على قولنا ان فعله تعالى الغرض غايه لا يتم
 لكن قد ثبت الثاني في الكتب الكلاسيكية والفاو عندكم يجوز ان يرتفع احد معقد ووجه على الاشكال الجايع اذا حضر غيبا
 والعطشان اذا حضر انا وان والهارب اذا كان له طريقان وشاؤث شية الجديع في المذكورين وهذا الشية
 حذرة العبد ونجا ان يكون نصبه للائمة لطفاله مانعا من التكاثر لغيره بخوف غيره العفوية وخوفه
 من الغرل ونقول عاوم شية توجب لا يكون عليه شية اخر فليس هو فصل شية بل عاوم شية لا نأقول الحق
 تعالى بفعل الغرض ان كل عمل يقع لا لغرضه فوجب كل عيب في كل فعل لا لغرضه في كل عيب لا بفعله الله
 النقص ثانيا لم لو كان الغرض اليه ما لا غير فلا يلحق التزجج ولا مرجح مع ذلك اوجب لصالح بالقسمة الى الفاعل
 الفاد انما مع لزوم المفسد وهو الاخلال باللائمة فلا سائنا لكن الجواز من حيث الله في الدنيا في حد
 التكاثر ولا الامتناع هنا في الثاني وهو المطلوب لنا لكن انما انما في اصل المكافاة والامام فاوله يكن
 ممنوعا بالحق في منهم فاما ان يحصل المفسد كونه وثبات او رؤسا انما الله تعالى الاخر في كان الثاني اوله
 وخلق الاحياء عند الله تعالى خوفا من الغرل انما فيهم او كان معصوما او كان هو اما هو لكل فلا يتحقق
 الغرض من الغرل وايضا فان خوفه من ذلك انما يتحقق مع عصمتهم اما مع عصمتهم في المعاصي فلا وايضا
 ثلاث خوفا للمكلفين من الله تعالى والمنع عن الاما في كونه من غيرهم غيرهما اكثر وكان داعي جابر الخطا
 عند رجوع المعصوم او الاقل امتناعا اكثر الا باعشا انما في حقيق لو كان الامام غير معصوم لم ان يكون تعالى
 لغرضه وثالثه باطل بالمقدمة مثله بان الملازمة انما في الامام دفع المعاصي من المكلفين وفروع الطاعات
 بان الامام غير معصوم وثمة في نفسه فاما ان لا يتم ففعل الغرض لان دفع المعاصي وفروع الطاعات لا يتصور الا من
 معصوما لو لم يكن الامام معصوما لم ان يكون الله تعالى في ظاهره صلو اوله يكن الامام معصوما

في
 قوله
 لا لغرض

في

في

انهم الذين خرجوا من غير حج او تسلسل والتالي بعينه باطل فالمتقدم مثله في الملازمة ان نصب الامام انما هو لتفويض الكلفة
 غير المعصوم فالولي يمكن الامام معصوماً فان لم يكن له الامام الخرازم تخصيص غير الامام والتفويض دون الامام وهو مرجح لا
 مرجح وان كان له الامام انما هو لتفويض الكلفة اليه تسلسل المائنة التي اخرجت من الامام في كل حال لا يخلو وجوب
 الامام على كل مسلم الفؤة المدركة والقوة الشهوية والمدرك والفؤة على حصول الذات وبها التو
 وذلك مع احتياج البعض الى ما في هذا الاصل على وجه العكس الموجب لشرع المعارضة على نظام النوع لكن يلزم هذه
 الاشياء الغالبية لئلا تكون خردة النار يخرجون استلزاماً لثبات ما لا يستحق اعتراضه والقوة العقلية المنقضية
 التكليف مع نصيب ثمين معصوم في كل زمان فانه منافع هذه الشهوة هو على نظام هذا الارزاق الذي هو
 المفسد لا على وجه المرجح في التكليف هو مقتضى الله تعالى لا يجوز ان ينقض هذا المفسد على الوجه المذكور لا بهذه
 الاشياء الثلاثة فلو لا خلقها والا لكان الله تعالى سبب المفسد مع قدرته على فعل سبب نفعها على وجه لا ينافي
 التكليف هذا فيجب عقلاً لا يجوز من الحكيم ان يكون هو سبب المفسد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً القوة
 والوهبة منشأ المفسد والقوة العقلية منشأ المصلحة وهي المانعة لها والامام انما جعل مغاضداً للشائبة ومتمم
 في كل وقت لغلبة الادلّة في كثير من الناس فيكون ذلك الامع كونه معصوماً اذ غير المعصوم قد تقوى الشهوة والنفسية
 عليه تكون العقلية مغاوبة منه فلا يحصل المنع من سبب علة الحاجة الى الامام في القوة العقلية اما غلبة القوة الشهوية
 بالقوة او بالفعل وبما اذا انما او في الجملة وهذه مانعة لها وهو ظاهر فلو كانت القوة الشهوية مغاوبة
 للعقلية دائماً في كل الناس لم ينجح فعل الطاعة والانتفاء عن العاصية مع العلم بها الى الامام لتحقيق سبب لا يخلو
 من جملة القدرة والقدرة والصفات فيجب انما سبب ثنائيتها وجود في البداية بدون سبب فيجب
 فتثبت تحت المنفصلة فتقول بستانم وجوب عصية الامام لان بعض المكملات لها والضرورة في وجود ذلك في
 الامام غير المعصوم فيحتاج الى الامام اذ هو تسلسل وبما يلزم الاستغناء عن الامام في اكثر الوقت لا اكثر الناس في اكثر
 الاصطفاة ولا يكون الحاجة اليه لانادرا وهو محال ورجح هو المطلوب اذ غير المعصوم يحقق فيه هذا فيحتاج الى الامام
 اخر وبسلسل فلا بد وان يكون معصوماً وهذا القسم هو الحق بوجه لو كان الامام غير معصوم لم ينجح نصبه لا بما
 لكن التالى باطل فالمتقدم مثله في الملازمة ان لا يمتد مشاوبه في هذا المعنى فلو جعل احداهم الامانة ترجح من غير مرجح
 هو محال ولوجود علة التباينة والانتفاء لا يمتد فيه فلا يطاع المكلف ولو وجد الاحتياج في غير انتفاء المكلفون
 الايام من التباينة وانتفاء التالى فبالانتفاء ولا يستحيل من التباينة عليه تسلسل الاربطا من يجوز عليه لظلم جميع
 بامر به وينهى عنه ولا يوجب له ان لا يكون من شطر العصية فوجب انتفاء من غير من لم يشرط
 فلم يوجب انتفاء الامكان هو في كل حال في الوجود والعدم بالتسوية الى الماهية او ملزم وهو علة الحاجة الى العلة
 المتطابقة التسمية الى الطرفين بل الواجبة وعلة احتياج الائمة الى الامام هو امكان المناجاة والطاعات عليهم فلا
 وان يجب للعلة في الطاعات عدم المناجاة لان لا يكون ذلك ممكناً وهو معناه العصية والممكن محتاج الى غير
 حيث لا مكان للغاير من جهة الامكان هو الواجب الممكن من حيث هو محتاج الى الواجب الممكن الطاعة محتاج الى
 وهو المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوماً والممكن محتاج الى العلة في وجوبه ولا شيء من غير الواجب من حيث
 هو الواجب فيجب بالوجوب على كل حال ممكن هو الواجب اذ انقضى ذلك فالامام علة في فعل الطاعات فيجب بوجه الامام

لا بد من التسلسل في كل حال
 الامام

هـ
في شرح الطائفة

معنى العصمة وهو المطلوب يقال هذا إنما يريد في الحالة الثانية الموجبة على أن تمتنع عموماً فإن الامكان نفسه عند
قوم علة لكن نافضة وما انتم فيه كذلك والامام ليس من العلل الموجبة واللامعة مع بعضه من مكلف البتة
ايضاً فلان المطلوب من الامام غير المكلف وجوب وقوع الطاعة والا لا يقع التكليف وكان بما لا يطابق
هو باطل قطعاً ولا يشهد ان لا يكون لطفاً فلا يجب هو يرجع بالابطال وايضاً فلان المطلوب من الامام من حيث
الطاعة عند المكلف مع امكان التقضي والآن المجمع امكان التقضي فلا يلزم العصمة ولا وجوبها وايضاً فلان
لو وجب جود الطاعة من الامام لزم الجرح في حقه فلا يكون مكلفاً ويلزم في فضيلته في العصمة لانه قول كل
سوا كانت نامة نافضة فانه يجب ان تكون واجبة في الجملة فان الممكن للشئ لا يصلح للعلية فان التناهي
من حيث هو لا يصلح للزوج وهو ضرورة الامكان لا يصلح للعلية لانه علة والآن وجوب الممكن والتسلسل
كل عدل فلا يخصص له في نفسه لا يفتقر لاشئ مما لا يفتقر له ولا يخصص بعلته بل امتناع علة الامكان في وجوب
خارجي بل هو وما يذكر فيه ايضاً فان العلة المقتضية للزوج لا بد من وجوبها برتبتها واللامعة بطل العلة
خال لتناهي بالنسبة الى الامام فتمنع ما لم يرجع بدله وازاد في حال وجوب التقضي واما بالامتناع ولا يفتقر بالعصمة
الا ذلك والامام نساً ان ليس من العلل الموجبة بل من المرجحة مع قدرته وعلمه علم المكلف وهذا يكفي اذا لو اوجب
الاجماع لم يخرج المكلف عن التكليف هذا خلافت الامام المطلوب منه التقرب في جود المكلف عصماً او بشئ
ما يراه به بل يجوز ان لا بالعصمة فلا يكون مغرباً بالامع وجوب الطاعة منه وامتناع العصمة وهو المطلوب ايضاً
فان معنى كونه مغرباً كونه علة نافضة وقد فرغنا ان كل ما هو علة لا بد من وجوبه وهو الجواب عن الثالث و
اما الرابع فباطل لانه لا يقول بوجوب الطاعة المتناهية للقدرة بل الوجوب بالتسبيل الذي لا يوجب الامام باعتبار
اللطيف الزاهد والوجوب بالنظر الى الداعي لا ينافي الامكان من حيث القدرة للاختلاف الاعتبار فلا يجب في كل
مكلف ما هو مجموع الطاعة مع اجتماع شرائط الوجوب انتهى عن المغايبة كذلك هذا هو العصمة فالعصمة مطلوبة
من الكل وغاية الامام التقرب منها وكل واحد من الامة ممكن العصمة وغاية الامام التقرب منها بحسب الامكان
فالولم يكن واجباً لعصمة لم يكن علة ما في ثبوت الممكن لما تقرر في المفعول من وجوب جود العلة شح لو كان الامام
غير معصوم لزم احداً من ما خرب الاجماع او كون نفوذ الامام علة غائبة مجامعة في الوجود للماروم والتالي في نفسه
باطل فالمقدم مثله بامام لا رتبة يتوقف على مقدمتين احدهما ان نظام النوع ودفع الهرج والمرج علة
غائبة معضومة من نصب الامام عليه السلام وثانيهما ان مساواة الامام لغيره في عدم العصمة وعدم التقص عليه
مع اختلاف الاهواء وثانيها ان الازاء موجب للشقاق والهرج والمرج وهو اعظم الاسباب في اثار الفتن واما في الرد
لاننا نرى في الرتبة الشاخص في ذلك فكيف مثل هذا الامر العظيم اذا تقرر ذلك فيقول لو لم يكن الامام معصوماً
لكان نفسه اما ان يكون بصل ليجب او لا ويلزم منه خرب الاجماع اذ الامة بان من يجب لعصمة والتقضي من بينهما
ولا ثالث فالثالث خارب الاجماع والثالث في رده وان لا يكون بصل يلزم منه اختلال نظام النوع والهرج والمرج
وهو ظاهر لكن نظام النوع واضداد ما ذكرناه مجامعة في الوجود للامام واما بطلان الثالث في نفسه فظاهر
في انذار العاقل على الظلم جاز لو فوجده واستحالة التقيح منه تحال ولا سئل من عدم التكليف او ثبوته
لحال والظلم فيجب فوجبه الحكمة التكليف بتركه والا لكان اغراباً للقيح والتكليف غير كاف في التقرب من تركه

الشيء

في شرح الطائفة

الاعتماد على القوة العقلية في إثبات العصمة

في إثبات العصمة لا بد من إثبات القوة العقلية

والأول يجب أن يثبت للمشاهدة فلو أوجب طاعة على المكلفين كافة وحرّم معصيته وأباح له الخصال خاصية لأن
يقتل أو يرد إلى طاعته مع عدم لطف فإدب يمنع معه خيال المكلف للظلم وإن كان قادراً عليه بحيث لا يرفع
التكليف لكان اعتراضاً لا يفيح زيادة تمكن منه مع عدم التصانف إذ يجب التكليف بكيفية وهذا مضمّن قطعاً فلا
يقين أم الله يطاعه وحرّم معصيته وأمر بقتال خاصية لأن يقتل أو يرد إلى طاعته من لطف إلهي لا يمنع
اختياره للظلم وهذا هو العصمة وهو المطلوب مني على الاحتجاج إلى الإمام هو القدرة على المعصية
القوة الشهوية وعدم العصمة ولم يكف لتكليف حده ولا بد من إيجاب تمكين الإمام على المكلفين إيجاب
طاعته لم يجب بشأط على الكل يكون قادراً عليهم من غير عكس ذلك فنقول بتكليف غير المعصوم كما
ذكرناه زيادة في إقراره على أنواع الظلم المتعارضة لعدم العصمة ولم يكف بالتكليف مع زيادة القدرة وزيادة
التمكين أو أن لا يكف بالتكليف حده ويجب لإمام مكان يجب أن يكون موقفاً لا رئيساً لكن رئيساً وله باع
من الكل منه فلا يكون من فرض من أمّا ما هذا خلف بالاعتناء في وجوب لإمام بخصوصية المكلف بل
الموجب لوجوبه وفدرة المكلف مع عدم المعصية والتكليف فلو لم يكن الإمام معصوماً لم يتحقق الموجب فيه
فيجب أن يكون له إمام آخر فتنقل الكلام إلى الحد الذي ليس له إلا أن فتعين أن يكون معصوماً واجب
أما أن يجب لإمام لجميع المكلفين مع عدم العصمة أو لبعضهم أو لواحد منهم والثالث باطل لأن الأول لا يوجب
بلا من يحج والثالث باطل أيضاً لما يثبت من وجوب لإمام فتعين الأول فيكون للإمام إمام آخر مع عدم
مناجاة هو ظاهر إلا أنه من جهة القرب من الطاعة والبعد عن المعصية فلا بد أن تكون منافية للقرب
المعصية والبعد عن الطاعة في ذلك ما لا يتحقق إلا من في جميع الأوقات فيستحيل عليه المعصية وترك الطاعة
هذا هو وجوب لعصمة والإمام وإن لم يكن عملاً تامّة فهو في حكم الجن والآخر من العلة وهو ظاهر بل لا يوجب
نقطة اللطف الواجب لكلف محصور لا في الإجازة مجردة فقد مكلف لصحة آخر وهو محال وقد بينا أن تكليف
غير المعصوم زيادة في إقراره على المعاصي والتكليف وحده مع عدم هذه الزيادة في الأقدار غير كاف فيها أو في
الكفاية فلو لم يكن له إمام لفقد لطفه لأجل لطف مكلف آخر فيحصل محض الفقد لتكليف لصحة آخر وهذا ظلم
يجوز فيه لو كلف غير المعصوم في اللطف كان أمّا أن يكف لنفسه لغرض أو لنفسه خاصة أو لغيره خاصة أو لواحد منها
والباطل لوجوه أحدها أنه لو كلف فإما باعتبار التكليف أو باعتبار طاعته أو لأمارة لا غيرها خطاً اجتماعاً
والباطل والآلة يجب إلى إمام فالثاني كما يقال يخاف الغرض من الرعية وهو محال لأن نشاط غير المعصوم زيادة في
إقراره وتمكينه بل في إقراره لغلبة القوة الشهوية في الأغلب الرعية لا القدرة لها على السلطان ولا على فلا يتحقق حق
منهم وثانيها لو كلف لنفسه لغرض كان مخصوصاً لبعض من الغرض من غير علة موجبة مع فتاوىهم محالاً وثالثها
أن الإمام لو كلف في القرب لنفسه لم يمكن معصيته إذا الإمامة مفترضة بعدة وقد حصلت فيه وتكليفه فإما
قريب من الطاعة دائماً وبعداً عن المعصية دائماً وهذا هو العصمة ولا يمكن أن يتحقق هذا في حق الغير لأن الغير لا يوجب
عدم علم الإمام به ولأن تقريره لإمام هو باعتبار العمل على الطاعة وترك المعصية بمعنى أنه مع علمه خوفه لتكليف
وعلمه بعدم التجاوز بوجده من أعي الفعل والتصانف فتقريره لإمامة قريب من العمل الموجبة وهي محققة في الإمام
مع عدم الشرط في غير فيجب من الطاعة وتبعد عن المعصية وهذا هو العصمة والثاني لما ذكرناه ولا بد أن

فإذا لم يكن معصوماً جازاً للكلف خطاؤه في الدنيا لا يثبت له نفسه لعدم تقبُّله بالتواجب أما الخاطئ فليط
 على المعصوم مما لا يؤمن عليه خلاص النظام فقد ظهر أن مع عدم عصمة الإمام لا يحصل شيء من هذه المكافآت
 فقد ظهر أن عدم عصمة الإمام ينطعن في أصول دينه فائدة نصبه كتب لا شيء من غير المعصوم فعليه حجة وكل
 إمام فعله حجة ينبغي لأشياء من غير المعصوم وإماماً أما الصغير فيلزم الدليل شرطه عدم احتمال التقبُّض احتمال الخطأ
 فيه ظاهر لوجود القدرة والداعي هو التلوين والصفات لغيره من المجتهدين بالذات لا صفات الآل الطيبين والعلم بغيره هو
 منافع غير المعصوم والإمامة زيادة في التمكن بل في كون المجتهد الذي هو وعبد الله في نفسه من الرتبة أما الكبرى
 فإدانة قائم مقام النبي وهي ظاهر في عدم فعل الطيبين أما عدم القدرة أو العلم بغيره مع انتفاء الداعي أو ثبوت
 الضارفة قد يكون لعدم العلم بفعل الفعل في الاختيار يجب في الفعل الاختياري تابع للفصل الثاني للعالم إذ مع
 ثبوت القدرة والجهل بالطيب وثبوت الداعي وانتفاء الضارفة العلم بالفعل يجب لفعل قطعاً فعدم إثبات الإمام
 بالطيب ما لعدم القدرة عليه وهو باطل لوجود المدرك للعلم بغيره وانتفاء الداعي هذا العلم إذا لم يكن الإمام
 معصوماً سار في غيره وعصمه من المجتهدين ولو زاد عليه كان تلك الزيادة لا يطلع الشاهد التادرياً
 الشهوة موجبة على تساوي غيره وعصمه أمر في لا يطلع عليه حجة الإغلاط ما الضارفة فليس إلا التكليف
 والنفقة العقلية ولا مدخل لها عند الإشاعة ولا في الحقيقة يمنع القوة الشهوية ولو صلحت للصفات الإمامة دائماً
 كان معصوماً صار قبل التكليف لا يكفي في غير المعصوم والآلة يجب نصب الإمام لثبانه غيره وإيضاح أن ذلك
 الإضافات ما ان يجوز تحقُّقه دائماً أو لا أمكن أن يكون معصوماً مع أنه خلاف الإجماع والثاني لا يحصل في الغالب
 لثبانه المكلفين العلم بحصوله وهو ظاهر وإيضاحات الإمام إذا لم يكن معصوماً لم يحصل الجزم بثبوت الضارفة
 لأن الجزم في الإضافات لثام وإيضاحات الإمام إذا لم يكن معصوماً سار في غيره في وثبوت تفاوت المدرك كل أحد
 بل الإغلاط يدرك ما عدم العلم بأصل الفعل في الأصل لأن التمكن عليه ولا يكون من باب الانتفاء والظن
 ولا يجب فيه إذا انتقد ذلك فتقول الإمام إذا لم يكن معصوماً لم يكن فعله حجة على المجتهدين لثبانه إماماً في العلم
 ولا على غيره لأن الحجة إنما تكون حجة مع عدم احتمال التقبُّض لثبانه غيره من المجتهدين فليس في حجة والتقليد
 أوله من العكس الإمامة زيادة في التمكن لما مر فلا تصلح للضارفة من ثبوت فعله حجة لا يصلح للإمامة لأن الإمام
 خليفة النبي عليه السلام وفاهيم مقامه كماله الحاجز إلى الإمام عليه السلام هو التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن الإمام
 معصوماً لم يحصل اندفاع الحاجز لثبوت علمنا فاحتاج مع وجود الإمام للإمام فلا يكون ما فرضنا ما احتاجنا
 إليه كعدم العصمة مع الطوق بالشروط وفي أكثر الناس هو سبب لخطأ الإمام عليه السلام منافع ومنافع السبب في
 أن يكون من جنس مثله فلا بد من مباينة ما وسخاذاً منها فلا بد أن يكون معصوماً كقول الإمام لا سلطان للخطأ
 في الناس الزلل ولو جاز عليه ذلك لا تنقض الغرض كقول الناس على ثلاث مراتب الذين لا يجوز عليهم الخطأ والخطأ
 في تصرفه على ذلك سيج الواسطة بينهم وهم من يجوز عليهم الخطأ فإدانة يفعلونه وإدانة لا يوجب رتبة النفس من
 أحد الطرفين البعد من الآخر لا يثبت في مقتضى الأمر الإمام التفرُّب للمرتبة الأولى والثانية في حال
 أن يكون من ثابته والثانية فحين أن يكون من الأولى كقولنا إماماً رتبة الإمام رفع الخطأ والبعد عن المعاصي
 حجة في تفضيل الخطأ أو المعاصي مع علمه وقد رتبة وطاعة الكلف له وعلة تفضيل الشيء لتبجيل اجتماعه مع الاجتماع

والشرط في نفسه حاصلة بجملة قسمة على ضد الخطأ منه على الصلوة والتم يكون معصو كط ولو لم يكن
الامام معصوما لزم التناقض الاول باطل فاللزم مثلا اما الملازمة فان المكلف مع اللطف الاقرب الى بعد
اقرى لا يطاعه وابتعد عن المعصية من المكلف لشيء له في عدم العصية اذا لم يكن له ذلك اللطف في المكلف لانه
امام اقرب الى الطاعة وابتعد عن المعصية من المكلف لشيء له في عدم العصية اذا لم يكن له اما ما هو عليه فلو لم يكن
الامام معصوما كان الامام اقرب الى الطاعة وابتعد عن المعصية لا تباين ان الرئاسة والشرع يناد في العصية
بقتضيه منع ما توجب القوة الشبهة والغضبية والاقرى الى اللطف والى بالامتناع وامثال او امره وبالايمان
تم ليس كذلك وكان لا يجب عليه امثال او امر الامام اصلا والى بان لا بد بل يجب على الامام ذلك فلا يكون
فرض اماما او من فرض واجب لطاعة وهو باطل انما بطلان الثاني ظاهر في الامامة
وكلامه فاطع على الصحة من حيث انه كلام لا شيء من غير المعصو كلامه دليل فاطع من حيث انه كلام لا شيء من
غير المعصو امام بنيا الصغرى ان مخالف كلام الامام محط قطعها لانه لان يفعله كلامه كمالا العبد بل
لا يقطع بخطا ولا يحل ثاله واما الكبر في ظاهرة لاحتمال خطئه لا كلام غير المعصو مع عدم علمه من حيث انه كلامه مع
العلم بصحته من جهة اخرى اعلى رتبة ان يكون اعارة ولا شيء من الامام كذلك ينتج لا شيء من غير المعصو كذلك اما
الصغرى فلا احتمال خطئه وكذب ولا بدفع هذا الاحتمال الا الاصل عادة التصديق وكلامه لا يوجب الجزم فيها
معها واما الكبر في فلان مخالف كلام الامام من حيث انه كلامه اذا لم يعلم صدق من جهة اخرى فيقطع بخطئه ويجاز
ويحل جهاه ولا شيء من مخالف الامارة كذلك فكل الامام ليس باقرب بل هو دليل مقيد للعلم له في الامام
دليل على التفريق بين الطاعة والتباعد عن المعصية ولا شيء من غير المعصو كذلك ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم وبان
كل امام معصوما الصغرى فلا لانه لو لا ذلك لانتفت فائدة نصيبه ولو جوز المكلف كون امره مفرقا الى المعصية
ونواهيه سبقت عن طاعة لم يحصل الوثوق به فلم يوفرا الدواعي على اتباعه تنتقر الفواطر عنه فلم يقطع بخطا
مخالفة ولم يعبد على قوله في الجها وغيره واما الكبر في فلان الدليل هو القيد للعلم شرط القيد للعلم عند احتمال
التفريق مع احتمال يكون مارة مح لو لم يكن الامام معصو لزم تكليف ما لا يطا واللازم باطل فكذلك الملازمة
اما الملازمة فلان المكلف ما سوى العلم بقوله والا لم يحصل تقرب من الطاعة والتباعد عن المعصية ولم يحصل تقربا
لوا قدما الناس على مخالفة ومنازعة فلو لم يكن قوله مقيدا للعلم كان بالعلم من شيء لا يعقده وهو تكليف
لا يطاق وغير المعصوم يمنع التكليف بالعلم بحج قوله لاحتمال التقيض هو يتقبل بان يقيد الا الظن اما بان
التا لا فظاهر من كتبنا الاصولية لكن او امر الامام ونواهيه ارشاده دليل على اللطف ولا شيء من غير المعصو
كذلك اما الصغرى في ظاهرة والا لم يكن مفرقا ولم يبق المكلف به فبذلك فائدة وهو ظاهر واما الكبر في فلان
الدليل ما يقيد العلم واما غير المعصوم ونواهيه فاحتمال التقيض فلا تكون دليلا له مع امثال او امر الامام
بامام المكلف يحصل الجزم بالحق والطا ينبت ولا شيء من غير المعصو كذلك اما الصغرى فلان المكلف لا بد له من
الا من الجزم والطا ينبت والسنن والقران لا يحصل منها ذلك خصوصاً على القول بان الادلة اللفظية لا يقيد
واكثرها عموما وظواهرها انظر لادال على الاحكام فليقل فيها والوجه بعد التبعي عليها منقطع فليس الامام اما ان
لا بد من طريق الى ذلك فظهر وكيف لا وفدح عن اتباع الظن اما الكبر في ظاهرة لاحتمال الخطا لو كلفنا مكلفا

والصواب في جميع الاحكام كان الامام معصوماً لكن المقدم حق والاشياء مثله انما الملازمة فلان الصواب الحق في جميع الاحكام لا بد من طريق الى العلم به الا لم يقع التكليف به لاستحالة التكليف بالاطلاق والستبر والكتاب لا يفيدان ذلك للجهد قطعاً فثبت ان يكون هو الامام واما حصة المقدم فوجهان احدهما ان يكون مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام ولا تكون مكلفين في شيء من الاحكام او في البعض من البعض والثاني باطل قطعاً والثالث محال لانه ترجيح من غير ترجيح ولانا البعض الاخر ان لم يكن مكلفين في ذلك البعض فهو محال وبالخطا وهو محال الا لم يكن خطا لانا لا نغني بالصواب الاما مكلف الله تعالى به ولا بالخطا يستحيل التكليف به فثبت القسم لا يثبت ما قلنا وانما ان احكام الله تعالى ليست مفوضة اليه ولا لاختيارنا ونحن مكلفون به في الواقع اذ لم نختار واقعاً فيها حكم الله تعالى بل نحن مأمورون بذلك بحسب الجهد لا يمكن تحصيل ذلك من الكتاب السنة فثبت ان الامام المعصوم اذ غير مقيد ان الامام لطف في فعل الواجبات والطاعات وبجستها وان شاع الفساد وانتظام امر الخلق وهو لطف بضل الشرايع ان يفسر مجازها ويبين بحملها ويوضح عن الاما الملبس فيها ويكون المفسر في الخلاف الواقع فيها الآية الشرعية كما ينبغي ويكون من وراء التأملين في دفع مناهم ما هو خارج عنهم من الاعراض عن النقل بين ذلك كان الحجة فيه عرض فاضل القضاء عبد الجبار ان قال المكلفون يعملون كون الامام حجة باضطرار وباسند لا فان قلتم باضطرار فنقضهم لا يثبت ذلك قلنا يجوز في ذلك شأنا موافقاً لغير ان نعلم باضطرار ولا يفتح النقض فيه فيرفع الاستغناء عن الامام وان قلتم باسند لا قلنا فنقضهم يمنع من ثبوتهم باكل قوة من الاستدلال على كونه حجة فان قلتم نعم لزمت الحاجة الى امام اخر وبسلسل الكلام فيه كالكل في الامام ومع التسلسل فلا يؤثر الاثمة التي لا تتناهى كما لا يؤثر الواحد فلا بد من القول بانه مع معرفة الحجة والقيام بنصرتهم من غير حجة فنقول يجوز ومثل ذلك في سائر ما كلفوا به وان كان النقض في ثبوتها التبدل لم يضر وجه الله بوجهين ان هذا الاعراض من غير علمه من حيث احدهما ان علة الحاجة الى الامام هي ان يعلم منه ما انجام عند عدمه لا غير ثابتهما اما ان كان لطفاً في بعض التكليفات يجب ان يكون لطفاً في جميعها وهو انما ان المقدمتان باطلتان فالاعراض باطل اما بطلان المقدمتين فنقول انما ثبتت الحاجة لاجل تعليلها ما ينبغي بعقد بل قلنا بالاحتياج اليه في اشتباها منها العلم ومنها كونه لطفاً في مجانبه القبيح وفعل الواجب لا يقع الاستغناء عنه ولو علمنا الكل باضطرار لان الاخلال بما علينا اضطراراً متوقع من عند هذا الامام ولا يمنع العلم بوجوب الفعل من الاخلال به ولا العلم بطريق من الافدام عليه فان اكثر من يقدم على الظلم وفعل القبيح يكون دائماً بغيره واما بطلان المقدمتين الثانية فلان اللطف لا يجب عموميه بل في الاطراف العموم والتخصيص لمطلقاً ومن وجه فلا يجب في كون الامام لطفاً في ارتفاع الظلم والبغى ولزوم العدل والافضال ان يكون لطفاً في كل تكليف حتى في معرفة نفسه الثانية معارض بالمعرفة بالثواب والعقاب في معرفة الله تعالى فافقاً لطف في الواجبات والامتناع عن القبيح فان كانت لطفاً في نفسها حتى لا يجب على المكلف حتى يعرف الثواب والعقاب و الله تعالى ولا يكون كذلك واظهار القضاة في نفي قولنا ان شئنا بعض التكليفات عن هذه المعرفة كونها لطفاً في فعلها لاجل الاستغناء عنها في شأنا التكليف لا يقال للمعرفة بالثواب والعقاب ان لم يكن لطفاً في نفسها من حيث لم يصح ذلك فهناك ما يفهم مقامها وهو الظن لها فلم يعرف المكلف من لطف في تكليفه المعرفة

بالتكليف

وان لم يكن مماثلا للطف في سائر التكاليف لا ينافي قولنا بانها اقضية فان يقول ان معرفة كل الامور
 يستحيل ان يكون اللطف فيها معرفة الامام لانه لا ينفذ اول الامر من ان يكون معرفة واجبة وان لم يستفاد
 المكلف معرفة بالامام غيره واذ استحال ذلك لاجل ان مفهوم مقام المعرفة بالامام في هذا التكليف التكليف
 اسند لانه على معرفة الله تعالى ومعرفة ثوابه وعقابه ^{الحج} علة الوجود يخرج المعاول من الامكان الى الوجود
 وعلة عدم تخرجه من الامكان الى الامتناع والخرج الى الوجود الامتناع لا يجوز ان يكون في حد الامكان
 بل لابد وان يكون واجبا والامام علة في الطاعات وعدم المعاصي فيجب جوب الامتناع والواجب هو
 المطلوب لظن الناس بعد النبي صلى الله عليه واله من شأنه ان يكون مفرضا الى الطاعة ومبيدا عن
 المعصية ولا يكون مفرضا للغير ولا سعيدها وهو الطرف الاخر مما ان يكون مفرضا للغير ومبيدا عن مفرضا
 لغيره في هذا الزمان ولا يبعد وهو طرف لبدء ولما ان يكون مفرضا ومبيدا وهو الوسط وكل غير العصور
 في حكم الوسط والطرف الاخر لان علة الاحتياج الى المرفق المبعد هو عدم العصمة فلو لم يكن المبدأ موجودا
 يكن يكون الوسط والاخر مبيدا وهو محال في الامام عليه السلام يحتاج اليه المكلفون من جهة عدم العصمة
 المحتاج اليه مغاير للاحتياج من جهة الاحتياج فالامام مغاير للرعية من جهة عدم العصمة وكما هو مبين
 حيث عدم العصمة فهو معصوم وهو المطلوب مما كل محتاج فاقص من جهة الاحتياج وكما له حصول ما نزل
 به الحاجة فالمكلف غير المعصوم يحتاج الى الامام من جهة عدم العصمة للمكلفين غير المعصومين على حسب ما يمكن فحاشا
 ان لا يكون معصوما لان الكل كامل في ذاته وان يحصل العصمة لا يصح من غير المعصومان ما يلزم به العمل على الطاعة
 والمنع من المعصية وحفظ الشرع فيما يتنبه هو القوي العدالة المطلقة لا غير ما يتنبه وجوب نصب امام في الجملة
 عصمة ما عدا او شرعا مع كونه غير معصوم بما لا يجمعون ^{ان} ثابت في نفسه اما ب فلان عدم عصمة المكلف
 ان يقتضي وجوب نصب الامام اولا ^{ان} يستلزم اما عصمة الامام او ثبوت علة الحاجة معه فان وجوب امام ^{ان} يتلوه
 ومعلوم حصول عصمة من قبل علة الحاجة وعصمة الامام والاثبات الحاجة فيحتاج الى الامام خارج عن الائمة التي ليست
 والكل باطل ظاهر لا يستحال في نفسه عدم وجوب نصب الامام لان علة وجوب نصبه هو التكليف مع عدم
 العصمة اجابنا حاج ^{ان} المقتضى لوجوب نصب الامام اما عدم عصمة مجموع الامة من حيث هو مجموع او عدم عصمة
 البعض ^{ان} ثبوت علة الاحتياج ويستلزم التسلسل لا يقال الواجب عدم العصمة نصب الامام وقد حصل فلا يجب
 لا نأقول كلما لم ينفذ علة الحاجة لم ينفذ الحكم فاذا كان علة الحاجة في البعض الموجب للتصديق ينفذ في الجملة هذا
 المصوب جب ^{ان} لا يقال دفع عصمة الامام ليعتد علة الحاجة اليه والعصمة وهو عدم عصمة في المكلفين في
 الحد ولا نأقول مع طاعة المكلف له وانفاد الامور موهبة ينفذ علة الحاجة فالاخلاق من المكلف هنا فلا يلزم
 الحد ولما مع عدم عصمة الامام فلا ينفذ مع انفاد المكلف طاعته فلا يمكن المكلف جهنم من جهنم
 النفس لا يحصل اللطف ببل طلب العصمة من المكلف مع عدم عصمة الامام يكون تكليفه بالتحال ^{ان} مثل الاحتياج
 الى شيء فهو من حيث هو بالقوة وانما يحتاج في خروجه من القوة الى الفعل والحاجة اليه الحاجة اليه فلهذا لا يمكن
 يكون لذلك بالقوة بل يكون واجبا له اذا نفذ ذلك في الخارج الى الامام هو غير المعصوم فيحصل العصمة في غير ما
 لقوة فيجب ان تكون في الامام ^{ان} الذي هو العلة الفاعلة واجبة والمطلوب ^{ان} من المكلف فابل للعصمة والامام ^{ان}

انما لا يكون مماثلا للطف في سائر التكاليف لا ينافي قولنا بانها اقضية فان يقول ان معرفة كل الامور

وان لم يكن مماثلا للطف في سائر التكاليف لا ينافي قولنا بانها اقضية فان يقول ان معرفة كل الامور

ع
المقدمة

ونسب الفعل إلى القابل بالإمكان ونسب إلى الفاعل بالوجوب فيجب لعصمة بالنسبة إلى الإمام وهو المطلوب من حق هذا
مقدمة **المقدمة الأولى** في الفعل حال المراجعة حال وكذا حال التناهي إنما يقع حال الترجيح التناهي
أنما وجب لإمام لكونه مفرأ مبعدا عن حصول رجحان فعل الطاعة ورجحان ترك المعصية فيجوز أن ينظر إلى
المرجح لولا يحصل الترجيح لم يكن مطلقا مرجحا مرجحا هذا خلف لعصمة ممكنة لكل مكلف لأن معناه
فعل الواجب والامتناع عن الفجاء والله تعالى أريد لك كله لكل مكلف المقدمة شرطا لوجوب الإمام للعصمة
أقول لمكلف لا إمام ونواهي عدم مخالفة له في شيء فدرهنا ما يرجح إلى المكلف بحيث لا يلزم الجبر
المقدم مع وجود هذين الشرطين أما أن يرجح العصمة بالنظر إلى الإمام أو لا وجب حال لا تناقض مرجحا
مع وجود الشرط وقد تحقق الشرط فلو لم يرجح لم يكن ما فرضنا مرجحا مرجحا هذا خلف وإن ترجح فيكون
نفيها مرجحا وقد فرضنا أن الفعل حال المراجعة يمنع فيكون مع وجود شرط العصمة واجبا إذا انفرد ذلك
فقول لولا يمكن الإمام معصوما لم يلزم من تحقق هذين الشرطين وجود الإمام وجوب لعصمة إذا لا يلزم من قول
غير المعصوم أو غير المعصوم ونواهي وجود غير المعصوم وحكمه وانقياد الناس له وجب لعصمة وقد ثبت وجوب
العصمة عند وجوده ويحقق الشرطين المذكورين فلا يكون مرجحا ونحن قد فرضنا مرجحا هذا خلف **فترهنا مقدمة**
أقول بوجوب الفعل على المكلف شرعا أو عقلا عند القابل به وبين صدوره منه وهذا ظاهر لا يلزم من
أب المقدمة بوجوب الإمام لكونه لطفا مفرأ إلى الطاعة مبعدا عن المعصية المقدمة ج لعل المراد
الإمام التفرق بين بعض الطاعات والتباعد عن بعض المعاصي بل التفرق بين جميع الطاعات والتباعد عن جميع المعاصي
مع قبول المكلف منه وقد رتبا فالمراد منه التفرق بين العصمة وعدم ذلك إنما جاز من قبل المكلف لأن قبل المقدمة
في لا يلزم التفرق بين الطاعة والتباعد عن المعصية بوجود الإمام وتكليفه وقبول المكلف منه والافتداء بفاعله بل
يصدر الأمر انتهى وعدم فعله لعصمة لا فتداء المكلف به ولا نه ببعده عن أمثال ههنا واره ويسقط
محله من الغلو في عدم تركه لواجب اللطف هو فعل الإمام للطاعة وامتناعه عن المعاصي كونه بحيث لو قبل
المكلف الأمر في اللطف والحياء ناسج على هذا التقدير فالواجب هو ذلك وذلك هو العصمة وجوب
خرج ذلك عن الجبر خلاف الطاف زائدة يختار معها المكلف ذلك يرجح وإن كان بالنظر إلى القدرة به
بشأوى لطفان ولا منافاة بين الإمكان من حيث القدرة والرجحان مرجحة الداعي فتح قد ظهر مما
أن الإمام مرجح مع الشرطين المذكورين في موضع اشتراطهما ومع عدم اشتراطهما يكون هو المرجح التناهي
وفي فضل الإمام يمكن اشتراطهما فيكون هو المرجح التناهي بالنسبة إليه فيجب لعصمة له ولا يمكن ما فرضنا
مرجحا مرجحا هذا خلف فكل غير معصوم يمكن أن يفرق بين العصمة ولا شيء من الإمام يمكن أن يفرق بين
المعصية بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم إمام بالضرورة وهو المطلوب أن الإمامة ثم فائدة ما
أنصب الله تعالى للإمام ب نصب لا دلالة عليه في قول الإمام **الولاية** في إيجاب الله تعالى على المكلفين طاعته
وامثال واره ونحوه فيقال من خالفه أعلام ذلك بنصب لا دلالة عليه طاعة المكلف له وامثال واره
ونواهي الخمسة **الأمن** فعله تعارض فعل الإمام وق من فعل المكلفين فلو لم يكن الإمام معصوما لانتفى الإمام
فلا إجماع فان الناس بين قابلين منهم من قال بالنقض وجب لعصمة ومن لم يوجبها لم يفعل بالنقض فيقول

كان لطف

بالنقص مع كون الامام معصوماً خافوا للاجتماع ولم يخرجوا المكلف بقيامه بما يقتضيه فائدة نصبه ذمعه عدم
 جزم المكلف بذلك لم يحصل له داع الى ابتاعه ولا يحصل له ايضاً ولا يمكن اجتماع التقيضين وتخرج التوا
 او التقيض عن كلاهما متمنعاً ولغيره عفو فامع اجتماع هذه الشروط يجب لتقريب لوجود العلة والشروط
 وان شاع المانع ولا يلو ذلك لان مقتضى فائدة الامامة لان فائدتها تقتضي لمكلف من الطاعة وتبعها
 المعصية وهو العلة فيه مع اجتماع الشروط فاذا لم يجب بكون العلة قبل وقوع شيء اخر كان ذلك باطلاً اجتماعاً
 وضرورياً ايضاً ولو لم يكن الامام معصوماً لم يجب لتقريب نسبته الى ما لم يجب وجوده وتفرده ذلك
 علم الكلام والعلة انما يقتضي الوجوب المرجح الجرد والامام مع الشروط المذكورة علة في التقريب لا التبعيد فيجب
 ولو لم يكن معصوماً لم يجب لتقريب مع وكما لم يجب لم يقتض التراجع ايضاً الاستحالة لافضال العلة التراجع
 غير المانع من التقيض فلا يكون مرجحاً للتقريب ايضاً بل يبقى معه التقريب على صراخه لا يمكن فلا يكون علة
 يقتضي فائدة الاستحالة لوجوده حينئذ فيجب كونه معصوماً ^{اتج} الامام مع هذه الشروط هو العلة في التقريب
 والتبعيد فلو لم يجب بذلك فاما ان يجب شيء اخر معه او لاهله لغير ذلك والاول محال لان مقتضى الاجتماع
 على ان الاجتماع واقع على ان المقرب هو الامام وب وهو ان لاهله لغير ذلك محال الا ان كان اما واجباً
 او متمنعاً او كون الممكن مع علة ممكنة على صراخه لا يمكن ان هذا خلفاً لكل محال ذلك اذا اجتمعت الشروط الاربعة
 الا الله تعالى والامام لا ينبغي ان يفي بالمكلف عند اطلاق التبعيد ولو لم يكن الامام معصوماً لفي بعد من جزم
 احد ما انما جاز ان يخل الامام ببعض الاحكام فيكون المكلف قد ابرأ عذره ثانياً انما يقول انه لا يؤثر
 في ما يقول ولا اعرف صحت الامن قوله ولا يفي في العلم والوفاق فيقطع الامام ويلزم الاتمام فله الامام
 اما ان يكون شرطاً في التكليف ولا وب يلزم عدم وجوبه ولكن يتحقق انه واجب ان شرطاً واما ان
 يكون اشراطاً من حيث اتبع اجتماع الشروط يمكن ان يفرق ويجوز ان يفرق واما باطل لانه لو كان الامكان
 بعد اجتماع الشروط لكان في المكلف الامكان لانه يمكن ان يفرق بغير سماعه لا في الاله والوعد والوعيد فلا
 يكون الامام شرطاً وفرض انه شرط هذا خلف وب هو المطلوب ذمعه وجود الامام والشروط الاربعة
 الى المكلف ولو لم يكن الامام معصوماً لم يجب لتقريب نفع اللطف الذي هو مطرب في الطاعة ومبعد عن
 المعصية الذي هو شرط في التكليف فاما هو عصمة الامام فهي واجبة بالفصل الاول وانما قلنا انما هي اشروط
 لان الامام اتما هو لطف من حيث فوئد العملية للعلم والعمل فلا يصلح ان يكون نسبته اليه الامكان والالتزام
 المكلف في مكان الامكان الحاصل لهم او باللفظ منه لان مكان الفعل من لفاعل ولا في الاشراط وفي
 التقريب من الامكان من غير الفاعل هذا خلف فنش شروط الفعل الوجودية لا بد وان تكون خاصة للفاعل
 بالفعل والامام يحصل الفعل ولا يفي بالتقريب من الامام الامن فوئد العملية للعلم والعمل فلو لم تكن خاصة
 فيه بالفعل لم يكن مغرباً بالفعل عند الشروط المرجعة الى المكلف لكنه مغرب هذا خلف ونش الامكان لا يصلح
 ان يكون علة لنفع والامام علة في فعل المكلف لمكلف ولا ندعي انه علة فائده بل مع الشروط العائدة الى
 المكلف وليس علة بوجوده وانما ينش بل بفوئد العملية بالعلم والعمل فلا بد وان يجب له وهو العصمة نظراً
 مجموع ما يتوقف عليه لفعل المكلف بغيره من المكلف هو التكليف في العلم ونصب الامام والدلالة عليه انقياد

في شروط الاجتماع

عنه

المكلف لعدم رغبته في فعله فثبت وجوبه في الجماع الشرايط العائدة الى المكلف بغيره موثوقا على ما يرجع الى الامام وهو
والتكليف لو كان لفعل ممكن بان على هذا لا مكان اما لعدم فعل من الله نعم بثبوت عليه فعل التكليف
ويكون شرطاً يجب عليه فممن حيث الحكمة والتكليف فيكون الله تعالى في فعله عليه وهو لا يجوز ان يحصل
للمكلف لعدم رغبته في فعله فثبت وجوبه في الجماع الشرايط العائدة الى الامام فلا يكون
فرض تمام التوفيق عليه هو خلافه في تقديره فثبت ان يجب لفعل مع اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف مع
توفيق لفعل على ما يرجع الى الامام والله تعالى لو لم يكن الامام معصوماً لم يجب لجواز ان لا يابى المكلف ولا
ينهاه وبارء بالعصية وينهاه عن الطاعة مع انتفاء العصمة لا يحصل تمام ما بثبوت عليه لفعل ومع جوده
يحصل يجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب من الاستبسا اما الاتفاقية او اكثرية او ذاتية وعلة الامام
لفتمام المكلفين بالتكاليف ودفع الهرج وضع المفساد مع انتفاء المكلفين ما لا يحتاج معه ومع الشرايط
العائدة الى المكلف الى لطف الاختلاف لا استبسا الاتفاقية لا تصلح للترجيح ولا يجوز ان يكون من قب والامة
يكن تمام اللطف فتعين ان يكون من حج وانما يكون منه اذا كان معصوماً والا لكان معه ممكناً فلا يكون
ذاتياً سماً المبدأ الذي يخرج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز ان يكون بالقوة بل يجب ان يكون بالفعل والشيء
حال وجوده نقيضه منقطع بالنظر الى تحقيق نقيضه والامام هو المخرج للمكلفين في القوة العملية علماً وعملان
القوة الى الفعل في كل حال نفرض بالنسبة الى كل واجب ترك معصية نفرض احكاماً فيها اليه وذلك علم
لكل واحد بواسطة فونه العملية علماً وعملان فصول يجب ان يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقوة ولا
يكون نقيضه متحققاً في كل حال بالنسبة الى كل واجب وقته وترك كل معصية وهذا هو وجوب العصمة
مستلزم لتاسل ما يمنع الخطا او جابرته والاولى اذا لم يكن من جهة الامام لم يخرج الى امام وب هو
المحتاج الى الامام فاما البيهقي على حالة الجواز او يمنع ولا باطل ولا لازم تحصيل المصالح وب المطلوب
واتما يمنع مع عصمة الامام اذ مع عدمه يبقى الامكان وهو ظاهر فلا يخرج الى خبر لا مشاع في الامام
اما منافاة لفعل الواجب من حيث هو واجب ترك المعصية من حيث هو ترك المعصية او ملزوم له او لا
منافاة ولا ملزوم له واما قطعاً بالضرورة وثبت علة لانها علة فيها والعلة التي لا منافاة والثالث باطل
والاول مشروط في الامانة العذلة وتكون علة في واجب وترك معصية اما فلا تكون مفترية ونحن قد فرضنا
كذلك هذا خلاف فتعين وب هو المطلوب لانه اذا تحققت الامانة وكانت لتماما مستلزمة لفعل او لا
من حيث هو فعل الواجب ترك المعاصي فيجب ان تكون ملزومة للكل لا مشاع في الامام
المعول عنه فيمنع اجتماعها مع ترك واجب او فعل معصية لان كل ملزوم بمنع اجتماعه مع نقيض
لازمه فوجب العصمة وهو المطلوب في الامانة مفترية مبعدة لانه معنى اللطف لانه لو لاه لما اذ
وقد تحققت في الامانة فتكون مرجحة للطاعات ومبعدة عن المعاصي والفعل حال الشك يمنع فحاشا
المرجوة او لا فيمنع تحقيق ترك واجب وفعل محرم معنا منه وهو المطلوب في شئ كما كان المكلف
للامام كانت الامانة مفترية الى الطاعة مبعدة عن المعصية كان الامام معصوماً ولا على عدم اختيار
الامام للطاعة واختيار المعصية وفرض عليها لم تكن الامانة مفترية فاذا لم يكن الامام معصوماً كان هذا

التقدير

التقدير ممكن الاجتماع مع مقتضى الشرطية التي هي مقدم فلا يكون التثالي لان ما على هذا التقدير فلا يكون الشرطية كلية الا لم يكن الامام واجبا اذ ليس المراد منه التفرغ في حاله او لبعض الواجبات او لبعض المكلفين بل في كل الاحوال بالتسوية الى كل الواجبات لكل المكلفين لانه تمام الشرط بعد طاعة المكلف في الاوجه لطيف اخر بعده وهو باطل اجماعا لكن المقدم حق وهو ظاهر فالتثالي مثله متفق دائما اما كلما كان المكلف مطيعا له في جميع احواله واقفا كانت الامانة مقربة الى الطاعة متباعدة عن المعصية ولا يكون الامام معصوما جمع لما نفي في المطلق من استلزام اللزوم وبينه الكلية مانعة الجمع من كونه مقدم ونقيض لتثالي لكن الاول صائب بالضرورة في فتعين كذب التثالي فيجب ان يكون الامام معصوما متعينا دائما اما الجس كلما كان المكلف مطيعا فالامانة مقربة متباعدة ويكون الامام معصوما مانعة خلولا في كل منصلة تستلزم منفصلة فاما الخلو من نقيض المقدم وعين التثالي لكن كاذب قطعا فتعين صدق بمتحقق انما واجبا الامام لدفع الفساد التي يمكن حصولها من خطا مكلف مع قبوله وتحصل المصلحة المناسبة من فعل المكلف اذ لو لم يجر الخطا على شيء من المكلفين لم يجز لامانة فلو لم يكن الامام معصوما مع وجود الامانة لم تحصل العلة الدافعة لتلك المفسدة المحصلة للمصلحة مع زيادة مفسدة منها وهو ان خطا غيره خلل المكلف على الخطا فاما المفسدة المحتملة المحتملة من اهلها ممكنة مع زيادة مفسدة مستحقة شرط الوجوب خلوا من وجوه الفساد فلو لم يكن الامام معصوما لجاز ان يفرط المكلف في المعصية وهذا وجه مفسدة مانع لاذ الامانة لانتفاء فعل المعصاة والزام بها ولا بد ان اجبا طاعة من يجوز منه فعل المكلف لانه يقضي به منها مع عدم مانع لاذ ليس الامانة وهي زيادة في التمكن فيمكن منه مفسدة لا يمكن اجباها مع وجوب الامانة مع عدم عصمة الامام مما لا يجزى دائما واثبات فتعين باما التثالي فلان يجوز الخطا مكلفا ما ان يستلزم وجوب الامانة او لا في استلزام نفي الوجوب وب استلزام العصمة او التسلل مع عدم العصمة يجوز الخطا من الامام على نفسه ان يلزم بغيره فالواجب ان يستلزم وجوب امام اخر فيلزم التسلسل هو محال والعصمة هو المطلوب انما قلنا ان لاذ كان يجوز الخطا لا يستلزم الوجوب في نفسه لان المقتضى ليس لا يجوز الخطا فاما من كل المكلفين وهو باطل لاستحالة اجتماعهم على الخطا عندئذ كان يلزم ان لا يتحقق المقتضى للامانة او من بعضهم وهو المفصود واما ثبوت افعالهم من وجوبها دائما اما ان يكون معصوم موجودا او يجب نصب الامام مانعة خلوا في التكليف فيجوز الخطا موجب للطاعة لغيره لا الطاعة المبعدة عن المعصية لانها ينافي ذلك في وجوب الامانة واما يجب على هذا التقدير وبين نقيض العلة وعين العلل مانعة الخلوا والانتفاء العلول عن العلة هذا خلاف فتقول كلما لم يكن معصوما متحققا وجب نصبه اذا لم يكن الامام معصوما وجب نصبه فاما ما يلزم بتخصيل الحاصل وغيره فيلزم التسلسل بحسب ما وجدنا لفردية الداعي وانتهى الصفات والارادة فيجب جود الفعل الامام ليس المراد منه هو واجبا والفردية للمكلف بل لا يجزى الداعي والارادة فاذا كان العلول هو الداعي الارادة وجب ان يكون الامام معصوما العلة هو الداعي لا ينافي الطاعة مع انتفاء الصفات فيكون واجبا لان المحقق هو جواز الخطا حيث ان داعيه ممكن ان يكون علته هو داعي الامام واجبا وان كان واجبا ثبت المطلوب لانه لو سأل المكلف في جواز الخطا لم

ممكن

خال

داع

واعي احداهما بالعلية اولى لثبوتها في الامكان ولنفس المكلف عن طاعة متابعه في جواز الخطا ولا ان المكلف
المكلف عن اتباع فاعله لسقوط محله من القلوب ^{تحت} لو كان الامام غير معصوم لما حست الامانة والاثالة
باطل فالمقدم مشكوكا الملائمة ان وجود القدرة والتكليف مع وجود الطغرية فيجب والامانة حيث الامانة لكن
الامام ليس بغير من حيث تساويه ولا من حيث قدرته وتكليفه ولا الامانة من حيث هي لانها نادرة في ^{الامانة}
ولان مطلوب الراسية ليس موجبا للتفريق بين بعض الروايات الذين ادعوا الامانة كبطانة فتان في غايبة العجوة
بموجب لا يصح الافتداء بهم في الصلوة وبعضهم بقا وتطير به اتما يكون من حيث فربه من الطاعة وفعله اياها
والطير ليس لذاته ولا من حيث التكليف ^{لا} من حيث القدرة لانه غير صالح للتطير ^{بمعه} وحده والامانة وجبت ^{لها}
ولا سلازمة العصمة ايضا فغيبنا لوجوب من جهته اخرى فاما امام اخر والعصمة وهو المطلوب ^{على} الامكان
من حيث هو محتاج الى علة مغايرة له من حيث الامكان ولا يمكن ان يكون ذلك هو المشع فغيبنا ان يكون هو
الواجب ذلك المكلف هو المحتاج الى الامام في الجادة والموت فيه داعي الامام الى الطاعة ^{مما} من غير العلة
فيكون واجبا عند وجود القدرة والداعي انشاء الصفات يجب لفعل ^{عنه} الامانة طاعة ودواعي
حتى يتم فائدة قبول المكلف لا وادعوا انها ما العموم هو المحجة الدالة على صدقه وجب قبوله واقباله ^{لها}
طاعته على المكلف وذلك اما الدلالة التفصيلية على خصوصية السابك وهو محال والا لم يجب لك الا على
الجهل ^{لغير} التعليل في الامانة فغيبنا ان يكون على كل فعله وافواله ولو لم يكن معصوما لم يتحقق الدلالة
على ذلك لقبام الاحتمال في كل فعل اما الاغواء وافوال وافعال ما من غير كس النجاة والامام قبله والله
عليه ولو لم يكن معصوما لما حصل انصر عليه بوجوب طاعته في جميع افواله وافعاله او من احواله كشبه وموافقه
على العبادة ولو لم يكن معصوما لكانت فعله منفردة في حال ما لكن الامام يجب ان يكون دائما مفرقا موجبا
للداعي او طاعة المكلف ومن نفسه قوله بان يتحقق المكلف بان فصد بالغاثة معناها لا يقصد
الاضلال ولا الاعراب الجمل ذلك لا يحصل الا بالعصمة وبيان يتحقق المكلف محتمل وكونه محتملا وكذا
البحث ^{فعله} قوله يكن معصوما لما يتحقق ذلك ^{عق} الامام محتاج اليه لتكامل المكلف في فوئدة العلية
بحصول العمل بجميع الادوار الواجبة والانتهاء عن المغاصر كلها هو غايبة الامام فالو لم يكن كاملا في هذه
القوة لما حصل منه التكامل فيكون معصوما ^{عنه} لو لم يكن عدم العصمة علة الحاجة الى الامام لم يكن
لعدمها تاثير في عدم الحاجة لان علة عدم العلة فجاز مع عدمها ثبوت الحاجة لوجوب الفضل ^{لها}
لان كل شيئين اذا نظر اليهما من حيث هما هما من غير اعتبار ثالث لو لم يكن احدهما علة جازا فتكان
احدهما علة الاخر ولو جاز ان يحتاج المكلفون الى الامام مع عصمتهم فجاز ان يحتاج الانبياء الى الامانة ^{علا}
مع ثبوت عصمتهم والعلم انهم لا يفعلون شيئا من القبايح وهو معلوم لقسا بالضرورة فغيبنا ان يكون
علة الحاجة ارتفاع العصمة وجاز فعل الشيء فلا يخلو حال الامام اما ان يكون معصوما مامونا ^{فعله}
الشيء وغير معصوم وببطلان لا لا احتياج الى الامام اخر لخصوص علة الحاجة فيه وينقل الكلام الى ذلك ^{لها}
ويشكك في بقاء علة الحاجة في محتاج الامام ^{لها} لا بد من عصمة الامام اعرض بوجهها
قد بينم الكلام على ان المعصوم لا يحتاج الى الامام وعولم في ذلك على امر لا يشك في عصمة كل من ثبت ^{عصمته}

فصل في قول الله تعالى وانما امر من حيث هو

لا يحتاج

لا يحتاج الى امام وله لا يجوز ان يعلم الله تعالى من بعض عباده انه اذا نصب اماما اختار الامتثال من كل
القبائح وفعل جميع الواجبات لم ينصب اماما لم يخرج ذلك يكون معصوماً لا يجوز ان يحتاج
المعصوم مع عصمته الثابتة الى امام فيكون مع وجوده افرق لفعل الواجب ترك القبح **اجاب السيد**
المريض عن ان لان هذا التعديل الذي قد رتب له لو رفع لم يفتح في قولنا ان المعصوم لا يحتاج مع عصمته الى
امام لان من كان نائب الامام عصمته لم يحتاج الى امام مع عصمته وانما يحتاج اليه ليكون معصوماً يستفاد
بغير الامانة مع حاجته الى الامانة وانما يكون مفسداً لما اعتمدناه موافقتك لنا على معصوم لم تكن عصمته
ثابتة بالامانة وهو مع ذلك يحتاج الى امام على ما بينا عليه الدليل بسقط هذه المعارضة لانا علمنا وجوب
الناس للمعصوم بعد العصمة وفضيلتها بان من كان معصوماً لا يحتاج الى الامام وانما يقتضي اذا صح
ذلك فالنجوى لا يفتح فيما اعتمدناه لان الحاجة الى الامام لا يجب للمعصوم وعن ب ما ضل فمما ند علم انه
لا يحل معه بالواجب بغيره فكيف اذا ثبت هذه الجملة بطل ما لك اعنه لان المعصوم الذي قد علم الله انه لا
يحتاج شيئاً من القبائح عند ما ضل من الاطمان لئلا يجلها الامانة وهو مستغن عن امام يكون عند
وجوده افرق لما ذكره **وانا** اقول ان هذين الاعتراضين فيما نسب اليه المطلوبان اذا كان المعصوم يحتاج
الى امام يكون معه افرق الى الطاعة والبعد عن المعصية فالحاجة للمعصوم افرق **والعرض** فخر
الدين الراسي على اصل الدليل بانه مبني على ان الشبهة اذا لم يكن احد من اهل البيت الاخر جازاً فتفكك كل منها
الاخر وان لم تذكر واعلم جمل اعد ثم الدعوى لا غير وهذا الاحتمال لو لم يكن مثال من الوجودات لا يفتقر
ابطال البرهان لانهما قضيتا مفترقتا الى البيان لعدم ظهورهما فانه ليس من المستبعد ان يكون كل
واحد من الشبهين خنياً فانه عن الاخر الا ان حقيقة كل واحد منهما يحتاج بحصلهما هذا الوصف عن معية
الاخر في هذا الاحتمال امثال من الموجودات فان الاضافات لا بقوة والبنوة وغيرها لا يوجدان الا معاً مع انه ليس
لواحد منهما حاجة الى الاخر لان احدهما اضافتي **لو احتجنا** الى الاخر في وجود الحاجة عن وجود الحاجة اليه فلا
يكونان معاً وهو خلف اتفاقاً ولا نافع من الكلام في اضافتين متماثلتين كالاخوة والماسية فانهما متماثلتان والاتحاد
احدهما الى الاخر في الحاجة لا في الاول والحاجة كل واحد في نفسه فلو هو حال لا يقال هذا النوع من التلازم
لا يقبل الا في الاضافات لاننا نقول انما رتبة هذا النوع من التلازم مثلاً من الموجودات فتدعى الى ان يخصص في الاضافات
الى البرهان **اجاب** فضل المحققين حواجه نصيب الدين المطلوب بان المفهوم من كون الشيء غيباً عن غيره ليس
الاصح وجوده مع الغيب كون اليك هو الدعوى بعينه بهذا على ان الدعوى واضحة بنفسه غير محتاجة الى البرهان وانما اعيد
ذكره بعبارة اخرى ليرفع الالتباس للفظ واقبال المتضايفان فليس كل واحد منهما غيباً عن الاخر كما ظنتم وليس احتياجاً
بينهما دابر كما ان مرادنا ان افاد شيء ثالث كل واحد منهما صفة بسبب الاخر وذلك لصفة هي التي شتمت من اضافة حقيقة
غذا كل واحد منهما محتاجة لانه بل في صفة تلك وهذا لا يكون دوماً لما اخذ الموصوف والصفة معاً على ما هو
المضاهي المشهور حدثت جملتان كل واحد محتاجة لانه كل واحد منهما لا يخلو عن بعضها الا لا كلها بل بعضها التي تحتاج
الى الجملة الاولى فظهر ان الاحتياج بينهما دابر ولا يكون في الحقيقة كذلك فاذا لم يكن التلازم بينهما على وجه الاحتياج لا هذا
الى الاخر على ما ظنتم ولا على سبيل التدوير فظهر من ذلك ان المعصية التي تكون بين المتضايفين ليست من جنس التقدير

بطلانه بل هي معية عقلية معناها ان يعلفها معا وفي نظر فان كل واحد من معاوية العلة اذا انظر اليه مع علم كان مستغنيا
 عن الاخر ولا يصح وجوده مع عدم الاخر هذا الاحتياج وكون الدعوى والبيان مضارة على المطلوب ولا يدل على وجود
 وقد حذرت في التطويل عن استعماله وكيف يصح شبهته بالاحتياج مع انه لم يستفد منه شيء والمضات قد يعجز بها فانها اذا
 اللتان عرضت لهما الاضافتان هما الذات لابن وثارة نفسا لغاير من بعض الصفات الحقيقية كالابوة و
 النبوة وثارة من المجموع من الذات مع الاضافة الحقيقية فنقول هنا اضافتان هما الابوة والنبوة وهما ذاتان
 عندهم ويستحيل انفكاك احدهما عن الاخر في وهما معا لا يمكن تقديم احدهما على الاخر وهما معا في الوجود
 ولا تفرق ولا احتياج بينهما لان كان من الطرفين لزم الدوران كان من احدهما كان الاحتياج متاخرا والاحتياج
 اليه مستغنى ما هو مستغنى المعنى الذي شبه قوله وانما البضايفان في قوله وهذا لا يكون دواء الشبهة بل الدليل على
 لها الاضافة وهي ان الذات لابن واحد منها مجرد عن الاضافة فاما اذا انفاذ شيء ثالث وهو سبب لاصفا
 كالوليد ذات الذات هاتان الصفتان هما الصفات الحقيقية وكل واحد من ذات الذات لابن محتاج لانه بل
 صفته التي هي الاضافة الحقيقية العارضة له الذات الاخر ولعل البحث في هذا كما في زنا بل في الصفتين وقوله ثم اذا
 الموصوف والصفة معا في قوله وجوب تعلفها معا بشبهة ذلك في الصفات المشهورة وهو الذات مع الاضافة وليس
 البحث فيها ايضا بل في الصفات الحقيقية ولم يظهر من ذلك ان المعية التي بين المتضايفين ليست من جنس ما تقدم بطلا
 من التلازم مع عدم الاستغناء او الاحتياج من الطرفين لان البحث في الصفات الحقيقية ولم يذكر حكمه والحق عندك ان
 الاضافة لم اعتبارها لا تحقق له خارجا ولا لزم التسلسل فلا اثر المعارضة بين الغاية في حق الاضافات هو حصول
 الكمال في القوة العلمية والعملية واعلم المراتبة في القوة العلمية هو العقل المستفاد وفي القوة العلمية في العلم
 ذلك ايضا ثم اصابا في الثواب انما في العمل لا امتناع عن الفعل او فعل الافضل ثم الافضا على الواجب عدم
 الاخلال بشيء منه والامام عليه السلام لم يحصل المرتبة الثانية والترغيب في الاولى والدفع اليها فليزم ان يكون
 كاملا في المرتبة الاولى والا لم يصلح للتكميل فيكون معصوما على الامام شريك القران في ابانة الاحكام فانه
 لما كانت الاحكام غير متناهية والكاتب متناه فليست يمكن المجتهد علم الاحكام منه فلذلك احتجج بالامام فكم
 على القران الباطل كذلك منع على الامام تحقيق المسألة من هذا الوجه فكان الامام معصوما في لو
 لم يكن الامام معصوما لزم ان نفي الحاجة اليه حال شوبها فليزم التناقض اللازم باطل فالمنزوم مثله بيان
 الملازمة انه اذا تحقق وجب الحاجة الى الشيء فمع تحقق ذلك لشيء اما ان يفي وجب الحاجة او ينفى مع فرض وجوده
 يلزم ان لا يكون هو المحتاج اليه لان تمام المحتاج اليه ما شدد في الحاجة بوجوده فاذا لم يندفع الحاجة بوجوده لم
 يكن تمام المحتاج اليه فاما ان يكون شيء غيره ينضم اليه ولا شيء منتهى هنا قطعاً اذ مع فرض طاعة المكلف لم يمتنع
 ما ياره وينهاه بتميزه الغرض لا الاحتياج الغير في امثال او امر الشريعة والتشايه يرفع الاستغناء عنه مع وجوده لا
 شئ في الحاجة ولا بانضمام غيره اليه فلا يحتاج اليه قطعاً اذ نسبة وجوده وعدمه الى انقطاع الحاجة واحدة اذا تقرر
 ذلك فنقول الطريق الى وجوب الحاجة الى الامام هو كونه لطفا في ارتفاع الفبيج وفعل الواجب عند ثبوت فعل
 الفبيج والاخلال بالواجب يكونان الايمن ليس معصوما عند ثبوتان جهة الحاجة في ارتفاع العصمة وجوب
 فعل الفبيج واقران العلم بالحاجة العلم بجهتها وصارت الحاجة الى وجوب الامام ما ثبت من كونها لطفا

في الاحتياج الى الامام
 في الاحتياج الى الامام

ان الاحتياج الى الامام
 في الاحتياج الى الامام

في الاحتياج الى الامام

وجملة الحاجة الى كونها لطفاً ارتفاع العصمة وجواز فعل الفبيح فالتا في جملة الحاجة ومقتضىها كان في نفس
فلو لم يكن الامام معصوماً لم يخرج عن العلة الموجبة الى الامانة ولم يندفع الحاجة بوجوده فيلزم الاستغناء
عن حال الحاجة اليه واما بطلان التا في ظاهر لزوم التناقض اعترض بان خلاصته كلالهم هو ان المعصوم
لا يحتاج الى الامام وهذا منافض فواعدكم لان امير المؤمنين عليه السلام معصوم في حق النبي صلى الله عليه
والسليم وهو مع ذلك كان محجاً اليه ومؤثراً وكذلك لقول في الحسن الحسين عليهما السلام في حق امير المؤمنين
فان زعم ان امير المؤمنين عليه السلام لم يكن محجاً الى النبي عليه السلام كان ذلك خروجاً عن الدين وان زعم انه لم يكن
معصوماً كان خروجاً عن فاعدتكم ان الامام معصوم كما من ادعى له الاخر اجاب لتبدل المرتبة باننا
منعنا حاجتنا للمعصوم الى امام يكون لطفاته في تجنب الفبيح وفعل الواجب لم يمنع حاجتنا اليه من غير هذا الوجه
ثمة ان كلامنا انما كان في تعليل الحاجة الى امام يكون لطفاته في الامتناع من المفحش ولم يكن في تعليل
هذه الحاجة فاذا ثبتت هذه الجملة لم يمنع استغناء امير المؤمنين عليه السلام لعصمة في حق النبي عليه السلام في ذكرنا
وان لم يكن مستغنياً عنه في غير ذلك من تعليم وتوجيه وما اشبهها وكذلك لقول في الحسن الحسين عليهما السلام
مع انهما مستغنيان لعصمة ناعن امام يكون لطفاته في الامتناع عن الفبايح واجازت حاجتها الى امام
للو جهل الذي ذكرناه في لو لم يكن الامام معصوماً لزم التا في باطل فالعدم مثله بينا الملازمة ان لغاية
ارتفاع جواز الخطا فاذا التفتع لم يحصل الغاية فيكون ايجابه عبثاً فبذلك الشرح من الكتاب السنة لا نزل
بنفسها الاضمار ولذلك اختلفوا في معناها مع انها في كونها دلالة فلا بد من مبين عرف معناها اضطراب
الرسول ومن امام فهو لوجاز خلافه لم يمنع ان لا يزل ثقل كتاباً لا يبقى في الزمان فلما بطل ذلك من حيث انه
لا بد من مبين للرد بالكتاب للاضمار الحاصل فيه فكذلك لقول في الامام اعترض قاض الفضا عبد الجبار
بان هذا من علي ان الكلام لا يدل بظاهره وقد بينا في ما بعد ما به يدل وابطلنا الاثا ويل الحاجة لذلك بينا ما
يلزم عليهما من الفتا واجاب عند السبيل المرتضى باننا لسانقول ان جميع ادلة الشريعة محمولة غير ذلك في نفسها
بل فيها ما يدل اذا كان ظاهره مطابقاً لمتن النسخة اللفظية وتقدم العلم للسند بان الخطاب يحكم لا يجوز
ان يبدل خلافنا لحقيقة من غير ان يدل عليه لا شبهة في ان جميع ادلة الشريعة ليست بهذه الصفة لانا علم ان
القران مثلاً في السنة محمولان العلم من اهل اللغة فدخلوا في المراد بها انوفوا في الكبر مما لم يصح
طريقه وما لو في مواضع الطريقة لظن الاول فلا بد من الحال هذه من مبين للشكل وترجم للغامض يكون قوله
جملة لقول الرسول صلى الله عليه واله وسلم وليس في بعد هذا الا ان يقال ان جميع ما في القران اما معلوم بظاهر
اللغة او في بيان من الرسول صلى الله عليه واله وسلم فيصيح عن المراد ان السنة جازية هذا الجرم وهذا قول نعم
ضرورة لوجودها مواضع كثيرة من الكتاب السنة فداشك على كثير من العلماء واعيانهم القطع فيها على شيء بعينه
لو لم يكن في القران الا خلافاً في وجوده ولا يتم من دفعه هو الجمال الذي لا شك في حاجته الى البيان الاح
مثل قوله تعالى اخذ من اموالهم صدقة وفوله بقوله في اموالهم حتى معلوم في غير ما ذكرناه وهو كثير واذا كان هذا لا
من ترجحه والبيان من علم اليه فلو سلمنا ان الرسول قد نزل في بيان ما يحتاج الى البيان منه ولم يخلف منه شيئاً
عليها خليفته في الغايه بالامر بعد على ما ابدى ما افترجه الخصم في هذا الموضع لكانت الحاجة من بعد الى الامام في

نقض الله وجهه من

السنة في الجرم

الوجه

الوجه ثابت لا نعلم ان بيانه عليه السلام وان كان محتملا على من ساء به سمعها من لفظه فهو وجه ايضا على من
 يلا بعد من لم يعاصره ويحقق زمانه ونقل الامم لذلك لا يتأيد بهنا انه ليس خبره وكذا خبر ما مومنهم
 العدول عنه فلا بد مع ما ذكرناه من امام مود لجزية النجاة عليه السلام مشكلان وموضع عما غرض عنا من ذلك
 فقد ثبتت الحاجة الى الامام المعصوم مع تسليم اكثر قواعد المخالف **اعترض** في قضية القضاء بالمعارضه بالامام
 بان من غاب عنه امان بفعل كلامه بالاثبات والافان كان آفتي في الرسول وان كان **ب** فليجيب
 في الرسول مثله **اجاب** عنه **الشيخ** بالفرق بان الامام مراعي لبيانه والامام بعده فاما من قبله فيغير بمخالف
 بعده فتح الامام بواجب يؤتم به ويجب لقول منه بالانقضاء له فلو لم يكن معصوما لم يؤتم به فاما من بعده
 يكون قبيحا ولا يكون يجوز تكليف الرعية لان نقضها من هذه حاله والامام طاعته بلا ذل لم يكن معصوما لا يمتنع
 برئد ان يدعو الى الارضاد وليس بعد ثبوت العصمة الا القول بانه لا بد من امام منصوب عليه في كل زمان
اعترض على هذا القاضي عبد الجبار بوجه **ا** اننا انما بلزم هذا القولنا بوجوب اتباع الامام في كل شيء
 بل الامام عندنا هو الذي يلهي لقيام بامور مبتنية في الشرع والذم يلزم طاعته منه ما بين الشرع حسن ذلك كما
 عن ابن بكر انه قال طبعوني ما اطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وهذه طريقته عليه السلام في ما
 كان يامر به لا يبال اذا عاقبوا الى محاربة او غيرهما وهم لا يعلمون وجهها ابلزم طاعته فان قلتم نعم لزم ان يكون
 معصوما لانه ان لم يكن كذلك فما يامر به ان يكون في محاطا وان قلتم لا لزم افحاشة فتشفي فابنده لا نقول
 الواجب اتباعه في ما لا يعلم فصح وان كان لا يمتنع امره بالفتح لكن فاعلم مقدم على حسن من حيث يفعله لا
 على الوجه الذي يبقيه كان العبد مكلف ان يطيع مولاه في ما لا يعلمه فيجب على الوجه المذكور فكذا رعية
 الامام **ب** قد ثبت ان الماموم في الصلوة مكلف بان يتبع الامام اذا لم يعلم صلاته فاسدة ولا يخرج
 ان يطيعا وان جوز في صلوة الامام ان تكون فبيته لانه انما مكلف ان يلزم اتباعه في ان كان الصلوة ولم
 يكلف ان يعلم باطن فعله فكذلك القول في الامام وعلى هذه الطريقة يخرج الكلام في الفتاوى والاحكام
 وغيرهما ج يلزم من قولهم ان لا نقض الرعية للامر ان يكونوا معصومين لمثل هذه العلة التي ذكرناها اذا
 لم يجز جلد ذلك عصمتهم ولم يمنع ذلك من وجوب طاعتهم ما لم يعلموا غاها الى المعصية فكذلك القول في الامام
 في الجواب عن الاول من وجوه انه لو لم يجز لاتباعه لاتباعهم لزم افحاشة لان المكلف يقول لا اعلم حسن هذا
 او وجوب اتباعه في ما لا يعلم فصح لا بدفع وجه المفسدة لان المفسدة انما لو من عدم امر المكلف من امره
 ويجوز ان كتابه الخطا ولا يندفع هذا الابدفع هذا الاحتمال وينقض الممكنة الضرورية فيقول بامتناع
 الفصح عليه وهذا هو العصمة **ب** ما ذكره السيد المرتضى من وجوب اتباع غير المعصوم في ما يعلم فصح
 امكان ان يتبع الله تعالى بفعل الفصح على وجه من الوجوه لا مكان ان يكون ذلك في امره بمعصية لكن
 محال فلزم عصمته **ج** ما ذكره السيد المرتضى ايضا وهو ان الامام انما هو امام في جميع الدين وما لم يكن
 متبعا في الدين يخرج عن كونه اماما فلهذا الجملة لا خلاف فيها فليس احدا من بنائنا في هذا لان المنازعة
 في هذا الاطلاق حرف الاجماع وامامنا رافاه عن ان يكون له عهدا او لا عملا للمنع من امامته ولا يخرجه
 لا يثبت في المثل العلية ايضا فلاننا ذابن كل انقوله ليس بحجة فاما ان يكون شيء منها جرحا لمخبر المذكور

لا يثبت في المثل العلية ايضا فلاننا ذابن كل انقوله ليس بحجة فاما ان يكون شيء منها جرحا لمخبر المذكور

امان يكون البعض جتنا البعض الاخر ليس بجنا فلا بد ان يصح يجوز ان يكون من ذلك البعض الاصل في ان لا
نصلح كبر في الشك فله هذه طريقتا مبرر المؤمنين عليه التمس اقل من ذلك زيادة على الدعوى وله ذكر رواية عنه
تقضي ذلك ولا دلالة لتكليم عليها الا في يومئذها مما تاملت في ادم الدلالة على امانه وفيها ما على ان الامام يجب ان
يكون معصوما ومقتدى به في جميع الدين قوله الواجب تباعه فيما لا يعلم فحين كان امره بالبيع لكن فاعله مقدم
على حسن من حيث يفعله لا على الوجه الذي يفصح فلنا محال ان يقع الفعل فيجاء على وجه من بعض الفاعلين ويقع على
ذلك الوجه فاعل اخر لا يكون فيجاء لان علة الفصح الوجود والاعتبارات فالحال بما اذا دعي الامام اليها وفعلها كما
يفصح منه لم يقع منه كانه حاله فيجاء بل لانه ممكن من العلم بذلك لان التمكن في هذا الباب بفهم مقام العلم وعينه
الامام اذا كانوا متمكنين من العلم بفصح الحاربه وما يوجبها الفصح في الدين فحينئذ من لم يعلموا وجهها في الحال
من العلم بفصحها لا بد وان يكونوا متمكنين فكيف تكون الحاربه فيهم من غير فصح منهم ولو سلمنا جواز عدم تمكنهم
العلم بحال الحاربه في الفصح والحسن لم يفصح ايضا لان الكلام فيما مكنوا من العلم بحال من جمله ما دعاهم الامام الى فعله
لو استقام لعماره من الحاربه لم يثبت له مشقة في غير فصح من موالاته لان الامام لا بد وان يكون اماما في سائر الدين
ومقتدى به في جميعها كان وجهه معلوما للرجوع وما لا يمكن على ما دللنا عليه من قبل فليزم على هذا ان لو دعاهم الى غير
الحاربه لا يمكن المنع ان يدعي كونه حسنا ان يلزم طاعته والافتقار الى امره من حيث وجب الافتقار فاما العبد فله كلف
طاعة مولاه فيما لا يعلمه فيجاء فاما متمكن العلم بفصح حكم ما يعلمه فيجاء فاما بالاسبيل الى العلم بحال فيجوز ان لا يفصح منه وان
المولود ليس هذا حال الامام لان كلامنا على ما اوردنا باسنا عهده ما يمكن من العلم بحال فلا بد وان يكون من فيجاء منا
ب ان امانة الصلوة ليست بامانة حقيقه لانه لم يثبت فيها معنى لا فتد الحقيقه سلمنا كونها امانة حقيقه لكن لا
هنا في التكليف فيمنوط بالنظر في الاخذ بالتصديق العلم وازالة الاختلال وازالة الشك والرتبه عن حج ان الامير
عليه العصمة الامام وعدم مسامحته له يخاف من الملوأخذ والغفل وخطا فيجب بنظر الامام وجوده بشدرك
بخلاف من لا ولا يله عليه لا يخاف من مغايبه احد وهو المسلط على العالم وليس احد مسلط عليه ايضا فان الاما
ولا يله مغايبه غاصور ولا يله الامير خاصه وقال السيد المرتضى لا فتد بالامام لا بد وان يكون مخالفا للافتد
بكل من هو دون من امير فاضح حاكم ولا يله معنى الامانة ايضا لا بد وان يكون مخالفا لمعنى الامارة من غير رجوع
الاختلاف لانه وان كان لا بد من من يله الامام ومن ذكرناه من الامراء وغيرهم في معنى الافتد اظلم شيئا
اشياء الاما ذكرناه منهم وفيه نظر طنا محال للآدم من وجوب تباع غير المعصوبات هنا ولا يفصح منطوق لا يفصح
هنا في دفعه لا يمنع ان يثبت في ما ذكرتم قل الامام له صفات او احدها ب انه يولي ولا يولي عليه ج انه
يعزل ولا يعزل ب يجب عليه طاعته ولا يجب عليه طاعته غير حال كونه اماما ما كلامه وفعله كل منهما دليل
اعتقادا لصوابه افضاله وافواله والجزم بعدم خطائه في التصرف المطلق ح مخالفة لخطا في ان يرجع الى
طاعته غير مخالفة له يجب تنظيمه كتنظيم النبي انه حافظ للشرع بالحاربه والجهاد به ودعائه ب
انه مقيم للحدود يجب ان يرفع الاطاعات مفرب لها بل مبعد عن المعاد انشتر ذلك فنقول هذه
الاسماء مفترقة الى العصمة اما ان كان وحده نوجب عدم بغيره الى الطاعة ويبعد عن المعصية فلا
يحتاج فتنه علة الحاجة فهو عدم العصمة بامان فلا نلوه لم يكن النظاما مونا لم يوسن ان يولي من لا

مخالفة

بمحسن لا يهتد في ولا يهتد سبيل هلاك الدنيا التي هي فساد المسالك اما حج فلا ندر اذا لم يعزل من تحت ان كتابه الخطا واذا
 لجان يعزل الاصلح في الولاية واما انما في العصمة ظاهرة ولا يلزم احد ثلاثة امور اما انما هو امكان وجوب
 المعصية في نفس الامر او تكليف ما لا يطابق او التناقض لانه وجب عليه فيما يعلم صوابه يلزم انما هو لا يوافق
 او يرضع عو به المكلف بعدم الظفر بالدليل لا يمكن ردها وان وجب طلقا يلزم امكان وجوب المعصية لجواز
 جواز ان كان في بعض الاحكام غير معين لزم تكليف ما لا يطابق وان لم يجز طبعه عنه في شيء ناقض وجوب طبعه واما
 ه فلا ندر لو كان الخطا عليه جازا لم يكن كلامه وضعفه ولما لا واما في فلا ندر لو جاز عليه الخطا لم يحصل الصواب
 وافواه الجرم بعدم خطائه لعدم اجتماع الجرم مع امكان التقيض لا يقال بتناقض بالعاطية لاننا نقول بثبوت
 العادة غير معصوم هنا فيستحيل الجرم واما في فلان النصرة المطابق يستحيل من الحكم ان يجعله ان يجوز من
 والكفر وانواع التمسك والخطا في الاقوال والافعال واما ح فلان مخالفة غير المعصوم يجوز مخالفة في اي شيء كان لا
 يمكن الجرم بايجابها للمخاربة والفعل لجواز كون الشيء في طرف المخالفة فلان ان يكون قابلا للمخالف وفاعله ولكن يمكن ان
 يجوز به فيجوز ذلك وهو مخالف بالضرورة واما ح فلان تعظيم النبي واجب في كل حال وغير المعصوم يمكن صدق
 بوجوب لحد والعقوبة منه فان لم يجز بطلانه بالعقوبة كان اعراضا بالبيع وان وجب عقوبته فان بقى وجوب التعظيم
 اجتماع التقيض وان لم يجز لتعظيم ناقض الحكم بوجوب تعظيمه دائما واما ح فلان غير المعصوم لا يحصل الجرم
 بحفظ الشرع فلا يحصل الوثوق بقوله فتدفع فابدها واما ح فلان الاكثار لا يقتل نفسه يقتل غيره لا يقول من
 بفناء صوابه وان ينزل منزلة النبي عليه السلام ولا يتحقق ذلك في المعصوم واما ح فلان من معصية الحدود لا بد وان
 يستحيل عليه لبل الجف في الاكثار في الحد ويستحيل عليه سبب لحد ولا لكان غير مفقدا الا بغيره لا ينحصر العقوبة فيها
 ويدلح فلان المقرب الى الطاعات لا بد وان يكون اقرب من غيره انما الله بما لا بعد عن المعاصي لا بد وان يكون
 دائما بعد لها وهذا هو العصمة فوجوب عصمة النبي مع عدم وجوب عصمة الامام مما لا يجتمع والاول ثاب
 فينفي الثاني اما المناقاة فلان النبي عز وجل لا يفتد في فعله وقوله ويجب ثباده وطاعته فاما ان
 يقتضيه ذلك وجوب لعصمة او لا فان كان اوجب عصمة الامام لتحقيق العلة فيه وان كان ب لم يجز عصمة
 النبي واما ثبوت الاكثار فلان كونه حجة فيما يخبر به عن الله تعالى بوجوب ان لا يجوز عليه ما ينقض كونه حجة من الخط
 والسهو وغير ذلك وعدم الوثوق به في قوله وفعله في كل ما اوجب عصمة النبي وجب عصمة الامام والمقدم
 حون فالتام مثلا ما حقيقة المقدم فلو لم يكن للناس على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكن الرسول
 معصوما لكان للكل حجة لان قول الرسول حينئذ ليس بدليل للحالة التقيض مع انتفاء الدليل ان
 ثبت لامارة فيحقق الحجج واما الملازمة فلان مع عدم امام معصوم يبق للكل حجة اذا المكلف الذي لم
 الرسول والجماع موجود في القرآن والسنة والمنشأة الاضمار وما يحتاج الى التفسير عدم المقرب حيث قد
 المعصوم ليس بدليل والجماع والمنشأة بدليل فلو لم يكن لامام معصوما لثبت الحجج المنفية في كل ما
 الامام افضل من رعيته وجب ان يكون معصوما لكن المقدم حون فالتام مثلا ما الملازمة فلان الامام لو
 عصية في حال ما فاما في تلك الحالة فيصير كل واحد واحد من الناس يجمع الامانة على الخطا وهو مخالف لما تحقق
 في دولة الاجماع واما ان لا يصير واحد ما في تلك الحالة غير العاجز افضل من العاجز لامام افضل فيخرج

عن الامانة ولا تكون مأمنة مستقرة وهذا هو الفناء والموقع للمخرج والمزج وتكليف ما لا يطابق واما ان يكون
امام مع وجوب كون الامام افضل ائمة مع كونه ليس بافضل في هذه الحالة وهو تناقض اما حقيقة المقدم
فلاستحالة تقديم المفضل على الله الفاضل واستحالة تقديم المشايخ من خارج من غير مرجح والعلامة
شيخ الامام هو المأمول الحكم من تعليمه من المكلفين المختارين من الخطا على الحق واقتضاه الشريعة في كل حكم وحال وفرض
على ذلك تمكينه ومنازع كل مكلف من الخطا مع تمكنه دائما فلا خطأ وقاما اليه يكن اماما لان المطلقة العامة يفرض
الدائمة فخطا ما لزوم ذلك ان يكون محالا ولا يستحيل امكان تحقق الشيء مع فرض وجود ضده وتحقق
والاجتماع بينهما فالامانة ضد الخطا والعصية اقوى الاشياء ممانعة له فاستحيل اجتماعها في محل واحد في
وقت واحد وانما ظننا بالممانعة لان الامانة هي البعد عن الخطا والمناجاة والمقضية للبعد عن الشيء ولعدمه
مضاهيه ومعاند فظهر ان تحقق الامانة في محل يوجب منعا للخطا عليه وهذا هو العصية ضد المحجوز اليه
الامام ليس امتناع الخطا بل هو المعنى عند التفسير التبعيد والاحتياط لاجوب الخطا والالتزام بتكليف ما لا يطابق
فيما ان يكون هو امكان يحصل بعدمه فالامام هو المخرج للخطا من حد الامكان لا الامتناع ولا
شيء اقوى في الممانعة في الوجود من عللة الامتناع فمع تحقق الامانة يستحيل الخطا وهو المطلوب صانته
الوجود للخطا مع الامانة اما الوجوب هو محال لانه مع عدمها الامكان ويستحيل ان تكون مفردة اليه فكيف
تكون علته فلو كان الامكان ايضا فوجودها كعدمها فكون لا يجانبها عبثا واما ترجيح عدمه لكن رجحان غير المنه
عن الوجوب محال والالزام فرض وجود المرجوح مع عللة الرجحان في وقت وعدمه في اخر فترجح احد الوقتين بالوجود
والاخر بالعدم اما ان يكون محالا لرجح او لا الثالث محال والالزام ترجيح بلا مرجح والالتزام عدم كون مانع من رجحان
ثامنا واما الامتناع وهو المطلوب صحت معاول الامانة ما ترجح عدم الخطا وامتناع الخطا وانما كان يلزم
المطلوب ما على الترتيب الاول فلان احد طرفي الممكن مع الثاني يستحيل فوجه المرجح به او اذا استحال
وجود الخطا انتهى الامتناع وان كان الثاني فالطوبى لظاهر الامانة من تحقق وجب له العمل فاذا انقضت
امتناع الخطا وهذا هو العصية صحت كل فرض يوقف على استعداد مسبوق باستعداد الخصال المحل له والاستعداد
النام هو الذي يوجد عقيب الاستعداد المستعدة فالامانة هي البعد عن الخطا والبعد عن الشيء مناف له لا يمتنع
لبطلان الاستعداد المتوقف عليه ذلك الشيء فالامانة منافية للخطا وتحقق احد الطرفين يستلزم امتناع الآخر
فالامانة موجبة لامتناع الخطا وهو مطلوبنا صحت كل شيء اذا نسب الاخر فاما ان يكون مثالا والثالث ان
ان يكون منافيا له يستحيل اجتماعه ولا وهذا فممنوعة حاصلة مترددة بين النفي والاثبات فالامانة اذا نسبت الى
الخطا فاما ان يكون من الاول وهو محال والا لبا بطل استعداد له يمكن انتفاء مطلق الخطا والامانة من حيث
هي غائبة في وجوده لاستحالة عدمها مع وجوده فوجوده يستلزم وجود الامانة المطلقة فكيف يطلب منه العدم واما
ان يكون من الثالث وهو محال والا لبا بطل استعداد له يمكن اجتماعه مع الشيء لا يكون منافيا له بجماعه وان
فلا يكون مع الثاني في نسبة الوجود والعدم الوجود فقط فافترس ان يكون من الثاني وتحقق احد المشايخ يستلزم
امتناع الاخر والا لبا بطل اجتماع التقيضين وهو محال صحت الامانة فاما دائما والعصية ليس لها بد في الجملة فالامانة
الامانة هي ما الصغر فلا تلهي من الامام خطا بل من هذا في وقت دون اخر ولا في حكم دون اخر

منه

في بيان الخصال

الاول

وجوب عصية الامام

اولا لبعض دون بعض اما الكبير فلان العاصي ضل اما داعيا صاحبيا والخص ليس بها مادام ضالا صوابا لا امام مفيد
 للشريع حامل في العمل به دائما ولا شيء من العاصي كذلك مادام عاصيا فلا شيء من الامام بخاص ما التصريح فظاهر ولا
 الغاية من الامام ذلك ولما اكبر في فظاهرة صغر العلة الغائبة في الامام ارتفاع الخطا والعلّة الغائبة علة بما هيها
 معلولة بوجودها فدل على ان الامام قد تحقق في ارتفاع الخطا مادامت متحققة في محالها وهو الامام
 فليزوم العصية صحتها كل شيء اذا انسل في غير فاما ان يكون واجبا معلوما متعاضدا معلوما ممكنا معناه فانسل لخطا الى
 الامامة فمع فرض تحققها اما ان يوجب وجود الخطا مع ما يكون مفسدا لانه يوجبها جازيا فاذا كان واجبا كانت
 هذا خلعة ان كان معها ممكنا في وجودها وعدمها فانتهت فابديتها وهو محال فطعا وان كان متعاضدا
 المطلوب ضبط المكلف لا مع الامامة لانه في الطاعة وان نفع العاصي هو جواز الفعل والترك فمع الامامة اما
 ان يصير المكلف اذ لا الطاعة وان بعد عن المعصية مع تمكن الامام منه وعلمه بالاول والثاني محال والا لكان في
 كعدمه فعبان وكل مكلف يتمكن الامام من تفرقة الطاعة وتبعية عن المعصية ويعلم به يجب ذلك في جميع
 المرجوح والامام قادر على نفسه والا لم يكن مكلفا فيجب له ذلك فيمنع منه تفرقة بحيث لا بعد مفودا ولا يجز
 وهذا هو العصية المانعة من الامامة من الامامة في حاله في وجوب عصية الامام على العلم
 امتناع الخطا والامامة مع تمكن الامام من المكلف فدره على منعه من العاصي وجعله على الطاعة وعلمه به وبطاعة
 المكلف له اما ان يكون بينهما لزوم ما اول والثالث محال والا يمكن مع ذلك لانفع الطاعة وينفع المعصية فتنفع
 الامامة فان غاب الامام ان مع طاعة المكلف لا يفيك وفادته على الطاعة ومنعه عن المعصية فيحقق الطاعة بعد
 عن المعصية فيكون يكون بينهما لزوم فاما ان تكون الامامة مع الشرطين المذكورين لازمة لرفع الخطا او بالعكس فلا
 من الطرفين وارجح المطلوب ب محال الا لكان مع تحقق الامامة والطاعة المكلف للامام وتمكن الامام
 تبعده عن المعصية وتفرقة الطاعة فكان يمكن ان يكون المكلف لاحد ابعده من الطاعة واخرى للمعصية
 وهو محال الا لانتفاء فادته وانما فلنا بلزوم المطلوب ارجح لان المزوم الامامة وتمكن الامام من جعل
 المكلف على الطاعة وتبعده عن المعصية والطاعة المكلف له والثالث لا يتحقق في الامامة لان الطاعة لا
 يتحقق بين الانسان ونفسه في الاولان وهما متحققان في الثالث المطلوب الاول الامامة مع تمكن الامام
 حمل المكلف على الطاعة وابعاده عن المعصية وعلمه به سبب لتفصيل المكلف الطاعة وامتناعه عن المعصية
 انفا فاما ان يكون من الاستبالات انفا في وهو محال لان الانفا في لا يعدم وهذا السبب يعدم فاشهره واما
 من الاستبالات الدائمة وهو المطلوب ب كل امام فيجب عليه بالضرورة ما دام اماما اذ لو لم يوجب عنه
 لكان الله تعالى نافضا الفرض الثاني الباطل فالقدم مثله بينا الملائمة ان الله تعالى اذا نصب اماما او وجب
 الدعاء للامامة في فعل الطاعات ثم لم يوجب عليها طاعة بل قال ان شئتم فادعوا به واطيعوا وان شئتم فلا
 فادعوا له وانقض الفرض ضرورة واما بطلان الثاني فظاهرا لو كان اماما غير معصوم لصح بعض الاما
 لا يوجب طاعة باي كان حين هو امام لان الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يدعو الى المعصية فان وجب
 المعصية حال كونها معصية هذا خلف ان لم يجب تبعية المطلوب لو صدقت هذه المفاد مع صدق
 الاول لا يجمع التفتت اذا الحجة الممكنة ثانيا فاضل لمشطرة العامة لكن لا لصفاته لما بينا فالثاني كما

فلنريها

الموضوع والمحل بالقوة باطل لان ذلك قريب فيجب من صدق امكانها لا إمكان صدقها وانما قلنا انه قريب
صدق امكانها وله فعل هو صدق امكانها لان صدق امكانها يكون بان يكون الموضوع لذلك بعض الفعل
والجواب بالقوة وامكان الصدق غير صدق الامكان فان ادون ب ب بما يعرض للفضة غير المكنة كما يعرض للفضة
الضاربة كقولنا بعض ج ب ب لفعل وهذه القضية من حيث مكان صدقها تقابل صدق الضرورة من حيث
هه صادقة ومن حيث كونها باالفعل تقابل نفس تلك القضية ولا تقابلها في انبساطها لو كانت ممكنة بالامكان
الغامض اذا كانت مقابلة لضرورة لا يمكن اجتماعها معها ثابت مطلوبين اذ يمنع صدقها مع صدق الضرورة
و ان عر ض ا ب ب فان هذا يدل على عصمة في التبليغ والاداء والتواهي لا على عصمة مطلقا ومطلوبكم ب
ا ب ع ب لازم من الان اعم وقد ذهب ل ذلك جماعة من اهل السنة والايضا والجواب عن وجهين
ان لم يفعل احد ذلك في صورة الامام بل الناس بين قائلين منهم من قال بعدم عصمة مطلقا ومنهم من قال
بعصمة مطلقا فالقول ثالث باطل مخالف للاجماع ب ب انه المقتضى للفعل هو القدرة والقدرة بها جلي
الارادة والمنايع ليس لا القوة من الله والتهى التحذير في خبره الفعل نسبة لكل واحد فان اقتضى المنع في
الجمع ان لم يوجب المنع كان الكل ممكنا ولم يوجب شيئا لثاني علة الحاجة الى وجوبه عليه معاوليها لو كان
الامام غير معصوم لصدق كلامه يكن الامام معصوما ما وجبت طاعته فجعله ما هو من غير جوب طاعته بقدر
لغيره بل من قولنا كلامه ب طاعته الامام كان الامام معصوما لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء المانع
بل من قد يكون اذا كان الامام معصوما مقتضى وجوب طاعته اذا كان معصوما بطريق الاولي فيصدق ذمها
اما ان يكون الامام معصوما او لا يخط عنه ما نخرج ويلزم كلنا كان الامام معصوما وجبت طاعته وهو ثابت
الثاني لو كان الامام غير معصوم لكان النبي معصوم لانه لو كان النبي معصوما على تقدير عدم عصمة الامام
لكان عصمة النبي ثابتة على هذا التقدير فاذا كان كذلك فلا يخاف ان يكون عصمة النبي لازمة لعدم عصمة
الامام او لا تكون لازمة وكلاهما باطل اما اوله لانه لو ثبت الملازمة بين عدم عصمة الامام وعصمة النبي لثبت الملازمة
بين عدم عصمة النبي وبين عصمة الامام وكان كلما كان النبي غير معصوم كان الامام معصوما لان انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء المانع لكن اللازم محال لان عصمة الامام مع عدم عصمة النبي مما لا يجتمع لان النبي
او لا بالعصمة من الامام ولعدم القابل بفعله تقدير عدم عصمة النبي تنفي عصمة الامام قطعاً لانه ثابت
لو خالفه واما الثاني فلا نعلم انما قلنا على تقدير عدم عصمة الامام ولا ينعى بالامان من الالهة القدرة وفي نظر
ولانه قد ثبت في الكلام وجوب عصمة النبي على كل تقدير دائما وكلما ثبت عدم عصمة الامام ثبت عصمة النبي
دائما لان على تقدير عدم عصمة الامام لو لم يكن النبي معصوما لم يكن للمكلف طريق الى العلم بالنية ولان الثابت
اذا لم يكن معصوما والاصل معصوما ينبغي نظره اقامع عدمه فلا يمكن التحرز من الخطا مطلقا اصلا هذا
لا يقال انتفاء عدم عصمة النبي على تقدير عدم عصمة الامام مانع وهو ان النبي هو المخرج عن الله تعالى لا يمكن
ان يعلم الا النبي فلو لم يكن معصوما لم يحصل الوثوق بخلاف الامام المخرج عن النبي وهو انما يمكن فيه الا
اليه العلم منه بالاختصاص فيمكن حصول الوثوق للمكلف بوثاق المخرج عنه بخلاف النبي لان المستدل ان يقول
لا نسلم ان المانع موقوف على ما ذكرنا من التقدير بل ان المانع للشرع كالمؤسس له فان شرط عصمة الوثوق

وهو ثابت على ذلك حال الان وجوب طاعته لادام انما يكون في معصوم

شرط عصمة الحافظ ولا فلازمها والثبوت بمكة المحيية بنف كونه الامام هو الحافظ للشرع لاننا لا نغنى بالحفاظ الا
 انما يحصل الوثوق بقوله والجزم به فيكون الحافظ هو المجموع لا الامام وحده وهو خلاف التقدير وهناك مقدما
 الاجتماع حجة لقوله عليه السلام لا يجتمع من على الخط ولا ذلك الاجتماع بكل ما اوجب الله تعالى على الاجتماع الا ائمة الا
 عليه بقوله وجرم النزاع فيه فانه يكون حجاج اوجب الله تعالى على الامة كافة امثال واما الامام كلها ونواهيها
 اقواله وافعاله لان طاعته لا تختص ببعض علم ما تقدم مرارا فيكون جميع اقواله وافعاله حجة صحيحة ليس شيء
 منها بخطا وهذا هو العصمة كما كان الامام حراما بالضرورة مع وجوب نكار كل منكر كان الامام معصوما
 والمقدم حقا فالثالث في مثل ما الملازمة ولانه لو لم يكن الامام معصوما لا يمكن ان يات بالمعصية فاما ان يجب نكار
 او لا والثاني في بناء فرض وجوب نكار كل منكر والاول يستلزم وجوب نزاره وهو يفضل القضية الاولى في كل امام
 لكل مكلف في فوته العملية بالضرورة فلو كان امام غير معصوم لشد بعض الامام يمكن ان لا يكون ناهيا الا
 يمكن ان يدعو المكلف الى المعصية ولا يدعوه الى الطاعة ولا ترك المعصية فلا يكون ناهيا لكن الثانية يفضل
 الاولى فصدقنا في استلزام كذب الثانية فيكون ملزوما كاذبا ولا شيء من الامام بضال للضرورة وكل
 غيره صوم ضا بالامكان لانما ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الصغر في الامام اما وجب
 لنفع المكلف ورفع ضرره فيحال ان يكون ضارا واما الكبر في الامام فلا في غير المعصوم يمكن ان يحمل على المعاصي واما الا
 فلما بين في المتن ان اذا كانت حد المقدمين ضرورية في الشكل تكون النتيجة ضرورية وثبوت الضرورة لا
 بالضرورة ونفيها عن الاخر بالضرورة فيكون الثبوت في الحقيقة من ضرورية في الامام ونواهيها
 اقواله وافعاله سبيل المؤمنين لوجوب ثباعتهم على المؤمنين كافة وسبيل المؤمنين حق وكما يصدر منه حق
 منه الخطا وهذا هو العصمة بالامام لا ينفق الاجتماع مع مخالفة لانه كبر الامم وسببهم وقوله وحده
 حجة لانه يجب على الامة كافة اتباعه ولا يغني بالجمعة الا هذا فقولنا وفعله فهو بمنزلة كل الامة وكل الامة معصومة فليز
 ان يكون الامام معصوما يجب الامام اما ان يكون واجبا لخطا او جازيا لخطا او مشع الخطا وانفسا باطلان
 فغير الثالث ما بطلان الاول فلانه يكون حينئذ ساء خال من الامة اذا الامة يجوز عليهم الخطا واما الثاني
 فلا يتصور في الامة في علة الحاجة الى الامام فغير ما لهم دون شرح بل مرجح ونعيبه اما لهم وطهر من حرج
 مرجح ايضا في الامامة مع عدم العصمة لا يجمع في محل واحد ثابت في الثاني اما المتأخر فلان اجتماع
 في محل واحد يستلزم التسلسل والدور والتناقض واخلا لا الله تعالى بالواجب لوجوب بل مرجح والكل باطل
 اما الملازمة فلاننا بينا ان الامامة واجبة ما على الله تعالى عندنا وعلى الامة عندنا حين وعلة وجوبها
 الخطا على المكلف هو عدم العصمة فاذا لم يكن الامام معصوما اما ان يجب الامام انرا ولا يستلزم التسلسل
 والدور وينتهي الى امام معصوم فيكون هو الامام لا يستغنى عن غير المعصوم وعدم الاستغناء بغير المعصوم
 وعدم وجوب قول فوله وجوب قول المعصوم فاما ما في المعصوم تكون عشا فتنتفي وب يستلزم احد الامام
 اما خلا لا الله تعالى بالواجب مع امتناعه هو تنافي علة الوجوب في الامام عدم امام له واجتماع كل الامة
 على الخطا وهو تنافي بضا واما عدم كون ما فرض علة وهو تنافي لان كان في غير الامام بوجوب بالامام لا
 بوجبه لزم الترتيب من غير مرجح لثبوتها في علة الحاجة وهو ايضا راجع الى كون ما ليس بعلة علة لا شجيرة لا

من ان كان كل الامة وفعل كل الامة لا
 من ان كان كل الامة وفعل كل الامة لا
 من ان كان كل الامة وفعل كل الامة لا
 من ان كان كل الامة وفعل كل الامة لا

يكون علته نامة والدليل على ذلك عدم الامانة مع عدم العصمة في محل واحد مستلزمًا للحال كان محالًا
 ثبوت الاول فظاهر الخلق الامانة لامام بعينه فكذلك عدم عصمة الامام مع عدم كونه ثبوتًا فافضل الغرض مما لا يجهل
 والثاني ثابت في نفسه الاول بينا التناقض في ظاهر الامام ان رفع الخطا والامن منه ووثوق المكلف فاذا لم يكن معصومًا
 لم يشق المكلف به فلم يحصل له دفع القول فاذا اوجب الله طاعة الامام لا يحصل منه الغرض ان كان معصومًا
 عدم العصمة واما ثبوت الثاني فظاهر في نفسه كمالا لم يكن الله ثبوتًا فافضل الغرض كان الامام معصومًا والمقدم حق
 فالثاني مثله بينا الملازمة ان كل مانعة جمع تستلزم منعه من طاعة الله تعالى لا يحصل له الغرض ان كان الامام معصومًا
 كان الله ثبوتًا فافضل الغرض الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازمة كمالا لم يكن الامام معصومًا لم يحصل له المكلف
 بقوله بل يجوز ان يكون الهلاك بقوله وذلك مما يفرض عن الله فلا يحصل له داع الى قول قوله والغرض من نصب الامام
 قبول المكلف قوله وحصول الداعي بغير قوله ومع عدم عصمة الامام لا يحصل ذلك فيكون نصب الامام غير المعصوم
 نفعًا للغرض بل كلما كان الامام غير معصوم كان المكلف بعد عن طاعته وافرط لم يعصيه وكلما كان كذلك
 كان تكليفه المكلف بالعكس كليًا بالحال ينتج كلما كان الامام غير معصوم كان تكليفه المكلف طاعته و
 البعد عن معصيته محال لذلك محال اما الصغر فيلان المكلف حينئذ يعفد مساواة للجهد والترغيب فيكون
 تكليف طاعته دون العكس ترجيحًا من غير مرجح محال فيعفد ان تكليف طاعته محال وذلك يستلزم البعد
 عن طاعته والغرض من معصيته واما الكبر فيلان تكليفه بغيره لا يلزم مع وجود الملازمة تكليفه بالحال
 انه محال لا مشاع الاجتماع واما استحالة التنبه فلان نصب الامام مع عدم التكليف به ضرب المكلف من
 طاعته والبعد عن معصيته ينتج فائدة الامام ونصبه يلحق فاما اما ان يكون الامام غير معصوم او يكون
 المكلف افرط لم طاعته والبعد عن معصيته مانعة الجمع لان المكلف يعفد مساواة بقوله مساو لغيره
 فترجح قوله عليه ترجيح بلا مرجح وذلك يستلزم البعد عن طاعته فلو كلف الله تعالى ذلك كان تكليفه
 بالجمع بين جزئي مانعة الجمع وهو محال وان لم يكلفه كان عبثًا بطرًا اما ان يكون الامام معصومًا او
 لا يعجب الله تعالى على المكلف كونه افرط لم طاعته البعد عن معصيته مانعة جاولان كل منصلة تستلزم
 مانعة خلو من نفعه للمقدم وعين الثاني والثاني منتهى بالضرورة فيكون الاول ثابتًا كما كان الامام
 غير معصوم كان نصبه عبثًا لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازمة ان المكلف يعفد من طاعته الترجيح
 مرجح وذلك مما يفرض عن طاعته بل يجعلها فيكون نصبه عبثًا واما بطلان الثاني فظاهر كما ان يكون
 غير معصوم او لا يكون نصبه عبثًا مانعة جمع لان كل منصلة تستلزم مانعة جمع من عبثًا مقدم في نفسه الثاني
 لكن الثاني ثابت بالضرورة في نفسه الاول كذب دائمًا اما ان يكون الامام معصومًا او يكون نصبه عبثًا
 خلو من كل منصلة تستلزم مانعة خلو من نفعه للمقدم وعين الثاني لكن الثاني منتهى بالضرورة فيكون الاول ثابتًا
 كج كلما كان الامام غير معصوم ترجح احد طرفي الممكن بل يرجح لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازمة ان
 طاعته مع مساواة للمكلف لا يجب عليه طاعة المكلف مع شأونها وهذا هو الترجيح بلا مرجح وبطلان
 الثاني فظاهر كج كلما كان الامام غير معصوم فاما ان يتجطل عنه ولا يتجطل عنه دائمًا او يجنبه وقت
 اخر فاما في وقت صائبه وفي وقت خطائه والثاني يستلزم التناقض الاول يلزم افحامه ينتج كلما كان الامام غير معصوم
 فاما اما ان يكون نصبه طاعته كمالا لم يكن الله ثبوتًا فافضل الغرض كان الامام معصومًا والمقدم حق

معصوماً دائماً إما أن يمكن وجوب المعصية ويكون نصيبها أو يلزم اجتماع التقيضين الثالث ما
 باطلاً المقدم مثله بين التقيضين أن لا يخلو من هذه الثلاثة على هذا التقدير ضد هذه القضية
 التي هي مانعة الخلو بل حقيقة على تقدير المقدم صدقاً لأن ما ظاهره ما الكبر في فلان وجوباً عنه دائماً
 مع إمكان لونه بالمعصية يمكن أن يجال معصية أن وجب بآمره ولا يلزم تجلب عنه دائماً أو وجب على المكلف
 وله يجب عليه وكلاهما ليس لزم اجتماع التقيضين عدم وجوب طاعة الله دائماً ليس لزم العيش في نصيبه عدم كونه
 إماماً مفترض لطلب اجتماع التقيضين وجوب طاعة الله في وقت ضابته المعلومة ما بقوله وليس يجزئ
 تعلم ضابته فيكون علته ضابته ملزوم للعدم الحال فيكون مخالفاً لزم إجماعاً وإماماً يلزمها المكلف فإذا
 قال المكلف اجتهدت ولم أعلم ضابته فكيف تقطع فيلزم إجماعاً بضاراً ما الانتاج فلما ظهر في التقيضين المنطق
 كقولهم كان كل من اجتماع التقيضين والعيش بنصب الإمام وإجماعاً وإماماً وجوب المعصية مخالفاً دائماً
 أن يكون نصب الإمام غير واجب ويكون معصوماً مانعاً خالوا لكن المقدم حق فالثالث الذي هو منفصلة
 المانعة الخلو حقيقة دائماً الملازمة فلا ينبغي أن عدم عصيته الإمام ملزوم لهذه الاشياء إذا كانت مخالفة
 يلزم امتناع الإمام غير المعصوم وامتناع المكلف مثل لزم امتناع أحد جزئيه فاما أن يكون هذا الامتناع وجوباً
 لا امتناع عدم عصيته وما حقه المقدم فقد بينا هنا فيما مضى وهي بقية أيضاً بنفسها يحتاج بعض من عرض
 له شبهة التنبه ما إذا ثبتت هذه القضية المانعة الخلو فقول لكن عدم وجوب نصب الإمام باطل لما بينا في
 وجوب نصيبه فيجب أن يكون معصوماً كقولهم أما أن يكون الإمام معصوماً دائماً وليس معصوم دائماً أو يكون
 معصوماً في وقت دون آخر كلما كان ليس معصوماً دائماً يمكن أن يكون لله تعالى نفاذاً للفرض كلما كان معصوماً
 في وقت دون وقت ما يمكن أن يكون لله تعالى نفاذاً للفرض لزم إجماعاً وتكليف ما لا يطاق ينتج إماماً أن يكون
 الإمام معصوماً دائماً أو يكون الله تعالى نفاذاً للفرض مانعاً خالوا وينتج أيضاً إماماً أن يكون إماماً معصوماً
 يمكن أن يكون لله تعالى نفاذاً للفرض وفيهم الإمام أو يكون تكليف ما لا يطاق واقعاً أما التفرع في فقد
 مانعة خلو ظاهره وإما صدق الملازمة الأولى فلا يمكن أن لا يقرب إلى الطاعة في وقت من الأوقات فيكون
 تعالى ناصباً للإمام لا يحصل منه الفضل لئلا يكون هذا هو أفضل لفرض إماماً في الملازمة الثانية فلا يمكن
 أن لا يقرب في وقت عدم عصيته مع أن الفضل أن يكون مغرباً في كل أوقات مانعاً فيلزم إمكان نفاذ
 الفضل بضاراً أما الملازمة الثالثة فلان المكلف ما أن يميز بين وقت عصيته وعدم عصيته بقوله وقوله
 ليس بحجة الأولى عصيته وهو لا يعلم إلا منه فيقطع التبع وكذا أن يكون كان بإجماعاً المكلف أن لا يمكن التمييز
 للمكلف يكون تكليفاً بما لا يطاق وإماماً الانتاج هو ظاهر في المنطق فإن امتناع الخلو عن الشيء والملازمة
 امتناع الخلو عنه وعن اللازم فإذا صدق ما أن التنبه في أفقوله الأولى لكن كون الله تعالى نفاذاً للفرض
 محال فيكون عصيته الإمام ثابتة وفي الثانية يقول كل واحد من الجزئين لا يقرب محال فمعين عصيته الإمام
 كقولهم إماماً معصوماً بالضرورة أو يكون ليس معصوم بالضرورة يمكن أن لا يكون إماماً دائماً مع وجود النص
 ويمكن أن لا يكون معصوماً وكلاهما كان ليس معصوم بالضرورة يمكن أن لا يكون إماماً دائماً مع وجود النص
 عليه والإجماع وكلاهما كان يمكن أن يكون معصوماً ويمكن أن لا يكون يمكن أن لا يكون مانعاً دائماً مانعاً خالوا

المنع من الخلو دائماً إماماً معصوماً دائماً أو يكون إماماً معصوماً دائماً أو يكون إماماً معصوماً دائماً أو يكون إماماً معصوماً دائماً

الصغر

٨١
ان لا يكون اماماً

الصغر في قصدتها مانعة خلوها من اصادق الشرطيين فلان غير المصوم يمكن ان لا يدعو الى الطاعة دائماً
فلا يمكن مطلقاً اصلاً ان يكون اماماً او الا لكانت مانعة عيشاً او ان تحققت لتنجي بقولنا ان في حال لا يمكن
للمكلف طريقاً الى معرفة امامه صلاً والباطن يكون تكليفه المكلف بهذه المعرفة حالاً فتعين الاول وهو ان يكون
الامام بالضرورة كحداً اماماً ان يجب نصبه لا اماماً ان يمكن ان لا يكون اماماً دائماً اماماً بعد ان ضا اماماً او خزن
الاجماع مانعة خلوها والفساد الاخير ان باطلان فتعين الاول ما يمنع الخلو فلان الامام اما ان يجب عصمته
دائماً او لا يجب عصمته دائماً او في وقت دون اخر وهو احد جزئي المنفصلين والثاني في سننهم الثاني اذ عدم عصمته
دائماً يستلزم جواز ان لا يفرق بين الطاعة في شيء من الاوقات فلا يكون اماماً ولا لا يمكن الله تعالى فافضل
واسخا لانه لا يلزم تدل على استحالة الملزوم والثالث يستلزم خروا لاجماع وقا بطلان لا خبر فظاهر من ذلك ايضا
كط كذا كان عدم نفعه الله الغرض من شعا وجب ان يكون الامام معصوماً لكن المقدم حق فالتالي في مثله بناء
الملازمة ان المانع من الامام التفرق بين الطاعة وعدم عصمته يستلزم امكان عدم ذلك فيلزم امكان نفعه
الله الغرض لان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم فاما حقيقتا المقدم فلما بين في علم الكلام ان دائماً اماماً
ان يكون الامام معصوماً او يمكن ان يكون تكليفه لا يطاق واقفاً او لا غراباً لجهل من الله تعالى ولو يكون
العيب جازراً على الله تعالى مانعة الخلو والكل سؤالا في باطل فتعين ثبوت الاما صديق المنفصلة فلانه اما
ان يكون الامام معصوماً او لا والثاني يكون الامام جازراً لخطا في جاز ان يدعو الى المعصية ولا يفرق بين الطاعة
في نفسه كونه لطفاً وجباً لاجزاليه فاما ان تبطل مانعة فيكون عيباً فيجوز العيب على الله تعالى وان لم يمت
اماماً فاما ان يكون المكلف مكلفاً بمعرفة ذلك من غير طريق اليه فيكون تكليفه بالاطاعة وهو يستلزم
امكان تكليفه بالاطاعة وان لم يكن مكلفاً بمعرفة ذلك فيكون الله تعالى معترفاً بالجهل لان الامر باقتناعه دائماً
مع عدم وجوبه في بعض الاوقات يكون غراباً لجهل ولما بطلان الكل غيراً فقد نغز في علم الكلام لا كلاماً
نصب الامام كان واجبة في نفس الامر بالضرورة لاننا لوجبها اماماً على الله تعالى وعلى كل لامة وعلى كل واحد
من المتقدمين من مخالفة حال كلما كان الامام غير معصوماً امكان انتفاء وجب الوجوب دائماً وكما امكان انتفاء
الوجوب دائماً وتجب نصب الامام فاحداً لا من لازم اما كونه معصوماً بالضرورة او امكان صدق قولنا لا
يجب نصب الامام في وقت وجوب نصبه حين وجوب نصبه لانه على تقدير وجوب نصب الامام اما ان يكون معصوماً
او لا والثاني يستلزم امكان انتفاء وجب الوجوب يستلزم امكان انتفاء الوجوب عدم الخلو عن الشيء والمزوم
يستلزم انتفاء الخلو عنه وعن اللازم لكن صدق الثاني على تقدير صدق وجوب نصب الامام محال لان الاول
المطلقة والحقبة الممكنة متناقضتان لان حين وجوب نصبه يستحيل ان يثبت امكان عدم نصبه فتعين على
هذا التقدير صدق الاول فيكون معصوماً بالضرورة وهو المطلوب لست كلما لم يكن عصمة الامام
واجبة امكان انتفاء وجب الوجوب في كل وقت وكما امكان انتفاء وجب الوجوب امكان انتفاء الوجوب استحالته وجوب
المعلول مع امكان العلل كلما لم تكن عصمة الامام واجبة امكان وجوب نصب الامام فقد ظهر ان وجوب
نصب الامام لا ينافي مع عدم وجوب لعصمة لان الاول ملزم لوجوب نصب الثاني يستلزم امكان عدمه و
ثنا في الوازم يستلزم ثنا في الملزومات والاول ثابت في نفسه الثاني لا يمكن ان يكون الامام معصوماً امكان ان يكون

مفرا لا المعصية وبعد عن الطاعة فكان نصبه مفقودا وجوب نفسه وكلما كان نصب الامام واجبا كان مفرا
 الى الطاعة وبعد عن المعصية بالضرورة ما دام واجبا والا لانفت فائدة الوجوب فيكون الوجوب عبثا فلو كان
 هاتين المعصيتين مع استثناء عن مقتضىهما في اجتماع التقيضين ^ل لو لم يكن الامام معصوما لم يكن الفرق بين
 الصان والكاتب لكن التالى باطل بالمقدم مثله بيان لما لا يمكن ان الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يفرض له المعصية
 ويأمر بها وينهى عن الطاعة فاما ان يبقا ما على هذا التفسير فيجب طاعة او لا والى محال لان الامام لم يمتد ذلك التفسير
 اذا يفر على دعواه وحكمه لا طريق للمكلف الى العلم به ولا طريق الى العلم به فيمنع الفرق بين الصان والكاتب في صفة
 الامانة لكن ذلك محال لعدم عصمة الامام محال ^ل لو لم يكن الامام لم يعلم المكلف هل طاعته مفرة الى الطاعة
 عن المعصية او طاعته مفرة الى المعصية مفردة عن الطاعة اذا امانة لا تمنع من ذلك لانه غير معصوم حينئذ والطريق
 حينئذ الى معرفة ذلك وهو اعظم المنكرات عن تباعده فيكون نصبه معصوم نفذا للفرع لو لم يكن الامام معصوما لم
 يعلم المكلف ان تباعده مفسد له ومصلحة لا طريق الى العلم ذلك طريق الا الامانة ومقتضاها يجوز كونه مفسدا وهذا
 يستحيل بل تباع المكلف في كل بيت التباين فائدة ^ل لو لم يكن الامام معصوما لا يمنع الوثوق بوعده ووعيد
 امره ونهيه وصحة كلامه وذلك من اعظم المنكرات عن تباعده فائدة في نصبه ^ل لو لم يكن الامام معصوما كان
 انباءه اما للعلم بنفريه الى الطاعة وينبغي عن المعصية والظن او لا مكان ذلك والثالث ^ل لا فائدة في ذلك
 ان كل احد يتبع غيره مع امكان ذلك والثاني محال والاولا صغرى من الجتهدين فكان ينبغي حرجا بالبرج فغيب
 الاول وانما يعلم ذلك بامتناع التقيض فهو معصوم ^ل دائما اما ان يكون الامام معصوما او يمكن ان يجلب المعصية
 خال كونه معصية وعلى تقدير كونه مفسدا فلو انتفاء وجوه الحسن فيها واجتماع وجوه المفساد ولو لم يكن الفرق بين ما
 يجب تباعده وبين ما لا يجب تباعده فانه مائة خال لا انه لم يكن الامام معصوما يمكن ان يأمر بالمعصية على هذا التقدير
 المذكور فيها فان وجبت لزوم الثاني وان لم يجب مع انه الحافظ للشرع والمتميز بين العام والحلال لزم الثالث ويجوز قوله
 معدن يكون معصية فلا يحصل العلم به لكن التفسير لا يخبرنا باطلاق قطعنا عن او هو المطلوب من نصبه المعصية
 ضلال وكل ضلال لا يخرج من نوع من الله تعالى الا من اجتمع الاثمة فيجب ان نصب غير المعصوم من الله تعالى ومن اجتمع الا
 وكل من لا يكون نصبه الله ولا من اجتمع الاثمة لا يكون اماما ولا لزم الترجيح بالبرج واجتماع التقيضين وانتفاء
 الفائدة فيه ورفوع المفسد اما الاول فلان نصب الامام انما هو للتفويض والتجديد عن المعصية والتفويض اليه هو
 سبيل مره بالطاعة والامر بالمعصية ونحوه منها وذلك من غير المعصوم ممكن لا واجب فلو كان غير
 المعصوم اماما لكان قد جعل الامكان علته في الوجود لكن الامكان لا يصلح للعلية لما ثبت في علم الكلام فثبت غير
 المعصوم بان لم يجعل ما ليس بعلة علته وهذا ضلال واما المقدمة الثانية فظاهرة ما لو كان مكان التفرقة كافي
 فكان امكان الفرق من فضل المكلف كلها التفاضل لا مكانين والاضا ليزيد فائدة الاحتمال لكن في الغير ولو كان
 كافيا لكان نصب الامام واجبا طاعة عنه خالبا عن لطف فيكون محالا لانه اما واجب لكونه لطفنا كلما كان الامام
 معصوم فاما اما ان يتساوى الواجب عدمه في الوجه المقتضى للوجوب واجبا فيجب لا لفائدة اصلا لكن التالى باطل
 فالقدم مثله بيان لما لا يمكن ان مكان التفرقة لو كان كافيا لكان مكان الفرق كافيا فينبغي ان نصب الامام
 في وجه الوجوب فاما ان يكون ايجابه لا للتفرقة في وجهه اجماعا فلو لم يكن ايجابه في وجهه باطلان التالى فيضد

علم الكلام يخرج كما كان الامام غيره معصوما دائما ان يكون يمكن الترجيح بلا مرجح او يكون كل واحد من الناس مائلا برأسه
على سبيل البطلان للجامع مانعة خلوها من ذلك المكن معصوما كان نسبة التفريل له بالامكان لاحتمال التفضيل ولو كلف
الامكان يتحقق في كل واحد فان ثبت ما مشي من دعوى كل الناس مع تشاؤهم في وجه الوجوب لزم الترجيح بلا مرجح
وان يكون كل واحد مائلا على سبيل البطلان لا يرجح شيئا بل ان الثاني ظاهر اما الاول فمضروك ولما اثنى و
الثاني فمضروك ايضا ولا يستلزم من اجتماع بطلان التفريل في الامانة من فضل الله ثم فادرك كل
والفاد عندكم يجوز ان يرجح احد معذوراته لا يرجح فكيف يمكنكم الحكم باستحالة الترجيح بلا مرجح هنا فهو سؤال
قادر على كل تقدير فكل من اختاره من الامور هذا السؤال عليه فيكون باطلا لانه لا بد من واحد لا نقول فقال الله
على فمبين احدهما غير الاحكام وثانيها الاحكام النفس فالاول يجوز فيه الترجيح بلا مرجح فيه لتخصيص في خلافه
واما الثاني فلا يجوز فيه الايجاب في الترجيم لغيره ونقصه الا لكان ظاهرا وقد نفرد ذلك في علم الكلام ولما فوله
باطل لا يبرر على كل تقدير فكل كان الامام غيره معصوما دائما اما ان يكون الوجوب شرعا محضاً
فقوله لا شاعره او اقتضاء العلة الثانية معاولها في ضرورة دون اخر من مانعة خلوها لكن الثاني باطل فالقدم مثله
بينا الملازمة انه اذا وجب نصب الامام فلا يخلو اما ان يجب لنرض ولا الثاني في تحصيل الوجوب لعلة لانه اما
ان يجب لذاته او لغيره وكلها محال ان لا يشمل على غايته وعرضه الا لكان عبثا وهذا الوجوب غايته هي عبث
اجتماعا من مثبته لغايته وانما يتحقق على قول لا شاعره ان الوجوب شرعي محض ثبت الاول من لفصله والاول
فلم يزل التفريل للتعبد وما يوصل اليها وما يوفى فان عليه خائفا ولو كان غير معصوم لكان كون ذلك با
لقوة المحضة كافيا لكن الكل مشترك في ذلك وهذا هو العلة الثانية في الوجوب فلم يزل احد الاربع اما تحقوا
لكل واحد واحد وجود العلة الثانية مع تخلف معلومها على ما بطلان الثاني فلما بين في علم الكلام من الحسن
والفبع عفتان استحالته تخلف معلول عن علة الثانية متم دائما اما ان يكون الامام معصوما او يعين الله
لوجوب احد المتساويين في الوجه لفضله للوجوب مع عدم مرجح والتخير بين واجب وغيره مع تشاؤهم في الوجه
مانعة خلوها لكن الثاني باطل فالقدم مثله بينا الملازمة ان الوجه حينئذ يمكن التفريل ليس يختص به الامام بل
فيما به غيره في فاما ان يوجب عنه عبثا فيرجح ايجاب احد المتساويين في الوجه لفضله للوجوب مع عدم مرجح
وان خبر غيره وبين طاعة غيره من المواقف التخيير بين الواجب غير الواجب هو باطل لما بين في علم الكلام فان عدم
ايجاب طاعته محال والا لخرج عن الامانة وهو كما كان الامام غيره معصوم لم يكن مائلا على تقديره لمانعة الثاني
باطل لاستلزامه اجتماع التفضيلين فالقدم مثله بينا الملازمة استحالته الترجيح بلا مرجح فلا يوجب عنه عبثا الا
طاعة الكل اجاعا فعبثان لا يوجب عنه لانه فلا يكون اما فطعنا في كل واجب عبثا فاما لذاته او لصلته
ان لا يحصل الامانة له من الاول جماعا من الثاني وكما كان كذلك كان وجبا للمصلحة
فول المكلف في لو ثبت ممكنة معها لم يكن لها بد من التسبيل لتبطل الوجوب بوجد فاما خبره فهو خلاف
التقدير ولا لسيما في استغناء المكلف عن موثر وهو محال ولا مصلحة للامانة لا التفريل للتعبد اجاعا
ان يكون موجبا لها مع قبول المكلف مع عدم العصمة لا يكون موجبا بل يكون معه ممكنا هذا فصدق
معنا مقدمتان كل امام مع قبول المكلف يجب ان يكون مفرا بعد ولا شيء من غير المعصوم في قول المكلف

فلا يبرر على كل تقدير

يجب ان يكون معترضا بعد ان ينجح لا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب فتح كل واجب لكونه لطفاً واجباً
محقق اللطف عند موكله يمكن الامام معصوماً لا يجب تحقق اللطف عند موكله ذلك صدى وانما انما
يجب الامام لا لكونه لطفاً او يكون معصوماً او لا يجب يجب الامام وصلاً هذه لفصله مانعة خلو ظاهره لكن الكل
سواء الثاني لاطل فنعين عصمة كل كماله يمكن الامام معصوماً لا يمكن علة الحاجة الى الموثور هو الامكان الثاني
باطل فالقدم مثله في الملائكة لا الامام الا ان يمكن معصوماً كان لا يوجب التبعيد بالنسبة اليه ممكن لا يؤثر فيه
الا الامام والا لا يجب معصوم لكن لا يجب الامام الامام اخر والا لا يوجب معصوماً كان لا يوجب التبعيد بالنسبة اليه ممكن لا يؤثر فيه
امام خارج والمخرج من كل الامم غير المعصومين مع كونها امماً يكون معصوماً لا يكون ثابتاً ولو كان عتياً هذا
خالف فيكون الامكان متحققاً ولا حاجة فلا يكون علة الحاجة الى الامكان وهو المطلوب اما بطلان الثاني فباطل
في علم الكلام في ان اما ان يكون الامام غير معصوم ان يكون علة الحاجة الى الامكان مانعة جمع لان كل منفصلة
مانعة جمع من غير المتقدم ونفرض الثاني لكن الثاني ثابت لما بين في علم الكلام في معنى الاول فاما اما ان يكون
الامام معصوماً او لا يكون علة الحاجة الى الامكان مانعة خلو لان كل منفصلة تستلزم مانعة خلو من نفرض
القدم وعين الثاني لكن الثاني مثبت فنعين الاول وهو المطلوب ثبت كل واجب لكونه لطفاً فاما ان يكون
لطفه جاصلاً لبا لا يمكن او بالوجوب الاول غير كان فان الفعل لا يوجب مكان كونه لطفاً بل لا لطف
بالفعل والامام انما يجب لكونه لطفاً في حال ان يكون له الامكان المحض بل بالوجوب انما يكون كذلك اذا
كان معصوماً مانعاً فنبينا اللطف في الامام اما بالوجوب وبلا يمكن له الامتناع والثالث محال والا
وجوب الثاني يستلزم عدم وجوبه لانه لا يفي في وجوب الوجوب ثبوته للفعل بالامكان والاول هو المطلوب
غير المعصوم جاز ان يكون معترضا الى العصبية فلا يكون لطفاً فكل مناهضة ثبات انما واجب الامام لكونه لطفاً
بوجه الوجوب في اشياء الوجوب في المعاول فيجب بقاءه مع عدم العالج الضرورية والذاتية مثلاً
لما ثبت في العلم فان في ذلك ففعل ما ان يكون لطفاً فاما اوله بل طبعه دائماً او يكون لطفاً في وقت
اخر والثالث يستلزم نفى وجوبه والثالث يستلزم كونه امماً فلو كان دون اخر وهو محال لما تقدم والاول لم يكلف
ما لا يطاق ان او انتفاء فابدية فنعين الاول وكل ضروري دائماً لما تقدم في جرح وانما يكون ضرورياً دائماً اذا كان
معصوماً وهو المطلوب معترضا كما يمكن الامام معصوماً فاما اما ان يكون ليس بالامام دائماً او في وقت دون
مانعة خلو لا يمكن ان كان هو غير واجباً لواطاعه المكلف فيكون معصوماً لما تقدم وان لم يكن كذلك فلما
دائماً او في وقت فيخرج عن الامانة دائماً او في وقت لكن الثاني باطل لما تقدم فالقدم مثله في كل كماله يمكن الامام
معصوماً لم يجز المكلف بكونه معترضا او لطفاً له بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون مفسدة له ومفيدة كان كذلك
له فغير عن اتباعه لم يحصل له رافع فنفرض فابدية نصب فليكن بفضل الغرض من اتباع غير المعصوم جاز ان
يكون محالاً مضر او الاضرار عن الضرر والمنفعة واجب كماله كان الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه طاعة
وكما كان كذلك انتفعت فابدية ولم انتفعت كماله كان الامام غير معصوم انتفعت فابدية ولم انتفعت كماله كان
الثاني باطل قطعاً فلما تقدم في كل كماله يمكن الامام معصوماً كان اتباعه او كتابا للضرر والظنون وثرك
الاتباع بهما يكون دفقاً للضرر والظنون وان كتابا للضرر والظنون فيكون كلامه انما هو في اتباعه مستلزم

في علم الكلام في ان اما ان يكون الامام غير معصوم ان يكون علة الحاجة الى الامكان مانعة جمع لان كل منفصلة مانعة جمع من غير المتقدم ونفرض الثاني لكن الثاني ثابت لما بين في علم الكلام في معنى الاول فاما اما ان يكون الامام معصوماً او لا يكون علة الحاجة الى الامكان مانعة خلو لان كل منفصلة تستلزم مانعة خلو من نفرض الاول وهو المطلوب ثبت كل واجب لكونه لطفاً فاما ان يكون لطفه جاصلاً لبا لا يمكن او بالوجوب الاول غير كان فان الفعل لا يوجب مكان كونه لطفاً بل لا لطف بالفعل والامام انما يجب لكونه لطفاً في حال ان يكون له الامكان المحض بل بالوجوب انما يكون كذلك اذا كان معصوماً مانعاً فنبينا اللطف في الامام اما بالوجوب وبلا يمكن له الامتناع والثالث محال والا وجوب الثاني يستلزم عدم وجوبه لانه لا يفي في وجوب الوجوب ثبوته للفعل بالامكان والاول هو المطلوب غير المعصوم جاز ان يكون معترضا الى العصبية فلا يكون لطفاً فكل مناهضة ثبات انما واجب الامام لكونه لطفاً بوجه الوجوب في اشياء الوجوب في المعاول فيجب بقاءه مع عدم العالج الضرورية والذاتية مثلاً لما ثبت في العلم فان في ذلك ففعل ما ان يكون لطفاً فاما اوله بل طبعه دائماً او يكون لطفاً في وقت اخر والثالث يستلزم نفى وجوبه والثالث يستلزم كونه امماً فلو كان دون اخر وهو محال لما تقدم والاول لم يكلف ما لا يطاق ان او انتفاء فابدية فنعين الاول وكل ضروري دائماً لما تقدم في جرح وانما يكون ضرورياً دائماً اذا كان معصوماً وهو المطلوب معترضا كما يمكن الامام معصوماً فاما اما ان يكون ليس بالامام دائماً او في وقت دون مانعة خلو لا يمكن ان كان هو غير واجباً لواطاعه المكلف فيكون معصوماً لما تقدم وان لم يكن كذلك فلما دائماً او في وقت فيخرج عن الامانة دائماً او في وقت لكن الثاني باطل لما تقدم فالقدم مثله في كل كماله يمكن الامام معصوماً لم يجز المكلف بكونه معترضا او لطفاً له بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون مفسدة له ومفيدة كان كذلك له فغير عن اتباعه لم يحصل له رافع فنفرض فابدية نصب فليكن بفضل الغرض من اتباع غير المعصوم جاز ان يكون محالاً مضر او الاضرار عن الضرر والمنفعة واجب كماله كان الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه طاعة وكما كان كذلك انتفعت فابدية ولم انتفعت كماله كان الامام غير معصوم انتفعت فابدية ولم انتفعت كماله كان الثاني باطل قطعاً فلما تقدم في كل كماله يمكن الامام معصوماً كان اتباعه او كتابا للضرر والظنون وثرك الاتباع بهما يكون دفقاً للضرر والظنون وان كتابا للضرر والظنون فيكون كلامه انما هو في اتباعه مستلزم

كان الامام انما هو في الضرر والظنون فيكون كلامه انما هو في اتباعه مستلزم

٩٠
في حال نشأ من عدم العدم
في حال نشأ من عدم العدم
في حال نشأ من عدم العدم
في حال نشأ من عدم العدم

بمع فتقول الامام بعد التكليف لا يصح ان تكون فائز له الا لما كانت بعد غيبة الامام ففعل المكلف
وغاية الشيء يستحيل ان يكون سببا في ضدها لكن نصب الامام غير المعصوم قد يكون سببا في ذوال اصل التكليف
في بطل الفعل به فيكون سببا في ضدها حتى الامام لم يحصل الثواب المستحق بالتكليف ونصب الامام غير المعصوم
قد ينال التكليف فلا يفي في الثواب المستحق عن كل امام لان الامام التكليف بالضرورة ولا شيء من الامام غير المعصوم
لان الامام التكليف بالامكان يتبع لاشي من الامام بغير معصوم في كل ذي غيبة فانه يستحيل ان يكون سببا في
والامام فائز به تكليف التكليف بفعل المكلف ما كلف به وغير المعصوم قد يكون سببا في ضدها ذلك كما بينا فاستحيل
ان يكون اماما محظوظا كما كان الامام واجبا كان الامام مفرقا للتكليف في مظهر لاشي على تقدير طاعة المكلف في
كما كان الامام غير معصوم فعند لا يكون الامام مقبولا للتكليف في مظهر لاشي ويلزم بها قد يكون اذا كان الامام
واجبا لا يكون الامام مقبولا للتكليف في مظهر لاشي وهو بنا افضل لا في وقت لاشي من الاول في الامام
بمنزلة التكليف لعدم فعل المكلف به بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ينتج لاشي من كل
بغير معصوم بالضرورة في الامام تابع للتكليف وانما هو لاجله واما ان كان الامام غير معصوم
لا يمكن ان يكون سببا في ذواله في كل امام فان المكلف المطيع له افرق في فعل الامور به وبغير الله تعالى
عنه بالضرورة فلو كان الامام غير معصوم لضد بعض الامام المكلف اذا اطاعه لم يكن كذلك بالامكان
العام فيجتمع التقيض وهو محال والمقدمتان ظاهرتان فقد لاشي من الامام بامر بالمعصية ونه عن الطاعة
بالامكان العام فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة في كل سبيل من الله تعالى ان يجعل ما يمكن ان يكون
سببا للضد مفرقا الى الضد وغير المعصوم يمكن ان يكون سببا في ضدها لفعل المكلف به فيستحيل ان
يجعله الله سببا له في الامام اما خامل للمكلف على الطاعة ومنازع له عن المعصية او مكفوف له بعد
طاعته المكلف في حالة الناصر مانعة خلوها لا يمكن له فائدة فلو كان الامام غير معصوم ان يخالف عن الطاعة
فوق انما وجب لامام لكونه لطيفا في التكليف مفرقا الى الطاعة مبعدا عن المعصية فيستحيل ان يكون
ذلك في كل غير معصوم لا يستحيل ان يكون بضد ذلك فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم في كل مكان لان
غير معصوم لا يتبع حكم المكلف على الله تعالى لان الامام اتما وجب لكونه لطيفا بنوعه عليه فعل التكليف
حتى يفرق لمكلف في فعل المكلف به فاذا لم يكن الامام معصوما يمكن ان لا يتحقق ذلك للطف بل يمكن
ان يبعد عن الطاعة فاما ان يقع هذا الغرض بالفعل ولا يقع فان وقع فحجة المكلف ظاهرة ليس فيها العيب في
يجب ان يتكليف الامام في ذلك للطف فاذا لم يفعل ان كان للطف لم يجب على المكلف فعل ما كلف به والا كان الله تعالى
مريضا للغير فيعالي الله عن ذلك وان لم يتحقق كان لا مكان متحققا فلم يجز المكلف بوقوع شرط التكليف فلا
يجز بالتكليف لانه لا ينفى هذا الامثال لا ينفى الامام فاذا لم يتحقق لم يثبت وايضا فان الامام
اذا اتى ان يدعو الى المعصية وجاز ان يكون ضد ذلك للطف شتم الامانة على ضرورة ظنون قد امر به
الضرر المظنون فله في ترك الامانة عذر ولكن لا في باطل فطعا فالقدم مثله فكلما كان لازم اماما غير المعصوم
منفعية لكن المقدم من فائز في مثله ما الملائمة فظاهرة اذا انتفاء اللازم بوجوب نفع الملتزم واما انتفاء
فلان اماما غير المعصوم فيسارم التكليف بامتناع التقيضين بخلاف سائر اسان منها ذلك ان اتباع غير المعصوم

في حال نشأ من عدم العدم
في حال نشأ من عدم العدم
في حال نشأ من عدم العدم
في حال نشأ من عدم العدم

وطاعة له تكافئ للضرر المظنون كما يشاء وترك اتباعه وترك طاعته كذلك والاحتمال من الضرر المظنون واجب
 ترك اتباعه وترك ترك اتباعه **خص** دائما اما ان تكون امامة غير المعصوم منقبة وتكون ثابتة مع انتفاء لازمها
 خلوها من الشائ في حال ثبت الاول **بيان** الفصل ان امامة غير المعصوم يستلزم وجوب اتباع غير المعصوم
 متحرره لانه يشتمل على ضرر مظنون وضلع ما يشتمل على ضرر مظنون حرام وترك اتباعه حرام **الامام** واما
 لغيره **بيان** امامة هذا اللازم منقبة لانه جمع بين المنقبة دائما ان يكون امامة غير المعصوم ثابتة ولا يخلو
 منها فان كانت ثابتة ولا يخلو منها منقبة على كل تقدير **لزم** الامر الثاني وان كانت منقبة لزم الاول واما
 استحالة الثاني فظاهر في وجود الملزوم مع انتفاء اللازم **محال** **صلى** الامام شرط التكليف وسبب في
 فعل المكلف به والامام واجب فيجب ان يكون مانعا وغير المعصوم يمكن ان يكون مانعا **محال** ان يكون الامام
 غير معصوم **صلى** الامام مفرط في الطاعة ومبعد عن العصية وعلة الاستعداد للشئ بالذات وعلة الاستعداد
 عنه والاستعداد للضد بالذات منقبة ان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد با يكون معك الشئ ومبعد عنه
 معك الضد في الحال وعدم العصية معهما مع عدم التحصيل للمنافعة وعدم الطاعة مع الشهوة والتفرد
 يمكن ان يجمع مع الامامة المعدة للضد بالذات مع طاعة المكلف فلا يمكن امامة غير المعصوم **صلى**
 الامامة لمنع عدم العصية مع قبول المكلف واره ونواهي وهذا الشرط لا يكون في الامام نفسه لان ليس
 امام اخر حتى يقال يقتل او الامام ونواهي لا يتحقق امثال ذلك الا وامن نفسه نواهي لان الامر
 المأمور منه غير ان لا يمكن ان يقال الشرط امثال الله واختياره للطاعة والالكان خالفا من اللطف
 فيكون مانعا من عدم العصية في حق الامام مطلقا **لكن** يتحقق الشئ مع المانع له وعلة عدم **فستحيل**
 اجتماع عدم العصية مع تحقق الامامة في محل واحد وهو المطلوب **اما** قلنا ان الامامة مانعة من عدم
 العصية مطلقا لان الامامة للتفريب من التفريب لطاعة والتباعد عن العصية لكل مكلف والا
 لم يجز لتسببه لكل طاعة وكل معصية في كل وقت **كذلك** دائما اما ان يكون الشئ والمانع منه وعلة عدم **متحقق**
 في محل واحد او يكون الامام معصوما مانعا خالوا لان الامامة مانعة من عدم العصية وعلة عدم **متحقق**
 المانع عن الشئ والملزوم يستلزم امتناع المانع عن الشئ واللازم لكن الاول منقبة قطعاً واما ثبته عليه
 انه لو لا انتفاء لزم احد الامرين ما كون المانع ليس بمانع او كون الشئ الواحد ثابتا منقبة وكلا
محال ثبت الثاني وهو المطلوب **صلى** دائما اما ان يكون الامام ليس بمعصوم او يستحيل اجتماع الشئ
 مع المانع من وجوده وعلة عدمه مانعة جمع اذا الامامة مانعة من عدم العصية ويستلزم العلة في عدم
 العصية او تكون علة فيه فلا وكان الامام غير معصوم لم يجمع هذان الحكمان والثاني ثابت قطعاً **فثبت**
 الاول **صلى** كل ناصب لغير المعصوم اماما مخطئ والله تعالى او كل الامه يستحيل ان يكون مخطئاً بفتح نا
 غير المعصوم يستحيل ان يكون اماماً **صلى** ان يكون كل الامه وكل من لا ينصبه الله تعالى ولا كل الامه يستحيل ان
 يكون اماماً غير المعصوم يستحيل ان يكون اماماً **بيان** الاول ان امامة غير المعصوم يستلزم اجتماع الشئ
 مع مانعه وعلة عدمه لما تقدم ولما الكثرة فظاهر في المقتضى الثالث فلان ناصب الامام لغير الضر
 او الاجماع **صلى** ناصب الامام غير المعصوم اما ان يمكن ان يجعل احد الضدين سبباً في الاخر **محال** كونه

واما ان يكون الامام معصوماً فلا وكان اركان الامام معصوماً والجميع الشئ مانعاً

سبباً للضد ما يمكن ان يكون مغفلاً بالجهل ومكلفاً بما لا يطاق والكل خطأ وهو على الله تعالى وعلى الامم الحجة
 اما الملازمة فلان خبر المعصوم يمكن ان يدعو الى المعصية فاما ان يتبعه اماماً مغيراً ما بعد ان يكون قد جعل
 سبباً لحد الضدين سبباً في الاخر حال كونه سبباً في الضد واما ان لا يتبعه اماماً مع انه نص عليه نص غير
 بغيره فيكون مغفلاً بالظبيح وانما ان يكلف المكلف بعدم قبول قوله وعدم الالتفات اليه في وقت عصا
 وار تكابه مع انه لا يعلم ذلك لا بقوله لكونه هو الحافظ للشرع والمبين للاحكام ومع انه الفاضل المأمور
 يمكن مخالفتهم من تكليف ما لا يطاق ولما كان الحال محال لا يقال هذا لازم للوفاة لا لمكان الوفاة
 بالفعل وبين مكان الوفاة لا نأخذوا مكان لازم لا لمكان لازم ولا مستحالة استئذان الممكن المحال
 ولا لازم استحالة الممكن في مكان محال لكن ذلك ليس يمكن بل هو محال على الله تعالى وعلى كل الامم قبيح محال
 يقال دلة الاجماع دلت على عدم وقوع الخطا على استحالة التمسك بالامر والضرورة في العمل بقوله
 الامام نصب كل امه لا نأخذوا في علم الكلام استحالة استئذان نصب الامام الى المكلفين بل هو من
 تعالى ايضا ادلة الاجماع دلت على ان كل ما نفعله الامم حسن وكلما هو حسن بالضرورة لاستحالة الاستغناء
 على العس الفبيح وهما عطفان وايضا فقد ظهر في الاصل في لازم الضرر والعدم صحح اذا اوجب الله تعالى
 طاعة الامام على المكلف في جميع ازمه وهو معصوم وله ذاع الى المعصية وله مانع لا يمكن غير المعصوم في
 المنع وهو الامر والعقل فيكون اضلال الله للعبد يتم باخبار انسان غير مكلف لا يندفع بداعي الحكمة
 لانه لا يندفع الا بعد احتمال ان ان لا يثبث غير معصوم بالمعصية لا غير صراط جواز الخطا على المكلف
 وجب رفضه بل للمكلف من طريق الى التقصير منه وعدم ورود دخل عليه من هذا الوجه فلا يحسن الحكم
 بامر بان يطلب من هذا النقض من مشابهة في رد اداعي لمقتضية لورود القتل مع عدم مشايخ هذا
 المشايخ عدم طريق له الى جبهه النقض فيج هذا معلوم بالضرورة الماسة التماسه من الادلة
 الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام كلما كان الامام غير معصوم فذا ما اما ان يكون
 الله تعالى مكلفاً للعبد عقداً كسباً من غير سبب ولا كاسب ويكون مكلفاً للعبد بما لا يعقد منه صواب
 ولا طريق له الى التشابه وانما الى باطل فالمقدم مشابهة الملازمة انه لا يجوز اما ان يكون المكلف مكلفاً با
 صواب فعاله واوره ونواهيته ولا اول ملازم للاول في غير المعصوم يجوز عليه الخطا والامر بالمعصية
 فالمرجع الصواب الذي لا يتوقف بعده على مرجح اما ان يكون معلوم الحصول للامام عند المكلف ولا الاول
 يستلزم عصمة لحويل لطرف عند وجود المرجح الشام وان لم يكن معلوماً الحصول للمكلف فيكون التكليف
 تكليفاً بالخاصة ولعدم لزومه وجوب طاعة الامام او لها والجواز يقتضي الاول ان كان ما الاول فلما
 نفذ ما الثاني فلان لطفة الامام وطاعته من المكلف انما يتم بذلك والثالث يستلزم الجزء الثاني من
 المنفصلة المذكورة لانه تعالى كلف بطاعته في جميع ازمه ونواهيته لاجل الخطا في بعضها يمكن ان يكون
 الله تعالى مكلفاً للعبد بالخطا والظبيح واما بطلان الثاني فيفسه فظاهر لان التكليف بما لا يطاق و
 تكليف بالجهل وهو فيج على الله تعالى انما يستلزم امكان التقصير عليه هو محال لا يقال هذا لا يرد على
 مدعيكم لان عندكم ان الله تعالى فادار على الضبيح وفادار على الامر بالمعاصي والظبيح والتمسك عن الطاعة والامر بما

تدريج بين الامم الحجة

الاول

كان تكليفه ذلك التكليف بغير سبب من وجه

البيان ان الله تعالى
 لا يكون

لا يطابق من حيث القدرة وان منتهى من حيث الحكمة خلافا للنظام وكل مقدور ممكن فلا يصح سئنا ان يقبل
 التبع وهو المنفصلة لا مكافئ لاننا نقول ان الحال ممكن ذلك مع فرض الحكمة لان وجود الممكن مع علته من
 هذه الجهة محال لذاته لانه اجتماع التقيضين فلو كان الامام غير معصوم لكان ذلك مع فرض وجود حكمة تعالى
 بالنظر اليها لان ثبوت الملازم على تقدير الملازمة الكلية ثابتة على كل تقدير يمكن اجتماعه مع المقدم فلا يتم
 الاثر في ذلك التقدير ولما افترق المعصوم مع فرض جوب طاعة في كل وقت وخالف في كل احوال في ثبوت
 على كل تقدير حكمة تعالى استلزامها المنفصلة الثانية من الحاوي كتاب هنا مقدم ما في آكل تحت
 فلا بد من سبيل ما يجب عنده المسبب ب كل ما وجب لكونه لطفا في واجب يمكن ان يحصل ذلك ذلك
 الواجب لا به والامام واجب ككل ما وجب عنها لكونه لطفا في واجب لغرضك لم يفهم غيره مفسر في اللطيفة
 في ذلك الواجب الا لم يتعين ك الامام واجب عنها لكونه لطفا في فرض لم يكلف غير المعصوم من طاعة
 ويتبعه عن المعصية اذ انقر ذلك فنقول عند قدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة وبعده عن
 المعصية وعلمه ما ان يفهم المسبب لم يرجح للفعل المستغنى على شيء اخر او لا والثاني محال والا لم يكن مضرا
 بل يوقوف على شيء اخر وكان يجب عند وجوبه بدل على عدمه والاول يستلزم الوجوب عند الامام ان لا
 يثبوت على شيء اخر فيكون ذو السبب ليس له سبيل هذا خلف وكلما كان الامام غير معصوم لم يجب
 التبرج اجتماع هذه الاشياء بطلان الثاني يستلزم بطلان المقدم عند وجود الامانة والتكليف وعلم
 المكلف وقدرة القدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة ورده عن المعصية وعلم الامام وانفسا ان
 له اما ان يجرى رجحان وجود الفعل وعلته في نفس الامر من المكلف وموجبه الترتيب في نفس الامر وموقوف على
 شيء اخر او لا والثاني محال والا لو جرت لك الاخر لكونه لطفا لانه الفعل بدون وكما كان كذلك كان
 واجبا لكن لا يجب على الله تعالى شيء اخر خارج عن هذه الاشياء وان لم يثبوت فاما ان يجب الترتيب
 للفعل والترتيب عند اول والثاني محال لا سبب غير ما ذكرنا والا لكان موقوفا عليه فاما ان يكون هذا
 هو السبب لئلا يكون له سبيل في الثاني محال لما تقدم في عين الاول واذا كان كذلك وجب عصمة
 لوجود الامانة وقدرة الامام في صورة نفسه الا لم يكن مكلفا في تحقيق السبب لئلا واما في تحقيق السبب
 ويشتت نفسه ولا يغني بالعصمة الا ذلك لا يقال لامانة الحظ للغير سبب صورة الغير في نفسه والا لكان
 اماما لنفسه فاهم نفسه لاننا نقول الامور والنهي القدرة والعلم في حق الامام كاف ولا فان كان الاول
 حصل السبب لئلا وهو المطلوب ان كان الثاني فاما ان يكون الموقوف عليه حاصل الامام او لا
 والثاني محال والا لزم الاخلاق بالاطف الواجب الاول يستلزم حصول السبب لئلا وايضا فان لا
 لطف عام بوجودها للامام وبعمل الامام وحمله لغيره فاستغنى بها عن غيرها ج الامانة لطف لكل
 غير معصوم في تحصيل الواجبات ومنع المعاصي لتساوي الكل في علته الاحتياج وعدم قيام غيرهما فاما
 والا لم يجب عنها وكلما كان الامام قادرا على حمل المكلف على حمل الطاعة وابعاده عن المعصية غايبا
 وجب تحقيق ذلك والامان ان يجب عليه صراحة الامكان او يرجح بالنسبة الى الداعي والثاني محال
 والا انفس غايبا والثاني يستلزم الوجوب الاول المقصوف ولو كان الامام غير معصوم كان معصوما

وهذا حال

لنخلق ما يجب عليه الافعال فبأن ^{هو} واجتماع التقضي ومحصل المطلوب بضاتك لو لم يكن الامام
معصوما لزم احد الامور الاربعه اما كون ذلك سببا لا سببا ما لا وجعل غير السبب سببا او عدم ايضا
ما يتوقف عليه لفعل من اللطف والنجاب حد المشايين في وجه الوجوب عينا بل ارجح ما في خلوه
اللازم بافتقاره باطل فينتفي الملزوم اما الملازمة فلا لا طريق للمكلف في محصل الحق والقرب من اطلاق
طالعده من المعصية الا الامام لا اتم ان يكون طريقا او لا في شأنه جعله سببا لا سببا والاول
ان يقوم غيرهما معا او لا والاول يستلزم النجيب حد المشايين في وجه الوجوب عينا بل ارجح والاول
ان يتوقف بعد هنا على شئ اخر او لا والاول يستلزم عدم وجوب اللطف الذي يتوقف فعل الواجب عليه وانما
اما ان يكون سببا تاما فيقرب لمكلف وهو يعلم الحق او لا في شأنه كون السبب سببا ما لا والاول
ان يكون معصوما او لا يكون اما في المعصوم سببا تاما لانها مع طاعة المكلف لا مثاله لا واره يمكن ان لا
يقرب من الطاعة واما بطلان اللازم بافتقاره فظاهرة اما في غير المعصوم مع طاعة المكلف للامام واما
واره ليس طريقا للجزم بالنجاب والتفريق لا يتبع لا طريق غير الامانة لان تقدمه فان لم يكن للمكلف طريقا
معرفته لثباته وصحته فانه في نصب الامام والادلة عليه طاعة المكلف له في جميع اواره وعدم مخالفة في شئ
اصلا جعله شارعا سببا تاما في التقريب لتبقيد فلو لم يكن الامام معصوما لا يمكن ان يكون التقريب والتبقيد
منه وكما يمكن ان يكون اثره عنه لم يكن سببا ذائبا بل غائبا ان يكون اكثر بافغول كلما كان الامام غير معصوم
كان الله تعالى قد جعل السبب اكثر من ان يغيب سببا ذائبا لكن الثاني باطل لاشتماله على الضلال فكذا المقدم
وكل امام فان طاعة المكلفين له مع نصبه كانت في اللطف بالضرورة ولا شئ من غير المعصومة طاعة المكلفين
مع نصبه بكونه في اللطف بالامكان ينتج لا شئ من الامام بغير معصومة بالضرورة في التصرف فلا في ذلك
لكن الله تعالى لم يخلو باللطف الذي يتوقف عليه التكليف وهو محال واما الكبر فخلافة يمكن ان يدعو اليها
وينهي عن الطاعة او يهل فيها فيكون كافيا في اللطف مع الامام غير المعصوم يمكن ان يخرج عن اللطف
يقوم به فان بقى اما لم يحصل اللطف كان فذا فيهم ما ليس بلطف لا يحصل منه اللطف مقامه وهو محال
لاشتماله على العيب والجهل المركب ان لم يبق اما فان لم ينصب غير خلا عن اللطف لواجب ان نصب اما
غير مع عدم دلالة عليه لا تعين المكلف في ذلك استلزم تكليف ما لا يطيق اذا لم يعرف الامانة لا هو وكل الا
وذلك يوجب الالهي في الفتن وهو عين ما لزم الخيال طاعة كانت الامانة ثابتة في كل وقت كانت لطفها
الهي في التكليف انما وكلما كانت كان كذلك استحال ان يخالو وقت لوجهنا على الله تعالى وعلى الاله على القول
فاهلها خطاء وكلما كان الامام غير معصوم يمكن ان يخالو وقت ما عن اللطف في اللطف لا يتم لا ينصب
الامام خاصه بل بدعائه على تقدير طاعة المكلف له وهذا يمكن ان يخل به غير المعصوم واجتماع الممكة التناقض
للضرورة مع محال في كلنا جعل الله سببا موصلا للمكلف في غايته مطلوبة له تعالى يتوقف حصولها
واما يحصل تلك الغاية منه لامن غير فلا بد وان يكون واجب لثابتة اليها اذ طلب تلك الغاية التي لا تحصل
من ذلك لتبني تمام المكلف مع عدم حصولها دائما اذ لو كان حصولها منه دائما اذ كل شئ سبب بوجه
المستبعد دائما دائما وكل شئ سببا في محصل حصوله مع فرض عدمه هذا خلاف القرب البعد سببه لاما

مع طاعة المكلف لم يكون واجبا عنه وكل من ليس بمعصوم لا يجزئ به ادائا اتما ان يكون الامام معصوما
لما ان يخرج الواجب عن كونه واجبا خال كونه مشتملا على وجه يقتضي جوبه او يخرج الشرط عن كونه شرطا
لزم تكليف ما لا يطاق مانعة خالوا لانه اذا لم يفرق المكلف من الطاعة بل طاعها فاما ان يفرق الفعل لانه
هكذا للطف شرط فيه واجبا او لا يفرق فان لم يفرق ثبت او ان يفرق يخرج اللطف عن كونه شرطا لزم ب
وان يفرق لزم التكليف بالشرط خال عدم الشرط وهو ج لکن لثاني باثباته باطل فكذا المقدم ب
كلما كان غير معصوم امكن ان يكون الشرط مغاذا خال كونه شرطا لکن لثاني باطل فطعا فكذا المقدم ب
الشرطية انه يمكن تبعده المكلف عن المعصية خال كونه اتما شرطا للتكليف انه لا يمكن معصية الا
اتما اخرج اليه لاجل عدم العصية فالله منه في هذا الحكم مع طاعة المكلف له في جميع احواله وكلما كانت ك
لذلك كان الامام معصوما اذ يستحيل ان يطلب نفسه شيء مما هو متحقق منه يدل لطيفه الامام اذا اتما بتم
بما يرغب الطالب للحق في اتباعه فيما ياريد وينهاه عنه من الاوامر والنواهي الشرعية وان لا يصدر من الامام ما
ينفرض عنه وصدر المعصية منه مما بعد رغبة المكلف له في اتباعه وينفرض عنه فيستحيل عليه المعصية ولا
انتفى فابده ثم لا اذا ارتكب لاداعي ضد ما يدعوا اليه كان من اعظم التداعي له عدم طاعته فلو ارتكب الام
معصية ما انتفى فابده ثم لا بالكلية بل لا اعظم في التقرف من اتباعه من معصية المكلف له من مثاله في وجب الحاش
وانه لا يمتنع عنه بوجبه فلا فائدة فيه بئ كما كان الامام غير معصوما لما ان يجبل شياؤه او يكون الله تعالى مطلق
المكلف حد الضدين مع ثبوت علته فكذا الاخر وعدم فداء المكلف على ان لها والثاني في نفسه باطل فكذا
المقدم اما الملازمة فلان الامام اذا لم يكن معصوما كان موجب التقرف من اتباعه ثابت لان موجب التقرف
مساواة في جواز الخطا وطاعته في جميع بلا مرجع وعدم الوثوق باقواله وافعاله وكلما كان موجب التقرف
ثابتا فان لم يجب طاعته ثبت القسم الاول وان وجب طاعته وجب رغبة فيها لکن الرغبة والتقرف ضدان
يتم في الشا في يكون قد طلب حد الصدد مع وجود علته فكذا الاخر وعدم يمكن المكلف ان لها مع ثبوت
التكليف مع اتمانه غير المعصوم لا يتجه من الاول ثابت فطعا فينتفي الثابتان الثاني ان التكليف
اتما هو بالمكن وهو موقوف على اللطف الذي هو الامام فاذا كان الامام غير معصوما ما ان يثبت
لا يثبت فان كان قبيح التكليف فاستحال منه فالا وان ثبت فالمكلف له عن اتباعه تقرف فلا يتبعه اتما
وجب للطف لانه لا يفعل حتى يفعل هذا اللطف مع هذا اللطف لا يفعل فلا يكون لطفه فينتفي
التكليف لاستفاء شرطه واما ثبوت الاول فظاهر بطلان كل ما كان حصوله لا يبين له مما يثبوت عليه
استعدا فاقابل كان الفاعل قد وجب اليه هو بها فاعل الا يفر وجوب لفاعل مع استعداد
القابل هو خلاف التقدير فاعل التقريب لا الطاعة والتبعيد عن المعصية هو الامام من جهة انه مصيب
غير مخطئ وجوده لم يبق الاستعداد للحصول واستعداده هو بقوله وامثال وار الامام ونوا
فلزم وجوب لجهته التي هو بها فاعل له عدم الخطا ولان الطاعة عدم مقابلة المعاصي وهذا
العصية لكان الامام غير معصوم لزم احد الاربع ما كون استعداد المحل مع كون امكان جهة الفاعل
هو جهته ما يثبوت عليه لا يثبوت ولا كون الامام ليس تمام اللطف الذي يثبوت عليه التكليف والثاني في نفسه باطل

فالمقدم

فالمقدم مثلهما الملازمة فلان الامام هو المفرد لمبعد من جهة فونه العلية بالفعل فاما ان يكون امكان
فعل الطاعة والانتهاء عن المعاصي كافيا مع امثال المكلف فيلزم الامر وان لم يكن فاذا كان الامام غير
معصوما يحصل منه الالامكان فلا يكون هو تمام اللطول الذي يتوقف عليه التكليف لمعصوما
بطلان الثاني فظاهر كعدم عصمة الامام مع استحالة اجتماع المعول مع عدم علة ثانيا لا يجمعان والثالث
ثابت فينفي الاول ما لا يناقضه فلان عدم عصمة كسائر الامكان لا يكفي بامكان جهة الفاعلية بالفعل لما تقدم
والامكان يجمع السلب والمراعاة بالامكان الخاص هنا واذ اجماع السلب جامع للمعول السلبان معا
العمل جامع للمعول فيلزم ثبوت المعول مع عدم علة ^{الامكان} والثالث فظاهر كعدم ثبوت الثاني فظاهر كعدم ثبوت الثاني
غير معصوم كان الممكن اجبا والثالث باطل فالمقدم مثلهما الملازمة ان عدم عصمة الامام يستلزم الاكتفاء
لامكان جهة الفاعلية فيكون كافيا في الوجوب من جهة الفاعل وهو واجب لذات من حيث هو لا يمكن
فرض نفیضه فلا يمكن فرض نفیض فعل مع الذات هذا هو الوجوب يقال هذا وجوب نظري الى العلة
فلا ينافي جواز فرض نفیض من هذه الجهة ولا ينافي الامكان لاننا نقول يلزم انه فرض حال لامكان يمنع
مع فرض نفیض من غير النفقات في شيء اخر فلا يكون مكانا بل وجوبا كمن لو كان الامام غير معصوما
معصوما لانه اذا استلزم عدم عصمة الامام الاكتفاء في جهة الفاعلية بالامكان وجب به وكان معصوما
كلما كان الامام غير معصوم فكلما كان المكلف مطيعا له في جميع اوامره ونواهيه يجب ان يكون معصوما والثالث
باطل فالمقدم مثلهما بيان الملازمة انه اذا كان لامكان كافيا في جهة الفاعلية وهو مع فلو المكلف كان في
تمام النشأ ثم وجوب لاثر وهو القرب من الطاعة لكن الثالث باطل لامكان امر بالمعصية ونهي عن الطاعة
لا يقال ذاهي عن الطاعة وامر بالمعصية وجب على المكلف الاتباع من حيث امثال لا روال انتهى من جهة
الطاعة والمعصية فالمكلف مطيع من حيث امثال الامر من جهة المعصية والطاعة وان كان الامام حيا
لا تانفول جهة حسن طاعة الامام هو كون الامور به طاعة وكون المنهي عنه فيجاء الا لثان فان وجوب
الامام انما هو لاجل تعريضه وحمله على الطاعة ونهي عن المعاصي فهو تابع للامور به فلا يكون ان يكون
المكلف بامثاله فاعلا للحسن لافاد فاعل للفيض فاذا انتفى وجه الحسن انتفى الحسن كمالا كان الامام
غير معصوم فلا يكون عدم العلة علة عدم المعول والثالث باطل فالمقدم مثلهما الملازمة ان عدم
عصمة الامام يستلزم الاكتفاء بامكان جهة الفاعلية لجهام عدم الفاعلية فيكون عدم العلة لغير
علة لعدم واما بطلان الثالث فظاهر في علم الكلام كقول لو كان الامام غير معصوم لكان وجوب المعول مع
امكان العلة وعدم اللطف الذي هو شرط في التكليف من جهة الله تعالى او من الامام مع طاعة المكلف
الامام وامثال جميع اوامره والثالث باطل فكذلك المقدمة ^{يكن} الملازمة ان نصب الامام وحده غير كاف في اللطف
بل مع دعاء الامام الى الطاعة وبعد عن المعصية فاما ان يكفي فيه لامكان فيلزم وجوب المعول مع امكان
العلة عند طاعة المكلف له في جميع اوامره ونواهيه ولا يكفي بل لابد من الامر بالطاعة والنهي عن المعصية
طاعة الامام فلا يحصل فكون اللطف قد انتفى من جهة الله تعالى ومن جهة الامام فلا يبرح علة ^{المكلف}
ويكون معدودا ويكون له الجزاء لا بد في اللطف من نصب الامام ونصب طريق المكلف في معرفته

والله اعلم بالصواب فانظروا الى الامام في الامور الشرعية

العلم بانها باس بالطاعة ولا يخل به وينزع عن المعصية ولا يخل به والله لا يفعل ضد ذلك فاما على سبيل
الوجوب او كونه فيها الامكان والثالث ان يسلزم كون الامكان المتشاي لظرفين سببا للترجيح والاعتقاد بالا
سبب متخيل هو ترجيح فاعتقن الاول وهو المعصية كتحريم احد طرفي الممكن لا بد وان يكون ذلك الظرف
واجبا لان المتشاي لظرفين بالنسبة اليه يحل بان يكون من محال احدهما كقولنا ان الامام غير معصوم
فقد جعل المكلف على الطاعة ذلك المعصية مع تكليفه وامكان تجزئة الصبي او تكليفه بالطريق السوء وهو لا يمكن له المكلف
للاطاعة والمعتد عن المعصية وهذا يعني تحقيق في المكلف نفسه فبازم ان يكون ايضا عبثا اذ لا بد له ان يفتد في اجبا
العمل بالفعل الا ان لم ان لا يكون الكافو كما في طاعة الامام ولا الباع في الوجوب بدون يكون اما الذات
الشيء كالمعرفة او الصالح ناشئة عن الامانة من اثنائه فتقول اما ان لا يحصل ذلك الصالح الامانة يحصل ذلك
الصالح منه ومن غير موجب يكون كل مصلحة تقتضي الوجوب شيئا او مفعلا في تحصيلها والاول موجب بوجبه
عينا واثنائه اما ان يكون احدهما مشتملا على مصلحة لا تقتضي الوجوب بل تقتضي ترجيح فكون افضل للترجيح
على الشيء بدونه الا ان كان الافضل اما ان يكون احدهما مشتملا على بعض الصالح المتضمن للوجوب دون بعضه
بوجبه اثنائه الا عندئذ الاول هكذا ينبغي ان يفهم الواجب اعتبارا بالخير والذبح على البدل الذي انظر فلان فتقول
الوجوب الذي يقتضي وجوب نصب الامام وجوب طاعته وتحقيقه في المكلف نفسه كما نقرر فجملة اما عليه ايضا طاعته
على عينه مع مشاركتها في وجبه الوجوب لا لو كان الامام غير معصوم ان يجرى الشارح بين طاعته وطاعته
اي مكلف كان بحيث لا يوجب عنه عينا لان مدية الامام على حمل المكلف ليس شرط مطلقا بل لو طاعة المكلف
وكل واحد هذا المعنى متحقق في فقهنا فابده الامانة لا يقال لا يجب الشبهة على تقدير انما غير المعصوم للمانع وهو
كون الامام يجب ان يكون معبرا الا فانقول لا نسلم ان المانع متحقق على تقدير انما الامام وغيره فاذ انهم خلا
الضمان من امر لا يقال انما منع بل يندل من ذلك على استحالة ذلك لا بد **الرب** اما غير المعصوم يسلزم ان يقع
الواقع وكلما استلزم تنفع الواقع فليس يواقع بنبذ اما غير المعصوم وغيره فافعلما الصغر فلا تها استلزم احد
الامر من اثنائه جميعا لفعلا للمنافين في الصالح اثنائه منها المتضمن للوجوب من غير ترجيح او وظائف الامانة
وغيره في وجوب الطاعة لما تقدم من كلامه اخلاص الواقع واما الكبر فخلاف كل ما استلزم تنفع الواقع لو كان
واقعا انهم اجتماع التفضيل هو ظاهر اثنائه اثنائه كون كل ما لا ينافي لفعلا مدية ومنتهى الصالح الذي جعله
مقتضيه للوجوب كمن لفعلا غير واجب في طاعة امام غير المعصوم للمكلف فتشاي عدمها في ما تقدم فبازم
ان لا يكون الامانة واجبة هفت **ل** كقولنا كان الشيء عددا متشابها بين الصالح اللطيفة لم يجب الشيء ولم
يجب اليه فاو كان الامام غير معصوم ذلك **له** لو كان الامام غير معصوم انما يجب الشيء مع مخالفة مدية
لوجوده ومنتهى الصالح الذي جعل الوجوب لاجلها مع اثنائه على مقتد له في عدمه وانما باطل فكذا التقيد
بين المانع ان المقتضى فدية الامام لو طاعة المكلف تكليفه وعقله وغبته في اثنائه المكلف متساوية في الترجيح
المقتد للآمن من وجود الامام اثنائه كالجوار على المعصية وكذا من غير علم المكلف بخلاف المكلف فانه
لو اراد الطاعة لم يحقق اجبا نفسه على المعصية ولا يحقق الكذب مع نفسه **ل** لو كان الامام غير معصوم
انما يجب احدا الشئين المتشايين في منتهى الصالح مع كون احدهما يحتاج الى شرط اكثر دون الاخر والثالث باطلا

لج

فالمدح

فلا يقدم مثله في الملازمة ان فدية الامام على الغير في التبعيد مشروط بباطل المكلف لم يخالف المكلف نفسه اما
بطلان الثاني فقد ظهر في علم الكلام لو كان الامام غير معصوما لكان المكلفون في وجه الحاجة لكن دفع
موقوف على دفع حاجته اذا احتاج في محصل شيء لا يفتقر فيه في محصله الا بعد استغنائه وشخصه فان كانت
دافعة لحاجته لم يصح العصمة ووجه الحاجة هو اذا لخطا وان لم تكن دافعة لحاجته وتحقق احتياجه لم يدفع حاجته غير
فلا يصلح للامامة كالحكم كما كان الامام غير معصوما ان يكون فرض معصيته واره بها ممكنا او محالا او الثاني
بسنن العصمة والاول لا يلزم في فرض وقوعه فلنفرض انه وقع فاما ان يكون كلما الطاعة المكلف في جميع
ونواحيه في جميع الاوقات يكون ليس بمحظو دائما فاما ان يكون محظو في ذلك الوقت الاول بسنن لم يفتقر
فيكون له بالاتباع فان اتباع الصبي في الاول من اتباع المخط في بعض الاوقات خصوصا اذا لم يعرف وقت خطا
والثاني بسنن ان لا يكون للمكلف طريقا لا يفتقر من الطاعة والمقتضى المعصية فذلك يكون موقفا على الامام
والاول لا يفتقر ولا طريقا لا يفتقر لعدم وجوبه في حاله بالمعصية لا يكون مقتضى بالاولا فالا يكون للمكلف
طريقا لا يفتقر لاتباعه فاما ان لا يكون مكلفا فيخرج عن التكليف فلا يجب للامام في ذلك الحكم لانه انما يجب
للتكليف فاذا انتفى فلا يجب اتباعه وهذا التكليف بما لا يطاق بعينه لعدم تعين الاتباع وقت عدمه وان يقع
مكلفا كان تكليفه بما لا يطاق بعينه لعدم تعين الاتباع وقت عدمه وان يقع مكلفا كان تكليفه بما لا يطاق
وهو كالحكم كما كان الامام غير معصوما ممكن في كل تكليف ان يكون في تمام مع فدية المكلف عليه وجوب
الفعل لان الامام اذا اخطا في الحلف في التكليف لا يحسن بدونه وليس لطيفه باعتبار ذاته بل باصا به لكن التكليف
الذي يكلف الله ثم يبدل فيجب احكامه اما في غير المعصية بسنن شدة حاجة المكلف كلما استلزم شدة الحاجة
استحال ان يحصل منه الفقه كلما استحال ان يحصل الغنى كان نصيبه الغنى بحال البيان لاستلزام ان المكلف يحتاج
الى التفرغ لمن يحصل الاصابته في حفظه من جوهره عليه دفع الظلم من القوة فاذا كان الامام غير معصو
احتاج التعرف انما دفعه الى الطاعة ودفع ظلمه في ظلمه فان التكليف باتباع الامام زيادة في التكليف لكن
معرفة صواب ذلك لا يصلح من الامام لاحتمال الخطا فلا بد من مقتضى اخر اما الامامة زيادة في التكليف للامام مع
جواخطائه وكونه غير معصو في اجتهاد الامام ازيد من حاجة المكلف فثبت ان الامامة زيادة في التكليف للامام مع جوا
خطائه وكونه غير معصو في اجتهاد الامام ازيد من حاجة المكلف اذا كان في التكليف المتعلق بنفسه مجتبا
الى الامام فالذي يتعلق بغيره من اجتهاد غير ذي شأن في غيره في التكليف المتعلق بالنفس في يده في التكليف عنه يوجب
مضالح غيره وهو الاقرب لوجوب زيادة تكليفه في كل شئ يخرج ما بالقوة الى الفعل في ان يكون بالقوة
بل لا بد وان يكون بالفعل الامام يخرج للمكلف في قوة العلية من القوة الى الفعل في العمل ولا بد وان يكون
لفعل بالنسبة الى كل واحد من الواجبات وهذا هو العصمة في كل مبدء للكمال فان كماله بالفعل الامام
للمكلف من حيث عدم العصمة فلا بد وان يكون كاملا بالفعل بالعصمة وهو غير المعصو فافضل فلو اراد الله سبحانه
وتعالى تكبيله كان لا يتكامل الا بالامام فصلى الله عليه وسلم عظمته وفقدت سماته والامام لتكبيله فلا يمكن
يكون ناقصا في لو كان الامام غير معصوم لم ان يكون احدا مثلين علته في الاخر والثاني باطل فالقديم
مثله في الملازمة ان غير المعصوم فيواهم العلية منسوبة فقوة الامام منسوبة لقوة المأموم مع ان قوا الاما

يكون

امكن

معلولا

علة ^{مفترقا} لو كان الامام غير معصوم لزم امكان كون المعلوم اقرب سندا الى الوجوب من العلة والثاني باطل فالفد
 مثله بيان الملازمة ان العصمة والنجوى طرفان وبينهما امران لا ثالث لهما فلو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون بعض
 المكلفين اقرب من غير الطاعة ولو في بعض الاماكن لكن قوة العلة علة ^{مفترقا} لو كان الامام غير معصوم لزم
 امكان كون الامام البعيد عن الوجوب علة في الفعل والثاني باطل فالفد مثله بيان الملازمة ان الامام انما
 اخرج اليه لكون المكلف غير معصوم يمكن له فصل الامام بقوة العلة بقربه من طرف العصمة ^{مفترقا} هما امكان
 بوصلتهما ان طاع المكلف فذلك يكون بالنسبة الى ما هو ما اقرب منها الى الامام فيكون الممكن الا بعد ان
 الوجود اقرب علة في الفعل وهذا ^{مفترقا} لو كان الامام غير معصوم لزم امكان كون الذات بالغير وامكان
 الدور والثاني باطل فالفد مثله بيان الملازمة ان الامام ^{مفترقا} مع با في ما يثبت عليه وجودها لا يخلو
 ان يكون علة في امكان الطاعة للمكلف وفي حصولها بالفعل الاول ما زعم الاول فاما ان الطاعة لثابت
 فلو كان معقولا لغير كان مبالا لثابت معلوما بالغير هو الامر الاول والثاني ما زعم الثاني لان المكلف اذا لم
 يعلمها الا من الامام ولم يفعله الا امام ولم يدعه اليه فان في التكليف لزم تكليفه بالاطاعة وان لم
 يبق التكليف خرج عن التكليف فيخرج الدعاء عن الوجوب الشرطي فيها فيكون الوجوب ^{مفترقا} اعم
 الاعلام والدعاء والاعلام ^{مفترقا} عن الوجوب هو الامر الثاني ولما بطل الثاني في نفسه فظاهر في الامام
 يجب لكونه مفترقا بالفعل الا لا يتحقق وجوب طاعته بالنسبة الى الكافر بل يجب لكونه مفترقا بالقوة ثم هذا معناه
 احدهما انه لو اطاعه المكلف او تمكن من جملة على الطاعة وثبوت فعلها على نفسه لا يمكن ان يكون مفترقا او
 ثانيهما انما لو حصل استجماع الشرائط غير التفرقة ما يثبت عليه الارادة السعفية للفعل مع ثبوت الفعل
 عليه لوجب ان يفرق ليس المراد الاول الا لا يمكن تفضله مع استجماع الشرائط قبل المكلف ^{مفترقا} التفرقة
 ما يثبت عليه فيكون المكلف مفترقا والامام ^{مفترقا} مطلقا في فائدة بل المراد الثاني وانما يكون كذلك لو
 كان معصوما او غير المعصوم يمكن ان لا يفرق ^{مفترقا} الفعل وثبوت على شرايط منها الامام وما يستلزم
 به وهو انما منها هو من فعل المكلف كما مثال اوله وطاعته والتداعي وغير ذلك منها ما هو في الله
 عز وجل انصب الامام او من فعل الامام كقبول الامامة وتفرقة عند المناجزة وعائنه على الطاعة مع
 قدرته فعدمه انما يكون بعد بعضا فاما ان يكون ذلك من فعل المكلف او من فعله فهو من فعل
 الامام فعلى تقدير عدم الاول بان يكون فدا في المكلف بجميع ما يرجع اليه غير تابع فعل الامام كراداة الفعل
 فيكون ما هو تابع لفعل الامام بما لا لو فعل الامام فعلة الفعل المكلف في ذلك لو امكن تحقيق الثاني ^{مفترقا} لك
 الاخلال بالواجب بالامام فلا يكون مفترقا الى الطاعة خرج مع قدرته وطاعته المكلف له فلا يكون اماما في
 الصورة وهو مخرج او يمنع فليزم ان لا يعلم امام حتى يعلم امتناع ذلك انما يعلم امتناع ذلك مع العلم بوجوده
 معصوما انما يجب طاعته مع العلم بكونه اماما او يمكن المكلف منه مع نصب طريق العلم لا بد منه من المطابقة ^{مفترقا} في
 امكان العلم بامانة على عصمته كذا اماما فاما ما غير المعصوم ^{مفترقا} لو كان الامام غير معصوم لكان
 لطف بوجوده وعده والثاني باطل فالفد مثله بيان الملازمة ان كل حكم ^{مفترقا} يمكن من حيث هو ممكن شأنا
 فيه وجوده وعده ^{مفترقا} الطرفين من جهة الامكان فالامام انما وجب لكونه لطف فاما ان يكون كونه

لطفًا لا مكان تعبيره أولي فليس به بالفعل لو اطاع المكلف أو تمكن من جملة تعبيره بالفعل مطالبًا بالأبواب
هذه من الشرطين الثالث فتح لما تقدم والاول باطل والاشارة فيه وجوده وعدمه وتعين الثاني وإنما
يكون كذلك لو كان معصومًا ^م أما ان يكون الإمام له لطف ابتدائي يقتضيه وجوب فعل الحرام
الاجلال الواجب ولا والله الثاني بغيره من مكاشاة لبقاء المكلف في جواز فعل كل معصية فلازم جواز الكذب والتبليغ
بغيره ما ذكرنا من الحال والاول بغيره من عصمة لفظ الزيادة يقتضيه منع الحرام من حيث هو حرام ^ب بل
احدا الامرين لازم وهو اما كون التكليف الفدوة والعلامة في الامام كافيًا في تقريب الامام بحيث يؤثر ما يؤثر
الامام المطر بغيره من الطاعة والمعية مع طاعة الامام مع قدرته وتكليفه من حال المكلف على ذلك
مع عدم اخلاصه بالتعريف والتبليغ في حاو لا في شيء وأما ان يكون له لطف زائد غير خارج عن مقتضى ذلك كما
سنبين ان الله تعالى مع زيادة معرفته بالجملة شيء من اللطاف يقتضيه ذلك اما ما كان يلزم عصية الامام
ولما قلنا ان احدا الامرين لازم لان المكلفين متساون في اللطف الذي هو شرط وفديتنا ان الامام لطف
للتعريف في التكليف بحيث لو اطاع المكلف وتمكن من التعريف في شيء من التكليف لذهب به من جملة عليه حيث لا يسر الامام
فاما ان يكفى التكليف في حق الامام في ذلك ولا فان كان الثاني لتعين اللطف الذي يفعله ذلك الفعل الاصل
التكليف في الثاني متحقق وهو فدره محل اللطف على حال المكلف بالتكليف على فعله الا انه يجب تكليفه
ذلك بحيث يقع الفعل فكذلك اللطف الذي في حق الامام او التكليف فلازم عصمة ^ب كل فعل من فاعل
يتحمل على الخطأ والتمهل فان وجوده هنا في عدم غايته والا كان عبثا والامامة فعل من فاعل يتحمل على الخطأ
لانها اقام من الله تعالى ومن كل الامور كلاهما يستحيل الخطأ عليها والغاية من وجود الامانة هو كون المكلف
بحيث لو اطاع الامام او تمكن الامام من جملة لم يخل شيء من الواجبات لم يفعل شيئا من المحرمات والا لزم الترجيح
مرجح وان شئت فقل ان الثاني متحقق في حق الامام فلو لم يكن معصومًا لزم استغناء الغاية مع وجود الفعل ولكن
قد قلنا باسقاط الامانة والامانة ثابتة فلازم العصمة ^ب قوله يمكن الامام معصومًا لكان لطفًا من لطف
وعينه التفاوت في اللطف المعنى في التكليف لكن الثاني باطل فالمقدمة مثله بيان لبيان الشرطية ان اللطف الذي
للمكلف هو عبارة عن الامانة لا لو تمكن الامام من حال المكلف على فعل التكليف حصل من المكلف ذلك
لم يخل شيء من الواجبات فالامام ان سائرنا في الاحتياج الى اللطف لم يكن له امام بل كان لطفه من الاطاعة الفضا
فان فعل لطفنا واتخذ المحل متحقق الشرط لانه شرط التكليف في لزوم العصمة لتحقيق العلة المتعارفة لتحقيق
المعقول وان لم يفعل فعل لطفنا كان انقص فلازم تفاوت المكلفين اللطف المعنى في التكليف ^ب اما
الثاني فقد بين في عالم الكلام وهو ظاهر فان التفاوت في الشرط بغيره تفاوت في الشرط فلا يكون الذي
انقص مكلفا لعدم الشرط ^ب قوله يمكن الامام معصومًا لم يكن مكلفًا لعدم الشرط والثاني باطل فالمقدمة
مثله بيان الملازمة انه اذا لم يكن معصومًا لم يكن له لطف كلفنا ولا لكان معصومًا لما تقدم ولعل اما
والاستدلال المستغنى بالثاني فكان لطفه انقص من اللطف المستطوع في التكليف فينتفي التكليف واما بطلان
الثاني فلان غير المكلف لا يصلح للامانة فطما ^ب قوله يمكن الامام معصومًا لزم احدا الامرين اما
عموم وجوب طاعة بالتسوية للمكلفين والامكان او امكان وجوب جناس الامانة على الخطأ ولاننا باطل فالمقدمة

على الملازمة انما اذا اخطا او الامام بانها عظاما ان يجب ولا وان انا ان لا يجب على الكل وفي هذا
 الحكم وانما كان لازم الامر الاول والاول يستلزم الامر الثاني وانما بطلانها فظاهر في خط الإمامة والفضيلة
 التي يرب من الطاعة والتبعية عن المعصية في مع قدر الامام على حمل المكلف او طاعته لمعانته من المعصية المانع
 من التمسك بحمل الامام على حمل المكلف من طاعته فانه من المعصية المانع من التمسك بحمل الجماعة معه نفس
 الامام فانما الشروع لوجود حكم الله ثم في كل واحدة من اثنتين في علم الكل من وجود التكليف وعدم وفاء التمسك
 الكتاب في قوله لا حافظ للشروع والاولى ان من دون الحاجة فكل مسألة تقع فيها خلاف يجب ان يرجع فيها
 اليه بحمل الكل بقوله ويجوز على صحة وبقيته بالجملة من وكل من ليس بمصطفى ليس كذلك لخطأه الجهد بين
 الامام معصوم **مسألة** قول الامام يجب على الجهد بن كافة الرجوع اليه وترك ما دل الاجتهاد عليه فلو لم يكن
 معصوما لكان كذلك مستقولا لامام او من كل اجتهاد يفرض فيكون بغيره باكون مستقلا بقول
 النبي صلى الله عليه وآله ولا شيء من غير المعصوم قوله في قول النبي صلى الله عليه وآله لا شيء من غير المعصوم
 فالامام معصوم **مسألة** كل من كان قوله حجة ففعله حجة لجماعة وكل من كان قوله وفعله حجة كان معصوما
 اما الصغير فاجماعه قوله في الفكرة والمانع ولما اكبر فلا بد من كان قوله وفعله حجة دائما فاما
 ان يكون التكليف جماعا في نفس الامر ولا الاول المطلوب الثاني اما ان يكون مكلفا بضد ما اوله
 فيجوز الثاني يستلزم عدم التكليف الاول يستلزم التكليف بالصدق وقد بينا ان الامام قوله وفعله حجة
 فيكون معصوما لزم احد الامرين اما حسن خا والمكلف عن التكليف والامر بالتيبين من غير بين والتأني
 باطل فالعقد مثل سبها الملازمة قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا واذ كان الامام ليس معصوما
 جاز ان يفسق ويجاز ان يعلم واحدا من المكلفين بفسقه لكنه هو المبتن للجهل والامكان فاذا الفرج مجتنب
 عند القبول والتيبين لا مبين الا هو فاما ان يخالف المكلف في ذلك لواقعه عن التكليف فيلزم الاطلاق
 بخلافه في الثاني شعبة ضد الدنب وجب لعدم قبول قوله والامانة موجبة لقبوله قوله والا
 فابده وثنا في الاوامر يستلزم ثناء في الماومة وشيئا خدائنا فيجب وجب منافع الاخر جاثيونه فيلزم
 امتناع الذم دامت الامانة شئوا الامام قوله حجة ولا شيء من الذنب قوله حجة اما الصغير فلا ان الامانة
 مبينة على ذلك الا لا ينظم امر الجاهل الا استغنى فابدا الامام ولما اكبر فلا بد من شئها كان الذنب
 موجبا لعدم قبول قوله عندنا كان الجرم بقوله مشروطا بالعلم بعد الذنب ثبات العلم بالشروط مشروط بالعلم
 بشئ الذم بالشروط فيلزم ان لا يجوز بقول الامام فينتفي فابده نصبه شئ قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ
 فتبينوا جعل ضد الذنب وجبا لعدم قبول القول فاما الاستلزام للذنب ولو شرط محله ولعدم رجحان ضد
 ح فلا يمكن معصوما ممكن ضد الماومة من ممانعة كافر سبها الوحي الفدرة والداع وهو الشهو وعده وفاء لخطا
 بنام المانة فيمكن الاذم حجة من غير المكلف عدم وجوب طاعته وثبوتها وجوز ان يكون خالف الله تعالى
 في شئ او في شئ من الامانة فانه لا يحصل لواع الطاعة وثبوتها فابده شرط فعل المعصية متا لجوا قبول قوله
 وكما بان في جواب قوله كان مستغنى الامام حين الامانة فيلزم امتناع المعصية عليه ما الصغير فلا بد واما
 الكبر فلا يلزم وجوب المكلف ان يصدر منه ما يجرى جوا قبول قوله بحيث يكون قبول قوله منه باعنه ولا طريق الى

بغيره

فان لم يكن الامام معصوما

الامام

كلامها

وله

بغيره

ان بامن المكلف من خطئته في الحكم وكذب في التبليغ ويجوز بامتناع تكليفه بغيره واكفاه الله تعالى في ذلك
الا في المعصية **فصل** انما كان الامام فابنهما مقام النبي صلى الله عليه وآله في امره وحرمة الاحكام وفي عمل المكلف عليها
وفي مخارجه الكفار وفي جميع ما ارسل به اليه الا انه سوا الوجه ان امره كمر موفعه كفعله بخالفه كما ان قوله
يكون معصوفاً لا يمكن كذلك **فصل** انما كان الامام فابنهما مقام النبي صلى الله عليه وآله في امره وحرمة الاحكام وفي عمل المكلف عليها
العمل عليه لم يمتنع بامتناع احد من الجهاد مع المؤمنين في الامام لو جاز منابغ قوله كالتبليغ وان كان كذلك فيكون
قوله قطعي القصده فلا يشك في من الامام غير المعصوم قوله قطعي القصده **فصل** انما كان الامام واسطة بين النبي صلى الله عليه وآله وبين الله تعالى
التبلي واسطة بين الله تعالى والامة فلا وجه الخطا عليه لا يمكن ان لا يكون واسطة في ذلك وفي ذلك والله واسطة في
ذلك فيحقق منه المعاشرة **فصل** كل غير معصوم يحتاج الى هذه الواسطة لتدبيرهم في علة الحاجة فلو كان الامام واسطة
لا يحتاج الى واسطة اخرى بل الحياض شديده **فصل** انما كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى وعبد وكل غير المعصوم
لزم ان لا يكون منهم والالكان واسطة لنفسه **فصل** انما كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى والامة بعد التبليغ
عليه السلام لا بد وان يكون كمال من الجميع فيها هو واسطة فيه لكنه واسطة في العلم بالاحكام والعمل والاكمل من الكل
ممن نفرض جوده المشاكه في علة الاحتياج الى الواسطة وهو هذا العبد دائماً لا بد وان يكون معصوماً ولا
لا يمكن كالتبليغ منهم عليه وقت **فصل** انما هو حجة الله تعالى على كل مكلف في كل حكم في كل حين في كل
لاستحالة ان يجعل الله تعالى حجة على العباد على ان يذهب في ذلك الحكم حاله وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان **فصل**
كل من يجوز خطؤه يحتاج الى هاد ماعلم او عملاً او كلاهما وهو الامام وان كان واحداً في كل زمان كان هاداً
للكل فلا يمكن ان يحتاج هو الهاد والاله يمكن هاديه لغيره لا بعد تحقق هاديه فلا يكون قوله وفعله حجة في
يكون له امام اخر **فصل** يستحيل ان ينصب الله تعالى من ينصب الله تعالى هاداً يحتاج الى هاد من غير ان يجعل له هاداً
وهذا ظاهر وكل غير معصوم يحتاج الى هاد من غيره لا نافع بالهاد به هو المرفى الى الطاعة والتبليغ عن العصبية
فلو لم يوقف عليه لفعلم يمكن واجبا فلو كان الامام غير معصوم لا امام له استحال ان يجعل الله تعالى هاداً
للامة فكذلك امام هاد **فصل** احب الامة شر طها العبد والامانة امانة مطلقة لا اعلى منها اصل غير التوفيق **فصل**
العبد المظالم الذي لا اعلى منه هو العصبية **فصل** انما كان الفاسق لا يقبل الخبر في ادلة الامور التي فيها
لامور والكلمة التي هي نفس بر الشرايع بحيث يجب الى ما بعد لا يقبل فيها الاحتجاج من يجوز قطعاً بعدم جواز التوفيق
عليه هو العصبية **فصل** يستحيل ان لا يكون لله تعالى ان يارنا في محصل الهداية بالتبليغ من يمكن ان يضلنا ولا
مع وجود القدرة والاداعي وانما التمام والمانع الذي هو التكليف العقل غير كاف لغير المعصوم وعلم الله
تعالى مطابق بعلم الاشياء كما هي فاذا كان يمكن الاضلال لا يعلم خلافه ولما يعلم الاضلال لا ضلال لا
يلزم من هذا الامكان الوفوع في اذان يعلم الله تعالى ان هذا لا يقع لاننا نقول لكن المكلف يجوز ذلك فلا يستلزم
داع الى اتباعه فبامن بالتبليغ الهلاك بل هو داع عظيم الى تركه انما قال قوله في فائدة **فصل** انما لله تعالى
هبة في رغبته الثواب في ربه في محض الوفاء مع جنم المكلف جزاء تاماً بان الله تعالى الوفاء في ايامه في محض
التبليغ بامثاله والهداية بانها الضلالة بعد المؤدية الى الاستحقاق العذاب قطعاً لا يكتفي في محض العمل على المكلف
الى الفعل في رغبته بل يحتاج الى الامام والاله لا واجب بل معصوم فكيف يكتفي في محض العمل بل يجوز المكلف كونه سبباً

الامة

للإله وكيفية مجوز من الحكم الذي حكمه لا يشاهدان بأمر من يعلم أنه لا يكفيل الطريق المؤدية إلى السلامة وأصواتها
بأمرنا فطعنا بأشباع طريق في ذلك يمكن أن يكون طريقنا إلى الهداية لا المبعدين عن الطريق الأول وليس هذا إلا
الفضل النام ويحصل من اكتمال المطاوعة بحد من ذلك **فصل** في التناهي الضرورية التي لا تحصل الفضائل الضرورية
لما ثبت في علم البرهان أنه لا يمكن إلا أن يكون معصوماً كان الله تعالى قادراً باستئصال الفضائل الضرورية من غيرنا
والثاني باطل لأنه لا يمكن أن يكون من الجمل أو العبد المقدم مثله في الملائكة أن لا يضلوا في أمثال أو والله تعالى
نواهيته استحقاق الثواب لعقبات ضرورية يحصل ذلك من غير المعصاة التي لا يكون ضرورية بما في ذلك
خلافه وهو الاستئصال للضرورية من غير وهو محال **فصل** في الإمام وظيفته أئمة ما ان يكون في حصول
الإصابة في أمثال أو والله تعالى ونواهيته يحصل استحقاق الثواب في الفقه استحقاق العقاب ليس من باب
الاستفزاز ولا التفضيل لانهما ليسا دليلين الله تعالى جعل الإمام دليلاً ولا من باب الخطابة لا اختصاصها بالأمور
ولا من باب الجدل لأنه لا طريق بعد ولا من باب المغالطة وهو ظاهر فنعين أن يكون برهاناً فيجب أن يكون
معصوماً ولا لا يستنتج التناهي الضرورية من الممكنة في البرهان وهذا قد ثبت في علم البرهان فيحصل
أن يجعل الله تعالى طريقاً وأن يأمر به **فصل** لو لم يكن الإمام معصوماً لكان يكون الله تعالى قد جعل الطريق
المفترجاً يحصل إذا دل على المطلوب الثاني باطل فالمقدم مثله في الملائكة أن لا يكون يحصل لأصنافه
أو والله تعالى ونواهيته في ضرورية الإمام الغير المعصوم طريق من الفضائل الممكنة ويحصل استئصال الضرورية
من الممكنة في البرهان وأما بطلان الثاني فظاهر في جعل طريق شئ في يحصل محال أن يحصل منه من الحكم العام
فصل في الإمام أئمة ان يكون معصوماً في التناهي أو لا والله تعالى في سائر جوار الأضلال والآثار العاجية فلا
وثوق بقوله ولا يحصل المكلف في ثوب بآية لطف الأول يستلزم عظمته مطلقاً لأنه كما يمكن معصوماً
في الآخرة لم يكن معصوماً في الدنيا لا لأنه لم يمتد الله رب العالمين صلى الله عليه وسلم في سبيله فاستجد والله الظاهر
الظاهر صلى الله عليه وسلم عليه أم يجيب **فصل** الله الرحمن الرحيم المائة الشايع من الأدلة الدالة على وجوب
عصمة الإمام عليه السلام الأول لو لم يكن الإمام معصوماً لكان أن يكون تكليفه خف من تكليفنا وأثقل الأثقل
أو مثاله الأول باطل التناهي في الواجب أو التناهي في الواجب المروية والرواية ولا يربط الثاني أكثر
وأثقل وهو مثله في الحاجة إلى اللطف الذي هو شرط في التكليف هو المذهب المبعدين فعلة
الاحتياج إلى اللطف الذي هو شرط في التكليف هو المذهب المبعدين فعلة الاحتياج هو جواز الخطأ فيهم ذلك
المكلفين الشرط والتكليف الزيادة مع أن أحدهما قد فعل الله تعالى الشرط الرجوع إلى التعدادون الآخر هذا
فصل في استحقاق الله تعالى أن يجعل صلحاً في نفسه غير والآن الظلم وإذا كان الإمام مستأبلاً في
الاحتياج إلى اللطف المقترب المبعدين لم يجعل الإمام لطفاً الإمامية وبأسه علينا فإنه يكون قد جعل صلحاً
بفقد الإمام وهو من اللطف هو **فصل** إذا كان اللطف لزماً مثلاً من فعل الغير وهو ضروري
فيجب تكليفه لفاعل به لاجل أنه لا يلزم الظلم فدان ذلك في علم الكلام فالإمام إذا استأنا فعلة الاحتياج
بقوله الإمامية وفيما منعه من إمام الغير في مع احتياجه إليه في ضرورة بذلك اللطف غير وهو محال
لا لو كان الإمام غير معصوماً فاما أملاً ان تكون لطفاً خاصة وله خاصة أو لنا وله وليس لنا ولا الرابع

التي لا يمكن أن يكون
التي لا يمكن أن يكون
عليه

والا لما وجبت والاول والثاني محالان والا لكان تكليفنا بطاعته وتكليفه بامامتنا والفتايجها تكليفا
للعقل للطف غير هو محذور ثبت في عالم الكلام فتعين الثالث فتساو في فعلها فبينا وفيه مع تمكنه من حمل الكلفة
على الطاعة واجزاء عن المعصية وطاعة المكلفين له لكن فعلها فبينا مع هذا الشرط هو التعرض عن الطاعة
بحيث لا يخل بواجب البعد عن المعصية بحيث لا يقع وهو يوجب عصمه وهو المطلوب له في الشرط
صحة العمل في الامام لم يشترط فيه العلم لان العالم انما يراى لصحة العمل فاذا لم يشترط صحة العمل لم يكن المراد لا
شروطا بل ان يكون الامام غاصبا جاهلا فلا ينافي في امانته صلا والباقي لا يبرئ له في العالم فيجب من محذور
علم وليس كذلك الا المعصية فيجب معصوما وعاقبة الجاهل اوله بالعذر من العالم ولو لم يكن الامام
معصوما لكان امانة الجاهل اوله من امانة العالم لانه بالعدول في امر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل
فضيلة مشروعة وانما يتحقق بامر ومأمور والامر لا يبد وان يكون معينا شخصيا والامام هو غير المعصوم
لامر الاصل هو المعصوم والامام المضى والمضى الباعث واحد ومحال ان يكون كل واحد امر اصل للآخر
الا لزم وقوع الفتن والهرج حرام الامام هو الامر لكل غير المعصوم بالمعروف والنهي عن المنكر ولو كان غير
معصوم لكان اما امر نفسه ولا يوجد له امر مع مثله اياهم في علة الحاجة اليه في طاعة كل من لا امر له بالامر
يعرف ولا ناهيه عن المنكر هو امر لكل لا يحد منه فيجب ولا يخل بواجب الاقامة ان لا يخل امره ونهيه وهو محذور
علة الوجوب لتصدره وتركه او يجب من غير من يجب عليه هو محذور لان فرضنا انه لا امر له في المعصوم والامام لا
امر له لانه امان من يعتمد وهو يوجب سقوط دفعه وعدا القبول منه وايضا فان ذلك فتح فاق الساطان لا يتمكن من
منعه ونهيه فيكون الوجوب خاليا من الغاية بالكلية واما ان يكون له امام اخر وهو يوجب التسلسل في
قوة الامام العقلية فاهية للقوى الشهوية الموجودة في زمانه كلها الوسيط بعده فتح ان يفرضه قوة ما شهوية
فلا يخل عليه المعصية والامام مفقود في الكل فيجب عليهم الافتداء به ومنابعه في قوله واقعا لا يجب اولا
بد وان يكون عقله اكمل من الكل فلو عصى في وقت لكان عقلا نقص في ذلك الوقت من المطيع هو محال فيجب
فيجب تقديمه المفضل على الفاضل فيجب ان يكون له الكمال الممكن للاذلة الا في جهة في جانب العلم والعمل فهو معصوم
في عدم عصا الامام ملزمة ولا مكان انتفاء الغاية منه المزمومة لصحة كلما كان الامام الممكن حين امانته
الممكن غير معصوم ممكن ان يصدر لا شيء من الغاية منه ثابتة حين امانته الممكنة لكن كلما كان الامام امانا متمكنا
كانت الغاية منه ثابتة بالضرورة فاما امانته متمكنا اما لا فلا في الغاية من الامام التعرض عن طاعة
والتباعد عن المعصية مع تمكنه فاذا لم يكن الامام معصوما ممكن عدم حصول هذه الغاية وهو ظاهر واما
الثانية فلا لانه لو يجب حصول الغاية عند ثبوت الظاهر الا انه لزم احدا الامر من ما امكان لعبه لا يجرى في
حال شوبها باعتبار ثبوتها او كلاهما محال واللازمة ظاهرة لكن حدث هاتين المفاهيمين جميعا فاما ما
بالضرورة يدل قوله تعالى انك ان لم تستلين على صراط مستقيم تتبيل لغيرك الرجم لتتدق قوما ما انذارا
فهم عافون لقد جئنا القول في اكثرهم رجلا اسدال بنوقف على مقدمة الامر في ان الغاية معلولة بوقوع
وعلة بآهتها كالجواب على الترس فانه علة لفعل الصانع له معلولة في الثانية ان جعل ما ليس بعلة من
الحكيم العالم به في محال الثالثة انه تعالى عال بكل معلوم وهو حكيم الراعي للام في قوله لقد جئنا الامام الغاية هو

ظا فإذا أتت في قول جمل الله تعالى في الغاية المذكورة وهي الانتذار بشأ أحدنا وحق المنع وثباتها
أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم على صراط مستقيم وراعيها أن ذلك الصراط المستقيم ينزل لغزير الأجر وكذا أن
الشيء في هذا الانتذار موقوف على هذه الأدلة أما أن يوقف على نصبه تعالى إياه رسولا فلهن جميع وجوبها عن
بنية نوحها لم ينع اعتراض الغرضين فان كلامهم مع الماتلة في عدم نصبه تعالى أو جبر من الماتلة في البشيرة وأما
على كونه على صراط مستقيم فلا بد لو كان طريقه غير صحيح في الكل كان اتباعه فيجب أن يوجب الكلفين على
الاتباع ان كان في البعض لم يكن كلامه فعلة طريقه والاعلى الصواب الاتباع منه حيث لا دلالة للامام على الخاص
فيكون جهة المكلف في تركه اتباعا ظاهرا فغير ان يكون طريقه صوابا وإياه وأما أن يوقف على كونه من لا من عند الله فغير
صحة ما لم يذكر العقل في الاموال الثقلية والشفاعة المكلف بعد ذلك عقله إياه في الاموال الثقلية الثقلية انما
ذلك فشرطه الامام ايضا كونه بنصبه تعالى وبات على صراط مستقيم في كونه امره وخصه لخباه وضعه وتركه صوابا
وكونه من عند الله لشأه التبع الامام في الغاية في الانتذار وحمل المكلفين الزامهم بذلك ويكون الفارق التبع
صلى الله عليه واله بالوجه وهذا يعلم من التبع عليه السلام فدعا التبع والامام الى شيء واحد وهو ما على صراط
مستقيم هو بر من عند الله لا التبع بالوجه الا الامام باختيار التبع عليه السلام إياه واتما يتحقق بذلك مع كون الامام
معصوماً انما جعل في هذه الاية ان بعد هذه الامور في القول عليهم رفع الاخلال بشيء منها الا يلزم ذلك فبعد
موت النبي عليه السلام وان لم يوجد من له هذه الصفا اعني وجود المنع وكونه بنصب الله تعالى كونه على صراط
مستقيم وان بر من عند الله والفارق بينهما ان النبي رسول من عند الله تعالى وهذا نائب عنه لكن بعد ان في
الغاية والطريق لم يحق القول لا يقال هذان الدليلان مبنيان على ان الغاية اذا انقضت الجمل رجبنا لا لا
هو ممنوع لانا نقول قد بينا وجه تعللها بالكل بقاء لو كان في الامام والمأمور في علمه الاحتياج الامام لزم
الامر بما خالف بعض المكلفين عن اللطو واحتياج الامام الامام لغير يلزم ايضا التوجه من غير مرجح
فوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين اثبت لهم اربعة اشياء احدها كون
مستقيما الثاني انما انعم عليهم بهذا الطريق الثالث كونهم مغضوب عليهم والرابع كونهم غير ضالين
فنقول ما ان يكون هذا الطريق مستقيما في جميع الاحوال التكليف الاضطراري والافعال او في بعضها والثاني
لاشتراك الكفو في العتب فعبث الاول انما يمتنع بعضهم بل هو صحيح فيها وكذا نقول في نفي العقب عليهم
نفي ضلالهم دلالة على نفيها عنهم بايضا ظاهر واضح وانما يمتنع بعضهم فنقول ما ان يكون هذه طريقه الامام
يكون طريقه الامام غير ضال والثاني في انما مكلفون باسباع الامام واتباع طريقه ومن الخال ان يامرنا بكون
لهذا اية الطريق وبكفنا اتباع غير هاتين الاول فيكون معصوماً ايح اما ان يكون من الناس
معصوماً ويكون كل الناس معصوماً او يكون البعض معصوماً والاول باطل لقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك من الاطوعين وسلمان نكرة في معصية في جميع جهته كالتبذير في سلطان
سلطان العلم وهو من الناس في الكمال والثاني باطل بالاجماع والثالث في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك من الاطوعين ولان الاحتياج العصمة الامام اكثر من عصمة غيره
ولنا اثرها في غير من الناس عصمة غير لا تؤثر الا فيكون هو اول بالعصمة والاول والثاني هو مطلوبنا

الثاني ان يكون ذلك البعض هو الامام وصلا امر غيره غير صحيح

بطلان عدالة الامام في كل وقت يفرض هو علمه في غريب مكلف من فعل الواجب في كل وقت فلا بد وان يكون
 الوفاؤه في اوقاد بين في العلم لا على ان الاولوية لا تنفك عن الوجوب ذلك هو العصمة في العلم في الوقت
 فيجبها الوجود حال كونه اعلم وعدالة الامام في كل وقت يفرض من فعل كل حال علمه في كل وقت فيجبها الامام
 العدالة المذكورة في العصمة لا بفعل عدالة الامام علمه معده وهي لا يجب ان تكون موجودة بل بان تكون عدالة
 لا فانقول العلم المعده اما بوجودها او بعد هذا كما لا يخفى في الحركة والاول في حال علمها فيجبها الوجود
 هو المظن لا يمكن ان يكون هذه معده بعد هذا لان عددها في وقت ما ينال في لطف المكلفين في ذلك الوقت
 كما انما جعل الامام لتكميل القوة العلمية والتكميل انما يحصل في كل حال لا سيما في اعادة النافذ الكمال في التكميل
 المطلوب بل في مرتبة دون ما خوفنا الا في ذلك باخلاف المكلفين في الكمال فيمكن لنفسه ان يثبت في
 هو العصمة كتب غير المعصومة بالامكان ولا شيء من النظام بامام بالضرورة فينبغي لا شيء من غير المعصومة
 بالضرورة اما الصغر فيلان كل غير معصوم في نظام هو ظاهر في كل من نظام لان الايات احتر حذرك كثير
 في الكتاب لعينها واما الكبر في قوله تعالى لا ينال عهدكم الظالمين والمراد بالعهد هنا الامانة لقوله تعالى
 اني جاعل لكم للناس اماما قال ومن ثم يتبين قال لا ينال عهدكم الظالمين ووجوب طائفة الجواب في كل وقت
 فاعبر اليان عن وقت الحاجة بوجوب ذلك وهذا ظاهر ولا يخفى عليهم والادب في مسألة الضرورية في كل بيان في
 المنطق وهذا مبني على مقدمة ما ثبت حديثا ان الممكنة الضعيفة في الشكل الاول تنفي وقد يتناول في المنطق وعليه
 القدماء او ثابتهما استلزام الدائمة الضرورية وقد يتناول في العلم الا في الاستحالة ان يكون الا في دأبها واكثر
 وثالثها ان النتيجة ضرورية وقد بان في المنطق ايضا كبح الانسان حاله ان دار الدنيا ودار الآخرة والاولى
 ستاها الله تعالى دار الغرور واللعب في مشاهدتنا ان البتة فيها الاحقة للادب والاولى في منقضية
 وفلاحكم ما الله تعالى واحكم خالق بدن الانسان وجعل فيهم من القوى المدركة والفائدة وما يثبوت عليه وجعل
 فيهم العلوم بمراتبها وفيهم من العجايب فيهم عقل كل عاقل ولا يعرف ذلك الا من وقف على علم التشريح ثم
 خالق من المطعومات والشمومات والركوبات والنبات والحيوان والسموات والكواكب فاشهرها بالحق والبرهان
 بدل بصيرهم على تمام حكمه صانع قهار كما الله احسن الخالقين ثم قال تعالى خالق لكم ما في الارض جميعا
 تذكر لبيد انهم قالوا اذا من انظر بصيرهم العقل الاعبنا بجد هذه الدلائل في ستمها هو وعباد الله
 هذه الحكمة ويكرم الانسان فيها هذه الكرامة هذه المنافع لم يخلها في قوله ولا يخفى بان لا ينصب ما في معصوما
 يحصل اليقين بقوله يحفظ الشريعة ويقيم نظام النوع ويهدي بهن في طريق الهدى الذي يوصل الى دار القرار بل
 يحصل ذلك وكونه لا الخلق ولا يجعل فيهم معصوما ليعتدوا به في القول الضعيف والقوى الشهوة والغضب
 القوية بعقلهم من لا يحصل اليقين بقوله هو لا يوثق بفعله في يجوز عليه الخطاء او اكبر من ذلك يحصل
 الا اليقين بحكم الله تعالى فكيف يمكن احكام امور الانس في هذه الدار وما ل امور في تلك الدار مع ان هذه
 الدار ليست بمقصودة بالذات انما المقصود تلك وهذا ينال في الحكمة بالضرورة ولا يقول من لا ادله فطنة تعالى
 الله عن ذلك علوا كبيرا كل الدليل لبيان منتهى معرفته في الدار والاولى لا يمكن بل لا وجه في قول الله
 دليل بفعله دليل على انصوافه منتهى في غيبه لا يخفى بالعصمة الا ان ذلك كبر خالق الله تعالى فلا نشك في

المعرفة منافسة العالم التي هي معرفة ذلك الطريق بغيره كما هو من الظاهر والباطن ولا يجعل
ذلك معرفة منافسة من الظاهر والباطن بغيره كما هو من الظاهر والباطن ولا يجعل
واحكام الشريعة الا بغيره كما هو من الظاهر والباطن بغيره كما هو من الظاهر والباطن ولا يجعل
وهذا ينافي الحكمة كقول لا بد وان يكون المبدأ والرافع اوضح من البطلان المرفوع لا يستطاع ان يكون اضعف و
الخطا في جميع الامور والنتيجة من التنوع منه وهو ان يقضي بالقوة الشهوية والغضبية واللذة والغضب
الامر والوجدانية والحسوس والمنافع منها وهو قول الامام فاذا لم يكن معصوما لم يقدر قوله العام ولا الظن لان
امكان الخطا فيه ثابت في جميع احد طريق الممكن لا يخرج فيكون المنافع والمبطل اضعف من الامور المتنوعة و
المبطل فلا يثبت من الحكم ذلك كقولنا واجب لئلا يوجب جرحا جرحا فانما اذا وجد في اعتبار وجوده وعدم المنافع
يرفع وجب الحاجة بالضرورة ان لو لم يرفع وجوده وجب الحاجة لاحتاج في دفعه الى شيء اخر اذا نفي ذلك فوجب الحاجة
الا لامام جواز الخطا على المكلف فاذا تمكن الامام طاعة المكلف في علمه باقتضائهما انهم يرفع خطا كل كلف
محقق من الشرط او لا والاشياء يمتثل في السلسلة في باطل فكذلك المتقدم بين الملازمة ان الامام اذا كان
معصوما يرفع وجب الحاجة وهو جواز الخطا وهو ضرورة فان جواز الخطا هو البطلان بالباطل فحق الامام في
وبسلسلة كقولنا واجب لئلا يوجب جرحا جرحا فانما اذا وجد في اعتبار وجوده وعدم المنافع
المكلف فاذا تمكن الامام معصوما جاز انما للمكلف بالخطا فيكون مؤكدا لوجوب الحاجة فيمنع كونه
كذلك اما في المعصية او بالرفع من عدم الامانة لكن دفع الشك واجب لا بد منه بالوجوب بلما الاول فلا
عدم الامانة يمتثل جواز الخطا واما الامانة في المعصية في جواز الخطا ثابت مع جواز الزام الامام به وتكفي
التقدم على غيره في الظاهر وانواع كثير من الفناء لا يقع مع عدم الامام فكان دفع هذا اولى من دفع عدم الامام
لكن دفع عدم الامام واجب لوجوب تحصيل الامام على الله تعالى عندنا وعلى المكلف عندنا من بالاشياء
الا فبين شدة ومن لا يفتح خلافة في الاجماع على وجوب دفع عدم الامام بنصب فصيل لقول تقدم اما
في المعصية وهو المطالب ان كل ما يترتب مع عدم الامام من جواز الخطا على المكلفين من الحد ويزلزم مع شوب
الامام فصيل المعصية في زيادة مخالفة اخرى لان الزام من جواز الخطا على المكلفين من الحد ويزلزم مع عدم الامام فاذا كان
الامام غير المعصوم ولا الامام الزام ايضا لانه مكلف جازب الخطا واما الزيادة فلا تارة زيادة افعال المعصوم
جواز حمله على الظاهر في الانفس كما دفع وشوهد من تقدم من الرؤسا كذا في امة لغيرهم الله تعالى فان الذي جعل
من يد له الله بالسنة على السلام ولا يراه من انظار من يهدى من شرب الخمر وخراب بيت الله الحرام ومعدن رسول
الله صلى الله عليه واله فذلك لا يحصل من احد من الوجود وكما يحصل من منة يحصل من شيء وفي زيادة لا يحصل الحكم
العام من اجزاء او افعال في هذا الطريق فلا يحصل من الحكم العام من جواز الخطا في الامام معصوم
ولا يحصل من اجزاء الامور في قول من يوجب الامانة على الناس بايجاب الله تعالى لان الضرورة فاضطر بان يثبت
رفع شيء كانه بما يحصل من زيادة مفقود يكون اولى بالرفع بانما يفعل في ذلك الجاهل او الاحتاج الى ما
والكل من حيث ان الله تعالى لا يوجب خطا المكلف ظلمة لنفسه جهة حاجة المكلف الى الامام معصوم وخطا
على غيره اشد محذورا من خطا على نفسه فكونه جهة حاجة اولى من كون الاول وهذا الوجه في غير المعصوم

في جواز الخطا

ورأسه شدة من كونه وصيته فامانة غير المعصية تكون جهة طاعة الامام الخواص واشد من طاعة الوصي
فانها انما الامانة والاشد والنظر الى المروج لا يلبس بالحكم العالم بكل معلوم **كتاب** فاجابة الامام في اشياء
الامور التي توقيف على الاجماع كالحر والافناء والحدود والعقوبات الشرعية وغيرها وفيما يرجع الى كل واحد من
المكلفين في معاشه ومعاشه وحياته وفيما يرجع الى حفظ نظام النوع وفائدة ذلك كله العمل على الحق والمنع
الباطل بالنسبة الى المجموع الى كل واحد من المكلفين بالنسبة الى كل واحد من المكلفين في الامور الشرعية في
كل زمان ومكان ذلك لو امتنع على الخطا في كل واحد واحد من المكلفين الشرعية لان المراد من امتناع
الخطا في كل واحد واحد على غيره فمما لا بد من منع على الخطاء بالنسبة الى كل واحد من المكلفين والامانة
واحد من اللطف في كل زمان ومكان والامانة من ان عن اللطف انما يكون كذلك اذا كان الامام معصوما
لضروره **مسح** ٣ امانة غير المعصوم مستلزما لامكان اجتماع التقيضين واللامحال فكذا المستلزم بين الامانة
ان غير المعصوم اذا امر بالخطاء يوقع من مخالفة الفقه شك اذا امر بفعل المعصوم مثله فوجوب مشابهة
مع محذور ذلك لفعل اجتماع التقيضين وجوب مخالفة مستلزم للفقه مع محذورهما واستلزام نفوذ لغرض من
الامام اذا المقتضون منه نظام النوع في الفقه اختلال النوع وذلك يستلزم اجتماع التقيضين وعدم مشابهة
كذلك **كتاب** وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي وجوب طاعة الله تعالى فاولها **الذين آمنوا**
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم واتماثلوا طاعة في الوجوب تماثل الامان لكن امر الله تعالى
لا يمكن ان يكون خطاء فكذا امر الامام وفعاله لا يفتي بالمعصية الا ذلك **امر** الواجب لا بد وان يختص بصفة
زايدة على حسنة تقتضيه وجوبها اذا اجاب احد المتكلمين دون الاخر فجميع من غير مرجح لا يطبق بالحكمة فاما
اتباع الامام في افعاله وافعاله لا بد وان يكون بصفة فيها وانما ذلك هو كونها صوابا دائما ولا يفتي بالمعصية الا
ذلك **لحق** قوله تعالى **انك ان لم تسلمين على صراط مستقيم** هذا يدل على عصمة النبي لان معناه كونه على صراط
مستقيم ثم لا يجوز عليه الخطا بل كل افعاله صواب لا يخرج عن الاستقامة وفيه ما لا ينافي له على صراط
مستقيم لو كان كذلك دائما ولا يفتي بوجوب طاعة واعلام الامانة النبي عليه الصلاة والسلام على صراط
مستقيم فانه عموم على ذلك الصراط لكن النبوة له دائما وعلى كل الثناء بذلك وجوب لا يتابع فيكون على صراط
دائما والفتاوى مقامه وخليفته داع الى فاعله النبي في ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب منه معصية
لرسول قوله تعالى **انك ان لم تسلمين على صراط مستقيم** هذا يدل على عصمة النبي لان معناه كونه على صراط
مستقيم ثم لا يجوز عليه الخطا بل كل افعاله صواب لا يخرج عن الاستقامة وفيه ما لا ينافي له على صراط
مستقيم لو كان كذلك دائما ولا يفتي بوجوب طاعة واعلام الامانة النبي عليه الصلاة والسلام على صراط
مستقيم فانه عموم على ذلك الصراط لكن النبوة له دائما وعلى كل الثناء بذلك وجوب لا يتابع فيكون على صراط
دائما والفتاوى مقامه وخليفته داع الى فاعله النبي في ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب منه معصية
لرسول قوله تعالى **انك ان لم تسلمين على صراط مستقيم** هذا يدل على عصمة النبي لان معناه كونه على صراط
مستقيم ثم لا يجوز عليه الخطا بل كل افعاله صواب لا يخرج عن الاستقامة وفيه ما لا ينافي له على صراط
مستقيم لو كان كذلك دائما ولا يفتي بوجوب طاعة واعلام الامانة النبي عليه الصلاة والسلام على صراط
مستقيم فانه عموم على ذلك الصراط لكن النبوة له دائما وعلى كل الثناء بذلك وجوب لا يتابع فيكون على صراط
دائما والفتاوى مقامه وخليفته داع الى فاعله النبي في ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب منه معصية

فعله

الامانة

على

على الاحكام الشرعية وحفظها بمعصوم فلهما بطعن الله بالكفار لا ينصب منه متحد صلى الله عليه وآله من بينهم ثم
يضمهم من بعد قوله اليقين هم اشرف الامة وعنايته الله تعالى بهم ثم هذا لا ينص على تكرار الاذكار بل
قوله اليقين يجوز المكلف خطاه وكذا يجب بذل الشان والاول في ذلك الاحتمال ولا ينهد العلم بهما كان في
الاول لا يدفع حجة المكلف لا يفيد فيه ما كان ولا يلا فائدة فيه وانما يتحقق دفع الحجة والاذكار بالكرار لو ثبت
امتناع الخطاء فثبت نصب لبرهان المفيد للعلم وكما لو فوته فتدفع حجتهم وهو المطلوب لكن الامام هو واجب
التي صلى الله عليه وآله حيث لم يمنع غيره الا في حقه التسليم خاتم النبيين فيجب عصمة الامام ثم المراد من النبي الامام
الدعاء للمكلفين الى امثال اولي الله تعالى ونواهيهم فاما ان يكون المراد صورة الفعل لا غير والاعتقاد او
الفعل مع الاعتقاد والثبوت والاختيار الاول يكفي فيه الثبوت اما الثاني فلا يمكن بالنسبة ولا بالثبوت
بل بالبرهان والاول الذي يمكن اليها العاقل ومحصل العلم بها وهذا على فهمين اما على اوله والاول
فصل النبي والامام وفيه التقييد الاول الى امثلة ما في تركيب البرهان منها واما الثاني فلا طريق له الا قول
النبي والامام اذا افترق ذلك فقول التكليف شرعية النبي والامام لطف فيها منحصر في هذه الامثلة
وفعل النبي والامام في القسم الاول والقسم الاخير اكثر اذ عرف في ذلك فقول القسم لا خبر لا يحصل البرهان الا مع
عصمة المبلغ له وهو النبي والامام لا ينزلوا عصمة لكان قوله لا يفيد العلم فلا يمكن فصل التكليف المكلف اليه
لجوز الخطاء فلا يحصل الاعتقاد المطلوب لانه لا يصح الفعل الا بغير من هذا الامام فلا يحصل الغرض منه
في هذا القسم القسم الاول لا يوثق بانه امر بالصواب من الابعصمة فلو لم يكن الامام معصوما لم تقطع الغرض
منه فاما الامام افضل من كل وعينه لان تقدم الفضول في جميع المساهمة ترجيح من غير مرجح مادام اماما
لكن امام في كل زمان بالنسبة لكل مكلف فلو جاعله الخطاء يلزم من فرض وقوعه على تقدير امامته في افضل
الحال فاما فرض فيه الخطا في زمان ما فاما ان يقع خطأ كل المكلفين فيه فيجتمع الامتثال للخطا وهو خلاف ما
يكون مكلفا غير محظوظ هو مصدق في احواله وافعاله فكون افضل من الامام في تلك الحال فيجتمع التفضيل
من سبب الشئ يمنع ان يكون سببا لضد والامام مع تمكنه وبسطه وحضور المكلف عنده وعليه
بافعاله وامثال المكلف وامره سبب لكون فعل المكلف صوابا ورفيعا والطاعة وعبادة عن المعصية فيمنع كون
الامام حجة على هذه التفادير سببا في ضد وغير المعصوم يمكن ان يكون سببا في ضد فنقول لاشئ من الامام لم
في ضد ما ذكرناه بالضرورة وكل غير المعصوم يمكن ان يكون سببا في ضد فيمنع لاشئ من الامام بغير معصوم بالضرورة
وهو المطلوب في دعاء الامام مفيد لليقين لاشئ من دعا غير المعصوم بمفيد لليقين فلا شئ من الامام
بغير معصوم اما الضعيف فلان دعاء الامام كدعاء الله تعالى وهو مفيد لليقين فكذلك الاول لقوله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فيجعل طاعة الرسول واولي الامر واحدة كطاعة الله تعالى وكل
كانت طاعة طاعة النبي صلى الله عليه وآله تعالى كان دعاء كدعائها فاطمنا واما الكبر في ظاهره لان قول غير المعصوم لا
يفيد لليقين لجوز الخطاء ومع تجوز التفضيل لا يحصل البرهان فكذلك قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحبكم الله يلزم من ذلك ان كل من لم يتبع النبي صلى الله عليه وآله لا يحب الله ولا محبة الله اى لا يكون طاعة
الله ولا يكون اتقوا وجل شيبا له والاتباع انما يتحقق بالاتباع في احواله وافعاله كلها الامانة نص على عدم

الابناء فيه وهذا انما يتحقق مع العلم القطعي بكونه افعالاً وافعالاً صواباً وانما يكون ذلك في المعصية
 فيجب عليه التنبؤ والامام فاهم مقامه ومسالمة فاهم منه سوء الوحي فيجب عليه صفة التنبؤ والامام فاهم مقامه
 هو اشباع النبي في حكم واحد ولما يتحقق بعصمة الامام في حق الامام يبطل بما ابلست في منع عن مناجاة
 ضرورة ولا شيء من غير المعصية كذلك بالامكان فيخرج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 الله تعالى في كل واحدة بحكم خاص الكتاب السنة لا يمكن استخراج كل الاحكام منها فاما ان يكلف الله
 تعالى كل مجتهد بما يؤيده اجتهاده اليه فلا يكون له تعالى في الواقع حكم واحد وهو خلاف التقدير واما ان
 يكلف استخراج ذلك الحكم من الكتاب السنة مع عدم دلالتها اذ هما مشاهير الوفايع غير مشاهير وهو
 تكليف ما لا يطاق ولا يتيسر ولا وحي بعد النبي عليه السلام فلا بد من طريق يرجع المكلف اليه ليس بالامام
 فان لم يكن معصوماً لم يكن للمكلف في ليل العلم الا بدلك فيقول غير المعصوم لا يفيد الظن لو افاده فقد
 لا يقع المكلف بخصوصاً مع قوله تعالى واجتنبوا كثير من الظن فيجب ان يكون الامام الم حافظ للشرع
 ان يكون معصوماً مع ان كان فعل صفة في محل الغرض غايه بصد من ذلك العمل عند فعل تلك الصفة فاما
 ان يعلم الفاعل ان ذلك العمل مع فعل تلك الصفة فاما ان يعلم الفاعل ان ذلك العمل مع فعل تلك الصفة فاما
 بصد من صد تلك الغاية او يتحقق بنفسها او لا يعلم واحد منها والاشك محال على الله تعالى والاشك في
 منافع الغرض معدوم من باب الخطا لا يصد من الحكم فتعين الاول وانقر ذلك فتقول الامامة صفة
 من الله تعالى وتتحقق في محل معين وهو التحصيل المعين فعل من لا يجوز عليه الخطا اما من الله تعالى
 المعين عندنا ومن اهل الاجماع عندنا الخالف الغرض منها حمل المكلف على الحق وهذا ينسب الى الطريق الصحيح
 الصبر الثوب في علم الله تعالى ان الامام بصد من صد ذلك في وقت ما كانت امامته في ذلك الوقت
 منافع الغرض خطا لا يصد من الله تعالى ولا من اهل الاجماع فتعين امشاع صد ذلك منه وقت
 من الاوقات فيكون معصوماً لا بفعل هذا يدل على عصمته في التبايع لا مطلقاً الا ان يقول مشيئة الخطا
 مخالفاً للشرع في شيء جازم مطلقاً بالعلوم قطعاً ان من صد من خطا يثبت ان يصد غيره فيه لئلا يكون
 منه ويثبت في ذلك المقام وظل النبوة اصل الامامة والامام فاهم مقام النبي عليه الصلوة
 السلام في امارة الدعوة ولطف الامام من لطف النبوة لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد ويشترط
 في الامام ما يشترط في النبي لاجل جزم المكلف بصد الدعوة لكن يشترط في النبي العصمة فيشترط في الامام ذلك
 في الامام ما يجب لبناؤه كل من كان كذلك فلا يحتاج الى ما لا يحتاج اليه هاد اما الصغر فلما
 تقدم واما الكبر فيخالف قوله تعالى اقن بهد الى الحق الحق ان يتبع امن لا يهدى الى الا ان يهدى فما لكم كيف
 تحكمون فاذا ثبت ان الامام هاد لا يهدى امشاع عليه الخطا ثبت المطلوب فانه قوله تعالى انما انت منذر
 ولكل قوم هاد والهداية في القول والاعتماد والفعل ولا بد من ذلك الا باربع اشياء الاول ان يكون عالماً بجمع
 مناجاة النبي عليه الصلوة والسلام وكل حكم لله تعالى في كل واحد للمكلفين لا يكتفي الظن لقوله تعالى ان لا يخفى
 من الحق شيئاً ولان الهداية لا تكون الا بالعلم ويكون كل اعتماد اتم برهانية الشك في ما يجمع الاول والثاني
 الشرع بحيث لا يقع الاختلاف منه بشيء من عدمه او لا سهواً ولا نادراً ولا الا لمتحقق الهداية المطلقة الشاك

هذا من شأنه ان يكون

لا يخفى

يكون

يكون مصيباً في جميع أقواله وأفعاله وفوائده المكلفين الرابع ان يكون المكلف جازماً بذلك جرمياً
يقبلاً برهانياً بحيث يتم ما يندرج في ذبائح المكلف في جميع ما يلهو به من اختصاص في الاشياء المنبهة على الاحتياط
الامام في جميع الغايات مثلاً اذا قام الامام او هو يدل بذلك نفسه من غير ان يلهو به الا مع قوله تعالى ولا تقوا
بأبصاركم الا انتم لكم فانية لولم يعلم علماً اخر ما يجوز له ان يلهو به من مثلاً قوله ان يقتل ولا يلهو به
نفسه الا ان يلهو به في باقي الاحكام وانما يتم التمسك الاول مع العصمة والاحتياط مع وجوب العصمة فدل على
ان الامام يجب كونه معصوماً وهو المطلوب فثبت ان الامام هذا لا يلهو به احد من وجوب شهادته وهو ان
الامام في كل من كان كذلك في فعل الاحكام يفتى في منع فعل الطبع الاخلال بالواجب ما الصغر مثلاً الله عز وجل
فلقولنا لا تأكلوا مما أتت منتهى كل قوم هذا وما الله لاهديهم احد في زمان ما من الله الا ان كان اتباع ذلك لولم
الاتباع لقوله تعالى فمن هدى الله فليفرح به الا الحق الحق ان يتبع الحق لا يهديهم الا ان هدى الله فليفرح به الا ان
المستكملون له ما لم يدرى في حاله اما الكبرياء ما علمه بالاحكام فلا تلهو به لوجهل شيئا منها الاحتياج الى هاديه ولو لم يكن
فالتفكر منه فلو كان لا فلو كان لا بالاتباع والعلم في فلما ان لا يحصل لاحد فيلزم عدم بينا الله تعالى حكماً
وهو محقق يحصل غير فيكون هادياً باله فيكون هو واجب لاتباع لكن هذا محقق لقوله تعالى الحق ان يتبع وانما
امتناع هذه الفروع وترك الواجب لا الوجوب على الوجه الا انكاره على ما هو المعروف لا يكون هادياً بالكتباطل الا بالبرهان
قول الامام وفعله وتركه وتغيره حجة لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
وعطفوا على من على من هو الفعل يقتضي شواجره والطاعة الواجبة للرسول هي متابعة قوله وفعله وتغيره فيجب
ان يكون الامام كذلك وان لم يفر من طاعة الكثرة ذلك فان غير هادياً طاعة من يتبعه وقوله وفعله وتغيره مقدم
على كل دليل يخبره على كل اجتهاد لان مجتهداً اذا حصل اليقين بسبب دليل على حكم يخالف حكم الامام فان وجبت
اتباع اجتهاده فقد خالفت الامام فلم يثبت لحكم الطاعة الكثرة وهو محقق ومناقض للعرض موجب لاجتهاد الامام
فتعين اتباع حكم الامام فلو لا افعاله او تغيره او مقدمه على كل دليل يخبره واجتهاده والمقدم على كل طقة لا يكون
ظناً قطعاً بل علمياً ولو جاز فاعلمه لفظاً لكان ظناً هافت فيجب ان يكون معصوماً فثبت ان الامام قوله وفعله
مراتباً لظن اخر مراتب لظن ما بعده العلم فيكون قول الامام مفيداً للعلم وقوله غير المعصوم لا يفيد العلم في كل
قول وفعل وتغيره وتركه من الامام سبيل المؤمنين من خالف سبيل المؤمنين اسحق الدم بالضرورة وينج من
خالف قول الامام او فعله وتركه او تغيره اسحق الدم بالضرورة اما المقدمة الاولى فلقولنا يا ايها الذين
امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فوجب على المكلفين كافة اتباع الامام مطلقاً وطاعة طاعة
كلية او الطريقة الواجب لله تعالى على كل المكلفين اتباعها ولا يفتي مخالفتها سبيل المؤمنين بالضرورة واما
الثانية فلقولنا تعالى ومن يتبع غير سبيل المؤمنين توليهم ما تولي وهو نص عام اذا تقرر ذلك فقول الامام كل من
خالفه اسحق الدم قطعاً بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كل من خالفه اسحق الدم قطعاً بالضرورة لا يمكن
خطئه وامر بمعصيته فلا يصح مخالفته والامر احد الامرين اما انقلاب الامر الى الوجوب بامر الامام واجتماع التخصيص
والالزام بسبب باطل في المازوم مثله اما الملازمة فظاهرة ولما ثبت ابطالان بالالزام اما الاول فاجتماع المسألة
ولما ثبت في الضرورة وينج الاشياء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب نوع قول الامام مسائل الاجماع الاجماع

والطريقة

بما لا يقطع من سائر القطع فقول الامام دليل قطعي ولا شيء من غير المعصوم قوله دليل قطعي لان غير
المعصوم معناه جازم الخطا عند ائمه فقول المعصوم كمال العمل بالتعريض فلهذا يقطع فقول غير المعصوم دليل قطعي اما
مضافه قول الامام للاجماع فلان الكل امر واما اتباعه لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
واولي الامر منكم امر بالطاعة العامة للامام وهي الانبعاث في افعاله كمالا واذ امر الكل بالاتباع في افعاله
الاختصاص فيكون قوله مضافا للاجماع وهو ظاهر ولما اكون للاجماع دليل قطعي باطنا بين في الاصل لقوله
ومن يتبع غيري سلك المؤمنين قوله فان قوله في قوله او امر الامام وفواهي اخبار ائمه والحق ان قوله وفواهي اخبار ائمه
الاصح المستقيم لانه اشار اليها الله جل جلاله في قوله هذا الصراط المستقيم لانه تعالى جعلها مضافا لطريقه
عليه الصلوة والسلام لاوامر الله تعالى وفواهي اخبار ائمه في جواب ثبائع الله تعالى والنبوة واتباع الامام واجبا
لكن هذا صراط مستقيم فطعا فيكون مضافا كذلك من امر الله تعالى باتباعه وارشادهم الى سوال الله تعالى ان يهديهم
الى الصراط المستقيم فاما ان يكون في طريقة الامام وطريقة الامام في قوله في اليها اولاهي ولا يورد في اليها والثالث
باطل لانه فيجب ان يامر العباد بان يسالوا الهدى الى طريقهم بامرهم يسالون غير هذا ولا يورد في اليها هذا مضافا لغير
فلا يصح من الحكم تعالى مجد لا يقال هذا يدل على عصمته في التبليغ لا على عصمته في غيره لاننا نقول بلزم ان يامر
بما لا يفعل في الجملة لكن بلزم ان تكون طريقه غير صراط مستقيم لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا
يقولون كبر مقتا عند الله ومن قد فرنا ان طريقه الامام صراط مستقيم فكل ما قوله تعالى في غير المعصوم عليه
ولا الضالين نقول هو الاما ان لا يكون لهم وجود في الخارج اصلا فيكون وجودهم منقضا والاول في الاستحالة
الاول في الهداية الى طريق العدم في الخارج وهو موضح في ذلك ان كان لهم وجود فاما ان يكون الامام منهم او لا والثاني
في الاستحالة انه تعالى في الجاهل بان يسالوا الهدى الى طريقه فوم لم يامر عباياه بالاتباع طريقه من ليس منهم واستحال ذلك
بدل في فاعين ان يكون منهم وهو لا من المعصومون المستثنون قوله تعالى هذا الصراط المستقيم صراط الذين
عليهم في غير المعصوم عليهم ولا الضالين ذلك هذه الابه على ان هذه طريقة الهداية والمهتدي هو الذي عليه هذه
الطريقة فالامام هادي اليها الا انه هادي لما يبين في قوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هادي والامام لا يهدي غيره
التي على الله عليه لما يبين في قوله اقم وجهك للدين الحق ان يتبع امن لا يهدي به الا ان يهدي كما كيف يكون
فلزم ان يكون الامام عليه هذه الطريقة الا ان كان له في ذلك الهداية في قوله لا وفعلا واما الزامنا بحديث لا يخرج عن
هذه الطريقة فهو المعصوم والضرورة مضافا لقوله تعالى اقم وجهك للدين الحق ان يتبع امن لا يهدي به الا ان يهدي
فما كيف يتكلمون امر بالاتباع هادي لا يهدي غيره وحرم اتباع من يهدي به غيره دايما وبلزم ان يكون هذا
الهادي الذي لا يهدي غيره معصوما بالضرورة وهو غير النبي صلى الله عليه وآله لقوله تعالى انما انت منذر ولكل
قوم هادي فاما ان يكون هذا الهادي الامام او غيره فان كان الاول فالطلب ان كان الثاني فالامام ان لم يكن
معصوما كان دايما لا يهدي غيره لان ذلك الهادي يجب اتباعه سواء اذ امر الامام او فعلا ولا والامام وحده غير
ذلك الهادي لا يبتغي لانه يهدي غيره لان غير المعصوم يهدي غيره فيكون الامام حشا الا فادبه في نصب يكون عشا
وان كان الامام معصوما فالطلب مستحب الامام يجب عليه في جميع احواله وفواهي ائمه وارشادهم في قوله
يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والعطف على معقول الفعل فيض المضافه فامتنع

امره بمصنعه والا لم يجز شياعه في الامور لا من جهة صدق الدائم الموجبة الاولى فكان بعض نسخ
امره بمصنعه فمجموع التقيضين لان المطلقة السالبة تفضل الدائمة الموجبة والا لم يكن صفا واحدا للتقيض
بالفعل المستعمل في الامور فكان معصوما في التبليغ والحكم فيكون معصوما مطلقا اذا قابلا بالقرين بل الاجماع على
عدم القرين ولان العلة في فعل الواجب والامتناع عن المنهي في الامام هو العلم بالله تعالى وعلمه عما يجزئ اسقطا
ذلك في تلك الحال على المعصية وهذه العلة مشتركة بين عدم الامام وعدم فعل المعصية وبين عدم الامام على الامور
ومنه مشترك على الوجود واشتركت على عدم الامام لافعاله الوجودية لا شئ من غير المعصية يجب شياعه في الجملة
امام يجب شياعه دائما لان مقتضى من الشكل الثاني لا شئ من غير المعصوم بامام دائما او يعكس بالعكس فتكون الاول لا
شئ من الامام بغير معصوم دائما وهو باق في قولنا بعض الامام بغير معصوم في الجملة لكن الاول صاف في كونه ثابتا لا
تقيضها شئ فلو لم تكن استيعوا من لا يشككم اجرا وهم مهندون والاول في الحال هنا فكل من وجب شياعه دائما
الصفة في ذاته لكن الامام يجب شياعه دائما لان مقتضى من الادلة فتكون هذه الصفة في ذاته ولا ينعى بالمعصية الا لثبوت
في جميع احوال وافعاله وتروكه وتغيره ان شئت اورد اركان احدها مطلقا والاخر مقتضى بصفة وانخذ الحكم بالوصف
او كان التبعات على المطالب على المقيد لما نعرف في الاصول فيقيد الامر بطاعة اوله الاخر في قوله تعالى اطعوا الله واطعوا
المرسلين واو في الاخر فيكم هذا الوصف هو كونه مهندا فان وجب ثبوت هذا الوصف في المطالب الا ان علم يقو
داوم واجتهاد المكلف لزمه فحاصله لانه اذا امر المكلف بامر قال له المكلف لا اشبع حتى اعلم انك مهند ولا اعلم حتى
وان لا اجتهاد واجتهاد يسود اجتهاد في هذا الحكم فيقطع الامام وكذا ان لم يعلم فلا بد من وجوب هذا
الوصف له وهو المطالب بصفة معصية شتى يثبت من هذه الاية ومن قوله تعالى اطعوا الله واطعوا المرسلين
واو في الاخر فيكم مقتضى ان هما الامام يجب شياعه دائما لو كل من وجب شياعه فهو مهند مادام يجب شياعه في
الامام مهند دائما وهو المطلوب فيشترط لو لم يكن الامام معصوما لزم اجتماع التقيضين الثالث باطل فالمقدم
بين الملازمة قد ثبت في المقدمات من المذكورين في الدليل السابق كل امام مهند دائما فلو كان الامام غير معصوم
لشد بعض الامام لم يجب شياعه بالفعل الدائم والمطلقة المطلقة شافيا فله اجماع التقيضين ههنا لا يقال هذا
المجموع من المجموع حيث هو مجموع لامن مقتضى واحدة هي ان الامام ليس بمعصوم في الجملة واستلزام المجموع لا يلزم
استلزام احدهما لانه فان كل واحد من التقيضين قد يكون ممكنا والمجموع من حيث هو صحيح لا يقال اذا كان
احد التقيضين صافا بالفعل كان صفا للآخر مستلزما لاجتماع التقيضين فيكون مستلزما للجمع فيكون محالا
التقدم بصدق المقيدة الاولى وهي قولنا الامام مهند دائما معصوم علة وجوب لا يباع كون الشروع مهندا بل
هو ظاهر في هذه كانتظهر في وجهه ولان الوصف الذي لم يكن علة في الحكم لم يحسن كره يجب الحكم بكونه علة لكن هنا
كذلك فان كون شئ استيعوا من لا يشككم اجرا وهم مهندون لو لم يكن علة لم يحسن كره لكنه حسن فيكون علة فاما
اشترط في الامور يجب شياعه لان عدم العلول يجب عند عدم العلة فتكون هذه الاية ناسخة لو
فقط في الاخر فيكم لاقتضا هذه الآية العمومية طاعة طاعة الرسول على السعيا لانه ذلك باطل بالاجماع
شروط لو لم يكن هذا الوصف دائما لزم الاجمال في وجوب شياعه الامام لا يكون في حال وجوده لا في حال عدمه لكنه
ليس معلوم لكل من وجب عليه شياعه الامام فلا يثبت قاطعة الامام في كون الامام غير معصوم بل ان مقتضى

فان كان الامام هو على الحكم في كل ما يجب من افعال حال كونه في حال العجز او غير العجز في هذه الصفة والاعمال
لا يلزم ان يتابع في المعصية فان علمت بغيره وان كان انبأه مستلزما للامتناع فيكون محالا او يقول الجاهل بان
الحاجة لا تلزم ايضا ووقع المرجح المرجح الاختلاف في القصد من نصب الامام بغير ذلك **فان** عصمة الامام لو كانت
خالفة عن وجوه الفساد شملت على مصلحة زامة للمكافاة في اصلاحهم والله عز وجل قال على كل المكائيات فقولوا بحج
عصمة الامام لو جاز العذر والذم والشفاء والعتاق وهو ظاهر في باب خطأ الامام بقدر البيان امكان
اجتماع التقيضين لكن اجتماع التقيضين محال فيكون هذا التقيض مستلزما للامتناع وكل ذلك مستلزما للامتناع فيكون
فكون هذا التقيض محالا اما استلزامه لا يمكن اجتماع التقيضين فلا يلزم جوب اتباع الامام عام في الاشياء
والا لزم الادراك التواهي فان الخطأ فاذا الخطأ في امره او بغيره فان وجب اتباعه وجب العصمة وهو مستلزم اجتماع
التقيضين ان لم يجب اتباعه للعلمة مع جوب اتباعه لزم اجتماع التقيضين لا مع بستانم بفضل لقول من نصبه
هو مستلزم اجتماع التقيضين ايضا فاما الاشياء فظاهر في قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان فان الشيطان يقاد بالاشياء
به يوفق على فعله من المقتضى الاول ان تابع التابع بها هو تابع في تابع الممنوع في ذلك الاشياء المقتضى الثاني
ان هذه الابنية في الاشياء لا تخص الا زمانا وفي الزمان من ذلك بالاجماع والخطأ الشيطان المعاصي
ترك الواجب اذا فرغ من هذا فقولوا بحج الامتناع من اكل بواحد وفعل معصية في موضع من خطوات
الشيطان لا يشي من هو متبع لخطوات الشيطان بحج اتباعه مادام متبعا لذلك فينبغي لا يشي من غير المعصوم
بالفعل بواجب لا يقع في كل الامور بحج اتباعه مادام متبعا لذلك فينبغي لا يشي من غير المعصوم بالافعال باتمام
دائما وينعكس بالعكس المستوي في قولنا لا يشي من الامام بغيره معصوم بالافعال باتمام بستانم قولنا اكل الامام معصوم
دائما لان السالبة المعدولة المحو تشان الموجبة المحصلة عند وجود الموضوع والتقدير ثبوت الامام لا يثبت
هذا الدليل على ثبوت عصمة الامام دائما والمسمى وجوب العصمة والدائمة اعم من الضرورية ثابتة في علم
المنطق لا نقول الجواب من وجهين الاول قد ثبت في علم الكلام ان الدائمة تشان الضرورية لا قد ثبت با
لبرهان في علم الكلام ان الاضافه لا يكون دائما ولا اكثر الاشياء افاضة في وجوب العصمة الوجوب الدائم لا يثبت
بالغير والعصمة من الاعراض لم تكن وقد ثبت في علم الكلام ان الامان لا يوجد الا بعد وجود سببه الا ان الامان
من غير مرجح وهو بالضرورة واذل الدليل على عصمة الامام دائما ثابت وجود سببه دائما وهو بستانم
وجوب بستانم دائما وهو المطلوب **فان** وقوع الخطأ من الامام مستلزم للامتناع وكل ما استلزم المرجح هو محذور
الخطأ من الامام محالا اما الصغرى فلا قد ثبت بهذه الامة الكريمة التي عن ائمتنا من يقع منه الخطأ فيه
وثبت لقوله تعالى واوحي الي الامر منكم وجوب جوب اتباع الامام دائما فالوقوع منه الخطأ في الجملة لزم اجتماع
لا يشان كون الشيء الواحد في الوقت الواحد عن المكلف الواحد ما موربه ومنها عن هذا الدليل على
وجوب العصمة بانه وجوب كونه وهو مطلوبنا **فان** قوله تعالى ان الله انزل الحكيم انك ان لم تسلمين على اخوانك
مستقيمين فنزل الغرض بالاحكام بغير الاستدلال به ان نقول الطريق الذي يدعى النبي صلى الله عليه واله
طريق مستقيم وهو طريق العصمة لا فها تكون صوابا بحيث لا يخطئها خطأ والا لم يكن صراطا مستقيما
ويكون معلوما بحيث لا يظن ان الله شك ولا احتمال التقيض لقوله تعالى ان الغرض بالاحكام بغير الاستدلال به ان نقول الطريق الذي يدعى النبي صلى الله عليه واله

التطوق

المذكور

بإشباع الخطأ والتوعد بالعقاب على تركه من لفاد الصفات أكثر من اسمها لئلا المكلف يتجهل بأن طاعة الله
الخطأ لكن أمر الله تعالى بالاستعانة به تعالى من الثاني في الأول ولم يكون أمرا بالاستعانة من نفسه تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا فاستحال وقوع الخطأ من الإمام وهو المطلوب **فثبت** الاستعانة به تعالى منه شرعا مما أمر الله
تعالى به خبر خال من وجوه الفساد لانه شرط التكليف فلا يكون شرطا بوجبه أصلا فيكون خبرا من كل وجه فلا
وقع من الإمام الخطأ والمكلف ما موردا باتباعه دائما لما تقدم لا يجمع الضدين في شيء واحد وهو كونه خبرا من كل
وجه وشرطا مما من كل وجه ومن وجه في حالة واحدة وهو فتح **فتح** العقل التسليم والتدبر المستقيم ببيان بطلان
أن يأمر الله تعالى المكلف بالاستعانة به تعالى من شيء وهو قادر على إبعاده منه ثم يأمره به امر جبريا ويجعل على
الفتية بالتزامهم من يومئذ الله تعالى على ترك فعله **فثبت** الخطأ في الأحكام كفعل المعصية وترك الواجب العمل بها والرضا
بالداخل في أمر الله تعالى بالاستعانة به من دأبها في جميع الأقوال والأفعال والتروك لكن قد وجب اتباع الإمام دائما
فلو وقع الخطأ من الإمام لزم لجماع الأمر والتمسك في الشيء الواحد في الوقت الواحد وهذا محقق لا يشك في
بطلان من الإمام مستغنا عنه دائما ولا لكان الإمام داخلا في قوله تعالى من شيء الوسواس في العقل الصريح بحكم
مبدئيه بان الله تعالى لا يأمر باتباع شخصي يجعله هاديا ثم يأمرنا بالتوكل منه في وقت ما وكل خطأ يعود منه
دأبنا فيخرج لا شيء مما يستد من الإمام بخطأه دائما وهو المطلوب **فثبت** قوله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه
والاستعانة به توكل عليه إنما يستعان به تعالى بما يخاف منه فعندما أمر الله تعالى بالاستعانة به تعالى في كل
به تعالى بما يخاف منه فعندما أمر الله تعالى ووعدنا به تعالى بكفى من ذلك فلو وقع من الإمام الخطأ ولزمنا
دأبنا لكان الله تعالى مخالفا للوعد تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **فثبت** الاستعانة به تعالى مراتب أحدها
التوفيق وهو بخلاف القدرة والآلات ثابتهما الهداية بإيضاح البرهان ونصب الآلة وثالثها الإفاضة
والعمل على الأفعال الحميدة والأخلاق الحسنة وفائدة الاستعانة به تعالى ووعد به بالاجابة وإنما يكون في
أحد هذه المراتب الأمر باتباع من وقع منه الخطأ والأمر في الأوقات والأفعال بنا في هذه المراتب كلها
فأحد الأمر بترك ما عديم وجوب طاعة الإمام في الجملة أو عدم الاجابة في الاستعانة به تعالى في الجملة وكلاهما
يحلضد نفسهما وهو وجوب اتباع الإمام دائما وحصول الاجابة في الاستعانة به تعالى مما استغنا عنه دائما
لانه تعالى قادر على كل مقدور عال بكل معلوم والفعل خال من الفساد لا لا أمر الله تعالى بمطلب منه فوجد
القدرة والقدرة وينبغي الصفات فيجب العمل به دائما **فتح** للإمام صفات أحدها أنه هاد لقوله تعالى
أنت منور ولكل نوح هادي وثانيها أنه مفترض الطاعة وثالثها أنه في الناس كافة لقوله تعالى إني أنزلكم
الله في سورة والذين آمنوا ولا داعي للمكلف في فعل مقتضى القوة الشهوية والتعصية من العاصي مع علمه
وجود القدرة أعظم من فعل الإمام النصف هذه الصفات مع بقاءه على الأمانة فانه إذا راعى هو بهذا
عند الله تعالى بفعل ذلك وهو يابن عليه لانه كان داعيا عظيما للمكلفين لفعل ذلك فدخل في الاستعانة به
ثالثا فيكون من الشيطان واتباعه العقل **فتح** يمنع ان يكون نائب رسول الله صلى الله عليه وآله والفاطمات
وقدامنا الله تعالى بالتوكل منه **فثبت** هذا مراتب أحدها خلق القدرة والآلات والتكليف وثانيها
حصولها بالافعال ووجهها مثل الوجوب والتدبر والتحرير وثالثها العمل عليها والاعانة على الفعل

الذين في الآخرة وفي الدنيا بحيث لا يلزم الاستحباب الى الاجتماع بالامام ليس للمرتبة الاولى لانه من فعل الله تعالى
 فالمراد انما هو حصول المرتبة بالانتماء الى من قد شيا بما سئلوا فيها في كل وقت يمكن ان يحصل
 ذلك لبعض المكلفين الذي يمكن ان يفعلوا ذلك احداهما ولا يمكن تحصيل ذلك الا في المعصوم ولا في الوعاظ من غير
 شيء منها او عند شيء منها لوجوب جعل الامام له والاختصاص ببعض المكلفين عن شرط التكليف وهو محض قول
 هو الذي عقب في الامرين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنوا على ما هم اهلها وبنيهم وبنيهم اهلها الكتاب الحكيم نظير الاسد لا يتبع
 على مقتضاها احد في الامم بالرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم عليه كل واحد واحد وهو ظاهر وانما هذا
 المراد به الترتيب المطلق والثاني ان المراد بالامام ذلك لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد اذ انظر في
 فعله في الامام من جهة اخرى فلا بد وان يكون قد حصل له الترتيب المطلق لقوله تعالى انما امرت الناس بالخير ونهى
 انفسكم انكر الله سبحانه وتعالى اجتماع الاخر بالشيء مع عدم فعله اشراكا في وجوب الترتيب المطلق في المعصوم
 فان هذه الابهة تدل على انه عليه السلام مكمل لقوله تعالى العلم فلا بد وان يكون كاملا فيها الكمال الذي يمكن حصوله
 للبشر والامام هاد لهدى الناس فلا بد وان يكون بهذه الصفة ايضا كما انه الذي به يقتضي عصمته والا لكان ناقصا
 في القوة العلمية والعالية هفت صفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام الدعوة للامام ولغيره فلا يجوز ان يكون
 قد كملت هذه الصفات الاربع التي جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام بها في الاول والثاني محال لانه اما في الاول
 مكلفا لبعض لا سفيالة التكليف بالحق واما يمكن فيجب حصوله لان النبي فاعل شديد الحزم والامام قابل
 وهو ظاهر والاول هو المطاوعة هو بمنزلة العصمة صلح قد علم بهذه الابهة الكريمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام
 انما بعث لتكميله هذه الصفات الاربع ووجب لله تعالى طاعته والثاني به يحصل للمطيع له عليه السلام في كل وقت
 ونواهد الناس به بكل حال هذه الصفات فكل من اوجب طاعته كوجوب طاعة النبي ويكون له بالنص في الامة كالنبي فلا
 يكون وان يكون المطيع له في امره ونواهد الناس به يحصل هذه الغاية كما حصل من اتباع النبي وطاعته لا
 مطاعة النبي وجوب طاعة الامر من قبلهم انما هو غايتها وشاؤه الامر من في الاداء الى الغاية فلا بد ان يحصل كمال
 الصفات في الامام فطاعته ومعنى العصمة نص في قوله تعالى فمن جاهد في الله الحق ان يتبع امر الله لا يتبع
 الا ان جاهد معكم كيف تحكرون جعل الجهاد به هو الذي به جاهد ولا يهدى فكل من لم يكمل هذه الصفات
 فيه وهي الترتيب المطلق والعلم بالكتاب والعلم بالحكمة فهو جاهد والامام هو الهادي لقوله تعالى ولكل قوم هاد
 فتكون هذه الصفات كاملة في الامام وهي العصمة صلح قوله تعالى فمن يتبع هذا فلا خوف عليهم ولا هم
 يحزنون فنقول لتابع للامام دايما هو تابع لله دايما لان الله تعالى امر بطاعته في كل ما امر به واما في كل ما
 امر به عام في الاوقات المكلفين فلا يمكن ان يكون الامام معصوما لم يكن تابع دايما تابعا لله دايما لان الثاني
 باطلا فالمعصوم مثل الانفال احد الامرين لازم وهو اما عصمة المقتضى او امر الجهاد لعدم وجوب شيا منها وكلاهما
 محال الاول فاجتماعه واما الثاني فلا وجوب باتباع المقتضى على المقتضى واتباع امر الجهاد لا لغير الغرض لانه
 نقول باتباع المقتضى واتباع الجهاد لا لغير الغرض لانه لا يمكن الامتناع من لا في الامور كلية كالشرب في امره وجوبه
 خاصة ولما الامام فاتباعه في امور كلية عام في الاوقات والمكلفين في كل شيء فافترقا فلا يلزم احد
 الامرين الذين ذكرتموهما صلح قوله تعالى لا تقموا المسالكين اشيعوا من لا يتبعكم اعداءهم محمد

والاول اما ان يحصل العفل او بالتفعل والاول عند اهل السنة وليس بظريف صالح الشيء من الاحكام الشرعية
وعند العدلية لا يعلم منه كل الاحكام بل القليل منها فلا بد من الثاني اما في الجمع على الراي الاول والاكثري على
الراي الثاني ولا بد وان يكون ذلك التقل بما يفيد العلم اليقيني ولا يحصل من الناس من القرآن والسنة وهو
ظاهر متفق عليه فلا بد من مبين لذلك وللا بالامتنان به ويكون عند ظاهرها نصا وكذا السنة ولا
ذلك بل لا بد وان يتبين المسبب صحة قوله وقوله فله ذلك لا يتحقق الا من المعصية والثاني وهو علم بما يعلم
الامام لطف في لانه المقرب لا الطاء والمبعد عن العصية فحينئذ نصب الامام المعصوم والامر نفط الغرض فان الحكم
اراد شيئا فان لم يفعل ما ينوقف عليه لا الشئ اذا كان فعله خاصه مع قدسه وعلايانه يكون نافضا للغرض
منافضا لارادته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لا يقال هذا كله مبني على ان الاما لا يفهم غير ما فيها من حاج
بنيان شاف لم يبينوه لا فانقول انحصار الدليل الموصل العفل والتقل فطعن وانقضاء الثاني في اكثر الاحكام مما
عليه لكل انحصار التقل في نص بين الامام واجماع اذ غير ذلك لا يفيد اليقين معا ومما اتفق عليه الكل والاول
لا يفيد بكل الاحكام فحينئذ الثاني ولا يحصل العلم بالا اذا كان من معصوم وهو ظاهر في قوله تعالى وانفوا الله و
اعمالوا انكم اليه تحشرون امر هذا يد على الترتيب مقدمه الاجاب بالاطاف مع العلم بانه ما لا يطاف فيه عقلا وكذا
الامر به على سبيل التذنب اباحه عبث العبث من الحكم العالم به في مقدمه اخرى في قوله تعالى وانفوا الله اما على
سبيل الوجوب والتذنب والاباحه لا يخرج عن هذه الامور الثلاثة مقدمه اخرى هذه الابه حكمها ثابت بعد
عليه السلام اجماعا اذا تقرر ذلك فنقول احدى مؤثله لازم اما الامر بما لا يطا او ثبوت الاما المعصوم او ثبوت ما
يفهم مقامه لانه قد ظهر فيما قران التقوى لا يحصل لامع الامام المعصوم وما يفهم مقامه فلو امر الله تعالى
بالتقوى مع عدم امام معصوم وما يفهم مقامه لزم الامر بما لا يطا فلان من احدهما كان الاول مح والثاني مشف
لانه اما ان يكون عقليا او نقليا والاول مشف في اكثر الاحكام فحينئذ الثاني وبعد انجبه عليه السلام لا يعلم اليقين الا
من الامام المعصوم المتقدم فحينئذ الثاني وهو نصب الامام المعصوم هو امر الله تعالى بالتقوى وامر بطاعة
الامر وهو الامام فلا يخلو اما ان يحصل التقوى من طاعة الاما او لا والثاني مح لانه تعالى اذا اراد شيئا
وكان هو المفصوم من الات جميع ما ارجى ومحمد اخل في التقوى ثم امرنا بارتكاب طريقه ليس مفصوده
لما تخال بل لادائها في ذلك المفصوم وهو لا يصلح للاداء كان ذلك نفضا للغرض بل هو اضلال وهو مح فحينئذ
الاول وهو ان التقوى يحصل من متابعه الامام ولا يمكن الا اذا كان معصوما وهو ظاهر لان التقوى
لا بد فيها من العلم اليقيني ولا يحصل من قول غير المعصوم فحينئذ ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب
قوله تعالى فلا تكتبوا خطاوا الشيطان انه لكم عدو مبين فان زللتم من بعد ما جاءكم اليقينات فاعلموا
ان الله عزيز حكيم اعلم ان الله تعالى مجده فدين في هذه الابه امور الاول التي عن اتباع خطوات
الشيطان وهو عام في الاصول والفروع اجماعا الصغار والكبار بالجملة فلهذا مخذبر عام لكل ما فيه
ونترك ما ارجى الثاني انه مخذبر عن الزلل بعد اليقين وهي ما حوزة من البيان هو ما يفيد العلم اليقيني
وهذا من رحمه الله تعالى في العباد انه لا يؤخذ قبل مجر اليقين فلا يفهم مقامه ما يفيد الظن لا مخذبر في
الظنون لانه قبل مجر اليقين والتقدير ان التقوى بعد اليقين انما هو مطابق للامر عن اتباع الخطا فكما ان ذلك عام

ايضاً عام في كماله من حيث هو ظاهر ولا يستحق التخصيص من غير مرجح والرابع ان محال البينات ليس من
 المكلف بل النظر فيها والاطاعة لها والانتفاء اليها واثبات الكلام به تعالى القاصد ثم يدل على محال البينات والآلة
 فيه فائدة وهو ظاهر ايضاً والبيان العامة وهي الآلة المفيدة للبيان التي يمكن بحصول العام في كل الاحكام
 الامام المعصوم في كل زمان لا يشترط ان يعلم منه انه يشترط عليه الخطا والصغائر والكبائر ومعلوم صواب قوله تعالى
 وذكره حصل منه اليقين فيكون الله تعالى قد نصبه لنفسه المكلفين هو المطلوب يقال هذه الآلة كلها
 على ان غير الامام لا يقوم مقامه هو بنوع كماله فيقول الجواب عن جهات الاولات البحث ثانياً هو في عصمة الامام
 فاذا كان الامام هو المولى للامام لا يقوم غيره مقامه مضافاً الى ان العام بصحة ادله او قوله ان يكون العقل
 او العقل فان كان من العقل فاما بالضرورة او بالنظر والاول لم يحصل في كل الناس ان التفيد خلافه فلا بد
 ان يكون من احد الاخرين النظر لا بد فيه من مفادته صدق واثباته العام بعصمته وهو ظاهر ولما
 فاما ان يكون منصوص لتمام احوال الاول فيسكن في الدور الثاني فيسكن في السلسل الثاني ان المراد من الامام
 الاحكام بالبينات كما بينا والامارة والقدم في الاخر والتميز اقامته لحدود ونصب لولاها والاضطراب والتعاقب
 غيره لك وانفاذ الشرائع وكل ذلك مما ينبع عن النبي صلى الله عليه واله وبارك الله ونسبته لا يقوم بذلك
 حاشاً في امور الدين والدنيا على الوجه المذكور الا الامام لان كل من قام بهذه الصفات هو الامام ودل على
 غيره لا يقوم مقامه ولا ان الاعلام بالاحكام انما يقوم مقامه في هذا العام وهو اما عقل او نقل والاول
 محال فاعند الخالفين في ظاهره لانه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية خصوصاً كل الاحكام لكل الناس
 افاً عندنا فانه خلاف الواقع فان البحث ثانياً هو على تفيد الخلاف والثاني اما من غير الامام وهو ثانياً
 ينفع عن الامام وينافض لغرض في شياعه فانه اذا كان الامام موجوداً وفوله لا يفيد العلم وفوله غيره حجة
 فيكون ذلك العقل في عين الامام ومحصل لثبوت ما اذا لم يفهم غير الامام مقامه في الحق لم يفهم
 في الكلام وهو ظاهر من الآلة المذكورة في الوجه الاول تدل على انه تعالى لم يجعل له شرع ولم يوجب شيئاً
 بحال البينات ونصبها ولو كان الامام غير معصوم لكان الله تعالى قد شرع ما بناه لفضل البينات لانه تعالى امر بالاتباع
 الامام في افعاله واوقاله وتركه فان دفع منه الخطا لا يعلم بل يجوز المكلف عليه لخطا مع امره بالاتباع فيها
 اضلالاً لانصبيات الحق الآلة العقلية الموجبة من الكتاب لسنة لا تفيد العلم وكل واحد واحد من
 الاحكام في كل واقعة لكل شخص شخصاً لا يفرق لثبوتها وهذا متفق عليه في الكل والتفديد بالخطا
 عام وان الله عز وجل نصب لبيئات لكل المكلفين الاحكام والتفديد به لانه لم يحصل الاعلام للاحكام لكل
 مكلف بكل حكم فاما ان يعلم من الامام او غيره اذا الاحكام كلها عند الاشاعرة فقلبه والاكثر عند المعتزلة
 هو ظاهر ولم يوجد من الاوامر والاحكام ونصوص الكتاب السنة ايجاب اتباع غير المعصومين اعمائاً بل
 ايجاب اتباع الامام وقد تقدم في ذلك دلالة كثيرة فكيف يحصل البينات من غيره ولم يذكره الله تعالى
 لا يحصل بذكره وبارك الله فيها ضد البينات وهو محال طوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم هذا يدل على ان الامر في البينات كتاب ان امر الرسول من البينات وهو ظاهر واما ان يكون من
 البينات اذا كان معصوماً فان غير المعصوم لا يفيد قوله العلم فلا يكون من البينات في الآلة التي

بما علم الله ان ذلك فقول هذه الآية الكريمة المقدسة تدل على بطلان الاختيار وعلانية الولاية
من قبل الله تعالى لانه تعالى بين ان مانع الولاية هو الاول قد لا يعلم والله لا يجوز ان يتجلى الله عليه والى
ان يولي الا ينص بوجه من الله تعالى لانه تعالى بين ان المانع قد يوجد ولا يعلم الله تعالى الله عليه والى
وانما جعل الله تعالى الشرط لذلك لا يعلمه الا الله عز وجل وهو كونه من القسم الثاني ولذا لم يكن المتعين ان يكون
الا ينص من الله عز وجل ان يمكن لغيره ان يولي الله تعالى لا يمكن ان يكون من القسم الاول ويجب ان يكون
من القسم الثاني ويجب ان يعلم التكليف بان لا يمكن ان يكون من القسم الاول والله من القسم الثاني وذلك مما
مع وجوب عصمة الامام وهو المطلوب في تلك الاثران الكبرية العظيم مشعرون بالامر المتخذ في وجوب التفكير في امور الدنيا
وهو اصلاح المعاش والآخر وهو اصلاح امر الآخرة والمعا انما اجاء بعد ان نصب الله تعالى لكل مخاطب بذلك
بفهمه ليعلم ان جميع الاله سواء كان قد من النبي صلى الله عليه واله اوبعد له قوله تعالى انك بين الله لكم الايات
لكم تفكرون في الدنيا والآخرة وقوله تعالى ولعبدوا من غيري مشركين ولو انكم كنتم تعلمون ان الله
والله يدعوا الى الجنة والغير يادونه ويبين بان الله للناس اعلمهم بشئ يكون بمحض انهم يجمع المكلفين في جميع
الامر من وجوب جميع الاحكام اما ان ترجع بعضها دون بعض ترجع من غير مرجح ولا يختص ذلك بالاصول
الاحكام المتعلقة بامور الدنيا البت من الاصول وهو على او نفى والاول لا يحتاج الى الاحكام عند اهل السنة
ولا يبعد ان الاحكام عند المعتزلة والامامية فون على فاعتين الشائ والكتايب لسنة لا يبعد ان البت في كل الاحكام
لكل المكلفين لا يبعد ان الاول المعصوم فعتين وجود معصوم بفهم قوله البتين ويجب على كافة المكلفين
اتباعه فلا يجوز ان يكون الامام غير هو فالامام معصوم وهو المطلوب في قوله تعالى ان تباركوا لله وتوقوا
مبين للناس وجب الاستدلال على ذلك من قبل الله تعالى الاشياء الاولى لبر الشائ القوية الثالث لاصلاح بين الناس بفهم
الاولين عليه يدل على انه لا يكون الا بطريق يفهم هذا العلم لان البر والنفوة انما ينفذان بالعدول عن الخلق
الى المعصوم وهذا في الامور الكلية والاول بالشؤون من الامور الجزئية وان الامامة امر كلي اذا فقرر ذلك فقول نصب
فهم المعصوم يمكن ان يكون فيه شائ بل قد يجهل شهود ووقع من خطاء فهم المعصوم من انفسا ظاهر البر والنفوة
بنافها المعصمة لا يعلمها الا الله تعالى فدل على ان الامامة لا يكون بالاختيار وانما يكون بعلم الله تعالى ولا
يجوز من الله تعالى نصب فهم المعصوم فانه يجب ان يجد رجاء من شئ ويفعله هو فهم هذا مع قول الله تعالى
واذكروا نعمة الله عليكم وما اتاكم من كتاب الحكمة بيطركم يريدوا الله واعلموا ان الله بكل شئ عليم
وجه الاستدلال ان نقول الله تعالى امر بالنفوة امر مطلقا غير مشروط ولا يتم الوجود الامام المعصوم وهو
من فعل الله تعالى فاعتين نصبه الا ان نفى الفرض هو مع علمه تعالى كمال المقدما مبنية لا تحتاج الى البرهان الا المقد
الثاني وهو قولنا ان النفوة لا يتم الوجود امام معصوم فاما مقدما من استدل لانه يحتاج الى البيان فقولنا
موقوف على مقدما الاول حقيقة النفوة وقد ذكر العلماء ان سوما فقال بعضهم هي الايمان بالعلماء والآخر
عن المجدول في داخل هذا القسم وان اجابنا بلساننا هل هو داخل في النفوة ام لا فقال بعضهم بل
كله داخل لصفاته في الوعيد فندرج تحت التخذ بوقال بعضهم لا يدخل الا لا يمتنع هذا الاسم الا المعصوم
والحق الاول لان الوفاة في القضا عن الموزية وفيل كل ذنب موزة سواء كان صغيرا او كبيرا فيل هذا الاخذ بالا

بالقول

فيعمل

فجعل ما يحتمل ان يكون واجبا وبذلك ما يحتمل ان يكون حراما وهو ما خود تارة وفي الحديث قال صلى الله عليه وسلم
 علم الله الابلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا باس به حذر ما يابا باس قبل التفتوه في الخشية فكل ما لا
 من تركه الخشية وجب عليه وكل ما حصل من فعله الخشية اجنب في الاصول فيها راجعة الى الاول الثانية العلم بان
 والدعوات كلها توفيقية الثالثة الاثر بالفتوى لا يحصل الا بمقدار ما من الله ان يكون الامر عالما بالترتيب
 فيتم على القاموس وثانيتها ان يجعل المكلف بالفتوى طريق يفيد العلم بكل ما هو حرج فيجب وما جاز غير ذلك
 من الاحكام واساوسه سبحانه الى الله من الاول بقوله عقيب لا توبوا للفتوى واعلموا ان الله بكل شيء عليم واساوسه
 الثانية بقوله تعالى وما اوتى اهلكم من الكتاب لعلمكم به ولا يثبت الوعظ الا بالعلم اذا تقرر ذلك فقول الله
 امر الله تعالى بالفتوى وقد ثبتت الفتوى الاولى في عالم الكلام بالبراهين والقرآن في علمه بكل معلوم فيجب
 الفتوى الثانية وهو جعل طريق للمكلف في معرفة كل الاحكام باليقين الا ان لم يقض الغرض هو ما عطف في قوله
 اوها والاولى مع اما على قول الاشاعرة فظاهر ما عطف في قوله فان العقل لا يستقل باكثر الاحكام فكيف بالكلام
 الثالثة ان بعض الاحكام يستفاد من العقل وبعضها يستفاد من النقل وبعض مقتضى عقلة و
 بعضها مقتضى غير العقل فمناشاة في استيفادها صدى المنقول عنه لانه من اصول لا يثبتها من المعصومات الكتاب
 العزيز شرفه الله تعالى وما وجد من التمسك لا يثبت كل احد من المكلفين من تحصيل العلم فيخرج الاحكام منها ضرورة
 فلا يثبت من شخص في قوله العلم وغير المعصومات لانه قد ثبت ان الفتوى لا يثبت الا بوجود امام معصوم
 وليس من فعلنا لان العصمة غير معلومة لنا فهو من فعله تعالى بان ينصبه بدل عليه فلو خلا زمان منه مع
 هو الامر بالفتوى فيجب على المكلفين جميع الا من لم يلم بقص الغرض في وقت ما هو من الحكماء جل الله في شأنه
 اشرف الصفات لوجهين الاول انها اجتناب لصفاتها الكبار في جميع الاوقات والاحوال ولا يثبت الا بذكر الله تعالى
 واستحضار العرف وحقبة الالف في كل سوا الحق وهذا مقام شريف في الاوقات الفرائض الكبري مشحون بالامر بالفتوى
 ومدح المتقين هو ظاهره ولذا كانت شرفها صفاتها اهم الهامات فينبغي نصب من يتوقف عليه هو المعصوم في كل وقت
 فالاحلال بهما عظم الهامات وهو لا يلبس بالحكيم مع الامام فيجب انضباط الفتوى في الكثرة وذلك يستلزم
 العصمة والمقدمة ظاهرة فان ثبت ذكر الله تعالى المتقين في معوض المدح المتقين فالله اسم فاعلم من قوله
 فاعلموا بالوفاء بفرط الصفا اذا عرفت ذلك فقول ما المتقين الكل على ان اجتناب الكبار شرط في هذا الامر
 طالع ان اجتناب لصفاتها شرط ايضا لانها تدخل في الوعيد لقول النبي صلى الله عليه وسلم الابلغ العبد درجة المتقين
 حتى يدع ما لا باس به حذر ما يابا باس قال الله تعالى ان اتقوا الله لا يلهيكم الشيطان شيئا فقول الله تعالى
 اتقوا الله متقون واما المتقون فانهم في هذا اشارة الى فعل الطاعات وقوله تعالى واتوا اليك من
 ابوابها واتقوا الله في الامور فلا يصح في هذه اشارة الى جميع المعاصي الصغار والكبار قال الله تعالى ان اكرمكم
 الله اطيعوا ولا تسكنوا اكرمهم من فعل الطاعات الواجبات وكل المعاصي وهذا يدل على عصمة الامام لان اكرم الله
 عنده الله تعالى بعد الرسول الامام وهو ظاهر طكرم الناس هو في الناس للائمة وبقية الناس ليس الا بالمعصومين
 ان يكون الامام هو المعصوم قال تعالى في شأنه من صفات النبي اوتى في القرآن هذا للناس بينات من ربهم
 والقرآن وقال مناهد في المتقين هذا يدل على ان المتقين يجب ان ياتوا من المعصومين واما ان الناس

المتقين

بما قلنا ان يكون الامام من المتقين او من غيرهم والثاني باطل لان الحكم لا يوجب علي من باب الاختيار
المتدين اتباع من لا يختار له لا يثبت الا بذلك الغير فثبت ان يكون الامام من اهل البيت المتقين وهذا هو
كلامه وصف الله في كتابه الغيبة بانهم هكذا للمتقين وصف بانهم هكذا للناس فلا بد من اثبات المتقين
الناشئ في ذلك بعد اشرارهم في قلوبهم الفداء المشرك بينهم واليه يرجعون لحدك في الاعتقاد والقول
الفعل وفروع ذلك كلمة على الوجه الصواب في هذا هو الفداء المشرك وانما المير قاصور الاول ان هذا لا
يكون بغيره الا محو الشك حوله في شيء من دلائله وبل عليه بقوله لا ينبغي ان يجمع المطالبون
والعملية فيه مدد وجو فدل عليه لقوله تعالى لا تأتوا رضى فري ولا كبرياء الا احصوها وقوله نعم وكل شيء
احصيناه في ايام مبين الثالث دلالة على هذه كلها بغيره لان الدلالة اما طيبة طيبة او علمية لانه لا بد منها
من ترجيح لان الشك المحض لا دلالة فيه فاما ان يكون الترجيح ما نفا من المتقين ولا والشائى الظن والاول
اما ان يكون مطابقا او لا والشائى الجمل والاول اما ان يكون ثابتا او لا والاول هو العام والشائى هو اعتقاد
المفاد الحق فوصف الله تعالى كتابه الغيبة بان دلالة جازمة مطابقة ثابتة اما الاول فلا بقوله تعالى لا
فيكون في معرض نفى فتم واما الثاني فلا بقوله تعالى لا ياتيها الباطل من بين يدي ولا من بين خلفه
حيث واما الثالث فلا بقوله تعالى لا ياتيها الباطل اجزاء لانه هكذا للمتقين فمخضبتهم بهذا يدل على الشك
وعدم قبوله الترتيب الرابع فصل اطاعات الواجب اليه امر الله تعالى بها وترك جميع المعاصي التي هي لله تعالى
عنها واشاء الله تعالى بقوله فانتم الله حق تعالى اذا فتر ذلك فنقول هذه هي المتقين وفروع اعتقاد
على الوجه الصواب وان كان ظنا او تقليدا او يقينا وفروع افواهم مطابقة في نفس الامر وفروع افعالهم على الوجه
الصواب على مراتب هذا القسم بعد قسم المتقين من حصل له ذلك في كل الاعتقاد والافعال والاضال
ثم يملوه من حصل له في الاكثر والاشبه لا يختصر فالقسم الاول وهم المتقون هم المعصومون لانهم بالعبادة
ذلك وغيرهم جميع اليهم وهذا يجهل بالامام اما ان يكون من القسم الاول عين المتقين ومن غيرهم والشائى
نحو لان الامام يجب طاعته كطاعة الرسول لقوله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم ومحال
من الحكمين بامر القسم الاول باشتباع وطاعته من هو من القسم الثاني لان الامام ذكره الله تعالى ثالث الله و
الرسول فيكون من القسم الاول وهو من هذا القسم الثاني وهذا منح من الحكمين ومن قال بغير ذلك فهو لا يفتي
حكمة الله تعالى اعرض فخر الدين الرازي على هذا الدليل بوجوه الاول كون الشيء هذو دليلا لا يختلف
لشخص ومن شخص فكيف جعل القرآن هكذا للمتقين فقط وايضا فان المتقين محسودا منهم لا يهديهم ثانيا
الثاني انهم في محل ومثابة وظاهر فكيف جعلهم كونه مدد للمتقين بمعنى كون دلالة بغيره لا يجوم الشك
هو ما خصصنا على قول من جعل الدليل اللفظي لانفسه باليقين الثالث كل ما يثبت كون القرآن حجة عليه
لا يصح الاستدلال به عليه كعقوبة الصا وصفاته فهذه الزيادة مخصوصة والجواب عن الاول من وجهين الاول
اننا قد ذكرنا في نفس هذا الدليل ان هذا هو المتقين غير هذا بغيرهم فهو هكذا للناس في هذه والمتقين
بمعنى والمعارف بينهما ما يفرق الكل للجزء او العام للخاص يجوز ان يكون الصديق بالتعبئة في شخص بغيرنا
والاخر ظنا فان مشاة ذوا بالثالث الثالث لثباتهم عند العالم باو قلوبهم بغيره وعند غيره غير

المتقين

بفتح التاء ان نقول كما ان القرآن عند السلفين ودلالة لهم على وجود الصانع على وجه وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله
كلامه للظفرين لا انفعاله ذكر المؤمنين مدحاً للبين لهم الذين هتدوا وانفعوا به كقوله تعالى ايها الذين آمنوا
من محبتنا هاتوا وقال تعالى ايها الذين آمنوا اتقوا الله الذي ذكر وقد كان على السامع من ذلك لاجل ان هؤلاء هم الذين انفعوا
بإنداده واعلم ان بعض الفضلاء قد ذهب بالدلالة الموصلة الى المقصود والى التيقن بالفعل ولغتهم بالقول
في فهمهم هذه التسمية بما يمكن ان يقولوا عن الشارع ان التشابه والاحكام انما هو لاحتمال التقدير وهو
عدم العلم اليقيني فاما من علم بيقيننا جزمنا بما راد الله تعالى من هذا اللفظ وهم المقصومون الذين هم المنفون
بالحققة وغيرهم من الجواز فافهم بما ذكره دالة اللفظ بيقيننا واد الله تعالى منه فلا يكون محالاً ومثلاً بالاشبه
الليهم انما افولان ذلك الجمل والمثاب لا ينفك عن الجمل يدل على ما هو المراد على اليقين هو اما دالة العقل
او التمعن فطاعته هكذا وانما لا ينفك لان الله تعالى قصد بخطابنا الافهام ولا لكان نقصاً وهو على حكم
محال فاما ان يجعل على المراد من الجمل ليل افعالنا او فعلنا او يعلم الله تعالى المراد ولا كان كان الثاني كان
بالحال فافهم الغرض فنعين الاول وهو المطلوب عدم ظفر بعض العلماء بالبدل على العدم في نفس الامر وعن الشارع
بأنه في الله يكون هكذا في بعض المطالبين القرآن ويعرفه الشارع وتلك هي العقول وانا افول من تدبر القرآن اعظم
عن تدبره واجال فكمه الصحيح مغايبه ونظر بظن سلبه وقاد في تركه حجة مشتملة على كل الادلة العقلية على
اشياء الصانع وصفاته لست فولي انه يشهد به من حيث هو قول الله تعالى على ثبوت الصانع بل مقدمتها الادلة
الدالة على ثبوت الصانع وصفاته كلها مذكورة في الفعل وقيل شارة الى تركيبها ونظم الادلة منها فمن هذه الحجة
بجزم ليل الاثبات من ثبوتها بغير دليل بالاسناد لا العقل بل المقدمات المذكورة في قوله تعالى افلا تظنون
الا ايها الذين كفروا خلقناكم من الارض التي رفعنا الى الغرابة وهذا به ان في غيره ذلك من الايات وهو كثير **ك**
الافهام واثرة لايهم الا بالامام المعصوم فيجب ان يكون الامام المعصوم في كل زمان وصحاح الى قيام مقامه الشريف **هـ**
ما الايمان وثابتها ما اثر وثباتها وثوقه على امام معصوم وانما ان كان كذلك وجب في مكان زمان على الله تعالى
الافهام في ذلك اختلاف في مسمى الايمان في عرف الشارع ومجموعه من اربع الفروع الاولى الذين قالوا الايمان
اسم لان اللفظ في الجوارح والاعمال والالتزام او هم كثير من المعتزلة والزيدية واهل المذاهب ما المعتزلة فقالوا ان
الايمان انما هو الاعتقاد بربنا والصدق في ذلك وقال فلان امن بالله ورسوله ويكون المراد الصدق في
اذ الايمان بمعنى اداء الواجب لا يمكن فيه هذه التعديلات ولا يقال فلان امن بكذا اذا صلي صام بل يقال فلان
امن لله كما يقال صام وصلى لله فالإيمان العمى بالبابير على طريقة اهل اللغة ما اذا غلبت على فند
انتموا على انه منقول من مسماهم اللفظ الذي هو التقيد في معنى اخر ثم اختلفوا في وجه احد هاتين
الافهام اعطاء عن كل الطاعات سواء كانت واجبة او مندوبة او من باب الافعال والاحكام فاذ ان هو
قول واصلي بن عطاء والحمد لله والفاضل عبد الجبار بن احمد وثابتها اثر عطاء عن فعل الواجب فقط دون
فعل التواضع وهو قول علي بن هاشم وثابتها ان الايمان عند الله اجتناب كل الكبائر المؤمن عند الناس كل
من اجتنب كل ما لا يورثه الوعيد فالواو محتمل ان يكون من الكبائر ما لم يرد فيه الوعيد فظهر الفرق وهو قول لفظ
فان شرط كونه مؤثراً عندنا وعند الله اجتناب الكبائر كلها ولما اهل الحديث قد كروا وكين

الأول ان المعرفة ايمان كامل وهو الاصل ثم بعد ذلك كل طاعة لهما ان عليهما هذه الطاعات لا يكون
 منها ايمان الا اذا كانت معرفة على الاصل الذي هو المعرفة وعما ان الجحود والكار والقلب كثر ثم كل معصية بعد
 كفر على حدة ولم يجبا واشتبا من الطاعات ايمانا ما لم يوجد المعرفة والاقرار ولا جعلوا اشتبا من المعاصي كفرا
 ما لم يوجد الجحود والانكار لان الفرج لا يحصل بدون اصله وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب الثاني وعو
 ان الايمان اسم للطاعات كلها وهو ايمان واحد وجعلوا الفرائض والتوافل كلها من جملة الايمان ومن ترك
 شيئا من الفرائض فقد شغل ايمانه ومن ترك التوافل لم يفتقد ايمانه ومنهم من قال الايمان اسم للفرائض
 دون التوافل الفري الثانية الذين قالوا الايمان بالقلب لا بالكلام معناه هو لا يدخلوا في مذهب اهل
 ان الايمان اقرار بالالك ومعرفة بالقلب وهو قول جمهور الفقهاء واليه خيفة ثم هؤلاء اختلفوا في موضع هذا
 في حقيقة هذه المعرفة فمنهم من فترها بالاعتقاد المجازم سواء كان اعتقاد القلبيا او كان علما صادرا عن
 الدليل وهم الذين يحكمون ان المقلد مسلم ومنهم من فترها بالعلم الظاهر عن الدليل وهو لا يزعمون ان
 المقلد على الاصلين بل الموضع الثاني اختلفوا في ان العلم المعبر محقق الايمان علم بماذا انقال بعض المتكلمين هو
 العلم بذات الله تعالى وصفاته على سبيل النظام التام والكمال وليس المراد العلم بالذات بالحقبة بل بذاته بالصفات
 ومعنى قولنا بالتام ان كل صفاته ثم ان هؤلاء لما اختلفوا في صفاته تعا فكل طائفة منهم من عدا من اطوار
 وقال جماعة من اهل السنة ان العلم بكل ما عاين بالضرورة كونه من دين محمد عليه السلام المذهب الثاني ان الايمان هو
 بالقلب لا بالكلام معناه هو قول بشر بن غياث الرضي والبايع الحسن الاشعري والخنا من قول الامامية قال ابو الحسن الاشعري
 المذاهب النصية الكلام الفاهم بالتفسي فانك الامامية التصديق هو الحكم على شيء بشيء ايجابا او سلبا المذهب الثالث
 مذهب طائفة من الصوفية ان الايمان اقرار بالالك واخلاص بالقلب لمعرفة الثالثة الذين قالوا الايمان عبادة عن
 عمل القلب هؤلاء اختلفوا في قولين احدهما ان الايمان هو عبادة عن معرفة الله تعالى بالحقبة ان من عرف الله تعالى
 ثم حمد بلسانه قبل ان يقر بغيره ومومن كامل الايمان وهو قول جمهور من صفوان اما معرفة الكتب الرسل والنبوة الاخرى
 فقد زعم انها ليست داخلية في حد الايمان هكذا نقل بعضهم عنه ونقل عنه الكبر ان الايمان معرفة الله مع معرفة كل ما
 علم بالضرورة كونه من دين محمد عليه السلام وثانيها ان الايمان مجرد التصديق بالقلب هو قول الحسين بن الفضل
 البجلي الفري الرابعة الذين قالوا الايمان هو الاقرار بالالك اضطرهم فرقان الاول ان الاقرار بالالك هو الايمان
 فقط لكن شرط كونه ايمانا هو حصول المعرفة في القلب لمعرفة شرط لكون الاقرار بالالك ايمانا لا انما داخلية في
 معنى الايمان وهو قول عبال بن مسلم التمشي والفضل الزبائني وان كان الكعبه فداكر كونه قولنا لعل ان
 الثاني ان الايمان مجرد الاقرار بالالك من غير شرط اخر وهو قول الكرامية وعما ان المنافق مومن الظاهر في
 السيرة فثبت له حكم المؤمنين في الدنيا وحكم الكافر في الآخرة فهذا مجموع اقوال الناس في معنى الايمان في
 عرفنا شريعتنا والديني مذهب اهل بيت الايمان عبادة عن التصديق بالقلب لا الاقرار بالالك وقنع بالتصديق
 الحكم الذي في الشك والاثبات والاشغال المجازم المطابق الثابت وهو المستند الى الدليل الصحيح مادام صورته و
 الاقرار بالالك المطابق لذلك وذلك التصديق هو العلم بالتصديق بوجود الله تعالى وصفاته الايجابا
 والسلبية الذي يجب معرفتها على المكلف كالشهادة بالتبوة وشهادة بالحد من عبد الله صلى الله عليه وآله

بصفاته من العصمة والعجز وبإمامة الأئمة عشر وبعضهم يبقوا الإمام صاحب الزمان عليه السلام إلا أن فرض
المكلفين قد بين ذلك في علم الكلام إذ انفرد هذا فنقول قد يحصل من هذه الأقوال والمذاهب المحل الانحصار
الناس في قولين أحدهما قول من شرط العمل جزء من الإيمان وثانيها من لا يجعل جزء من الإيمان في المذهب الأول
لا بد وان يكون جزء الإيمان هو العمل الصالح الصحيح لا بد وان يجعل الله تعالى طريقا إلى العلم اليقيني بصحة فاما
يكون من طريق الأفعال أو لا والثاني لا يعم كالأحكام عادة والاول لا بد وان يكون معلوم الصدق والاجماع والثواب
فان وان فنعين اختيار المعصوم وحيث نظرنا الموثق في التبعة على السلام ولا يتغير فيه وجب لإمام المعصوم وغيره خلا
الاجماع فقد ثبت حجاج المؤمن في إيمانه على هذا القول إلى الإمام المعصوم والقول الثاني قول من لا يشترط العمل في
الإيمان فنقول اثر الإيمان العمل والعمل المطاوع منه الشارع الصحيح في قوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا والى
العمل الصحيح اليقيني انما يحصل من المعصوم والتفكير في ذلك قد ذكرنا فقد ثبت ان المعصوم لا بد منه لما في الإيمان وفي اثره
القول به كقولنا في ما يريد الله تعالى بعملكم من حرج ولكن يريد ببطونكم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون في
الآية تدل على عصمة الإمام ووجه الاستدلال هو وقف على مقتضى الآية إذ اختلف الله تعالى في شيء فاما ان يكلفه بعد
ذلك أو يدان ادا ما جهلناه الله ان لم يورد اجتهاده اليه فما يورد اجتهاده اليه فهو مأمور به اجتهاده اليه مقام ما
كلف به والثاني قول من قال كل مجتهد مصيب قد ابطالنا في الاصول فنحن في الاول الثانية لا بد للمكلف من طريق
الاصابة الحكم المعين الذي يحكم الله تعالى به في الواقعة لانه لو لم يلزم تكليف ما لا يطاق ولا أقل من لزوم الحرج
قد نقلا الله تعالى بهذه الآية الثالثة الظن اعتقاد راجح يجوز معه التعرض اذا اجماعا مع التعرض يكون اعم من
واذا كان اعم فلا يصح ان يكون طريقا موصلا إلى المطاوعين العام لا يستلزم الخاص فجعلنا هو اعم طريقا إلى
اجبا الاختصاص فلان ان يكون حرجا عظيما الرابعة الطريق إلى العلم اما الضرورة او النظر والتفكير في فهمين
المعصوم وغيره وللأول شرط أحدهما ان يكون واجب لعصمة وثانيها ان يجعل الله تعالى دليلا للمكلف في
المعرفة عصمته وثالثها ان يعلم الله تعالى المعصوم تلك الأحكام التي حكم بها الله تعالى في حقها ان يورد
المعصوم ما علم الله تعالى من الأحكام وخامسها ان يقبل المكلف منها بان يتردد به ويقنع به فيبذل في
وافعاله إذ انفرد ذلك في قول قد ثبت في علم الأصول ان الله تعالى في كل واحدة حكما واحدا وقد ثبت من هذه الآية
ان لا بد من طريق للمكلف في العلم بذلك الحكم يجعله الله تعالى ويوجب ذلك الدليل فثبتنا انما المعصوم وغيره
مثل الأحكام والثواب والاجماع والله تعالى قادر على ان يفعل ذلك لكن الثاني لم يحقق في كل مكلف في كل واحدة
من أول بعثة الأنبياء إلى آخره فهو خلاف جرمي العامة فنحن في الاول والا لكان الله تعالى محال بالواجب ناقضا
نقصه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فنحن في المعصوم فنقول شخصي بعض الأيمان وبعض المكلفين في حرج
بما يخرج فلا بد في كل زمان من معصوم واجب لعصمة يكون قوله مبدا للأحكام الشرعية ودليلا برهانتها
عليها في هذا العلم ذلك هو الإمام وهو المطاوع طريق آخر في الاستدلال بهذه الآية وهو ان تمام التبعة قد يكون
الذين وقد يكون في الدنيا وفيها القصود في الدنيا بخلاف الاشياء الضرورية لاذن الشفع بها وبها وجه الاستدلال
بها وكيفية علمكم لو كفيته نقلها للمعاملات العارضة في الآخر بالاحكام الصالحة اجتناب الحرام واما ما نقلنا
وذلك لا يعم الا بمعرفه الأحكام الشرعية وطريق آخر العلم طهارة النفس تماما في تركية الظاهر باستحسان الشارع

سندا
في معرفة الإمام
في معرفة الإمام
في معرفة الإمام

الحق والاعتقاد لا راد الله تعالى ونواصبه على حسب ما هي في نفس الامر وشبهة الترخي لا خلاف في ذلك فلو علمت
الطهارة ان النفس تعدل ان بعض الله تعالى عليها بكونه وجوده الحق والقدسية فتختل بالكمال الانساني
ذلك انما يتبين بانك المعصية اذا دلل اللفظية لا تفي بذلك لانه لا مدخل للعقل في ترجيح كثير من الاحكام الشرعية
فلا بد من الامام المعصوم وطريق اخر من جملة اراء الظاهر انما الحد والتميز او الاربعة والثلاثون والتميز عن المنكر وعلو
ذلك مفوض الى غير المعصوم لا يورده الى النظر لان صلاهم من التسبب لا يمكن ان يكون سببا فلا بد ان يكون
وطريق اخر انهم لا راد من الخطا في الاحكام وخصوا المتابعة بالعبادة ولا طهارة اعظم من تصحيح الخطا
في شيء من الاحكام اصل الالباب والاشياء انما تكون بالمعصوم وطريق اخر انهم قالوا ان الله تعالى واما انبياء واما الامام وطريق
الظهور هو ظاهر قوله نعم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل الامام ثالثا في قوله نعم الله تعالى فلو لم يكن
معصوما لجاز منه الخطا في حكمه فلا يكون مثالا له مطهر او لا يصلح ان يجعل في ذلك من ربه امر الله واما الرسول بل هو
من حيث التصوات وانما يتبين بالشرع والذات المراد انما هو من حيث التصوات وهو المطاوع وطريق اخر في تعيين ان الامام
وارد وهو غير ايشاد من من حيث انما يظهر به وهو في الحقيقة الغربية لا يشبه فلا بد وان يكون مطهرا من سائر اوجه الخطا
شبه الذنوب والعبودية والشيء الذي هو هذا هو المعصية لان يظهر به من من يظهر به لا يكون مبدوا ولكن ارادوا الظهور
غيره بالتوسيع فيهم في اللفظ فيكون الظهور له اولى وله من حيث جعل الامام والامر والامر التسلسل فلا بد ان يكون معصوما
وطريق اخر لانهم اعظم من نصب امام معصوم حافظ للشرع في الاربعة المذكورة فان تخلف الحكم فلعقد قبول المكلف
من المكلف لان الله تعالى ويريده ان يتم نعمه علينا ويجعل مثل هذه التهمة هذا حال كثر قوله تعالى قد جاءكم الله
تور وكتاب مبين فهدى الله عز وجل رسله رضى الله عنه وسبل السلام ونخرجهم من الظلمات الى النور وهدى بهم الى صراط
مستقيم هذه الاربعة في هذا الموضع في الكتاب بعد هذا من اشيع رضى الله عنه وسبل السلام في الظن
التي هي نفاذ احكام الله تعالى باليقين واذ لم يمكن من الكتاب الجدية في المعصية فاما ان يختص بالنتيجة عليه
السلام فحصل اللطف المكلفين وفاته خاضعه وهو ترجيح ارجح واما ان لا يختص بالنتيجة عليه السلام بل يكون مشتركة
بينه وبين الامام فلا بد ان يكون كل واحد من امام معصومين سببا لسلام تلك الطرق اليقينية وتكون ايات الكتاب بالنسبة
اليه بنوا الاية لا شئ في هذا الموضع في التوراة وفي هذا ايضا اليقينية التي لا يبعد الشك فلهذا شبه هذا طريق الكتاب في ذلك
لا يمكن لا المعصوم الذي بنفسه قد يستبعد يكون العام بالنسبة اليه فطرية الفياس هذا هو الحق كثر قوله تعالى
فهدى بهم الصراط المستقيم يدل على ان الامام انما هو في هذا الموضع في الامام وطريق اخر في ذلك كما كان في النجاة
بنفسه في كل زمان كذلك يكون الامام معصوم وهو المطاوع هذا قريب من البديهة كثر قوله تعالى اطيعوا الله اطيعوا
الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما اعطى رسولنا البلاغ المبين نخرجنا الاسناد لال من هذه الاية من وجوه
احدها ان الله تعالى بالهدى عن الفة الاربعة عدم الابان بما اراد الله تعالى به وحكمه تعالى في الاحكام التكليفية
كلما نزل في الحق ومعه لا يوجد معصوم في كل زمان في هذا قوله الام يحكم الله تعالى به فينا فانك حاصلا في ذلك
بديهة او بخلاف علوم ضرورية يتبين انصواته لم يحصل الشك في انما نتج على هذا التقدير فلا بد من الاول في الشك في طريق
رفع الخوف لا بد من خمسة امور احدها ما يتعلق بالله تعالى وهو نصب الخوف في البلاغ وهو الرسول عليه السلام
وثالثه من الحكم الخوف وعدم شأه الوفايع معا ومع ذلك فاعلم ان سائر المكلفين باستخراج كل الاحكام الشرعية

بالتسليم

والنسخة

من الكتاب لعين والسنن على سبيل البين بالاشارة والارباب امر واقع لا تراعى فيه المنافع معكم والارباع فلهذا
معدله في التواتر كذلك جعل شخص ناهي مقام النبي في حفظ الشريعة والعصمة عالم الاحكام بالبين والنجس
علم لا يقبل الشك طريق صالح الى رفع القوف ومعرفة احكام الله تعالى واذا لم يحصل فيه من الطرق ثنتين فهو بالغير
فانها انصب ليل الى على نبوة النبي وعلى العادة الامام واثباتها بالبراهين يستعمل في الابواب وابعادها في فهم فقه والالتفات
للمكلفين لاجل التوصل الى فهم الاحكام وانتصا الامام للتعريف بالاحكام ان سأل المكلف في ودعا ثم اليها ان امن على نفسه
منهم وخامسها امثال المكلفين لامر الامام والشيء في فهم الاحكام والامور الاربعة المتقدمة من الله تعالى فلو لم يفعلها
الله تعالى لكان حصول الامن للمكلف مستعبرا بامر الله تعالى بالامر بالشيء في فابؤ من المكلف في الاجابة
في دفع القوف وهو ظاهر فلو لم يحصل الطريق الى ذلك من فعله ولا يمكن المكلف من ذلك كان تكليفه بالشيء ان الله عز وجل
علوا كبيرا فيجب عليه ان من فعل المكلف في الامور الان من فعل المكلف فيجب عليه الامام المعصوم الثالث في الفرق
الحكم والمشاورة النص الظاهر والمار في محض والادلة البهينة من فكل الاحكام لا يجهد في حال فالتاوية ومع كون
الحكم واحدا والامور التي لا تجزى عن حكمها غير الحكم فمما مر في مطالب لشارع وقبالتشامنه من الصلح او فحاشي فكون من المقتضى
لا يحصل الامن انما احكام الله تعالى لا يحصل الامن مع علم بهيته وطريقه ما قول واجبه لعصمة النبي في محض العلم به
التباعد والخطا في التاويل مطلقا او غير وهذا مفهم في جهة الانقضاء الثاني لم يوجد وهو ظاهر فلو لا وجود الاول
لزم ان يكون الله تعالى ناقضا لقضيه وهو محال بالظن في تعالى عن ذلك فثنتين وجود امام معصوم في كل وقت كونه
قوله تعالى انما على ائمتنا الشورى الكبار في النبيين واتما يكون لبيان مبيها لوصول في طريق العلم به يجعل طريقا غير المعصوم
فثنتين عليه النص على امام معصوم كونه قوله تعالى في جاعل في الارض خليفة بعد الله تعالى بالخليفة قبل الخليفة والابناء
من الحكماء ما هو بالاهم فدل على ان الخليفة اهم قاربا وان يكون الخليفة اكمل من كل الخائف في القوة العلمية والعملية
واشرفهم ومن يكون كذلك وليس كذلك الا المعصوم كونه فابدا الخليفة يكمل فو في العلم والعمل السابق بالخلاف
تكميل كل مستعد على قدر استعداد له لما كانت رتبة الناس في الامم عند ما فلو في الكمال والنقصا وجب ان يكون
لكل الموصل كل سنة تالاف في حثا بالاهم فدل على ان الخليفة اكمل من كل الخائف في القوة العلمية والعملية
العلمية ولا يتحقق ذلك مع غير العصمة فوجب ان يكون معصوما وهذا المعنى الموجب مشترك في كل خليفة لله تعالى
ارضه فيجب عموم الحكم لعموم العلة وهذا مقتضى الحكمة والاهلية والخليفة كما يقال على النبي يقال على الامام ولا يشك
لا يمتنع في كل عصر هو ظاهر فلو انحصرت في النبي لا يمتنع في اللطف بعض الامم لكن رحمة الله عامه شاملة لكل و
عنايته وحق اهل كل عصر فوجب لاهم ان اتما سمي الخليفة خليفة لانه يحكم في القان بحكم الله تعالى ويجعلهم على
امر ونهي فوظيفة الله تعالى وهذا قول ابن مسعود وابن عباس في السك وكذا ذلك قوله تعالى انا جعلناك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق وقائمه لا يحصل الامن مع العصمة فوجب عصمة اما الاول فان خلق الله هو والنفوس في
الطبايع البشرية من مكران التكليف بحيث يحصل التوايل لاهم فامثال الامور والارباع عن التواهي والارشاد قوله
تعالى في النفس عن المؤمن من الناس من ينص من الكمال حصون في شخصه في الشهوة ولا يبال بحفظ نظام التويع
لذلك فوجب في الحكمة وضع الخليفة ليقوم في القوة العقلية وباعد هذا على القوة الشهوية والغضبية ويجعل الناس
على العرف ويبرهم عن المنكر ويردع القوف عن الضعيف هذه عنايته من الله تعالى لا يخص احد بل يتم الخلق

جميع الأصناف والبلاد والأزمنة والجميع لا شئ من المطاوعة عصمة غير لو تمكن من الكل فكيف لا يكون هو
معصوما ولا وجه الحاجة المكلف له لا يجوز الخطأ عليه فلو جاز عليه الخطأ الاحتاج إلى خلفه غرور أو تسلسل
هو محال بل ان من به صلاح كل معصية ما يجعله يكون من كل وجه المفسد لان المفسد من كل وجه من كل
معصية في كل معصية في كل وقت والامر بالخطأ كذلك فلا بد ان يكون معصوما وهو ظاهر طاعة المفسد من الثانية فلا بد
اذا لم يكن معصوما انتفى ما به دفعه وفعل الحكم اذا كان لغرض توطئة الغرض على شرط من فعله وله فعله لا يشك ان يكون
ناقصا الغرض هو مضمنا الحكمه وايضا الخاطئة من مخاوف على الايمان والاموال فلو جاز عليه الخطأ والخطأ
امتنع من الحكم جعله مبنيا او مبنيا باثباته وهو ظاهر وهذه الادلة مستفادة من كلام الشيخ محمد بن بابويه من الامامة
الله تعالى لا على طاعة الله تعالى من الملائكة والملائكة معصومان والافضل من المعصوم معصوم على طاعة الله تعالى
اما المفسد من الاله فلفظه تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسماعيل عليهما السلام والعلويون هم
سوى الله تعالى وعلى طاعة الله تعالى من الملائكة والملائكة معصومان من الملائكة معصومان لان النبي صلى الله عليه وآله افضل
الملائكة من غير النبي وعلى واحد في الكمال فيكون على طاعة الله تعالى من الملائكة اما الفضيلة التي على طاعة الله تعالى
في عالم الكلام وتشبهها الدليل بغيره على ذلك فقول الله تعالى على طاعة الله تعالى من الملائكة فالتبعية افضل من
الملائكة اما المفسد من الاله فلفظه تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسماعيل عليهما السلام والعلويون هم
من الساجدين هو خير مني واما انما انفس على نفس وعلى نفس في الجنة في الجنة في الكمال في قوله تعالى وانفسا وانفسكم
الاجماع على ان المراد بقوله انفسا على طاعة الله تعالى اما المفسد من الثانية وهذه الملائكة معصومان فلو جاز الاول في
تعالى لا يعصوا الله ما امرهم ولا يعصوا الله ما نهيهم ولا يعصوا الله ما نهيهم ولا يعصوا الله ما نهيهم ولا يعصوا الله ما نهيهم
يؤمرون في تناول جميع فعل المأمورات وترك الممنهيات لان النهي عن الشيء يستلزم الامر بتركه فان فعل ما الدليل على
ان قوله ويعصون ما يؤمرون بهذا المعنى فلو جاز الامور الاوحيه استثنائه منه والاستثناء يخرج من
الكلام فالاول لا يدخل على ما بيناه في اصول الفقه ولا حقه مدح فالاول الامور الاوحيه استثنائه منه والاستثناء يخرج من
لاختصاصهم بصفة المدح فلفظه تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسماعيل عليهما السلام والعلويون هم
صريح في براءتهم عن المعاصي وكوهم في كل الامور الاوحيه والوحي الرابع انه تعالى حكى عنهم انهم طعنوا في
بالمعصية ولو كانوا عصفرا ما خسن منهم ذلك لان الطعن المخاصم انه تعالى حكى عنهم انهم طعنوا في الامور الاوحيه
تفهمون ومن كان كذلك امتنع صدور المعصية منهم واما المفسد من الثانية وهذه الملائكة معصومان والافضل من المعصوم معصوم
فظاهره وقد شبه الله تعالى عليه ما بقوله ان اكرمكم عند الله اتقاكم واذا ثبت ان طاعة الله تعالى معصومان
يكون كل امام معصوما اذ لا قابل بالفرق / فلو جاز ان المفسد من الثانية قدح فيها جماعة من الخشونة وتكلموا
بالسمع والتفرض الغارضة اما النفع فلا نسلم عصمة الملائكة وما ذكرناه من الادلة اما الاول فانه مختص بالملائكة التي
وبل الادلة يمنع من كل الملائكة واما التفرض في نفسه هاروت وماروت فانهما ملكان وقد وجد منهما الله
والا لما عافهما الله تعالى حيث ختمهما بين عذاب الدنيا والاخرة فاخذا عذاب الدنيا فاجابا فجعلنا من ابواب النار
في غير اليوم الشهيرة وهما بعلم الناس لتعويدهما ان الله الايهما احدا الا من ذهاب في ذلك لعلم النبي صلى الله عليه وآله
وفوجوه الاول لقوله تعالى في كتابهم عنهم ام جعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك

لك فمما يدل على انهم اعرضوا على الله سبحانه وتعالى ان يعظم الذنوب لان طعنهم على خدامه بالفساد غير ان
ذنب لا لهم اما ان يكونوا قد علموا ذلك بالوحي بما لا سبيل له الا بالاول في شقابة اظلمت على طائفة من
الفساد في النيران التي لا يجرى فيها قوله تعالى وَنَجَّيْنَاهُ أَهْلَ الْاِيْمَانِ الْاِيْمَانِ فدل هذا على ان الملائكة كانت
لا تخطئ لئلا يكون من عذب بها كما قال الله تعالى لَا تَلْعَنُوا اُولَئِكَ لَئِنْ كُنْتُمْ فِيهَا لَافِيْهَةً قالوا ان الله
كان من الملائكة هذا خلاص كلام العشوة والجواب عما اما المنع فهو باطل لان الله سبحانه على عهده الملائكة والفران
مشكورين بالمعنى بل على انهم لم ينجس حتى ذهب عنهم انهم خرجوا من الجنة على النيران والفساد لا لهم لاشيئ لهم ولا
خارجون عما لولون بغير الفسح فلا يعمرون لا شئ اذ اعلموا انهم لم ينجس في الاول انه مختص بملائكة النار ولما
منوع بل هو عام لعمدة الاستثناس لئلا يكون منهم مطلوبين بانه فانما قد بدت ان الله افضل من كل الملائكة فدخل المعنى
منهم وبنهم الدليل عن منع عموميات الابواب فنقول ان الله باطل لا يفتن الكل على العموم واصفة الاستثناء لكل فرد من
الملائكة وما ذكرناه من تمام الاستدلال سواء كان للعموم او للتفصيل الجواب عن التفصيل بوجوه الاول في الحسن
الممكن بغير اللام وهو انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
التحريم لئلا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
من الفساد والفساد في بعض الانشاء عن وجود جميع الوجوه في العالم العظمى في جملة على سبيل الابداع
الذي عظماء عن وجوده في هذه الفساد في بعض الانشاء عن وجود جميع الوجوه في العالم العظمى في جملة على سبيل الابداع
ان من ينجس لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
والجواب انهم لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
الممكن مع قوله ولو ان الملائكة لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
الاول مع انهم لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
التاسل الذين شاهدتهم لا يكون في الحقيقة انهم لا ينجس من الملائكة وان كان الثاني فهو باطل لقوله تعالى وَقَدْ
جَعَلْنَاهُمْ مَلَائِكَةً رَّجُلًا وَفِي هَذِهِ الْوُجُوهِ كَلَامٌ يابى يعلم الكلام فيكون في النهاية فلا يفتول بذكره هنا الثاني ان
وما انزل على الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
على الملائكة هذا هو قول الجاهل ومنهم من قال ان الملائكة لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
كان متبراهنة وكذلك في قوله انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
والذين في الدنيا الى غير ما جرح عليهم انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
منهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
التحريم في قوله وَلَكِنَّ الشَّاهِدِينَ نَكَرُوا اَنْعَامِيْنَ الناس يتصورون انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
باطل لانهم لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
كذا لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
مات في هذه على انهم لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس
موضع على انهم لا ينجس من الملائكة من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس من غير انهم لا ينجس

الفرق بين الملائكة والجن في بعض الامور

انما ينفذ قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابرار والعالم كل ماسوا لله تلك العظمت لان امتداد من العلم
 كما كان علما على الله وعلما عليه فهو قال ولا شك ان كل محدث هو دليل على الله تعالى كل محدث هو عاقل نفوس
 ان الله اصطفى الابرار معناه انه تعالى اصطفاهم على كل الخلق والابرار ان الملائكة من الخلق فان هذه الابرار
 تقتضي ان الله اصطفاه هؤلاء الابرار على الملائكة واما المقدمة الثالثة فلما بينا واما المقدمة الرابعة فضرورية
 واحضرن الامام فخر الدين الرازي على المقدمة الثانية بان الكلية منقوصة بقوله تعالى يا ايها النبي اذكر ان الله
 اصطفى نوحا وعلما عليه قال نعم قلتم ان الله اصطفاهم على العالمين فانه لا يلزم ان يكونوا افضل من الملائكة ومن محمد صلى الله عليه
 فكذلك هنا ايضا قال تعالى فحق ربهم عليهم السلام ان الله اصطفاهم على كل الخلق واصطفاهم على العالمين ولم يلزم
 كونهما افضل من فاطمة عليها السلام فكذلك هنا والخبر لا يفتضح كبر من في الشكل الاول والجواب عن هذا الاشكال يدفع
 لان قوله تعالى وانتم قضيتكم على العالمين خطاب لا يثبت الوجود بين في ذلك الزمان وحين ما كانوا موجودين
 لم يكن محمد صلى الله عليه وآله موجودا في ذلك الزمان لما لم يكن موجودا لم يكن من العالمين لان المعدوم لم يكن
 من العالمين اذ اكان كذلك لم يلزم من اصطفاؤه الله تعالى لهما على العالمين في ذلك الوقت ان يكونوا افضل
 من محمد صلى الله عليه وآله لما جاء به جبريل عليه السلام فانه كان موجودا حين قال الله تعالى ان الله اصطفى ادم و
 نوحا والابرار عليهم السلام قال نعم ان العالمين فيهم ان يكون فدا اصطفاؤه ادم ونوحا والابرار عليهم السلام على العالمين
 فيهم ان يكون فدا اصطفاؤه هؤلاء على جبريل ايضا فليس في ذلك لانه قد دخلها الشخص في مقام الدلالة
 وهاهنا الدليل بوجوب ذلك الظاهر فوجب جواز ذلك على الظاهر في العموم وقد عرفت من ذلك الجواب عن الاشكال بان
 لم يكن فدا اصطفاؤها الله تعالى في العالمين لم تكن افضل فاطمة عليها السلام لم تكن موجودة في ذلك الوقت واما ان
 كما في قوله تعالى وانتم قضيتكم على العالمين وهذه الآية تدل على ان الله تعالى اصطفاهم على العالمين فاما
 النبي صلى الله عليه وآله فانه بعد لطف رحمة بل هو اعظم من بينا انك لا تعرف الجزئية في المنزلة والمكره في الآخرة
 لانه اكره في الآخرة ببياننا في الرحمة فيجب عليه نصب امام ودعوى المكلفين الى طاعته وتحمدهم من معصيته ولا
 امره فاما مقام امر النبي صلى الله عليه وآله فانه هو افضل من كل الامة فيجب ان يكون معصوما لان تسليم الامة كلهم
 وضمهم وفعلهم وتركهم في شخص واحد غير معصومينا في الرحمة فهو معصوم فالامام معصوم في هذه
 الآية تدل على شدة اهمية ما فعله برحمة الامة وعدم نصب امام معصومينا فخص هذا الغرض فيكون محال لمن
 الحكم هذه الآية تدل على عصمة النبي صلى الله عليه وآله لان عدم عصمة من ارسلنا بنحضر الرحمة بينا في
 هذا الغرض فيكون محالا لقول الامام فائهم مقام النبي صلى الله عليه وآله فيما ارسل فيه فيكون معصوما
 الآية افضل الغرض فانه هذه الآية تدل على انه عليه السلام افضل من العالمين والملائكة من العالمين فيكون
 محمد صلى الله عليه وآله افضل منهم وعلى عليه السلام نفس التبع لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم والافئدة على ان
 الملائكة على السلام فهو افضل من الملائكة والملائكة معصومة من الافضل من المعصوم معصوم فعلى
 معصوم وكلما كان على السلام معصوما كان الامام مطلقا معصوما لانه لا يقبل بالفرق في كل امام معصوم
 وهو الطائفة لسر الملائكة معصومة وقوله تعالى لا يسفون بالافئدة وهم باوهم يتكلمون وعلى عليه السلام
 افضل من الملائكة لما تقدم من كون عليه السلام معصوما لانه افضل من المعصوم معصوم بالافئدة

خالق الملائكة عفو لا بلا مشؤ وخالق الهائم شوائف بلا عقل وخالق الانسان جمع فيه بين الامر بن فصلا الادب في
سبيل لعقل فوفا له به بد رجاء لاحد لها وصا بسبب الشؤودون الملائكة ثم وجدنا الاوتى اذا غلب هواه
عقله حتى يعمل هو اذن وعقله يصيرون له بهمة كمال الله عز وجل اُولَئِكَ كَانُوا لَنَا اِمَامًا بل هم اصل سبيلنا فلذلك انما
مصيرهم الى النار ووالله الهائم فيجب له اذا غلب عقله هو احسن من الا يعمل هو نفسه شيئا بل يعمل هو عقله ان كان
فوقنا الملائكة او مساو لهم اعتبارا لاحد الطرفين بالآخر اذا نقر ذلك فنقول انما اراد الله تعالى باوامره ونواهيهم و
خالق العقل اخرج الانسان من رتبة حضوض رتبة الهائم والادب لا اوج مرثا بالملائكة ونصلبها في رتبة الامنة
لا يشادهم ودعا مالم الى ذلك بقليل الانبياء وحمل الناس على الانشغال فلا يدون يكون الانبياء في رتبة ما يدعون
انتاس الهوى كذا الامنة لانهم فامون مقام الانبياء في جميع ما امروا به ولا بدوان يكون الانبياء او الامنة معصومين
لنا فضل العرش ولم يخفون ذلك المطوب هو ظاهر لا سالة لَا تَقُولُ لَهُمْ قَوْلًا مِّنْ سِوَاهُ في سورة هود لا يريد جميعا
وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا أَنَّهُ يُبَدِّلُ الْخَافِئَ لَمْ يَبْدُ لِيَجْزِ لِيَالِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْفِطْرِ اي بعد له وهو
يجزى والمغنى ليجزىهم بفطرتهم وبفهم اجورهم بفطرتهم بما افطوا واعدوا ولم يظلموا وحين امنوا وعملوا
الصالحات لَا يَشْرِكُ ظَلَمَ لِقَوْلِهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ والعصا ظلام انفسهم هذا الوجه لغاية قوله
بما كانوا يكفرون فقوله هذه الآية تدل على وجوب نصب امام معصوم انه لا يخلو ومكافيه مكلفون غير معصومين
منه وغيره بنو نفع على مقدمتها الاولى انه جعل غايته خالق الخلق واعادتهم ان يجزى من الذين امنوا وعملوا الصالحات
بالفطرية بالعدل الثانية ان الغاية في كل فعل اعظم واشرف من ذي الغاية وهو مبرهن في عالم الاله بل في رتبة
من الالهين الثالثة بدو الخلق واعادتهم امر عظيم فيكون ايضا لهم الجزاء لهم من الثواب على فعلهم اعظم ومن مقدمتها
هذا الاكرام والفضائل العظام نصب امام المعصوم الذي يفيد قوله العلم يمكن المكلف من عمل الصالحات
ويخرج عن الشك لانه ذكر الجزاء على امرين احدهما الايمان وهو من فعل القوة النظرية والثانية عمل الصالحات
وهو من فعل القوة العملية والثانية يحتاج فيها الى موصل اليها لانه في طريق القوة النظرية العقلية الفضائل
البدئية والضرورية التي تاجز الى الحواس لظاهرها والباطنة فوهبه الله تعالى ذللا لعلوا خلت شئ من ذلك بحيث
فقد علموا موصل ذلك المغفور اليه لعد من جهل ذلك وفقد ذلك العلم ولم يحسن عفا به على التفتية و
العملية الى موقف بالوجه البين ليفيد اليقين والى نايب ذلك الموقف لظن الموت اليه يحفظ شئ من العمل الصالح
عليه يكون قوله مغطوئعا معلوما منه عند الخطاب بل يشي من انصواف في كل وقت فكما اعذر المكلف في القوة
النظرية يفيد مفيد العلم بعدد في القوة العملية يفيد من يفيد قوله العلم ذلك هو الامام المعصوم لا
غيره يجوز المكلف خطاه في طريقه الى اليقين فَمَنْ أَذَاكَ الحكيم قد خلق الخلق وكلفهم واعادهم لاجل
جائهم على الايمان وعمل الصالحات ولم ينصبهم معصوما يفيد قوله اليقين نقض غرضه ونقض الغرض
فما قوله تعالى وَأَن وَحْيًا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَن أَتُوا النَّاسَ لَاتَذَرُوا فِيهِمْ وَضَعِ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي الْاِحْكَامِ جَمِيعًا
لانما نداه في علم ما كان وما يكون لا انفاض العالم فلا بد من كل لغة ان ينصب حكما فاجب على النبي صلى الله عليه وآله
انه لا يترك المكلفين بمجمع الاحكام وذلك يحتاج لانهم فابدها بالامام معصوم وفي كل زمان لوجود احدها
ان الامام لطيف في التكليف والواجب عليه هذا على راي المعتزلة وانه ان عفو لنا الاستغفار باستغنى الشيخ

وهو الاشارة الى ان العلم به من غير العلم به في اللطف في التكليف

الاحكام الواضحة في كل زمان من الكتاب لعين السند وهو ظاهر الاختلاف الواقع ولان اكثر النظر فيها لا
 استخراج الاحكام فيها الاظن فلا بد ان يكون من جملة من يندرج اليه صلى الله عليه وآله شخص ونفس قد
 وفوا له ما به عليه النبي صلى الله عليه وآله طوعا وبها سخر الاجام من الكتاب لسند يقين وبقدر فوا
 كاية بعد العلم القطعي بفصل الاحكام ويكون حافظا لذلك وليس لك الا المعصية والثبات غايته الا ان
 العمل المؤد به الى الغاية منها كما ان سبب الانذار منها هو الامور التي لا تحمل على ان القوي الشهوة تعارض القوي
 العقلية في اكثر الناس الحامل عليه هو الامام ولا بد ان يكون معصوا ولا تقص الغرض ليجوز ان لا يحمل عليه
 بل على ضد وقد وقع في راسه غير المعصية من ادعوا الامامة كغايته وفاق شيعته وقضا فظفيرة واشيا باطلا
 وحرث الشرع كثيرا وابتدع بدائع ذكرها عنه ابو يوسف وغيره من الجمهور وابعثها ان الفعل لما كان له غايته وذلك
 الغاية تتوقف على امر غالبا حتى يحصل كل ذلك الفعل من نفس لفاعل لذلك الفعل الذي هو ذو الغاية فان لم
 يفعل ذلك كان بعيدا من الحكمة ولا ريب ان الانذار غايته الفعل وهو يتوقف على حامل للمكافاة غير المعصية
 على صحيح الاعتقاد حكم الله تعالى وغير المعصية لا يعلم منه ذلك فلابد من نصب امام معصوم واستحالة ان لا يفعل
 الله تعالى ذلك من باب الامام فيه خصا لا سيما ان الامام لا يأخذها بالظن الا انها القول بغيره ولا يكون قدوة
 الا الرسول قال في اول الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم واثبتها الله بعبد فوله مبدأ الحكم الشرعي كما
 يفيد الجزم الطابق لثابت بحجته لان المكلف لا بد له من طريق الى العلم لانه لا بد له من طريق يفيد الحكم الشرعي
 ان يفيد الظن والعلم الاول لا يفي القوت الحاصل من الاختلاف والمخاطبة اما وجب عليه المعرفة وامثالها
 لا يقع القوف على ما ثبت في علم الكلام فلا يجوز ان ينشأ الخوف من نفس التكليف والثبات لا يمكن عليه السهو
 التفتا والمخاطبة اذ لو جازت من ذلك عليه لما حصل التكليف لثباته بغيره وهذه الحقا اما لمحصل المعصية
 فلا بد ان يكون الامام معصوما دائما صحيحا اما غير المعصوم شازم الخوف على المكلف ورفع واجب رفع
 اللازم لسننم ورفع المنزوم فيجب فعامة غير المعصوم اما ما لزم اجتماع التقيضين هو محال فكل ما يجب على الامام
 اتباع قول الامام وفعله لا يجوز لاحد منهم الخلاف عليه فلو فضل كل الامم اذ اياها يكون معصوما لا يجوز عصيا
 وفي طائفة من فيه يكون افضل من الامام في ذلك لو كانت هو خلاصا لتقديره فله نقالة ليس والفران
 انك لمن المرسلين على طرية مستقيم ثم بالغير الرجم حكم في هذه الاية باحكام تلك ان طريقة النبي صلى الله عليه وآله
 فلا يكون الحق الا في دينه وجعله يقينا لانه قال ثم بل العزيم الرجم لو كان الامام غير معصوم لجاز ان ينزل عن
 النصرا فنزل نحن لا بغير اليقين بصفته فيجب عصمة الامام ولا لانه لو جازت من ذلك عليه لما حصل للمكلف لثبات
 بغيره هو مع الامام فاهم مقام النبي صلى الله عليه وآله ولهذا سمي خليفة رسول الله والنبي بشير ونذير فالامام
 يكون ايضا بشيرا ونذيرا واما بغير فابده مع العلم بصواب قوله وفعله ولا يتم ذلك لامع العصمة من سائر الامام
 حجة الله في ارضه على جميع من عدا من عباده في كل زمان والنسبة الى كل حكم من احكام الشرع فحال ان يخطى في
 حكم او زمان ووجب غير والالكان قول الخطي الخطا حجة على المصيب هو مع اما المقدمة الاولى فافعله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فهذا هو الامام لانه اما ان يكون
 هو النبي او غيره والاول يلزم التكرار بلا فائدة والثاني اما ان يكون هو الامام او غيره واما والاختلاف

فان كان من المعصومين

مكلف

ففتحت الأول ما التا فلا سخطا لان نصبه فاما انما بان من النبي مظهره وهو عليه وعلى الامم طاعة
واما الثاني فهو باطل لا سخطا لله تعالى الامام غيره ولا يمكن الاختلاف فيجمع التفتت وهو محال فتعنت
الاول وبان المقدمة ظاهرة في فتح الامام خليفة في الارض كل خليفة انما المقصود من نصب الحكم بالحق في كل
واقعة وحكم وفعل واجتناب الباطل والهو دأبنا في احواله واقواله وشره واحكامه لقوله تعالى يا ابا عبد الله
جعلناك خليفة في الارض فحكم بين الناس بالحق وهو عام في الكل وانما يحصل ذلك في المقصود من كل راع
المدنيين باقامته الحدود والفتن بربان حسن مطلوب للشارع وليس بفضل الذنوب ولان بعض بذلك و
لذا انما وانكافون كذلك فتعنت نصبهم الحدود والتعنت في كل صفة كآو في كل عاقل فالله
يكون المفهم من رها عن سائر الذنوب كلها والا لا تجد الفهم والامام عليه ذلك هو المعصوم الامام عليه
السلام نائب النبي صلى الله عليه وآله وخليفته وفهم مقامه في اجابة النبي من دعوة الامم وهو ظاهر والنتيجة انما
خالفنا وعلى الامم ان الله وبه علم الكتاب الحكمه وبنيتهم لقوله تعالى هو الذي تعبد في الامم رسولا منهم
الاية والمراد من الترتيب الترتيب للطفة لا من ذنوبهم وذنوبهم هو ذلك لم يثبت منه تركه غير لامة
من ليس بركه كغيره من غير الامم فاذا لا يحصل فابده الامام لان يقول انما سعى الامم للتركة المظلمة فان
لم يحصل فالمانع من جهة المكلف لامن غيره فاما الامام ففهم مقام النبي عليه السلام والنتيجة عليه السلام بحاجته لا يتصور
على الله الا الحق لقوله تعالى حقيق على ان اقول على الله لا الحق فيحصل ان يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك الا
من المعصوم فيجوز ان الامام اعلم المكلف بالتميز بين الحالين فانه ثبت الامام عليه السلام لطف حسن للمكلفين
وهذا مقتضى السامه فيجوز الخطاء على المكلفين اما المقدمة الاولى فظاهرة فانه قد وقع الاجماع على ان الامام
ولا يباخا ويلد من رئيسه بوجوب خطا موفقه واما المقدمة الثانية فظاهرة ايضا فانها لو كانت حقا لكانت
فيه وجه الحاجة فكان يلزم المخذ من عدم نصب امام له ومن نصب كانه ان لم يملكه الخطا فهو كان فلاحا
الغيبه فلا يكون من فرض اماما اما هذا خلعت ان نجاعه الخطا الخفيف وجه الحاجة فيه فان كان امامه الاول
فهو عين الفتا والوقوف الاختلاف ليس بغير ان يكون كل واحد منهما رئيسا حاكما على الآخر فيطاعه عليه السلام
اعظم من ذلك ان كان غيره نفلا الكلام اليه وسلسل وقع الخطا والاختلاف فيخطا على الامام ليس
الحال وكلما استازم الحال فيه محال فيجوز الخطا على الامام محال منجى لولم يكن الامام معصوما ولم امكان ان
اشاع الخطا على المصيب ترك الصواب ليرجع الى الخطا الثاني باطل اجابا فاما المقدمة الثالثة فملازمة بوقفت
على مقدمة الاولى ان المصيب الاحكام واحد وقد ثبت في الاصول الثانية ان جميع الامم معصومون من الخطا
في القول والفعل وقد ثبت في الاصول ايضا الثالثة انه يجب على مجموع الامم بعد عصا النبي صلى الله عليه وآله
من الامام اشاع الامام لان قوله من الفوا النبي وفعله لفعله لقوله تعالى وكونوا لله الى الرسول والى اولي الامر
منهم لعمري ان الذين يستنبطونه منهم فاما ان يكون على سبيل الجمع او لا الاول محال لان مع حصول النبي
لا حاجة الى الامام والثاني اما ان يكون قول كل واحد حجة من غير شرط قول الآخر او قول واحد مشروط قول
الاخر دون العكس الثاني مع لان الشرط عام في قول النبي وهو محال بالضرورة وقول الامام فمع قصر النبي لا اعتبار
بقول الامام ولا حاجة اليه فتعنت الاول في ان النبي عليه السلام في وجوب الاشاع التي بعد ان الايات الدالة على وجوب

يشق

النجي

التي صلى الله عليه وآله وصحبه وآله عامة لكل الأمة وهو اجماع من المساهبة انه اعرف ذلك فيقول ذاك وجب
على كل الامتثال لاتباع الامام في قوله وفعله فلو لم يكن معصوماً لكان الخطاء عليه اذا اذن له الخط في حكم وجب احداً
من الامتثال في ذلك الحكم وجب عليه اتباع الامام للمقتضى المذكور بلزم الجمع المذكور وما استحال الثاني فظاهر
لا يحتاج الى بيان فكل ما المطلوب من ان النبي صلى الله عليه وآله والامام اشياء الاول هو هذا في الطريق المستقيم الذي هو
الحق وسؤال العباد الذي عليه علم الله اياه هو الهداية الى طريق الدين نعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وهذا يدل على انه واحد الثاني حمل الامتثال على انك منهم عن ركوب غيره بان سماع المكلف على ذلك معه في كل
الاحكام والافعال والادوار والتواهي ولا ينافي ذلك الا من معصوم يعلم الاحكام الشرعية الفرعية عن اوليائها
بفينا وهو ظاهر في الامام يجب طاعته على الكل ولا يجب طاعته احد ففقه كمال من الكل عليه اعظم من الكل
وهو اعظم من هذا لكل وقواه افوض من مقوما لكل فيكون معصوماً وهو المطلوب فحق لا يفي بالحد
فله حد والامام هو المعصوم للحد على كل محد وذلك يكون لله فله حد فيكون معصوماً وهو المطاع اما الصغير فله قول
نقل في الامور اناس بالبر والتقوى انفسكم والخبر الاجماع واما الكبير فظاهر من قوله تعالى هو الذي
يعتق في الامور رسولاً في قوله ويأمرنا وعلينا انما هي اشارة الى ابلخ الشرايع وهذا يدل على ظاهر ما يستعملها
قوله ويؤتيكم اشارة الى ظاهرها من الاخلاق الدائمة وجميع المناقص وقوله ويحييهم الكتاب اشارة الى ايات
الحاصلة بعد ذلك من دقايق الكتاب لغزيبه وخطابته وقوله والحكمة اشارة الى الحكمة النظرية فلا بد ان يكون
التمسك بالافقه هذه الصفات كلها لا يمكن للانسان لا في العصمة الا ذلك والامام فاهم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
جميع ذلك فهو كذلك وهو المطلوب في الامام عليه السلام واجب لاطاعة كالتجبة لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اطيعوا الله اطيعوا الله وجوب طاعته في عام في المأمور والمأمور به فيجب ان يكون وجوب طاعة الامام عاماً كذلك ولا فرق
ذلك فيقول لو لم يكن الامام معصوماً لزم احداً لا من هو اما ان كان له واحد في وقت واحد بالاضدين فهو
ما لا يطابق لو فضل الغرض في نصب الامام واللازم بنفسه فاطاع المأمور مثله ان لا يكون معصوماً وان كان
المكلف بضد ما امر النبي صلى الله عليه وآله له فاما ان يجب كل منها وهو اجماع الضدين لا يجب احدهما وهو خلاف
التمسك بالافقه لا يجب اتباع الامام الا اذا عرف موافقة للتجبة فاذا لم يكن المكلف لا يجب عليه اتباعك حتى تعرف موافقة امرك
لامر النبي صلى الله عليه وآله لا علمه ينقطع الامام وبغيره وهو فضل الغرض لان غير الجهد لا يتمكن من العلم فاما ان لا يكون امره بالاتباع
مشرطاً بالعلم بموافقة امر الامام لا امر النبي صلى الله عليه وآله يكون فان كان الاول لزم امكان اجماع الضدين ان كان الثاني لزم
انما وجوب لاجتهاد على كل العالم في الاحكام الجزئية الشرعية وهو خلاف الحق عليه ان يفرق في الاصول او يقدم قول
مجهول اخر على قول الامام وهو خلاف مقتضى القابلة بعموم اشاعته موضح فلا بد من ان يفرق لاستحالة مخالفة
النبي صلى الله عليه وآله لان ما هو بالحق بوجوب عصمته وهو المطلوب في جميع الاحكام فالعلم لا يتجسم الامام عليه السلام
يجب كل شبهة على الامتثال في العمل هو الذي يحملهم عليه فلا بد ان يكون معصوماً في القول والفعل لان المطلوبين
الرد اليه حملة الحق لا وجهاً ضد وغير الحق مستلكن مثل واحد من الامتثال فلا ترجيح في الرد اليه ولا جواز ان يحمل على
معنى قوله تعالى واذا بينا موسى الكتاب والفرقان كما لم يقدرون عرفنا هذه الامة وبما يشاهدنا من الايات
ان غرضنا من هذا بالكلف وبكلفه بيان امكان المكلف لا يثبت من نفسه ان لا يكون

هذا هو الوجه في وجوب طاعة الامام في كل حال لا في بعض الاحكام فقط بل في جميعها لان الامام هو الذي يبين الحق ويهدي الى صراط مستقيم

البلغ من العلم من جوبه عصمة لا يورثه عن الله تعالى الامام او بادائه ولا بفعل الا انصوا ولا يورث
الامام يجوز تركه لكن قوله وفعله ونكره ونشر به هذا بنقطة الثبوت والكلف عليه ان يكون قبول قوله مشروطا
على ضرورة ظهور العصمة لا يمكن تكليف المكلفين بقبول قوله بمجرد بانهم ينفعلوا الله تعالى والامام قائما
في الدين والمالين وفي كل احوال عليهما ان يكون حالهما الفقيهان يكون الامام معصوما وهو المطلوب
فان عصمة الامام اهم من شرع الحدود في الغرض المطلوب في شرع الحدود وواجب عصمة الامام
واجبها الا ان قلنا الغرض المطلوب في شرع الحدود هو جعل الناس على فعل الواجب وترك المحرمات
ولا يتم ذلك الا بحفظ الشرع وفيه الحجة فلا حاجة الى الطولية من نص لا يحصل الا بحفظ الشرع القويم
هو الاقام فالامام انما هو الغاية والعلية القريبة لمصوفا ما كان اهم وكونه غير معصوما في عدم الوثوق
بمحيط الغاية منه بل يجوز ان يحصل منه ما لا يخل في الغرض من نص الحدود فكانت عصمة اهم لانها لها
الغاية منه ومع تمكن طاعة المكلف في حصول الغاية وفيما لا يخفى العلة المحصلة للغاية هي العصمة واما
الثاني فثبت في علم الكلام من وجوب نص الحدود وهو المطلوب من نص قوله تعالى ولا يورثه من بعده
وحيث لا يورثه قال لا يورثه من بعده ومن لا يورثه من بعده لا يورثه من بعده لا يورثه من بعده لا يورثه من بعده
النجاة والامام عليهما السلام ونشر به ان نفول عنه وجوب لانما عدم سوال الا في كون الشيع مذهبنا وما يجب
الانبات حاله الا هذا لان الواو والهمال وانما جعل كونه مذهبنا بالعصمة لانها تضابط الكل فالتامه عن
والامام متبع فوجب عصمة الثاني لان نفول من الاقام ما هو بالحق لا لا شيء من المذهب ينعوا بالحق في ملامه فانما
ينبغي من الامام بقاء بالقصور على قول القضاة او بقاء على قول الناس بل انما التصريح بالقوله تعالى ولا يورثه من بعده
قد ثبت بآمرنا واما الثانية فظاهرة واذا ثبت ان الامام ليس بجائر فهو معصوم لقوله تعالى لا تعبدوا الا الله
سلطان الامم انما يتبع من الغاوين فكل من اتبع الحق طاعة فهو على ما يحكم هذه الآية العصمة ثابتة بين الغاوين بان
الذين ليس عليهم لسلطان ولقوله تعالى ولا تقواهم انهم لا يحيطوا بشئ من امر الله فالتصريح بالامام معصية للذين
ومنه لغيره وراجع اليه بالضرورة ولا شيء من غير المعصية كذلك بالامكان ينفع لا شيء من الامام به معصوم
للضرورة لانما التصريح بظاهرة لان المراد من نص الامام ضبط احوال الذين وحفظ الشرع والادعاء اليه وبالجملة بان
الشيعة بالتبليغ والتمهيد وانما الكفر في ظاهره في شعبة الامام من غير مطاوع لا يتكلم في مانه اعلم شيئا منه فلا بد من
بيان شرط هذه الرئاسة وغايتها فلا بد من ان يبين الغاية او لا شيء من شرط الشرط بطريق البرهان الا ان نفول
غاية الامام تكليف كل واحد من الناس بفعله لئلا يتقص الا في يوم كماله فانما يخاطب الناس بالحكم
الخطاب ثمة بالمشاهدة المعقولة لان بالبرهان ثمة بالتطمين وانما بالجدل فيه شدائد الناس كالأعداء وحيث
وهو بكل قوم في مذهبهم الذي يدينهم في موضع من دينهم والذين في مذهبهم يدينونهم في جانب الحق والعلم فيهم و
بكل قوام العلم والعلم وكثير قوام الغضب فيهم والتمهيد والتمهيد وهو لا يورث العلم في جانب العلم والعلم
على الوجه الاصولي فانه دفع الظاهر عن العالمين لان طاعته وهذا الرتبة شرط طاعة الاول لان يكون له الحكم
في الغاية الفصوى في جانب العلم والعمل الشايعان يكون الحكم في الغاية الفصوى في جانب العلم والعمل الشايعان يكون
للفضل التام الذي هو في الغاية المطلوبة في الدين الدنيا من العلم والعمل دار فله الناس فيه ذلك من فوائده

الفضل

القضاء بحجج لا يكون لها فضل على العلم ولا في العمل لأن الغاية المطلوبة من الإمام هو جعل المكلف على
 فعل الطاعة وتزويد المعصية فلا يثبت لهم إلا طاعة المكلف ولا يثبت ذلك إلا بان يعلم المكلف ان فيه صفات الكمال ما لا يثبت
 له يحصل له ترجيح في نفسه لا يثبت إلا بصفة العلم والعمل المتكاملان يكون له قوة البرهان لا بهله وجودة الانبعاث لاهله
 مخافة المجدل لاهله لان ذلك من شرائط التكامل الرابع ان يكون له نفسه قوة الجتهان شعبة المكلفون وان ينبع
 في جميع ذلك لتصل لأعلى وسنة النبي صلى الله عليه وآله وان يستنبط بما هو مصرح به بالبين صريح بغير حجة على طريق القوة
 عقلية او شرعية فلا بد ان يكون عارفاً بما في النص اللفظي وسنة النبي صلى الله عليه وآله ولا لائها التي هي حجة في الشرع
 بحيث لا يخرج عن طريق النبي الكامل والذي يعرف سنن الانبياء المتقدمين بحجج لوورد اليه لو اذ انفعوا اليه
 الى ملهم علم مطابق لما يحكم بها حكمهم للمنع وعدم مطابقة والى هذا اشار على تسليم بقوله والله لو كسرت في
 الوصية لكانت بين هاتين التوريتين نبوة منهم بين اهل الانجيل بافعالهم الى اخر الحديث واختلفوا في اثر هذه الأدلة
 كمالاً لا يثبت بحجج اخر اثره وشرائطه الا في المعصوم العالم بجميع ما ذكرناه العالم في جميع الاحوال بما هو وغيره من المكلفين
 مكلفين به وهو المطلوب **ثاني** قوله تعالى **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** اعطيناهم اسباب الكرامة وقال تعالى **اِنَّ**
اَوْكَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ لَتُنْفَكُنَّ وانتم وما بينكم بالعدا من الشك في البغين وانباع غير المعصومين كذلك فلا بد ان
 يجعل الله تعالى اماماً معصوماً يرجع اليه في الاحكام والاحوال فيقبل قوله وفضل البغين فيحصل الثبوت
 بالبغين كيف يشقون من الله تعالى ان يعطيه اسباب الكرامة في الدنيا ولا يعطيهم في الآخرة ثم كيف يعطيهم الكرامة
 في الآخرة ولا يعطيهم اعظم الاستبالات والطرف الى التوهم وهو الامام المعصوم وهو قادر عليه **ثالث** غير المعصوم
 اذا علم من يحتاج الى الامام وما وجه الحاجة الى الامام وفيما يحتاج الى الامام في علم ان الامام يجب ان يكون معصوماً
 اما ان يقول المكلفون غير الامام والشيء على ما بين احدهما المعصومون فاما ان يكون من يجب عليه الجتهان
 والاول يحتاج اليه اجتماع الناس المتقدم والعرويات الجتهان لا يثبت الا بجماع الناس فاهلهم على ذلك وهو
 يكون اولها الامر والتمس ان لا يجب عليه الجتهان يحتاج اليه نظام الترخ لانه لا يثبت الا بالترتيب قد يحتاج اليه حفظ
 بعض الاحكام واما ما غيره تسلم كون الامام معصوماً لما بينه ولا يستلزم تقديم المفضلة على الفاضل فيما يحتاج اليه
 فيه وما وجه الحاجة فيه لمفضولة لانه يحتاج الى حكمه الحكيم وتاثيرها غير المعصوم يحتاج الى الامام فامور الاول كونه لطفاً
 في فعل الواجب واجتناب لفتايج وارتفاع الفشال ان من لا يبال على قوله الوهية وقواه الشهواتية والغضب
 ونفسه الامارة فعل الواجب احدهما يستلزم الغلب العاجل والامتناع عن القبال يستلزم قوافل ذات حسنة وروية
 والثاني ان المفضلة هذه الذات غالب على قوة العفانية والفتار نفعه بفضيلة القوة العقلية وموجبه القوة
 والتقديرية التي غالبة على العفانية في كثير من الناس هو الواقع في نفس الامر فالامام بقوله القوة العقلية وبغير
 القوى الوهية والشهوية والغضبية ولا يمكن الامام معصوماً ثبت فيه وجه الحاجة الى الامام اخر وبارح التسلسل
 الا انها المعصومة والاشياء نظام الملائكة والنفوس في المفسد على الوجه الاكمل وانما يحصل ذلك بالمعصومة الثالث حفظ
 الشرع من الزيادة والنقصان ويكون من قبلنا فلهذا في دفع مناهم ما هو خارج عنهم من الاعراض عن التفتك
 ذلك وكان قوله الحق فيه وبتايجلها وكشف محملها ما يوضح الاعراض المنبسطة عنها الى الوجه بفضيلة الاكمل وانما
 يحصل من المعصومة هو نظام الرابع الامام هو المفرع في السبل التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين وائمة الفقهاء

الحق في آيات ما وجد في الآيات الشرعية التي هي كالحكاية الخاطئة بانها واضحة ثم انما قد علمنا انما هو
المكلف في ذلك بوجوبه في شئ من شئهم ثم الامام يرفع ذلك فلا بد ان يكون صفات الامام في الصفات
التي افترضت في ذلك وفيه ولكن المقصود في غير عدم العتق فيكون صفات الامام العتق ولا ان المقصود في غير المقصود
ذلك هو العتق في الشبهة والوهبة والعتق في مغلوبة الطول لعقلية فاذا كانت صفات الامام هذه
كانت القوة العقلية في كمالها غالب للكل وهذا المقصود في الاغلال بالاطاعا وعدم الايمان بالمعقبات وهذا
من باب البرهان الذي هو في شئ من شئهم وجان على الناظرين للاخبار النبوية في صورة لا يحصل فيها الاجماع ولا
التواتر وقد سدد باب الاستدلال على المكلف لانه قد فعل بعضهم من بعض الاثار التي على حكم شرعي فلم يكن المكلف
طريق الاستدلال في قطع الخبر فلا بد من حافظ للشرع لا يجاع من سواه وانما الظاهر يكون منه الحجة لو قد ثبت
من غير وهو هو الامام ولا بد وان يكون معقولا والزم للحدود لانه لو جاعل الله سبحانه وتعالى في الحدود وهو
باب الخبر على المكلفين لا بد ان هذا المقصود في جهة الفهم والاستدلال على ما عليه في هذا فلا لا نقول قد ثبتنا
بطلان الفهم في الكتاب لا في شئ من شئهم ان يكون هذا الشبهة في الاستدلال والكفارات بالحدود ولا يجوز ان يكون
ولا الاستدلال في هذا الدليل كره المرشحة رحمه الله قال في خبر الفضل بن عبد الجبار بن احمد بن محمد بن ابي بكر
الامام جدي باضطراب في بعضهم لا يؤثر في ذلك فان قالوا نعم فليعلم فجزوا في سائر امور الدين ان يعلموا باضطراب
ولا يفتح التفتيش فيه وان قالوا بالاسد لال فليعلم ففهمهم منهم من المقام بما كفوه من الاستدلال على
حجة فان قالوا نعم لزم الخبر الحجة في الامام ان لا لا يخبرنا به فانما التسلسل مع العلم لا يؤثرون كما يؤثرون الواحد فلا
من القول بانه يمكنهم معرفة الخبر والامام بنص من غير حجة بين الامام فليعلم فجزوا في سائر امور الدين ان يعلموا باضطراب
ببطلان كان التفتيش في اجاب المرشحة بان كلا هذا مبني على مقتضى الاثر في فرض خلاف الواقع في النص
الالهية والاختيار النبوية ما هو منشأ ما هو محال ما هو مشترك وما يعجز عن قول المكلفين بالعلم ببطلان وكذا
من الادلة اللفظية لا يفيد العلم مع وقوع ذلك في الواقع فرض في حجة هو علم كواحد واحد من المكلفين بجميع احكام
الدين باضطراب يكون محال ونحن انما ادعينا حاجتنا للمكلفين الذين لا يعلمون بعض احكام الدين باضطراب وعلمنا
ثبوت الجمل بالمشتركة في ذلك من التفتيش في شئ من شئهم في هذا الشبهة في الواقع وكذا الزم الواقع فهو واقع وهو
مطلوبنا واعراضه لا يفتح فيه الثابتة ثبوت احد الاربع وهو انما استلزام العلم ببعض بالضرورة للعلم بالكل با
الفهم واقعا ان امكان الشئ فاهم مقام وجوده الفعلي في الفعل التامير وبذلك بدليله هذا يستد باب الحاجة الى
الامام في العلم بالاحكام في الجملة ولو ببعضها على تقدير كون العلم ببعضها باضطراب وانما يتم ذلك ان لو استلزام العلم
لبعض باضطراب العلم بالكل بالفعل باضطراب او يكون امكان الفهم فاهم مقام الفعل فان الذي يستد باب الحاجة الى العلم
الامام كون المكلفين عالين بجميع احكام الدين باضطراب بالفعل وهو قد بين الامكان فان ادعى كون الامكان
فاهم مقام الفعل في الامر الثاني والاولى يحصل مطلوب فان الامكان مع فرض وقوع التفتيش الموجب لا الامام لا بد
باب الحاجة وبطلان الاربع من علمه فذلك في هذا في انما الثاني انما يحتاج الى الامام في العلم واستلزام الادلة
بغير العلم الاستدلال عنه مطلقا ولا هذا باطل لان الامام يكون الامام حجة من العلم بانها الاحكام الشرعية
وهو نوع من العلم يكون الامام حجة انما هو في شئ من شئهم في هذا الشبهة في الواقع وكذا الزم الواقع فهو واقع وهو

الخصم

والنحو

الطريق ان العلم يكون الامام جبر من قبل نظرية الغياض من قبل قوله تعالى او يحجبكم عن انفسكم انفسكم
 منكم انفسكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 المكلف انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 الرسول عليه السلام في انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 ح قوله تعالى وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 بوجوه من الوجوه وانما انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 والامام فانهم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 بل الواقع عندهم ذلك فان كان الغرض منه نفس وجود الامام في الزمان وان لم يبلغ ولم ينفذ بالامور وحق ذلك فجاز ان يكون
 الفاعل بذلك جبر بل انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 عندكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وتلقوا اولادكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 المرص في حله لله ان الغرض لا يتم بوجود الامام خاصة بل مع وجوده باوهم ونفسه منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 لان هذه الامور يكون لطفها لا يتجه الامور يكون المكلف انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 هو الغرض في الامور في علم الله تعالى المطالب فيهم وانما كان الغرض لا يتم الا بوجود الامام او جده الله تعالى وجعل الله تعالى
 لو شاء المكلفون ان يصلوا اليه فيمنعوا به لوصاوا وانفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 الظهور الذي اوجبه الله تعالى عليه انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 امتنع عليه انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 لطفهم ولم يكن للظلمة في اصل الامور وانفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 الامام من الوصا في ما فيه لطفهم وصلحتهم فجمع ما ذكرنا في بين وجود الامام مع الاستناذ وبين عدمه وبما
 تقدم ايضا في بين جبر بل لان الامام اذا كان موجودا مستثرا كانت الحجة لله تعالى على المكلفين به ثابته
 لا يتم فادعون على انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 به ظاهر الغلط وافول التحق في هذه المسئلة ان الامام العترة لطف المكلفين ولا يتم الا بامور نصب الله اياه بان وجود
 ونفس عليه هو وانفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 من فعل الامام والاربع لا يجوز ان يستدل به تعالى لانفسكم منكم وجعل الله تعالى انفسكم منكم
 المكلف على الله تعالى وكذا منع عند نصب ليل عليه عند قبول الامام يكون منع اللطف فيه وهو يندرج في عهده
 فاعتين الاربع في المكلف هو الامانع واما مع عدم عهده فحالة الفضايلة في الامكان لعمله على الصلاح فلا يكون لطفها
 ولا فضايلة في المكلف على الله تعالى في الامام فيه وصلحتهم في عهده وجوب فضايلة اما عندهم في الشرع واما عند
 بوجوبها عفا عن العفا فنقول المصلحة الفاضلة من الامام اما ان يكون حصولها من العترة ارجح من حصولها من غير
 او من حصولها من غير اولا من حصولها من الكمال باطل الا الاول ما بطلان ما عند الاول فما انفسكم منكم
 اللطف اقرب مع قدره الفاضل عليه فلا يجوز غير من الحكم لان الحكمة تقتضي ذلك فالقدرة موجودة والادعاء
 والاضاف منفسك فاعتين نصب الامام العترة انما يتم فائدة نصب الامام اذا كان قوله وفعله حجة

حصولها من غير

فمنعوا الناس من قول العالم ان لا ينفرد قوله واحدا منها والثالث من غير فائدة الامام والثاني في الله
 من انبأه لقوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ذكره على سبيل التذكير
 فيمنع فائدة ايضا فنعين الاول فنقول هكذا الاشياء من غير المعصية فبقوله او فعله العلم ينتج الاشياء
 غير المعصية بامام بالضرورة من الشكل الثاني وهو المطلوب **ع ٧٣** وايضا اما ان يكون الامام معصوما
 او لا ينفذ وجه الحاجة الى الامام به مانعة خالق والثاني باطل مشفقا لاول ثابت فمحتاج هذا الامر فثبت
 احدهما بان صدق مانعة الخلق ونفيها ان وجه الحاجة انما هو جواز الخطاء على المكلفين وجواز التمسك
 وايضا ان الثاني انما هو حال حد ذاته تعالى فاذا لم يكن معصوما متحقق في الامام وجه الحاجة لا عنه ولا عن غيره
 واما بطلان الثاني وانعائه فلا يستلزم الاحتياج الى الامام ان كان معصوما كان هو الامام والاول
 غير محتاج اليه وان لم يكن معصوما احتياج الامام انما هو التسلسل باطل **ع ٧٤** وان احد الامرين كان معصوما
 عصمة الامام او جواز الاحتياج المكلفين الى الامام مع عصمتهم والثاني باطل فنعين الاول فثبت ان مقتضى هذا
 لزوم احد الامرين فثبت بطلان الثاني اما المقدمة الاولى فنقول ان يكون حلة وجوب الامامة ارتفاع
 عن المكلفين جواز فصل الفهم منهم ووقوع التمسك عليهم والضابط في ذلك كماله عصمة او يكون العلة
 غير ذلك فان كان الثاني لم يمتنع ان يثبت حاجتهم الى الامام مع عصمة كل واحد منهم لان العلة اذا لم تكن عدم
 العصمة لم يكن لفقد هاتين شيئا ان يثبت الحاجة بثبوت مقتضاها الا ان التمسك لما لم يكن العلة في كونه
 مفقودا سواء كان يكون مفقودا مع عدم سواه فثبت الامر الثاني وهو جواز الاحتياج المكلفين الى الامام مع
 عصمة كل واحد منهم وان كان الاول وجب عصمتهم لانه اذا كان وجه الحاجة هو امكان الخطا وجب سد باب الحاجة
 ما يمنع من جواز الخطا ولا يمكن الا من المعصوم وقبول المكلفين منه والثاني من المكلفين الاول من الله تعالى فلا
 يمكن للامام معصوما ليقبض الله على المكلف على الله تعالى وهو محال اما المقدمة الثانية وهو بطلان جواز احتياج
 المكلفين الى الامام مع عصمتهم فلا بد لو لم يثبت ذلك لاحتياج الانبياء الى الائمة والائمة مع ثبوت عصمتهم و
 القطع على انهم لا يتبعون شيئا من القبايح ولا يتجاوزون شيئا من الواجبات وهو معلوم الفضايل الصريحة وهذا
 ذكره الشيخ اعترض عليه بعضهم بانه لو كان عصمة الامام مع قبول المكلفين دافعا لوجه الحاجة لم يستفد حاجة
 المكلفين الى الامام لجواز وقوع عصمتهم حيث لا يوجد الفاعل والقابل وانقضاء الضابط فثبت العصمة فثبت
 حاجتهم الى الامام فثبت ان عدم اجاب بان العصمة بالامام لا تغني الحاجة اليه انما ينفيها ثبوت العصمة لغير
 لا يقال هذا ممكن على ان الباطل في محتاج الى المؤثر وقد ثبت بطلانه في علم الكلام لاننا نقول الجواب عنه من جهة
 الاول ان الحق هو احتياج الباطل الى المؤثر وما ذكرتموه قد ثبت بطلانه في علم الكلام الثاني هذا ليس من باب الثاني
 بل هو من باب الحادث لان شهود المكلفين وغضبهم وفعل القبايح مجتهد في كل وقت وكل حال فوجه الحاجة
 مجتهد في الحقيقة في كل وقت **ع ٧٥** علة الحاجة الى الامام المنقضية لو وجب نصبه على الحاجة الى عصمة
 المنقضية لوجبها لكن وجوب نصبه ثابت فثبت علة وثبت معلوم الامر وهو وجوب عصمة فثبت انها مفقودة
 المقدمة الاولى بانها العلة ونفيها ان علة الحاجة اليه المنقضية لوجب نصبه هو كونه لطف فثبت
 الطبع وفعل الواجب فثبت ان فعل الطبع والاخلال بالواجب يكونان الا من ليس بمعصوم فقد ثبت

فمنعوا الناس من قول العالم ان لا ينفرد قوله واحدا منها والثالث من غير فائدة الامام والثاني في الله من انبأه لقوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ذكره على سبيل التذكير فيمنع فائدة ايضا فنعين الاول فنقول هكذا الاشياء من غير المعصية فبقوله او فعله العلم ينتج الاشياء غير المعصية بامام بالضرورة من الشكل الثاني وهو المطلوب ع ٧٣ وايضا اما ان يكون الامام معصوما او لا ينفذ وجه الحاجة الى الامام به مانعة خالق والثاني باطل مشفقا لاول ثابت فمحتاج هذا الامر فثبت احدهما بان صدق مانعة الخلق ونفيها ان وجه الحاجة انما هو جواز الخطاء على المكلفين وجواز التمسك وايضا ان الثاني انما هو حال حد ذاته تعالى فاذا لم يكن معصوما متحقق في الامام وجه الحاجة لا عنه ولا عن غيره واما بطلان الثاني وانعائه فلا يستلزم الاحتياج الى الامام ان كان معصوما كان هو الامام والاول غير محتاج اليه وان لم يكن معصوما احتياج الامام انما هو التسلسل باطل ع ٧٤ وان احد الامرين كان معصوما عصمة الامام او جواز الاحتياج المكلفين الى الامام مع عصمتهم والثاني باطل فنعين الاول فثبت ان مقتضى هذا لزوم احد الامرين فثبت بطلان الثاني اما المقدمة الاولى فنقول ان يكون حلة وجوب الامامة ارتفاع عن المكلفين جواز فصل الفهم منهم ووقوع التمسك عليهم والضابط في ذلك كماله عصمة او يكون العلة غير ذلك فان كان الثاني لم يمتنع ان يثبت حاجتهم الى الامام مع عصمة كل واحد منهم لان العلة اذا لم تكن عدم العصمة لم يكن لفقد هاتين شيئا ان يثبت الحاجة بثبوت مقتضاها الا ان التمسك لما لم يكن العلة في كونه مفقودا سواء كان يكون مفقودا مع عدم سواه فثبت الامر الثاني وهو جواز الاحتياج المكلفين الى الامام مع عصمة كل واحد منهم وان كان الاول وجب عصمتهم لانه اذا كان وجه الحاجة هو امكان الخطا وجب سد باب الحاجة ما يمنع من جواز الخطا ولا يمكن الا من المعصوم وقبول المكلفين منه والثاني من المكلفين الاول من الله تعالى فلا يمكن للامام معصوما ليقبض الله على المكلف على الله تعالى وهو محال اما المقدمة الثانية وهو بطلان جواز احتياج المكلفين الى الامام مع عصمتهم فلا بد لو لم يثبت ذلك لاحتياج الانبياء الى الائمة والائمة مع ثبوت عصمتهم و القطع على انهم لا يتبعون شيئا من القبايح ولا يتجاوزون شيئا من الواجبات وهو معلوم الفضايل الصريحة وهذا ذكره الشيخ اعترض عليه بعضهم بانه لو كان عصمة الامام مع قبول المكلفين دافعا لوجه الحاجة لم يستفد حاجة المكلفين الى الامام لجواز وقوع عصمتهم حيث لا يوجد الفاعل والقابل وانقضاء الضابط فثبت العصمة فثبت حاجتهم الى الامام فثبت ان عدم اجاب بان العصمة بالامام لا تغني الحاجة اليه انما ينفيها ثبوت العصمة لغير لا يقال هذا ممكن على ان الباطل في محتاج الى المؤثر وقد ثبت بطلانه في علم الكلام لاننا نقول الجواب عنه من جهة الاول ان الحق هو احتياج الباطل الى المؤثر وما ذكرتموه قد ثبت بطلانه في علم الكلام الثاني هذا ليس من باب الثاني بل هو من باب الحادث لان شهود المكلفين وغضبهم وفعل القبايح مجتهد في كل وقت وكل حال فوجه الحاجة مجتهد في الحقيقة في كل وقت ع ٧٥ علة الحاجة الى الامام المنقضية لو وجب نصبه على الحاجة الى عصمة المنقضية لوجبها لكن وجوب نصبه ثابت فثبت علة وثبت معلوم الامر وهو وجوب عصمة فثبت انها مفقودة المقدمة الاولى بانها العلة ونفيها ان علة الحاجة اليه المنقضية لوجب نصبه هو كونه لطف فثبت الطبع وفعل الواجب فثبت ان فعل الطبع والاخلال بالواجب يكونان الا من ليس بمعصوم فقد ثبت

على الخارجة من نفع العصمة وجواز حمل التبعي فالجواب في هذه الحاجة هو عصمة الامام والاعتناء بالحاجة الى الامام
 فلا يخلو الامام وجبر الخارجة وتنفذ الكلام الاشارة وتبطل المقدمة الثانية وجوب ثبوت ذلك في الخارج
 على هذا التقدير المقدمة الثالثة انما اذا ثبت وجوب نصبه ثبت علمه وهو ظاهر لان ثبوت لمعلول يستلزم
 ثبوت العلل المقدمة الرابعة انما اذا ثبت علمه ثبت معالها الاخر وهو وجوب عصمته وهو ظاهر **عقود**
 لا شيء من الامام بداع الاشارة بالضرورة وكل غير معصوم دافع الاشارة بالامكان فيخرج الاشياء من الامام بغير
 معصوم بالضرورة في فهمها مقدمتها المقدمة الاولى في التبعي وهو غير من انما لوجود الكلف ثم بداع الاشارة
 لوجوب الاحد ان ينفذ من قوله لانه يحصل له الخوف منه وجميع الخوف واجب فكان يجب لاطرافه وهو قوله **كفا**
 المقدمة الثانية في الكبر وهو ظاهر فان غير المعصوم يوجب عليه الخطا والتميز والمقدمة الثالثة فانما في
 واما المقدمة الرابعة فيكون التبعي ضرورة وقد بينا البرهان عليها في المنظر **عقود** قول الامام وفعلة مبدل من
 التبعي لا يكون التبعي على الله عليه فعله ولا شيء من التبعي اليه يسقط منها الاحكام بحمل الخطا فلا شيء من قول
 الامام وفعلة بحمل الخطا وبل من كل امام قوله وفعلة لا يحتمل الخطا وكل غير معصوم قوله وفعلة بحمل الخطا فيخرج
 من الشكل الثاني لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة في فهمها مقدمتها المقدمة الاولى ان قول الامام وفعلة
 جملة المبادي للامام الشرعي وهو ظاهر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم فيجعل الله تعالى طاعة الامام كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله المقدمة الثانية ان لا شيء من المبادي
 للامام التبعي التي كلف الله تعالى العمل بها بحمل الخطا لا تال في بصيرة الامام واوضح ان الله جعل ذكره
 المقدمة الثالثة ان كل غير معصوم قوله وفعلة بحمل الخطا لا تال في بصيرة الامام واما قوله بالضرورة ولا دليل على
 بحمل الخطا فطما المقدمة الرابعة ان ينفذ ضرورة لان الصغير هو وهو قولنا كل امام قوله وفعلة لا يحتمل الخطا في
 قوة قولنا كل امام قوله وفعلة ليس بخاطم بالضرورة والشكل الثاني اذا كانت حكمة مقدمته ضرورة تكون في ضرورة
عقود الامام ركن من اركان الدين لا يكون قوله مبدل من التبعي وهو الحافظ للشرع العام ملزم والدين بلزم العمل بما اذا كان
 معصوما كان الدين كاملا وان لم يكن الدين كاملا لكن قال الله تعالى ان الله اكمل لكم دينكم وقد بينا في ضرورة ثبوت امامية
 بالضرورة **عقود** كل ما كان الامام بالحق كان معصوما لكن المقدمة حق فالتا في مسئلة الملازمة فتفويض التبعي
 كافة الامن يجوز عليه الخطا وفعلة في كثير من الاوقات مغاوب بشؤون وفوته الغضبية والنقص عليه الغلافون
 بالباعة اقامته مقامه بعد وفاته لا يكون بحسب نظر من هو من باب عنده واكثر من اعراضه بالقياس وهو من التبعي
 صلى الله عليه واله لا يجوز لانه يرجع من غير مرجع لثبات الامام والمأمور في وجبر الحاجة ولا تذهب لانتفاء
 الغاية منه وهو سد خلل الكلف هو جواز الخطا واما بيان حكمة المقدمة لان التبعي على الله عليه ان لا يخرج
 من الدين احدا من الدين كاملا قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واتممت تكميلكم نعمتي والامامة اعظم اركان
 الدين وهذا بطريقان اما الامانة قد تم قبل وفاته والامانة التي قد ثبتت في زمانه عليه الصلوة والسلام قد تم
 علمها فطما خصوصاً في اعظم اركان الدين **عقود** الامام في اللغة عناية عن الشخص الذي يؤتم به ويقصد به كما
 رواه اسم لما برئ من واليها ان اسمها الحرف اذا ثبت في الغفول لو كان جازا الذي ثبت على الامام في حال الاقدام
 على الدنيا ان ينفذ به او لا ينفذ به فان كان الاول كان الله فاعلم بالذي نجس منه فاجاز وان كان الثاني خرج الاما

لا يمكن معصوم

عن كون امامنا الآن المأموم اذا ارادى اعلام حسنة فعله اذا ارادى اعلام سيئة فعله فمما لا يكون مشعرا ولا
مقتضاها ان يكون مشعرا للذليل وذلك بفتح فيكون اماما ثابتا في الخطا على الامام غير ثابت في الحق والعدل
على الامام لزم احد الخالين حسنة امامه وجوب لا من المعروف في التمسك عن المنكر وتوقف فعله على الحق والعدل واما
اجتماع التعضيبين واستانزام وجود الاول ببدون علته واللازم باضامه باطل فالمازوم مثله بين الملازمة ان يمكن
لا يلزم من فرض وقوعه محال فلو جوفنا وقوع الخطا من الامام فنقدنا قدما على سفاكا لذلما واستباحه الفرج
انواع الظلم اما ان يحجب على الرعية منعه من هذه الافعال ولا يحجب ان لم يجب لزم الامر الاول وهو عدم وجوب لا
بالعرف والتمسك المنكر وان وجب فما ان يجب على مجموع الامة منعه عن ذلك وعلى احاد الامة والاول يستلزم توقف
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على اطلاق الامة الوجودية في الشروع والتعريف على الفعل الواحد وهو صحيح فبان ان
الثابت وهو توقف فعله على الحق وان اشاهد المعام انما نرى الملك العظيم اذا اقدم على فعل فيج فكل واحد من جملة
الرعية عامات يخاف من اظها انكاره عالين يصير غير موافق لذلك الملك العظيم في ذلك الفعل الضمير وجبته
باخذون هذا الواحد الذي اظهره لا يكتار عليه فيقولون اذا كان هذا الخوف حاصل لكل واحد من جملة الرعية لمستع
اجتماعهم على منع ذلك الملك عن ذلك الفعل التمسك الثاني وهو ان يجب على كل واحد من جملة الرعية اظهار الاكثار على الملك
العظيم فتقول المصنوع من نصب الامام ان يؤدب كل واحد من الرعية فواجب على كل واحد من الرعية ان يؤدب الامام في
الدوران هذا التمسك يرجع من مضمة في ذلك وذلك بتجربته هذا وهو بدو باطل وان وجبتا بعينه في جملة
المعصية والوجوب في فعل واحد وهو اجتماع التعضيبين هو الاول والاربع ولا يزم ان يكون نصب الامام مستلزما
لكثرة الفواخر والافان ونصب الاموال ونهطيل الشرايع كل حصل فيمن معونة وزيد لمنة الله تعالى عليه ما هو
الامر الخامس **فب** رياسة غير المعصية في الدين الذي يخالج الخوف المكلف في دفع الخوف واجبة عليه ورياسة غير
المعصية فمما واجبة الاشئ من الامام دفع رياسة بواجب الاشئ من غير المعصية بامام والصغر في بيته والكبر في
الكلام مبيته والكبر السالبة بدنه والمطلوب في كل من ثبت له الامانة يحصل منها الغاية المقصودة من شئ
الامام ولا شئ من غير المعصية يحصل منها الغاية المقصودة من شئ الامام بالامكان ينتج من ثبت له الامانة
معصوم بالضرورة ويلزم من ثبوت له الامانة معصوم بالضرورة فمنها مقدمة اربع المقدمة الاولى
ويرها ان كل فعل صدر من عالمه يفعله بخار حكمه فله غايته في فعله فكذلك اوجبه لشارع فله غايته والامانة عندنا
من فعل الله تعالى ومن نص النبي فلا بد لها من غايته وعند العامة يجب ان لا شرع فله غايته ولا كان فعلها واجبا بها
وهي ما هو محال لا يقال فضلا لثبوتها لو كانت معللة بالاعراض لزم استحالة بنائها والادوم باطل فكذلك الممازوم لا
نقول منع ان كل من فعل الغرض فهو مستكمل ببل العلم بالضرورة حاصل بان من فعل الغرض لا الغاية كان غايته
في فعله وحكم بسفها المقدمة الثانية الكبر في رياسة الغاية في الامام كونه لطف اقربا لمكلفين من الطاعة و
من المعاجيل فبالواضحة اطاعوا الواسعوا فله وامشوا اوده ونهية حفظ الشريعة والرواية عن النبي اقامة
الحدود وسد باب الخطا وتمكن المكلف من العلم بالمسائل الاجتهادية ان اراده وحفظ نظام التوع وردع الفساد
اصلاح العباد غير المعصوم يتوقع منه مكان اصداء هذه وهذا ظاهر ضروري لا نزاع فيها المقدمة الثالثة التخصيص
فلا يمتنع في كنبنا المنطقية كغير العرفان الاسير او غير الالبيات ان افتران الضرورية بالممكن في الشكل الثاني في بعض

فثبت
لاشئ

المقدمة الى اربعة اقسام من التبيين الاشياء ان التبيين سلب المقدم ولا الحلي وهو سلب الموجهة المحصلة
عند وجود الموضوع والامانة ثابتة عندنا وعندهم ولما بيننا في كتبنا الكلامية وشيئا من ان الزمان لا يحتاج الى
امام **فان** انما بامر الله بطاعة واحد في كل امر ونواهي بوجبه على كل من عدا اذا علم الله تعالى ان جميع اولي
ونواهي موافقة لامر الله تعالى وطهه ومطابقها لامر الشارع ولما يجب لطاعة ذلك اذا علم الله من خلقه وتركه
موافق لامر الشارع ونواهيهم مقدمة اخرى الامام قد اقر الله تعالى بطاعته وهذا الامر عام في الاشياء الاولى
في المكلفين من كل من عدا الامام بعد التبع عليه السلام الثاني في الايمان في كل الامور الثلاثة في الاول والثاني والثالث
في كل ما يات به وينبغي عنها اربع الامور على كل من وصفت بالامانة ومحال ان يطاع الله تعالى لامر بطاعة
شخص من اشخاص البشر هذه العوامة الاربعة الا ويعلم من فعل الله مصيب في جميع احواله وافعاله وانما غير مخطئ فيها
لان الفعل الصريح والذم الصحيح البديهة السليمة والفضيلة المستفهمة يدل على ان الحكم العام بالاشياء كلها انما
المتناهي عن جميع الاشياء الا بامر عظماء ورحمة كافة باشتياح شخص امثال وامره ونواهي يعلم انه قد يخالف غرضه
مراده من المتناهي في شئ اصله لا يفتي بالعصمة الا ذلك **فمر** عصمة النبي لطفت في جميع احواله التي هي الطائفة للمكلفين
الوجوه المطلوبة منه فطعا ونيابة الامام في ذلك لانه نائبه فاهم مقامه فيلزم منه ان يكون عصمة الامام لطفا في
جميع احواله التي هي الطائفة للمكلفين والوجوه المطلوبة فيجب عصمة **فوق** كل غير معصوم مانع من الطائفة الامام با
لا يمكن ولا يشي من الامام بمانع من الطائفة الامام بالضرورة وينبغي لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة والصحة بدنه و
الكبر مبرهنة لان الامام انما نصب لي لطاف بالضرورة فيمن ان يكون هو ما فاعلمنا بالضرورة لا يقال لان ان التبع ضرورة
وقد بين في المنطق اننا نقول قد برهن عليها في المنطق سلبا لكن كون التبع داهية مما لا شك فيه ويزعم المطلوب
فمر وجب الحاجة مباهن لوجبه الاستغناء لانهما متضادان ضرورة وجب الحاجة الى الامام لما استغنى بها الصفا التي
ذكرها في وجب الحاجة الى الامام رايها حاجيها واجبة لاشي واحد وهو جواز الخطاء لان قولهم يحتاج اليه في اقامة
الحدود واصلاح اهل الذنوب في امارته اليها وينبغي على الكفر والبغى وذلك من الكبار العظام وهو في الذنوب في
الخصومة والحكومة واحدا على انفس فوجوه الحاجة الى الامام كلها واجبة لاجواز الخطاء والمنافاة للعصمة وهو وجب
الحاجة فلو لم يكن معصوما لم يحصل جرد دفع الحاجة فكان نصبه غير يحصل للفايدة فيكون عبثا **فمر** امام غير
المعصوم تعطل بعض الشرع وشذات الحق بالامكان لاشي من الامانة الصحيحة بمعظمة لاشي من الاحكام الشرعية و
منافة الحق بالضرورة وينبغي لاشي من امانه غير المعصوم بامانة صحيحة بالضرورة وهو المطلوب المقدمتان معا
بالبدية فلو امانه غير المعصوم فنافذ في ثبوت الامكان لاشي من الامانة الصحيحة للغير شرعا بمنافة
نقض التيق في شئ من الاوقات بالضرورة وينبغي لاشي من امانه غير المعصوم صحيحة لا معصية شرعا اما الصغر فلا
غرض لثبوت ارشاد الخلق وحليم على الحق ووطوع افعالهم على الحق المطهر وان لا يخالفوا الشرع وغير المعصوم يمكن
ان يحلهم على خلافه بسفك الدماء وبهتلا لاوا ويجب نظام العالم فدرج في لك في تقديم غير المعصوم بامانة
الزم استعجال الامانة الكبر في فلان الامام لثبات الشرع ونفي جميع ما جاب له النبي صلى الله عليه واله الزام الشارع الا
ولا في فهم مقام التبع في جميع الاحكام ولما التبع فقد ثبت في المنطق ومما عليها من الاعتراض والجواب المذكور فيها
تقدم في محققه وينبغي في المنطق **ص** سبيل الامام هو سبيل كل المؤمنين الثاني هو حق داهية فذلك الاول

يُحَدِّثُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَنْهَى عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَأَمَّا بَيْنَ مَا يَلَاغِيهِمْ وَمَا لَمْ يَلَاغِيهِمْ فَهُمْ كَافِرُونَ لَا جُزْمَ الْهَيْمَةِ فِي الْأَخْيَرِ هُمْ الْأَخْيَرُونَ وَلَا شَكَّ أَنَّ لَا
 حَصْرَ فِي التَّقْيِيدِ بَيْنَ الْكَافِرِينَ بَيْنَ الْمُعْصِيَةِ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَمَّا مَا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ لَوْ كَانَ التَّوْبَةُ
 حَاصِرًا وَهُوَ مُنَوَّعٌ لِأَنَّا نَقُولُ لِأَوَّلِ الْأَوَّلِينَ الْحُكْمُ الْمَعْلُومُ عَلَى صِفَةٍ مِنْ وَجْهِ الصِّفَةِ وَجْهٌ هَذَا مَعْلُومٌ عَلَى
 صِفَةٍ قَائِمٍ وَجْهٌ وَجْهٌ لَا يَشُدُّ فِيهِ الْأَجْمَاعُ وَلَا الْأَنْزَانُ وَعَنِ الشَّائِبَةِ أَنَّ الْوَصْفَ ذَلِكَ الْمَكِينُ فِي ذِكْرِهِ فَلَا يَدْعُو إِلَّا
 التَّعْلِيلَ وَجِبَ التَّعْلِيلُ بِهِ وَهُوَ هَذَا كَذَلِكَ وَالْإِتِّحَادُ مِنْ أَفَادِهِ هَذَا خَلَفَ عَنْ الثَّلَاثَةِ أَنْ مَعَ وَجْهِ الْمَوْجُودِ
 وَقَوْلُهُ فِي التَّعْلِيلِ بَيْنَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ مِثْلًا بِالنَّعْطِ بَيْنَ التَّقْيِيدِ فِي هَذِهِ الْحُصُولَةِ وَعَنِ الرَّابِعِ أَنَّ الْمَادَّةَ هِيَ
 الْكَلْبَةُ بِالْإِجْمَاعِ وَعَنِ الْخَامِسِ أَنَّ تَعْلِيلَ ذِكْرِ حُكْمِ الْفَرِيقَيْنِ مَعْلُومًا بِوَصْفَيْنِ قَائِمَيْنِ هُمَا بَعْدُ ثَنَانِ التَّقْيِيدِ
 فَدَلَّ عَلَى الْحَصْرِ بِأَنَّ ذَلِكَ تَعْلِيلًا فَالْمَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَخْيَرِ وَالْأَخْيَرِ وَالسَّبِيحِ وَالْبَصِيرِ هَلْ سَبَّحُوا بِأَمْسَلًا أَفَلَا تَعْلِيلُ
 وَالْأَخْيَرُ هُوَ الْفَعْلُ وَهُوَ وَجْهٌ بِالْحَالِ الدَّوَابِّ ثَلَاثٌ فِي الْجُمْلَةِ أَيْضًا فَتِلْكَ لَا تَهْمُ مَطْلُفَةٌ عَامَةٌ وَهِيَ بِهَا هِيَ هِيَ
 لَا يَجُوزُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يُوَظَّفَ بِالْمَوْجُودِ وَلَوْ جُوزَ فِي الْمَوْجُودِ الْمَلَكَةُ بِقَدَرِ التَّقْيِيدِ فِي ذَلِكَ الْحَالِ صَحِيحٌ
 الْأَصُولُ بَيْنَ عَلَى عَهْدِهِ يَقُولُ تَعْلِيلًا وَقَدْ يَتَّبِعُ عَنِ سَبِيلِ الْوَقْفَيْنِ تَوَلِيهِ مَا تَوَلَّى أَنْ حَرَّمَ تَرْكُ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ
 شَيْءًا ثَنَانًا وَجُوبَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ فِي كُلِّ الْأَشْيَاءِ وَالسَّبِيلُ هُوَ أَفْوَاهُكُمْ وَأَفْعَالُكُمْ وَتَرْكُهُمْ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
 كَلِمَةً حَقًّا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَقًّا لَوْ يَجِبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِلًّا اتِّبَاعَهُ وَتَوَقُّدَهُ عَلَى تَرْكِهِ بِالنَّارِ وَالْعَذَابِ لَا يَنْفَعُ بِالْعَصْمَةِ
 ذَلِكَ إِذَا تَرَدَّدَ لَكَ فَعُولُ اللَّهِ أَمْرٌ جَمِيعُ الْمُكَلَّفِينَ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ بِطَاعَتِهِ وَأَمْرٌ مِنْ عِدَا الْبَيْتِ بِطَاعَةِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 مِنْ عِدَا الْأَمَامِ بِطَاعَةِ الْأَمَامِ ثُمَّ جَعَلَ طَاعَةَ الْأَمَامِ مِثْلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّاعَتِينَ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَطِيعُوا اللَّهَ
 وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَوْلِيَا الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَطَعْتُ أَوْلِي الْأَمْرِ عَلَى الرَّسُولِ وَصِفَةُ الطَّاعَةِ لَهَا وَاحِدَةٌ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ
 وَجُوبُ طَاعَتِهِمَا بِإِجْبَابِ اتِّبَاعِ الْأَمَامِ عَلَى الْأَمْرِ كَافَّةً فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلُ حَقِّهِ أَفْوَاهُكُمْ وَأَفْعَالُكُمْ وَتَرْكُهُمْ كَلِمَةً وَاحِدَةً
 حَقًّا لَا يَنْفَعُ بِالْعَصْمَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي هَذِهِ الْأَيَّةِ وَابْتِغَاءً وَجُوبُ طَاعَةِ الْأَمَامِ وَمِثْلَانِ الطَّاعَةِ الْبَيْتِ صَلَّيَ
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَصْلُ فِي فَعْلِهِمْ أَمَّا الْأَمَامُ وَفَعْلُهُ وَتَرْكُهُ أَوْ تَعْذِيرُهُ وَابْتِغَاءً وَاسْتِغْنَاءً فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَصْمَةِ الْأَمَامِ
 أَوَّلًا وَاجْدَرُ صَحَابَةُ اللَّهِ تَعَالَى حُكْمَ فِكْرِهِ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّهُ مَخْرُجٌ لِمَنْ مِنْ كُلِّ الظُّلُمَاتِ إِلَى التَّوَرُّدِ وَلَا يَهْمُ إِلَّا بَعْضُهُ
 الْإِمَامُ وَعَدَمُ خِلَافِ الزَّمَانِ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ فَجَبَّكَ لَكَ لَنْ وَعَدَا اللَّهُ تَعَالَى فِي حُكْمِ الْوَاقِعِ لِأَنَّهُ يَجِبُ فَوْعُهُ
 فَتَحْتَلُّ خِلَافُهُ بِقَدَرِ مِثْلٍ مَا الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى فَلَا نَ لَفْظِ الظُّلُمَاتِ عَامٌ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ مَعْرُوفٌ بِاللَّامِ فَيَجِبُ مَا
 يَتَّحِقُّ فِي الْأَصُولِ وَمَا الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَةُ فَتَوَقَّفُ عَلَى مَقْدَمِ الْأُولَى أَنَّ الْجَهْلَ ظَلَمٌ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِيَةِ الْحُكْمُ بِحُكْمِ
 مَا تَرَى اللَّهُ تَعَالَى ظَلَمَ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِمَا تَرَى اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا تَرَى اللَّهُ تَعَالَى فَكَيْفَ الظَّالِمُونَ الْفَائِزُونَ
 عَدَمُ إِصَابَةِ حُكْمِ اللَّهِ فِي الْأَحْكَامِ ظَلَمٌ لِأَنَّهُ جَهْلُ الرَّابِعَةِ التَّحْقِيقِ وَتَجَوُّبِ الْخَطَاءِ أَيْضًا ظَلَمٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا
 ذَلِكَ فَفَقُولَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ مَعْصُومًا لَجَانِحًا لِنَاسٍ عَلَى الْخَطَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ طَرَبُ إِلَى الْعِلْمِ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْوَقْفِ
 الشَّرْعِيِّ فَانْتَهَى الْأَمْرُ بِطَاعَتِهِمْ فَلَا يُمْكِنُ الْخِلَافُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْصَلِبُ مَادَامَ مَعْصُومًا وَلَوْ يَنْصَلِبُ مَادَامَ مَعْصُومًا لَمْ يَلْزَمْ
 الْوَقْفُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَخِلَافُ الْوَعْدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ مَعْدُومَةٌ بِطَاعَتِهِمْ مَعْصُومًا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ صَحِيحٌ قَوْلُهُ
 تَعَالَى وَلَا تَكُونُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا أَقْسَمْتُمْ أَنْ تَكُونُوا وَالْإِمَامُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ حَكَمًا وَوَارِثًا وَنَوَاحِيهِ اعْظَمُ الْأَمْرُ
 كَالْمَدَارِ فِي حُكْمِهِ الْإِمَامُ بِمَا تَرَى اللَّهُ تَعَالَى كَانَ ظَالِمًا لَنَا مُقَدِّمًا مِنَ النَّصِّ لَمْ يَكُنْ فِي الْفُرْقَانِ الْعَظِيمِ هُنَا مُقَدِّمًا

والإمامية بالتسوية
بعض الثنوب

فإن

الكلية من غير
الادعاء والاشارة
واحد من غير

واحد من غير
منها من غير
من غير

عقلان احدهما ان دفع الخوف واجب على الارواح فمقتضى مسايته لا يدفع الضرر والمظنون واجب لثبوت ان النور
والعمل يقول غير المعصوم لا يستند بالآخر واليه في الدنيا والخرى ولا الاموال وفي المخرج مخوف لان غير المعصوم
فيه شبهان احدهما انه لا يعلم الحكم في الواضحة بعينها فحاجان لا يحكم بها اتساع الله سبحانه في كل وقت ومن لم يحكم بها
الله تعالى في تلك الظالمون ويدخل الاعتماد على قوله تعالى ولا تكونوا الا الذين ظلموا يحصل الخوف هي
مقدمة وجب ان يقبل الاحتمال في غير من وجوب ثبوتها امثال اوامره ونواهيه وجوب ثبوتها انما هو في الامور
اوامره ونواهيه في غير من التكليف والتعريض هو في ظاهر الاستحالة وهو المطلوب في بيان هذا في الفقه لا
نقول بتدفع خله مع وجود الامام المعصوم وانما مع عدم عصمة الامام فلا يمكن ان يداد هذا الباب **ص**
قوله تعالى الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك هم الامن وهم محدثون فنقول كل ذنب ظلم لقوله تعالى
ومن بعد حمدود الله فقد ظلم نفسه والامر بالحدود منها الاوامر والنواهي باجماع الامة ولبسوا لكل بل كل
واحد بانفراده ظلم باجماع الامة وقوله تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم قوله بظلم يتردد في معرض التخييل فيكون للمعصوم
الايمان مع ايمانهم منهم ذنب هذا معنى العصمة ولا شك ان النبي صلى الله عليه واله له هاتان المرتبتان لانه داع
لناس الى الايمان على محصيل الايمان والثانية في الظلم والذنب فيكون معصوما والامام فاهم معناه لان طاعة
مستترة لطاعة النبي فيكون داعيا الى المرتبتين فلا بد من تحققها فيه فيكون الامام معصوما **ص** والامن و
الهداية يحصل هاتين المرتبتين كما ذكر في هذه الاية والامام طريق اليها الا انه هاديه يحصل الامن للمكلف
وغير المعصوم ليس كذلك بالضرورة بل هو الخوف من امثال اوامره ونواهيه وخصوصا فيما ينسب على الاحتياط انما
كالتمسك بالفرج فان غير المعصوم يجوز المكلف فيه شبهتين احدهما الخطا والثانية نعمة للخطا وبغلبة القوة
الشهوية والتسبيح فلا بد ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** قوله تعالى وقد هدانا الى صراط
مستقيم ذلك هدى الله لهدى به من يشاء من عباده المطلوب له ان يكون من نصب الامام الهداية وهو ظاهر
ولما طاعة لطاعة النبي وكونه فاهما فانه الصراط المستقيم هو العصمة في رداع الخلق الى هذه المشيئة يحصل
من طاعة والامام ياربها الله تعالى فلا يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** **الاول** قوله تعالى
ادعوا الى الله على قدر من شعيرة قل من اتى كتاب جديته موسى فهدى الله لهدى به من يشاء من عباده
كذلك اتى لانه مبارك مضى الذي بين يدي لهدى به من يشاء من عباده فهدى الله لهدى به من يشاء من عباده
وهم على صلاتهم يظنون وجه الاستدلال ان القرآن الكريم ناسخ للنسوخ والتاسخ اكمل من المنسوخ فلو لم
يكون نورا وهذا للناس لفظ التوبة فتدعى هنا مجازا والمادة واضحة الدلالة بحيث يكون بغيره لا يقبل الشك
ثم ان يقول هدى للناس هو تمام تاهل كل عصر ثم ثبت كونه هدى للناس فلا بد من ثبوت محضه بالفعل
لان كل موضع العصمة الموجبة لم يحكم فيها على ما صدق عليه عنوان الموضوع بالفعل كونه هدى بالفعل بيان
ثبوت محضه بالفعل لا يثبت ان فلا فاما محض كونه هدى في جميع افضاله لان قولنا فان ضل مطلقه فانه
يكتفي به في كل حال وان ضل على قدر ما يستعمل في كل زمان لان محض كونه هدى في جميع افضاله فانه
في قوة سائر كل عصر وقد ثبت ان في كل عصر من له صفات احدهما ان له صلاحا في كل زمان احدهما ان
عالمه لا يزل يظن ان يفسد على اخره ويأمن في كل عصر في الغياس الثانية محضه بالفعل انما في جميع افضاله

لا بد ان لا يكون
 الا في الامام عليه السلام
 فيكون هو المعصوم

قوله تعالى فان لم يكن منكم
 معصوم لكانتم فاسقا

بسم الله الرحمن الرحيم المائدة التاسعة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الإمام عليه السلام
 يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا رسلكم بقرآنه وأطيعوا أئمة الدين من بعدهم فلا تخفوا عليهم ولا تحزبوا
 ان هذه الآية عامة في كل عصر والإمام لابد ان يحمل الناس عليها ان امتثال امره ونهيه واجب وان يعصوا فلا بد ان يكون فيه
 هذه الصفة فلا بد في كل عصر من امام متصف بهذه الصفة وهو المعصوم لان قوله فلا تخفوا عليهم ولا تحزبوا
 عام لان التكرار المنفرد للمعصوم وهو جواب لقوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
 وقوله تعالى يوم يحيد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء يود أن يكون بينا وبينه أمدا بعيدا
 يحذر الله نفسه والله ذو النورين بالعباد فدل على ان من ذكرناه معصوم **ب** قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا
 الصالحات لا تكلفن نفسا شيئا ولا وسعنا أوزاركم أصحاب الجنة هم فيها خالدون وجه الاستدلال ان الله سبحانه
 وتعالى نصب الامام ليعمل الناس على هذه الرتبة فلا بد ان تكون فيه الصالحات لفظ جامع يحكي بالامم فهذا المعصوم
 فالإيمان وعمال الصالحات يشتمل على المناجاة لانه حكم بانهم اصحاب الجنة المستحقون لها فلا بد ان يكونوا على
 الامام معصوم وهو المطلوب **ج** قوله تعالى وما كنا لنبيدكم الا بالحق او تظن انكم امة مستعزة ولا تظن انكم امة مستعزة
 الله لقد جاءك رسولنا بالحق وقد جاءك رسولنا بالحق الى قوله تعالى وما نحسب انفسهم
 الحق لانهم الا بالمعصوم فقد ثبت الملامم لهذه الامة فثبت للامام الامام الذي هو هذا المعصوم وهو
 المطلوب **د** قوله تعالى ولقد جئناكم بكتاب ففصلناه على علم هدى وذكرنا اليوم يومين هل يظنون الا
 ما يريهم يوم بالحق بالحق لا بد ان يكون من قبل الله جاءك رسولنا بالحق الى قوله تعالى وما نحسب انفسهم
 وحصل عنهم ما كانوا يفترون وجه الاستدلال ان الله تعالى فصل الكتاب لاحكام على علم ففي الظن فيلزم ان يكون
 جزايات احكامه معلومة وكذلك بقوله هدى وانما يكون بالعلم فاما يكون في كل زمان وفي من واحد
 والثاني مع عدم اختصاص لطفه تعالى بقوم دون قوم فلا بد ان يكون الامام عالما بذلك ومحمد بالحق لا
 فهو المعصوم وهو المطلوب **هـ** قوله تعالى يتقون في علم ان كنتم صافين الشراط اذا تاركين في الحقيقة منفذ
 وتصدقوا بالحق وما قبلنا انكم كنتم صافين تتقون في علم شرط في صدق النبي عن الله تعالى بالا
 ان يكون خبر عن علم لان الشراط وان الحكم فاعلق بوصف يصلح للعلية دل على العلية في كل صادق
 في انبائه عن الله تعالى فانبائه عن عام وينعكس بعكس الغيب كل من ليس بانبائه عن علم فليس بجان اذا تقرر
 ذلك فنقول الامام صادق في كل انبائه عن الله تعالى وكل صادق في انبائه فانبائه يعلم بفتح الامام في انبائه
 الله عن جعل يعلم فقد حصل معناه فثبت ان كل امام يجب فوضا في كل ما يخرج عن الله تعالى
 الاحكام الشرعية انبائه ان كل امام هو عالم بكل الاحكام علما لا ظنا اذا ثبت ذلك فنقول انما يحصل الخرم
 جهاتين احدى من مع العلم بعصمة الامام عليه السلام فقد بطل قول من يقول باجهاد الامام في الاحكام خوفا
 خطائه في الاجتهاد وبطل صدق قوله تعالى ولكن الله يحبكم لانيان وتبين في قلوبكم وكذا انكم الكفر
 والفسوق والغيصا اي انكم انتم اشدون وجه الاستدلال بهذه الاية من وجوه الاول ان هذه الاية فيها
 مراتب خمس مع كل ما يحصل صفات اربعة لا تصف بها الرتبة الاولى الايمان المرتبة الثانية ان يكون من بينكم
 فلو لم يحفظ يكون لهم علم الغيب عن الغير واليه اشار ابراهيم عليه السلام في قوله رب اني اني

قالوا ثم توهموا قال بطلان ولكن لا يظنون قلبهم ولا يردون المعقول فلو من المحسوس فكيف يؤكد المعقول المحسوس
لا ان علم من غير نظر في العبادات كما ذكرنا في الاول في الايمان حصله العلم وانما في الاول ان الحق فيكون
قد ادركه عقلا وحسنا ثم سلمنا ان كنهه لا يمكن ان يكون له في نفسه ان يتغير عن ابراهيم اعني ان البطلان
انه كان شاك في ذلك والله علم انه لا يشك لكن اراد بالتوالي في نفسه وهم البطلان انما كان لا يشك في ظاهر
فانهم في سؤال ابراهيم عليه السلام بقوله تعالى آية المؤمنين وجواب ابراهيم في ذلك بعينه ضلالة لكل من شك في شيء
المرتبة الثالثة في الكفر والتبعية منه واعني ان هذا باعني ان علم اليقين عين اليقين كالإيمان المرتبة الرابعة
فيها التسوية المرتبة الخامسة في العبادات وهو عام لان في الماهية لا يميز الا في جميع جنسها فانها اذا كان الرتبة
من حيث هذه المرتبة في بابها لا يميز في نصابها من مقامها لا يميز في رتبة الا في جميع جنسها فانها اذا كان الرتبة
هذه المرتبة كل ما فلا بد وان يكون التبع والامام واحد من حيث يتم دعوتها ولا يحتاج الى غير هذا ولا يحتاج
خاصة من ليس في هذه الصفات الا من تكمل هذه الصفات والالزام له في سائر الصفات وعلى تقدير التسلسل
ينقطع الحاجة وهذا اعني ان الضرورة فيكون الامام معصوما في هذه المرتبة في الحق وهو هذا
الخاصة في المرتبة التي قال الله تعالى ولا تأخذوا في الدين اياتهم بطيما وخافوا الناس في الامام ليهديهم ويضلهم عليها
ويروى بامثال وارادوا به اتباع افواله وافعاله ينقطع حاجتهم ويحصل لهم الاستغناء فلو لم يكن في هذه
الصفة المذكورة مجمعة لم ينقطع الاجرة الثالثة قوله تعالى اولئك هم الراشدون بدق على انحصار الرتبة
في هؤلاء لا في سائر المعصومين وخصوصا مع التاكيد في غير هؤلاء ليسوا براسخين فالامام اما ارشاد وليس
براشد والثاني في حق لانه لا شيء من ليس براسد مرشد مطلقا بالضرورة وكل الامام مرشد مطلقا بالضرورة
ينبغي لا شيء من ليس براسد مطلقا بالامام بالضرورة فيكون القسم الاول وهو ان يكون الامام من هؤلاء فيكون
معصوما لا يفرق في المطالبات في اتباع الامام موجب بحجة الله تعالى بالضرورة ولا شيء من المذهب شيئا
موجب بحجة الله تعالى فلا شيء من الامام بمذهب بالضرورة اما الصغر في طاعة اتباع الامام لا يتبع التبع
لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فيجعل طاعة الامام وطاعة النبي متساوية بين اتباع
النبي موجب بحجة الله تعالى لقوله تعالى فاستمعوا له يا ايها الذين آمنوا فليطاعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
المتكاتب والمذهب عند الضرورة الثانية من كل امام مصلح بالضرورة لانه فانما منه لقوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والجمع المضاف للمعصومين من غير المعصومين
بالامكان وهو بدعي فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة لما بين في النطق وهو يسنن كل امام معصوم
بالضرورة لوجوب الموضوع وهو المطالبات طاعة لقوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين وجب
ان نفعل الامام هذا لكل من هو امام له بالضرورة وكل هذا يهدي الله بالضرورة ينبغي ان الامام يهدي
الله بالضرورة فيجعلنا صغرى في قولنا لا شيء من الفاسق يهدي الله للآية المذكورة ينبغي لا شيء من الامام
يفاسق بالضرورة وكل غير معصوم فاسق بالامكان ينبغي لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة لوجوب الموضوع
وهو المطالبات فينا من الامام هذا لكل من هو امام له لقوله تعالى وجعلناهم ائمة يهديون
بآياتنا فالامام هو هذا ما هو الحق الثانية كل هذا يهدي الله بالضرورة لقوله تعالى ومن يهدي الله

وهو بيان في بيان ان الامام معصوم

فَهُوَ الْمُسْتَدِلُّ بِالْإِثْبَاتِ عَلَى مَا لَا يَشَاهُرُ فَيُظَاهِرُ وَأَمَّا الْمُخْتَلِفُ فَلَا تَنَالُ الْعُقُولُ إِلَّا بِالسُّنْدِ مِنْ فَعْلٍ
 نَعَالِ الثَّالِثَةِ إِنْ لَمْ يَرَوْا مِنْ قَوْلِهِ نَعَالِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ أَمَا كُلُّ وَاحِدٍ وَكُلٌّ وَعَلَى التَّعْدِيدِ بَيْنَ الْمَطْلُوبِ
 خَاصِلِ الْمَا عَلَى الْأَوَّلِ قُطَّاهِرُ وَمَا عَلَى الثَّانِي فَلَا تَنَالُ الْعُقُولُ إِلَّا بِالسُّنْدِ مِنْ فَعْلٍ فَتَقْتَضِي مَعْنَى الْفَضْلِ
 الرَّابِعَةِ أَنْ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ فَاسِقٌ بِالْإِمْكَانِ هُوَ ظَاهِرٌ وَاجِبٌ لِعَصْمَةِ هُوَ مَشَاعِ الْفَسَادِ الْفَسَقُ بِإِمْكَانِهِ
 قَوْلُهُ نَعَالِ ثَبَتَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْأَنْفُسِ فَجَاءَ الْأَسَدُ لِأَنَّ الْقُوَّةَ التَّهْلُوكَةَ مِنْ تَحْتِ الْأَوَّلِ
 الشَّهَوَاتِ ثُمَّ هِيَ بِحُجُوبِ ثَبَتِ لِلنَّاسِ حُبُّهَا فَغَدَّ حَصْلُ رُجُوعٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ وَذَلِكَ بِوَجوبِ ثَبَتِ ضَعْفِ
 مَعْنَاهُ هَذِهِ الْوُجُوهَاتِ هِيَ أَكْثَرُ الْخَطَائِمْ عَلَى مَا شَاهَدَهُ وَذَلِكَ بِوَجوبِ ثَبَتِ كِتَابِ الْحُرَاةِ عَدَمِ الْإِثْبَاتِ لَا لِشَرْعٍ فَلَا
 مِنْ بُلْدٍ مَعْنَى كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ فِي هَذَا الْإِمْكَانِ وَلَا أَنَّ الْقَوْمَ مِنْ مَعْنَاهُ غَيْرُ مَنْضَبٍ فَالْوَجُوهُ هِيَ الْوُجُوهُ لَا بَيِّنَاتٍ مِنْ
 مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالْإِلَاحُ الْفَقِيرُ بَلْ يَكُونُ الرَّبَّاسَةُ لَمْ يَتَّبِعْهُ وَتَمَكَّنَ وَعَدَمُ مَعْنَاهُ غَيْرُهُ فَإِنَّ غَيْرَ الْأَوَّلِ وَأَمَّا قَوْلُ
 أَنْ يَحْكُمَ بِامْتِنَاعِ ذَلِكَ عَنْهُ فَكَيفَ يَكُونُ النَّاسُ لَهَا طَوْعٌ وَلَا تَعْنِي بِالْمَعْصُومِ لَا ذَلِكَ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ قَالَا قَوْلُهُ نَعَالِ
 وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ
 الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ وَجَاءَ الْأَسَدُ لِأَنَّ الْقُوَّةَ التَّهْلُوكَةَ
 أَحَدَهُمَا أَنَّ اللَّهَ نَعَالِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ حَكْمًا وَاحِدًا هُوَ الْحَقُّ وَاقِعٌ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَجْزَاءِ الثَّانِيَةِ هَذِهِ الْأُ
 عَامَّةُ فِي الْأَزْمَانِ وَالْمَكَائِنِ هُوَ ظَاهِرٌ وَالْمَكْلَفُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَعْرَافِ وَالْأَوَامِرِ مِنْ حُجَّةِ الْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
 مِنْ حُجَّةِ الْمُنْكَرِ كَذَلِكَ بِأَهْلِ الصَّلَاةِ وَابْنَاءِ الزَّكَاةِ لَشَدَّةِ الْأَهْلَامِ لَهَا وَكَأَنَّ الْجَمْعَ عَمَّةً بِقَوْلِهِ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَ
 رَسُولَهُ الثَّالِثَةُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَزْمَانِ وَفَضْلَ الشَّهَوَاتِ وَاسْتِهْنَاءَ الْجَمْعِ الشَّرِيعَةِ يَقْتَضِي اخْتِلَالَ نِظَامِ التَّنَوُّعِ فَإِذَا
 تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَفَعُولُ الْأَمْرِ تَقْتَضِي أَنْ لَا يَدْرِي مَنْ نَصَبَ نَبِيًّا أَحَدًا مِنَ الْكُلِّ وَبَيْنَهُمْ وَبِحُجْمِهِمْ فَلَيْزَالِكَ وَالْأَوَّلُ وَفَوْقَ
 أَحَدٍ الْأَمْرِ مَا وَفَوْقَ الْهَرَجِ وَالْمَرْجُ اخْتِلَالَ نِظَامِ التَّنَوُّعِ أَذْكَلُّ وَاحِدٌ يَقُولُ أَنَّ أَمْرَهُ هُوَ الْمَعْرُوفُ وَنَهْيُهُ الْمُنْكَرُ
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَهْمَةٌ فِيهَا حَكْمٌ وَلَيْسَ كُلُّ الْأَحْكَامِ مَعَاوِمًا لِلْكُلِّ وَجَعَلَ الْأَجْزَاءَ مِنْ أَمْرِ مَنْ تَقْتَضِي مَنَاطِيقَ الْوُجُوهِ
 وَفَوْقَ الْفَتْحِ اخْتِلَالَ نِظَامِ التَّنَوُّعِ وَنَقْضُ الْغَرَضِ مِنَ التَّكْلِيفِ فَأَمَّا ذَوَالِ التَّكْلِيفِ أَوْ عُمُومَةُ أَحَدٍ فَأَذْكَرُ
 وَهُوَ بِأَبْلِ الْأَجْمَاعِ وَلَا يَدْرِي بِكَوْنِ ذَلِكَ الرَّبِّ بِمَجُوزٍ عَلَيْهِ لُغْطَاءُ وَأَنْ يَعْمَلَ مُنْكَرًا أَوْ يَنْهَى مَعْرُوفًا وَالْأَوَّلُ
 الْأَمَامُ الْآخَرُ وَتَسْلُكُ وَفَوْقَ الْهَرَجِ اخْتِلَالَ نِظَامِ التَّنَوُّعِ وَلَا يَدْرِي فِي كُلِّ نِزَامٍ لِأَنَّ تَخْصِصَ بَعْضِ النَّاسِ فِي
 بَعْضِ الْأَوَانِ بِالْمَعْصُومِينَ بَعْضٌ مِنْ غَيْرِ مَرْجُوحٍ وَذَلِكَ هُوَ الْأَمَامُ فَظَهَرَ أَنَّ الْأَمَامَ مَعْصُومٌ وَبِحُجْمِهِ كُلِّ
 زَمَانٍ مَيْسَلٌ قَوْلُهُ نَعَالِ وَمَنْ تَعَصَّى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَعَصَّى حُدُودَهُ فَدَعْهُ بِمَا دَخَلَهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ
 وَجَاءَ الْأَسَدُ لِأَنَّ نَقُولَ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الضَّغْفَةِ وَالْأَمَامِ لِهَذِهِ الضَّغْفَةِ بِالْفَضْلِ
 بِهَذَا لِأَنَّ شَيْءًا مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِالْأَمَامِ بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّ الْأَمَامَ مَرْكُوبُ الْبَيِّنَاتِ الضَّرُورَةِ وَمِنْ هَذِهِ الضَّغْفَةِ ظَاهِرًا
 الضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنَ الظَّالِمِ يَكُونُ لِهَذَا قَوْلُهُ نَعَالِ وَلَا تَرْكُوكُوا إِلَآ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَقِمُوا صُلُوحَكُمْ إِنَّا بِمَا عَصَيْتُمْ رَاجِعٌ قَوْلُهُ نَعَالِ وَ
 جَعَلْنَا هَمًّا لَهَا وَنَآئِمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْبِرِّ وَإِيمَانَ الصَّلَاةِ وَإِيمَانَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لِلنَّاسِ عَايِدِينَ هَذَا
 بِدَلِيلِ أَنَّ الْأَمَامَ لَمْ يَكُنْ أَحَدًا مِنْهَا أَنَّ اللَّهَ نَعَالِ وَصَفَهُمْ بِقَوْلِهِ وَجَعَلْنَا هَمًّا لَهَا وَنَآئِمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْبِرِّ
 اللَّهُ تَعَالَى تَعَالَى وَنَآئِمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْبِرِّ وَنَآئِمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْبِرِّ وَنَآئِمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْبِرِّ

واسئلها

انظر الى التكاليف

وضع

الايها حكم الله ودايتها القم بغيرها وانما الصلوة والاعمال كلها وصفتهم بالعبادة
هو عام في الخبر والصلوة في كل الاوقات وكذا الزكوة والعبادات كلها **فك** قوله تعالى ان الله لا يظلم شيئا
ورقة وان كان حسن ضاعفها وبؤن من لدن اجر احسنها **فك** قوله تعالى ولا تضلوا من الذين يفتنون
انفسهم الا الله وجه الاسد لال ان كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة والاله يحصل الوثوق بقوله ولا يحصل الظاهر منه والامان بيقينه ولجواز ان يقيد هذه الصفات
الذمومة فيكون شعبه سببا في الخوف ورفع الخوف واجب في شيعته واجبة في فائدة امامته وتنتج الاشياء من
غير المعصوم امام وهو المطلوب **فك** قوله تعالى ان الذين آمنوا بآياتنا وهم لا يفتنوننا وكان الله بما يعملون محيطا
ها انتم هؤلاء جادلتم عنهم في الجوهل الدنيا آمن بآياتنا وهم لا يفتنوننا **فك** قوله تعالى ولا تضلوا من الذين يفتنوننا
كل غير معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة ينتج الاشياء من غير المعصوم امام بالضرورة
وهو المطلوب **فك** قوله تعالى واما الذين استكفوا استكفوا فاعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا **فك** قوله تعالى ولا تضلوا من الذين يفتنوننا
الله لا يضل ولا تضلوا وجه الاسد لال ان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام
لهذه الصفات بالضرورة ينتج الاشياء من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب **فك** قوله تعالى يا
ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم واترانا اليكم نواميسنا وجه الاسد لال ان هذه اشارة الى القرآن
فيه مشابهة وبجاء فلا بد ان يكون له ميسر دلائله مع يقينه وهو في غير المعصوم فينبغي ان يكون له
قوله تعالى ما يهدي الله ليحفل بكم في الدين من حرج وجه الاسد لال ان يقول ان الله تعالى بالتقوى وهي
الاجتناب عن جميع المحرمات والاعتناء بالطاعة والجناب لعصية فيها وكل ما عرض في شيء شبهة في حجة
مع اشمال القرآن على الجملة الاولى ومع كون الامام والائمة على الدوام من التتبع والتاويل في غير معصوم وجوب طاعته
عليها حرج عظيم لعدم حصول اليقين بقوله فلا يحصل التقوى والحرج من غير كون الامام غير معصوم وهو
الحرج العظيم من غير الانتم بساير نفي المزمع **فك** قوله تعالى ولكن يبدل بطونكم وليتبعن غيبتكم ولما كنتم
تذكرون وجه الاسد لال ان ينظر الملك في اي من ظلال الفبايح والمحرمات الايام امام معصوم يقيد قوله اليقين
امام التبع يحصل التجايب في الاخرة بفعل جميع اطاعا الواجبة واطهارها للملك فينبغي الايام امام معصوم
يقيد قوله اليقين ويعلم من فعله وتكرره يقين لصحة ذلك فيجب ان ينصب ما معصوما في كل زمان والا
لكان ناقضا غرضه وهو سبحانه لا يضل عن ذلك علوا كبيرا **فك** قوله تعالى فيما انقضيتهم ميثاقهم لغناهم
وجعلناهم قلوبهم فاسية ففوتوا الكلام عن مواضعه ونسوا خطايم اذكروا وجه الاسد لال ان يقول
كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام
بالضرورة **ك** قوله تعالى يا ايها الرسول لا تجهرنا الذين يبايعون في الكفر الى قوله فاحددوا وجه الاسد
ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام
بالضرورة والمفد من ان ظاهر ان **ك** قوله تعالى ومن يرد الله فتنه الى قوله للسمع الاية وجه الاسد
ان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة ينتج الاشياء
شيء من غير المعصوم امام بالضرورة **ك** قوله تعالى ولو شاء الله لاجعلكم امته واحدة الى قوله يفتنهم

المطلوب

كذلك

فان كل شيء من غير معصوم يمكن ان يكون له صفات الضرورة ولا شيء من الامام له هذه الصفات الضرورية لا
من غير معصوم امام بالضرورة من المطالب ان قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل شيء من معصوم له هذه
بالامكان ولا شيء من الامام المعصوم له هذه الصفات الضرورية لانه لو كان كذلك لكانت الصفات لا يمكن ان
فان لا شيء من كل شيء معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام المعصوم له هذه الصفات الضرورية لا
لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل شيء من معصوم يمكن ان يفعل
ذلك كله على تقدير وقوع هذا الممكن لا يكون عاقل وكل غير معصوم يمكن ان يكون متصرفا بفعل هذه وبعد
العقل ولا شيء من الامام معصوم يتبع من هذا وبعد العقل بالضرورة اذا الامام اتما نصب لم يمنع المكلف من
هذه الماخذة عليها فثبت ان صفاتها بالضرورة لا يتبع من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله
تعالى ولا اله الا الله لا ينافي كل الامام له هذه الصفات بالضرورة ولا شيء من الامام غير معصوم لا يتبع كل
معصوم لوجود الموضوع لانه قوله تعالى فمن ظلم من كذب بايات الله الاية كل غير معصوم يمكن ان يكون
كذلك ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة لا يتبع من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب
قوله تعالى قل انتم هذا في صراط مستقيم ويتبين ان المراد الهداية الى الصراط المستقيم من الاقوال والافعال
التي هي هذه الصفات والامام فاعلم ان هذه الصفات لا تكون له هذه الصفات التي هي هذه الصفات
تعالى ومن كلف موازنة الاية كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات بالضرورة ولا شيء من الامام له هذه
الصفات الضرورية فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة متبع كل غير معصوم امام بالامكان لا شيء من الامام
بغاد بالضرورة لانه نصب لدفع الغواية فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل
الشيطان كما اخرج ابو بكر من الجنة كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه الصفات
فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل شيء من معصوم يمكن ان يكون
معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه
قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل الامام له هذه الصفات بالضرورة ولا شيء من الامام له هذه الصفات
كذلك ولا شيء من المعصوم كذلك بالضرورة لا يتبع من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل
حرم في الفواحش اظهر منها وما بطن الاثم والبغية بغير الحق وان كثر كوايما لقينا لم نثبت له سخطا وان
تقولوا قل الله ما لا تعلمون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام يمكن له هذه
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة من كل غير معصوم لا يعلم كل جزئيات الاحكام بل يحصل
بعضها بالاجتهاد القليل للظن وكل امام يعلم كل جزئيات الاحكام بالضرورة والالكان فابا لبعضها على الله
لم يعلم فدخل تحت لادم فلا يجوز ان ينافي هو محل بقاء الامام ولا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه
قوله تعالى ان لنا الله على الظالمين حيلة على كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام له هذه
الصفات بالضرورة فلا شيء من غير الامام بمعصوم بالضرورة لانه قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل
اوليهم لا اله الا الله ربنا هؤلاء الاية كل غير معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفات
بالضرورة لا يتبع من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى لا اله الا الله لا ينافي كل شيء من معصوم يمكن ان يفعل هذا

فلما وارتبناه ولا واضحا ولا شاك في ان المقدار اتم ابعدا لشبهنا وجبت اعتقاده لصلاحه في الظاهر لكل غير
معصوم يحصل فيه ذلك فلا بد وان يكون اما معصوما حتى يحصل اليقين بمن يقبل قوله ويعمل به فاما
قوله تعالى فمن اطاع امرنا او اعصى اوامرنا فلنكون الله كذا يكل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان لاشي من الامام له هذه
الصفة بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم بامام فثبت قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى ياتي بالجملة في ستم
الخطا ط كذا لك من غير الخي من كل غير معصوم يمكن له ذلك ولا شي من الامام له ذلك بالضرورة ينتج لاشي
من غير المعصوم بامام بالضرورة فيجب قوله تعالى فان اوتينا الا نتبعنا مع القوم الظالمين وجلا لا سند لا
ان كلاما موثقا بالامام في احواله واغفاله وشره ولا يشترط ان يجعله في الاخرة بالضرورة وينبغي ان يجعله
الظالم بهذه الاية فلا يكون الامام ظالما بالضرورة وكل غير معصوم وظالم بالامكان فالامام ليس غير معصوم
الموضوع موجود فالامام معصوم فلا قوله تعالى ولا تقف في الارض تبدا صلحا كل غير معصوم له
هذه الصفة بالامكان لاشي من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شي من غير المعصوم بامام بالضرورة
قوله تعالى ولا تقعدوا بكل صراط نوصيكم الا بكل غير معصوم كذلك بالامكان لاشي من الامام كذا لا
تضرورة فلا شي من الامام بغير معصوم بالضرورة فوجب قوله تعالى ولو ان اهل الارض امنوا واتقوا لفتحنا
عليكم بركات من السماء والارض لتفوهوا لاشي من الامام معصوم كذا في الاية في غير مرة والمعصوم ليس
فعل المكلفين بل من فعل الله تعالى بفعل الظالم بالمعصوم وما فعله الا الله تعالى ولا يمكن التوجه من فعله
ولا من العلم به فلو لم يفعل الله تعالى ما يجب للمعصوم به معصوما وينبغي من علمه ان كان شحيضا على ذلك
ينزل منزلة العبد كان فاضلا الغرض تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فوجب قوله تعالى واخذنا الذين
ظلموا ابعدا من حيث هم كما كانوا يتفسمون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة لاشي من الامام يمكن له
ذلك بالضرورة لان الامام انما نصب لدفع ذلك فلا يمكن منه ذلك له بامان المكلف في مثال اية خسولة
في ذلك فلا يجوز مبدعه لذلك ولا يمكن الا بالعصمة فلا شي من غير المعصوم بامام بالضرورة فيجب قوله تعالى
ومن يضلل الله فلا هادي له كذا وجلا لا سند لا يثقف على مقدمة الاولى ان الامام العلوي له
على عدم العلم هو على عدم المقدمة الثانية ان الوهم هو سبب الضلال لانه والذبح في ارض لعقل في
كثير من المقدمة او غلبة الشهوات وسببها المعبود لقوة الشهواتية فخالق الله تعالى العقل للمكلف بحيث
يمكن المكلف فضايا الوهم الباطلة ومقتضى الشهوات والقوى الغضبية قد تراها في كثير من الناس بغير عقله
ويبين لها اكثر واعظم واذا قابنا المطيع لقوى الشهوات والغضبية والقوى التي تخرج لها على القوة العقلية
لا ترجح القوة العقلية وجدنا الاول اكثر من الثاني باضغماضا عفا وكل ذلك سبب عدم العصمة فلو لم
يوجد رئيس معصوم بوجع المطيع لقوى الشهوات وقيل كل مكلف في كل وقت بالتقوى لزم الضلال للمقدمة
التي لا تلتزم ان هادى كره دخل في علمها فلابد ان يكون عموما فثبت في كل هادى المقدمة الرابعة قوله بضلل كره في موضع
اشياء فلا بد فلابد ان لا يضل مطلقا يمكن له هادى لا يضل ولا امام لا يضل المقدمة الخامسة في
شأن ان المعصوم من فعله تعالى وهو سبب كونه طريق الصواب والصحة فلو لم يوجد الله تعالى كان الله تعالى
سببا في ذلك المعصوم وعدم المعصوم هو سبب الضلال فلابد ان يكون الله تعالى سببا للضلال تعالى الله

معصوم

هذا هو الكلام الذي هو في العذاب

كان للامام هذه المزية وهي في العذاب والامام في امته فيكون اكرم من كل امته عند الله تعالى فيكون انظر
الكل وله التفاء المطابق ولا يتحقق ذلك الا بالعصمة وثابتها ان الذنب وجب للعذاب وجود النبي وامته عليه
الاسقاط لانه من الاستغفار كما ذكر الله تعالى في اسقاطه والاستغفار موجب لان التوبة موجبة لاسقاط
العقاب كما بين في علم الكلام فكذلك ما به وجود الامام من الوجود النبي فيكون وجود الامام من الوجود
النبي فيلزم ان يكون وجود الامام فيهم مسقطا للتعذيب فيسقط من الامام وجود الذنب كرهته بالبدن
ثالثا قوله تعالى وانت فيهم ليس المراد مجرد الوجود فيهم ليعصمهم من العقاب في حق الكفار بل المراد وانت فيهم مطاع
الامر والتهوي هم مغابون لك في الفعل لثقل محجوت بكل حالة من احوال الانجافون في شط اصلا والباقي لا
يغفرون باورون امر وديتون اليه في كل امورهم ويحكمونه بحكمها مطلقا فان في التعذيب لاسقاطا لصدور
منه تعالى بغير ذنب لما تقرر في علم الكلام فالثاني ذلك الاستعانة بالنبي والامام من النبي في جميع ماعد الواسطة لان النبي
مخبر عن الله تعالى بالواسطة احد من البشر والامام يخبر عن الله تعالى بالواسطة النبي فهو سيد البشر فيكون معصوما
وداعيا ان الناس يسمون بالامام خاتمة الاول ما النبي فيهم وهم الذين باخذون احكامهم كلها عن النبي صلى
الله عليه واله ورضي عنهما وبما النبي كل امورهم ولا يعصوا الله فيما امرهم به ولا ينهوا الله فيما نهىهم عنه انهم اوصوا بعض
مع حفظ الاصول وهم يستغفرون ما يسيرون به فيكون توبة صحيحة الثالث ما يمتثلون لبعض جهلهم البعض لا يستغفرون
الرابع ان يمتثلوا كل امر ومع ولا يستغفرون الخامس الخالفون للايمان والاولان لا يعذبهما الله والاخر جلد في النار
والثالث والرابع ان حصل عفون الله تعالى لكرم الامام وجوده الذي لا ينشأه اما ابتداء او بشاعة النبي او
احدا لائمة وصداها الكرم لقوله تعالى امن ذا الذي يشفع عنده الا يا ذرية وبقوله تعالى ولا تشفعون الا
لمن ارتضى فالكل كرمه تعالى والائمة يوايدون ما يستحقون على نعيمهم ثم ادخلوا الجنة بعد ذلك بسبب ما لهم لا
كل مؤمن يجب له الجنة بايمانه لكن يعذب المؤمن المستحق للعذاب قبل ان يدخل الجنة اخبرنا الامام عليه السلام
لنبي وحصل الغاية في المراد بكلامه ان يكون معصوما حتى يتم الغاية به واعتراض بان هذه الغاية شخصية
فلا يتحقق حكمها الا في موضعها وبانه تعالى ما هو في التعذيب ما يجرى في التعذيب وبطريق العلم انه على احد من
كونه عليه السلام فيهم واستغفارهم فلا يدخل الامام فيهم وبان هذه الآية تدل على بعض مطلوبكم لانه تعالى في
العذاب يكون النبي عليه السلام واستغفارهم فلا حاجة الى الامام وبان قوله تعالى وما كان الله ليبتليهم بما هم بعد
تعالى واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او فاجبنا بآياتك
الله تعالى على نبيته بنبي نعتيهم بما ذكر وحيث هو عليه السلام في البلد الذي هم فيه لان الله تعالى لما كان ينزل
العذاب على الامم السالفة كان يامر من كان بينهم من الانبياء بالفرج من ذلك البلد والمقالة التي لم يهاك استغفرت
فاكراما الحمد عليه السلام ينزل عليهم فالضيق في قوله وانت فيهم غايها لا الكفار الذين يرفعون فوهم امطو غلنا
والجواب عن الاول سلم انها شخصية ولم نفس على النبي الامام بل على النبي لما احدثت الغاية في بعثة النبي على العالم
الغاية للامام في معظم اجزائها وعموم نفع ذلك في الامان بل لا يمت قاية البعثة الا بصلب الامام وكانت الغاية
من النبي والامام وهي الشكر لانه لا يصح من كل من حصلت تلك الغاية منه وجب في العصمة وشاكره بما قد
من التكرير والتعظيم والاقامة مقامه منه يظهر الجواب عن الثاني فان نفي التعذيب مع وجوده عليه السلام فيهم

في قوله تعالى

في قوله تعالى

أظهرنا لكم من حيث ينبغي أن تكونوا على طاعة الله تعالى ولا بد من أن تكونوا على طاعة الله تعالى
التي هي من حيث ينبغي أن تكونوا على طاعة الله تعالى ولا بد من أن تكونوا على طاعة الله تعالى
بما هو من حيث ينبغي أن تكونوا على طاعة الله تعالى ولا بد من أن تكونوا على طاعة الله تعالى
المطلوب منه وهو علمه هذا التعليل وإنما هو من حيث ينبغي أن تكونوا على طاعة الله تعالى
بأنه ليس من حيث ينبغي أن تكونوا على طاعة الله تعالى ولا بد من أن تكونوا على طاعة الله تعالى
هو الفهم مقامه المطلوب عام لكل الأزمان والأشخاص لا يفتقر إلى قيام القبول والكرام لا يفتقر إلى قيام
بأنه دون أن يكون له أصل عصري وعن الأربع من غير أن يكون له أصل عصري ولا بد من أن تكونوا على طاعة الله تعالى
عنهم وأما البلد على خلاف الأصل كما نرى في الأصول وإن سلمنا لم يفتقر في مطالبة بل هو من حيث ينبغي أن تكونوا على طاعة الله تعالى
أولاً بالحكم من قولكم لا تفتقر إذا منع المذاهب عن الكفار بسبب جود النبي صلى الله عليه وآله في بلدكم والمؤمنون
الذين هم الصالحون لا يفتقر بذلك لأن النبي عليه السلام فيهم حقيقة وفي بلدكم فبشارك الإمام في هذا الحكم
إتمامه في الغاية المطلوبة ونقول بالجملة كما أدرك على عصمة النبي عليه السلام دل على عصمة الإمام من غير ضرورة
فمن قولنا لا تفتقر إذا منع المذاهب عن الكفار بسبب جود النبي صلى الله عليه وآله في بلدكم والمؤمنون
بالضرورة فلا شيء من غير المعصية بالإمام بالضرورة في مشعر قوله تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى
وهدى الحق ليظهر على الدين كله وكوثر له الثمرات وجعل الأسناد لا يفتقر في حكمهم وحسنه وسعت كل شيء
عليه ما يفتقر في الحكمة ونفضل تعرض في الحكمة وإما إذا افتقر ذلك فنقول أرسل رسوله بالهدى ليظهر الحق
هو بإعلامهم وبإبلاغ الأوامر والنواهي والأرشاد وما يفتقر على المكلفين وبإعلامهم عليه رده من بجانبه
فلا بد أن يكلفهم الله تعالى بإتباع النبي وقبول أوامره ونواهي الحكمة والرحمة فتتصفاً نصيباً للنبي في فعل
كفعله وفهم مقامه فيها ذكرناه من الله تعالى والألام في الغرض من بعثه النبي لأن رحمة لا تختص بأهل عصر
دون عصر فإن لم يكن ذلك لنا بعبصوماً جاز من صدق هذا الثانية وإذا جاز المكلف ذلك لم يحصل العلم
بأنه يفتقر إلى الهدى من الحق ولا يحصل له البغير بقوله لأن كلما أمكن التفحص لم يكن الاعتقاد جازماً فلا
العلم وهو بفضل الغرض هو على الله تعالى في مشعر قوله تعالى إذا أنزلنا إليك الكتاب يا علي ليحكم بين الناس
ألا الله ولا تكن للخائشين خصيماً وجعل الأسناد لأن نقول الإمام فاهم مقام النبي في ذلك فاوله يمكن معصو
لم يحصل المكلفين الاعتقاد عليه لأن قوله لا يفتقر إلى الظن والظن لا يفتقر من الحق شيئاً ولم يحصل الغرض بل
فإن حصل من صدق الغرض فما ذكر الله تعالى وهو الحكم بين الناس كما أراد الله وهو محال على الحكم فيجب
معصوماً وهو المطلوب في مشعر قوله تعالى أن هذا القرآن نزلنا به ليحكم بينكم وبين الله تعالى
أراد من المكلفين الطريقة التي هي في فهم وهي الصواب الذي لا يفتقر في ولا يعلم ذلك لا يفتقر في النبي عليه السلام
أو من يفهم مقامه في المعصية لا يحصل من ذلك فيجب أن يكون الفهم مقام النبي عليه السلام معصوماً
الإمام وهو المطلوب في مشعر قوله تعالى فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين
هداهم الله وأولئك هم الصالحون والذين هم الصالحون والذين هم الصالحون والذين هم الصالحون والذين هم الصالحون
الأزواج الأحسن منها اختلافاً عظيماً وليس يطلب ما يفتقر إلى من العكس والجمع بين الحكم والفتنة

مجمع

المعقاب فالله من شخص يغيب قوله اليقين في كل ما من بحيث ياخذون هذه الاثبات من قول ولا يغيب
اليقين الا قول المعصوم فيجب ثبوت المعصوم **مقط** قال تعالى وقال الظالمين ان نصيب الراء لا يحسن
الانصاف واما امر الله بنصرهم فنقول كل غير معصوم بالفعل ظالم وكل ظالم الا ناصر له بالنفس لم يكن فكل غير
معصوم الا ناصر له بالنفس لم يكن فكل غير معصوم ليس بامام بالضرورة
ج قال الله تعالى قال الذين هاجروا واخرجوا من ديارهم الاية وجبر الاسد لان الغيبة المذكورة على كل هذه
وعلى كل واحدة منها باجماع المسلمين اليها في زمان النبي في كل وقت وزمان فكيف او بقاء او جاح او ثبات
على غير ذلك باجماع المسلمين الامام فامام مقام النبي عليها السلام في ذلك فيقطع وقت التكليف بالجهاد
القتال والقتل من الطرفين فيحقق مع تحقيق الجهاد المذكور وتعرض الانسان لنفسه للقتل ومثله غيره لا يجوز
ان يكون يجوز نظره وامره والالتفات له في العالم فيثبوت ذلك بشان ثبوت الامام وان لم يكن معصوماً لم يحصل
الغرض من التكليف بذلك لان قول غير المعصوم يجهل التصوات والخطا فمن جرح احدهما نرجح من غير مرجح ولا
يكفي النظر هنا ولا يجوز ان تعرض نفسه وغيره للقتل الا من يغيب قوله اليقين وهو المعصوم فلا بد في العمل بهذه
الاية من المعصوم وعطيلها لا يجوز ثبوت المعصوم **قوله** تعالى يا ايها الناس اتقوا الله الذي خلقكم فمن بين
واحدة وخمسين آية منها آية وجبر الاسد لان التوفيق بعد اتمام الامر ونواهي على سبيل الاحتياط
المحصل لليقين وذلك لا يحصل الا من معصوم قوله يغيب اليقين وهو يعلم بالاحكام بغيبا في كل زمان فيجب
ثبوت المعصوم في كل زمان والنبي محمد صلى الله عليه وآله الخاتم النبيين لا يتبعه فثبوت الامام المعصوم وهو ^{الطلب}
ع **قوله** تعالى لا يؤمن بعرض الله ولا يؤمن بغيره **قوله** تعالى لا يؤمن بغيره **قوله** تعالى لا يؤمن بغيره **قوله** تعالى لا يؤمن بغيره
ان نقول بغير المعصوم يمكن ان يؤدي الى هذه الاشياء وشبهة الامام لا تؤدي الى شيء من هذه الاشياء بالضرورة
والا لزم احد امور ثلاثة اما انفضل لغرض من نصب الامام او افحام الامام او فيج التكليف بغيره والكل محال لما لا
فلان الله تعالى ان لا يكلف المكلفين بامثال شيء من امره ولا نواهي فيلزم الاول وهو ظاهر او يلزم بامثال
في الكل وهو غير معصوم فيمكن ان يامر بالطبع وسفك دما من لا يستحق كما شوهه وعلم من حكم غير المعصومين
واذا فاتهم الامانة وتكليف الله تعالى المكلف بان يتبعوا مثل هذا ويمكن ان يكون امره بمعصية الله تعالى وتركها
او سفك دم حرمه الله تعالى ويجب لاحرازه من الضرر المكنون وهذا ينافي في التوفيق يكون فدام الله تعالى بـ
لتوفيقه وبما ينال في التوفيق وهذا فيجب لانه تكليف بما لا يطاق لانه جمع بين التضاد في الامر الثاني وان كانت
تكليف بان يتبع ما يعلم صوابه لا ما لا يعلم صوابه يحصل التوفيق فيلزم افحام الامام لانه اذا قال للمكلف اتبعني بقوله
لا تتبعك حتى اعرف صواب فعلك وتركه ولا اعلم الا طريقا الى علمه فكثير من الاحكام الا من قولك لو فوج الاجام
في الفرائض والسنن فيلزم الدور فيقطع الامام ويغيب وهو **ج** **قوله** تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله
الذين من قبلكم ويؤوب علىكم والله عليم حكيم وجبر الاسد لان الله تعالى هنا مقدم بين احدهما الله تعالى
بكل ما لوام والاشياء الله تعالى حكيم اذا تقرر ذلك فنقول هنا مقدم في الاول جعل ما ليس بسبب سببا غلط لا يثبت
عن الحكم الثاني ما يغيب القطن لا يمكن ان يجعل سببا للعلم الا لكان قد جعل ما ليس بسبب سببا الثاني اذا اراد
الله تعالى شيئا وكان ذلك الشيء موقوفا على استيائه منه تعالى فان لم يوجد هناك فانها الغرض وهو على الحكم

ما كان تكليف

فذلك

اتباع اهوائهم بعد ملجاء من العلم والادام عنده علم كالنتيجة واللام يصلح لبيان مفهوم مقامه لان ايام الله تعالى بطا
 كطاعة الله وسوله وكلما وجدنا العادة وجدنا الماعول ففقد مفاد ما كل امام له من الله وله نصيب بالاضيق واللا
 لا تنفك فابدا تصيب جعله اماما ولا شيء من غير المعصومه وله نصيب من الله بالامكان ينتج الاشياء من الامام يعني
 معصومه وليس انما كل امام معصوم لان السالبة المعدلة تساهل الوجبة المحصلة عند وجود الموضوع
 قوله تعالى وانفوا ابوهما الا يتخيرا نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعهم شفاعة ولا ينصرون اقول
 وجب الاستدلال لان هذا الامر لكل العالمين ومطلوب من كل المكلفين وان كان في معرض الخطاب لخاصة اشكال
 انتهى الكل على مخطئة لكل الامم والهم مكلفون بذلك فانقر ذلك فنقول غايته تكليف الامم ودعوة النبي ونص
 الامام عليهم السلام لهذه المرتبة ولا يتم هذه المرتبة الا بالاثبات بجمع ما امر الله تعالى به والاخترا من جميع ما في عنده
 النبي والامام عليهم السلام يدعوا الناس الى هذه المرتبة وتحصيلها لهم ان خبا وامنها واهلها عليهم السلام تمكنهم منه فلا بد ان
 يكون النبي والامام عليهم السلام كذلك والانا فضل الله الغرض في نصيبه ونقص الغرض على الله تعالى مح فوجب عظمة
 النبي والامام عليهم السلام ليس في حالهم خلاف هذه المرتبة بشيء من الوجوه او في شيء من الاشياء واللامدر
 التابع لهم في ذلك الغاصب لم يكون له الحق في اتم غير معصومين وهو غير العوض خلاف في الحق عن المكلفين
 فلا بد من عصمتهم وهو المطلوب في كل غير معصوم بالالفعل يتكبد منه ذنب بالضرورة وكل من صدر منه
 ذنب ظالم بالفعل والايان بالله عليه يطلع كل غير معصوم بالفعل ظالم بالفعل ليس بالامام دائما اقول
 تعالى لا يتجاوونك الناس بما قال ومن ذريته قال لا ينال عهد في الظالمين وقال ايجاب جزئي لانه نكرة فلا
 يتم الاوقات فخصها بالناس البكائية واد الله تعالى اثبات التقصير لان ابراهيم طلب جعل امام في ذريته وهو جزئي ولا
 التكرار اذا دخل عليها التخصيصات للمعوم وقد بين في علم الاصول والعروض في الاوقات هو الدوام والمراد بالامام
 والامام ليس ذكوره في الجواب لا بشرط في الدائمة الموجبة دوام صدور موضوعا على ذات الموضوع فظهر من ذلك
 كل من صدر منه ذنب فهو ليس اماما دائما او تنعكس بعكس التقصير في قولنا كل امام لا يتكبد منه ذنب ايما ولا يغني
 المعصوم الا ذلك وهذا هو المطلوب ايضا فان النتيجة وهي قولنا كل غير معصوم بالفعل ليس اماما دائما خاصا
 لزومها المقتضى من حقيقتين وصورة صحيحة وحقة وما لم عن الحق فهو حق فبذلك النتيجة من فقول احد الامرين لا
 اما في الامام دائما او كون كل امام معصوما لانه لو ثبت امام وهو غير معصوم نال عهد الله تعالى ظالما وهو
 مما لا يبره لعمومها الاوقات لان نال نكرة وكل ظالم لان قوله تعالى الظالمين جمع معرف باللام فهو بعم لان نكرة في
 الاصول وثبوت مثالي الازمة محال لان الكذب عليه في الحال بالضرورة فثبت لزوم الاخرين لكن الاول مستغنى بالآخر
 لثبوت الامام باجماع الامة ولو فوصه بالضرورة فثبت ثبته وكيف لا يستحيل اجتماع جزئي مائة المقتضى على الكذب
 لا يقال هذا الدليل مستغنى عن المراد بقوله تعالى لا ينال عهد في الظالمين السلب لعمام لاسلب المعصومة والخطا
 محتمل لهما في حكمهما لما ذكرنا من جميع بلا مرجح لانا نقول مطلوب برهم عليه السلام في قوله ومن ذريته الموجبة الجزئية
 بالضرورة فانه لم يطلب كل ذرية يكونون ائمة وقوله صريح في ذلك لا يحتاج الى التفسير فانه من كل من ثبت له
 الوصف فكان ابراهيم طلب الامانة لبعضه فيسقط الطاق وكان شرط الامام استغناء هذا الوصف لانه بعد ان هذا
 فتقضى الله لعمري ثبت له هذا الوصف انه لا يصلح ونقصا لوجبة الترتيب السالبة الكلية اعني عموم السلب العمومي هو

منها
نصبتهم

غير معصوم

التوف

المطلوب **قرب** قال الله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين لا يتوجه الاستدلال انه حرم
اتباع الشيطان بنهي عنه ثم حلال التهيئة بامر بالتوبة والرجوع وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فيجب على المكلف
الاظهار بحقوق الله عن ايمانه بذلك مطلقا لوجود العلم وعدم طاعته واتباعه وغير المعصوم يمكن ان يامر بذلك
والممكن من شأنه ان يفرق بين ولا ترجع وان فرضنا حصوله فلا يحصل علمه ببلان فرض ظن فيمكن عند المكلف
ان يطابق ويمكن ان لا يطابق فيحصل المكلف من اتباعه خوف ورفض الضرر واجب لما نقر في الكلام فلا يجوز اتباع
فتن في فائدة الامام وان اصابه مخافة فيقول على الله بما لا يعلم لان الظن يشترط لاحتمال التيقن والعلم لا
لا يجهل ما في التواضع بل على ما في الملائكة والنفوس في الله عنه فيكون اتباعه مستلزما للتعليق عن وكما استلزم
فمنه عن فيكون اتباعه مستلزما لغيره لزم تكليفه بالاطمان واذا اخرج عن اتباع الامام فانه فائدة فيجب
نفسه بالمعنى الذي يبراه من الامام وهو ان يكون واجبا لاتباع ومجرى عصيا ويكون طاعته مشابهة لطاعة النبي عليه
فوجوب لاتباع وهذا كله في صحيح كيف يجوز ان يخاف الله تعالى في المكلف شهادات العبد ومن يامر بامر بالتوبة
والرجوع والاقول على الله بما لا يعلم ثم يوجب عليه الاظهار من ذلك ولا ينصب ما ما في ذلك فيكون امر هذا
الامام فذلك الله بطاعته ويعلم المكلف ان هذا الامام لا يخطئ بحيث يكون امره بمثل هذا في رحمة الله ورافقه با
لمكلفين وقد نطق القرآن بانعطف رخص في هذه مواضع العلم صدق العظمى وانما يحصل العلم من المعصوم
نصب الامام المعصوم وهو مطلوبنا **فان** عدم عصمة الامام مستلزم للتحقق وكما هو مستلزم للحال فوجوب
عصمة الامام في اما الملائكة فلا تارة اذا امر الامام فاما في المكلف امره وطاعة الله بما لا يعلم لانه اذا كان الامام
غير معصوم لم يقبل قوله العلم لانه لو كلف العلم بقوله غير المعصوم هو ان افاد ان ظن فكله بالحال **التكليف**
بالحال في القول على الله بما لا يعلم منتهى عنه فيلزم من اتباعه عصيا الله ومن عدم امثاله عصيا الله والال
فائدة الامام وكيف ينصب ما ما ويكون اتباعه حراما وهذا محال لئلا يخاف الله عن ذلك وجوب اتباعه فيما يعلم المكلف
صحة يستلزم افحام الامام وهو منات للغة منه والكل محال وجوب اتباعه محميا يستلزم الجمع بين الضدين
وهو محال بالضرورة فيجب عصمة الامام فقد ثبت استلزام عدم عصمة الامام المحال فيلزم احدا لا يمكن ان
لا ينصب ما ما يستلزم المحال الاول باطل لما يتبين وجوب نصب الامام ولا تارة خلات الواقع واستحالة التاثير
وهو لو كان الامام غير معصوم لزم اجتماع التقيضين واللازم باطل فالمرزوم مثله بينا الملائكة ان الامام دائما
يجب اتباعه في اوامره ونواهيه افعاله وافواله وثروكم بما يعلم عدم وجوب واعتماد ما علم فيه ذلك وغير المعصوم
بالفعل لا يجب اتباعه في بعض لك بالفعل في الجملة والادامة الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية المطلقة العامة
تشافضا اما الصغر فلا تارة في قول طاعته بطاعته وطاعته رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والعطف يقتضي المسافة في الحكم المتقدم والرسول يجب
طاعته وذلك كله فذلك الامام ثم نفي في المسافة ولانه لو لا المسافة لكان هذا الامر محمدا لم يرد بيان الخطاب
لجماع من غير بيان ولا في مستقبل يستلزم البعث وتكليف ما لا يطمان وهما على الله تعالى الاما الكبر فيكون غير
المعصوم بالفعل يستلزم كونه مستبعا لخطوات الشيطان في الجملة فيجب كاتباعه بذلك والامر باتباع
خطوات الشيطان لان التابع للتابع فيما يتبع فيها التبوع تابع لذلك التبوع فذلك تبوع الشيطان والله اعلم

المراد

خطوات الشيطان من انبعث فيها قصد الموجبة الكلية الدائمة مع السالبة الجزئية الفعلية مع الواحد والتميز
 فيجتمع التقبض وهو المطلوب ولما استحالته فضرورته فيجتمع التقبض **فوق** قوله تعالى كذلك بين
 الله آياته للناس لعلهم يتقون وجعل الاستدلال ان تقول احدا لا يربى الا اثم اما عصمة الامام او ثبوت حجة المكلفين
 على الله تعالى نعم الله من ذلك علوا كبيرا ما نفعه خلقه عند ابتداء امره موجبة لكن الثاني منتهى فثبت الاول ببيان
 الملازمة ان الله تعالى امر بالتقوى في عدة مواضع في كتابه العزيز لا يثبت الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا
 الجملة في هذه الاية دالة لضرورة محجة على طلب التقوى منهم ثم جعل فعل التقوى مشاعرا عن بينا الايات منسوبة ومع
 وجود المشابه والمجمل الظاهر فلا بد من معصية لا يتقيا البتة في التخرج كل نجات بين الناس في القرآن والسنة فلا
 يحصل البيان بغيرها بذلك وغير المعصومين طريق الامام للناس كافة او خلق العالم ضرورية فيهم لم يوجد
 وتجلت تلك في واحد وطائفة لا يحصل اليقين بقوله الام مع عصمتهم وهذا ليس بخص بوفد دون وفد او
 ارض دون ارض وعصر دون عصر بل هو عام لكل عصر وجذب المكلفون والظن منها عن اتباعها فان
 الجهد فلا وجود المعصوم المبين للايات التي يحصل بقوله اليقين لم يحصل ما ينطبق بالتقوى وجعله هو
 حيا اذ من اذ احاط العلة وكان للمكلف يوم القيمة ان يقول اني فعلت بالتقوى وجعلت التقوى منسوبة بالبيان و
 فثبتني عن اتباع الظن ولم تجعل لي طريقا الى اليقين فثبت حجة اما ببيان بطلان الثاني فانه تعالى قال **لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ**
عَلَيْهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ **فَرَسَدَ** قوله تعالى **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي هِيَ لَكُمْ** الآية فلهذا من جعل عن شئ من احدهما ان علم
 المكلف بالتقوى والوجوب لا يكفي عن صرفه عن الحرام وفعله بالواجبات وثانها الفناء اللازم في المحكام الدينية
 ليسوا بمعصومين هو شئان احدهما اتم لا يربى بهم المكلفون فلا مدخل لهم في اللطف ولا في اللطف فيكون
 كما تقدم وثانها اتم بسا عدون على الظلم وفعل الحرث فيحصل من ضد اللطف من الامام فيكون ترك المكلف
 على العلة التي بها خبر من نصيب امام غير معصوم وهذا التفسير كاف في وجوب عصمة الامام **فَرَسَدَ** قال تعالى
اللَّهُ لَا يُجِبُّ الْمُعْتَدِينَ اقول المحكم الحاكم غير المعصوم معتد بالفعل كل معتد لا يجيب الله تعالى بفتح الحاء كغير المعصوم
 لا يجيب الله وكل من لا يجيب الله فهو غير متبع للنبى صلى الله عليه وآله لقوله تعالى **فَاتَّبِعُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ يَخْتِصِمُ اللَّهُ** جعل لاتباعه
 موجبا لله الله والا لربهم التخصيص على اتياعه لزم بفضل الغرض من بعثه وينعكس بعكس التقبض ويلزم كل من
 لا يجيب الله فهو غير متبع للنبى لان في اللازم لاتباعه في المازوم وهما ينتجان الحاكم غير معصوم غير متبع للنبى عليه
 السلام في الجملة بل يخالف بالفعل كل من اتبع غير متبع للنبى في الجملة بل يخالف له بالفعل في الجملة فهو غير متبع
 للنبى في الجملة بل يخالف للنبى في الجملة وكل ما لا يملك المكلف فاتباعه فيه محتمل ذلك فيجب لاحراز عنه والامام لا
 يجوز ان يكون كذلك الا لا ينفذ فابدره ولزم افحام وكل ذلك بفضل الغرض هو على الله تعالى فيجب
 ان يكون الامام غير معصوم **فَرَسَدَ** قوله تعالى **وَمَا يَأْتِيهِمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئَةً يَبُوءُونَ** الذين كلمة لله الاية دالة
 على شئان الاول انه يجب لئلا لا ينفذ الفتن والاجماع وافق على عموم هذا الخطاب في زمن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله والامام بعده على المكلفين كافة ولا يمكن الوجود بغير مقام النبي بعده والتعويض من الشان الامام
 في الفتن وكون الامام الذي هو امر القائل ويجب على المكلفين طاعة غير المعصوم لئلا يوجب الفتن فيكون
 الامام غير معصوم **فَرَسَدَ** قوله تعالى **وَمَا يَأْتِيهِمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئَةً يَبُوءُونَ** الذين كلمة لله الاية دالة

يكون اتباع غير المعصوم في حال الفتن

لم يقع في زمان النبي صلى الله عليه وآله والصحابة ولا بعد من وفرة الالام بحسن جعله غايبة للتكليف لا إذا
 كان ممتنع المصنوع وكان ما به التكليف يحصل جعله غايبة للأفعال المكلف بها ولا بد أن يكون الأمر بهذا الالام
 والترتيب فيه والظاهر مقام النبي صلى الله عليه وآله هو المعصوم والالام الفتن لأن غيره يقع من مثاله الفتن فيجب
 من الحكم أن يجعل غايبة في الفتن لأن من باب جعل غير السبب مكانه وهو من الالام لظهور ذلك وهو الامام الهدى
 صلوات الله عليه لا تنفاه هذه التفسيرات في غير اجاعا وهذه الآية تدل على عصمة الامام وعلى وجوده وظهوره و
 ظهور صاحب الزمان على السلام **ص** لا شيء من الامام يباح الاعتداء عليه بالضرورة والالام تنفاه غايبة نصبه
 ورفع الحجر والمرج واختل نظام التوقيع وكل غير معصوم يباح العدول عليه الجمل لا في الجملة وكل نظام
 يباح العدول عليه لقوله تعالى فلا أحد من الاطاعة الظالمين وهو عام بالاجماع ينتج دأب الاشارة من الامام بغير
 معصوم بالفعل هو المطلوب **ص** الامام ممتنع امر الله تعالى طاعته طاعة النبي عليه السلام في قوله اطعوا
 الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم فيكون امره وفعله وهيبه وقهره حجة فلا بد ان يكون صحت ذلك معلوما في
 المكلف الا ان ثبت الجبر للمكلف ولو كان نصبه واضحا لعائنه لقوله تعالى ومن الناس من
 يعجبك قوله الاية فغير الامام يمكن ان يكون كذلك وظاهر حاله ومفاله وفعاله لا يدل على نفى ذلك بطلان
 المذكور ومثابه مثل هذا ضرر وظنون فيجب الاحتراز عنه لان رفع القوف واجب عطلا وهو با في وجوب استصحاب
 مطلقا من غير ثبوت مفسد لمع فتر في ذلك عنه ليعتد في ذلك جمل الضرر والظنون من اثباته وليس لك الا
 وهو ظاهر فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ص** قوله تعالى واذا اتواك في السر في الاكوف فيفسد
 فيها وجهك انك تحب والتمس الله لا يحب انفسا اذا قيل له اتين الله اخذت العروة الاية في حجة جهم وليست
 اليها اقول يستحيل من الحكم ان يفرق طاعة شخص طاعته وطاعة رسوله وتكليفه فمكنا انما هو موجب على كل
 من سواه في زمانه بائعا يمكن في هذه الاحوال لانه تعالى ذكرها في معرض الاحتراز عنه واثباته ونفويه به
 المأثلة لذلك غير المعصوم يمكن في هذه الاحوال فيستحيل ان يكلف الله تعالى بائعا بغير طاعته بطاعته
 ويستحيل ان يكون اما ما فيجب عصمة الامام وهو المطلوب **ص** قال الله تعالى والله رؤوف بالعباد وجب
 ان يقال رافقه تعالى يستحيل منه ان يجعل الترتيب لمطاع طاعة النبي من يمكن في هذه الاحوال المتقدمة التي
 ذكرها الله تعالى وغير المعصوم يمكن في ذلك ونسب المكلف طريق المعرفه انتفاءه باليقين فانه تعالى يثبت
 ان لا يكون الامام غيره معصوم وهذا هو المطلوب **ص** قوله تعالى فان زلتم من بعد ما جاءكم البينات
 فاعلموا ان الله عز وجل يحكمكم ذكر تعالى في هذه الآية وجها اخر لعل المكلفين ويحجبهم والهم لا عذر لهم بعد
 البينات فدل على ثبوت عذرهم وعدم نوحه لان الامام عليهم مع ثبوت بطلان البينات اليهم وامانة غير المعصوم في
 البينات لا جعل كثير من الابيات وكثير من الابيات عليهم وامانة غير المعصوم في البينات لا جعل كثير من الابيات وكثير
 من الابيات التمسد لانه بالظاهر لا يتفق مع ذلك يكون اليقين انه هو الامام فانه الظاهر مقام النبي عليه
 والسلام والابا وغيره يحمل خطاه في الجملة المرابي ذلك في محجة اليقين يكون اثباتا لعدم لعل المكلف وجبة
 لا ازا حنة وهذا الحال فاش من عدم البينات وظواهر الابيات في الجملة لا كذا في السنة ومن عدم عصمة الامام و
 الاول ثابت فبان في ان لا يكون الله تعالى نافضا لغيره في حق من الحكيم ولذا انفع عصمة الامام مشايخ المعصوم

لوجود الموضوع هنا وهو المطلوب **ص** قال الله تعالى وعسى ان تكونوا شبيها وهو خير لكم وعسى ان تكونوا
شبيها وهو شر لكم وجبر الاسناد لان معرفتهم لذلك لطف لهم لوجود الداعي الى الشبهة وهو الحق وانما الصانع
وهو عالم كونه شر او جودا تصانف في الخبر وهو النكر وانما الداعي هو العلم لانه حكم بان الله يعلم وانتم لا تعلمون
فلا بد من شبهة من احدهما من يعلم ذلك ليعلمهم ذلك من ينفعهم بما ينفعهم ويحذرهم عما ينفعهم لان ذلك
واللطف على الله تعالى واجبة ان لم يكن معصوما كان مستجابا لهم في الحاجز وهو محال لانه باق اقامه غير السبب بل قد
يكون سبب ضده مقامه هو محال فتعين ان يكون معصوما وهذا حكم عام في كل زمان ومكان ان يخلو زمان
اللفظ الا لزم الترخيم بلا مرجح ولا يمكن ذلك فالتجسس لكونه خائفا لا ينشأ ولا يعرف فتعين ان يكون هو الامام لان
مقامه فالامام معصوم فلا ينقضه زمان وهو المطلوب **ص** قال تعالى ومن بعد حدود الله فاولئك
الظالمون وجبر الاسناد لان كل فاعل للذنب فهو متعد لحد من حدود الله وكل متعد لحد من حدود الله فهو متجاوز
لحد من حدود الله فاعل ذنب ظالم اما الصغر في ضرورة تيقنا الكبر في ضرورة تيقنا فاعل ذنب ظالم ولا شيء من الظالم
يجوز ان يكون اية لقوله تعالى ولا تكونوا الذين ظلموا فتمسكم النار فبئس ما كنتم تعملون فاعل الذنب يجوز ان يكون اية
وهذا معتمد ضرورة لان قابلية الامام ذلك فانه تعالى او جليل عنه طاعة الله وطاعة الرسول وهما عامتان
فيجب ان يكون طاعة الامام عامة وجوبا ولا معنى للكون الا ذلك بل هو الركون الكلي والمنفعة الجزئية على سبيل التخيير
بينها ما شاء فاما كونه ذائبا وهو مطلوبنا الا بقاء الموضوع في الابهة كل واحد واحد من يتعدى كل حدود الله
لان لفظه حدود جمع وهو مضى الى جمع ايضا للموضوع في كبر القياس لاول المتعد لحد من حدود الله
وفي بين متعد في الكل متعد لحد واحد فلا بد ان الابهة على خبر منع الكبر في معنى دليلكم عليها الا فانقول
المراد في الابهة بالحدود الجبر في حد واحد مثاول الحكم وهذا بالاجماع ولان العلة هو الوصف هو
لحد من حدود الله تعالى والعلة هو جود في الواحد وجود العلة يستلزم وجود العلول **ص** ولان الله ذكر
عقوب قوله فلا جناح عليهما فاقترنت بيئتك حدود الله فذلك حدود الله حكم للسفر وهو جنس خاص
الذنب جنس خاص ايضا وصحة وصفه فاعل على الحد وجنس ليس الحكم مختصا بالكل من حيث هو كل ولا
تعالى اراد ان يبين حكم الاثداء فاولم يكن المراد من الحدود الجنس بالمراد الكل من حيث هو كل لكان من قبل جعلنا
ليس يدل على لبيان لكان ذكر القياس غير متحد الوسط وهو يمنع على الحكم **ص** في قوله تعالى ومن يعمل خيرا
شيئا لا يضاعف له اجره ولا ينقص له اجره فاعلم ان الامام كونه لطفنا للمكلفين في محصل ما كان من ثمة بين احدهما ان يوجب
جميع المفاجئة وانتهى ان يفعل جميع الطاعات ولا يمت ذلك الا بالمعصية لانه لو لم يكن الامام معصوما لكان
فلا يندفع حاجة المكلف لان وجبر الحاجز عدم العصمة فاذا تحققت في الامام لم يصلح الدفع للحاجة ولا فلو
كان غير المعصوم لم يجز الى الامام لظواهر المكلف الامام ولا مستلزما للتخيم بلا مرجح **ط** هذه الابهة المذكورة في
الوجه المتقدم بالفصل الثالث على ان من فعل سوء ينجى به ومن فعل طاعة اثنى عليها فلا ينجى اما ان يتوقف طاعة
المكلف لفعل صفة ولا والله انه في حيز والالزم تكليفه لثبوت الاول ثانيا ان يكون العلم به جليا او كسبيا او الاول
منه بالغة بكونه في حيز الاول فاما ان يكون عقليا او غلبا والاول منعت عندها الاستلزام لاجتماعه وحدها
بوجوده في حيزه وهو ما علم بالضرورة وهو ان يكون له من الغلبة في الثاني اما ان يكون في الظن ولا

في هذا وصفه لغيره بالجمع من حيث جنس خاص

بإبطال الانتفاء في موضع ولو لم نعلم أن الظن لا يفتي من الحق شيئاً ولا شئوا كذا في الظن
 فكان ذلك الظن قائماً من كلت بان تكلف بالاجتهاد بل من منعه لرجل العظمى في تكليف جميع المكلفين بالاجتهاد
 في الأحكام الجزئية الشرعية وهو محال وينبغي بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا تلهيكم
 الأمانم إلا إذا امر المكلف بشيء يقول لا يجب عليّ مثقال ذرة من ذلك إلا أني أفتي جاهد به الهوان اجتهاد به لم يفت
 الهوانم افتحام الأمانم من كل من أراد الأمانم الزاخرة بشيء وهو ينبغي فإبداء الأمانم ولا تلهيكم من أن يكون كل مجتهداً
 وهو باطل لما بين في الأصول وأما من غيره وهو من جميع بلا مرجع مع تساويها ولا أن المجتهد المكلف ثابت حينئذ
 فتعين الثاني وهو أن يكون الطريق المؤدي إلى الأحكام بنفسه للعلم وهو ما أن يكون بوجوده من علم وجوب
 عفو عنه بحيث يمكن أن يستفاد منه الأحكام بنفسه أو غيره والثالث منعت للاجتماع على أن مثله هذا لم يوجد
 ما لم يكن الأول وجوب الانتفاء في الطريق المفيد للعلم وهو باطل لما قلنا وهو الطلوع هذا هو مذهب الأمانم
 فاتهم يقولون الأحكام مستفاد من التبع للاحكام والصلوة والسلام لانه المبلغ للفران والمفسر له والمبين للحكمة ومثلاً
 واستدلوا به من يفتي بأبواب الجمل ما دام النبي موجوداً يتمكن المكلف من الوصول إلى العلم فإذا مات النبي صلى الله
 عليه وآله وبعد عنه الإمام واجب لعينه بنفسه قوله العلم وهكذا كل إمام يفتي بوجوده بعده آخر واجب لعينه
 إلى انتهائها الذي ينفذ بها يحصل للعلم بالأحكام للمكلفين وهذا طريق إذا جرد الاثنان ذهنة وفكره عن العناد
 جرد في المطر عما يعرض بسببه الغاطفاته يعلم صحة هذا الطريق وفشا غيره وإن الحكم الكامل لا يفتد منه
 إلا الكمال أن هذا هو الطريق الأكمل الذي لا يقوم الذي لا يعترضه شك لا يقال الحاجة إلى الإمام مشقة
 بقوله تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكن الرسول عن الإمام كان للناس حجة على الله بالانتفاء
 مع وجود الرسول لكنه نفي الحجة مع ثبوت الرسول وهذا يدل على أنه تمام ما ينوقف عليه التكليف أي لا
 ينوقف على شيء آخر بعده فإلّا مراد به أن يكون هو الجزء الأخير فلا يكون الإمام شرطاً في شيء ولأن دليلكم
 هذا يلزم منه أحداً من ثلثة إما أن تنفع التكليف مع عدم ظهور الإمام للمكلفين وإلا لا تفع باللفظ
 يلزم منه رفض عرضه وبطلان هذا الدليل على ثبوت صحة وهو يستلزم اجتماع التفضيل واللازم بإقسامه بطلان
 فالمرزوم مثله والملازمة وبطلان الثاني ظاهران في بطلان دليلكم لأننا نقول أما الجواب عن الأول في الإضافة انقضاء
 لثلاث يكون للناس على الله حجة بعد الرسل بشرطهم الأحكام وبينهم الحلال من الحرام ونصب لادلة والبراهين
 جميع ما يحتاج إليه المكلفون في علمهم وعملهم لانه لو لا ذلك لم يكن في نصب الرسول فإبداء ولا يجر وجود
 الرسول بالنصب لادلة وبشرط الأحكام لا يفتي الحجة قطعاً ومن جملة الأدلة وجوه الإرشاد للعباد نصب الإمام
 في الأحكام وجوب طاعته وبيان علمه لتسلم ذلك كله بنص جلي وعن الثاني يمنع الملازمة لأن الواجب عليه تعالى
 الإمام والدلالة عليه وإيجاب طاعته وعلى الإمام القبول وعلى المكلفين طاعة الإمام ونصه والجهل بمعرفة ذلك
 ليس من فعله تعالى على سبيل الاجتهاد لانه يفتي بالتكليف فالمكلفون تبعوا أنفسهم كما أن المكلف ببعضه
 الواجب من الصلوة والصيام لا يقال أن غالباً الإمام ليس من كل المكلفين بل من بعضهم فذلك البعض
 الأخر ما أن يفتي مكلماً أو لا والثالث في نفي التكليف عن أن يكون له مدخل في منع الإمام ولا واجب غيره وهو مح
 اجتمع الأول ما أن تكلف بالعلم وهو باطل والآخر تكليف ما لا يطان في أن يكون الظن فيم لا يكون

ابتداء لا نقول لا كنفاء بالظن من اخصه وهو طريقنا ففعل الله ابتداء بل من تفصيل المكلفين انما
بفضل الانبياء ولا خلاص من هذه المعارضة **وقد** قوله تعالى هو الذي اتاكم الكتاب مفضلا اعلم
تفصيل الكتاب لم يعلم بالحقيقة والتحقيق في كل الاحكام الا المعصومان بحالته كثر في الاجتهاد لا يفيد الا
ولا يحصل اليقين في دلالة على كل حكم حكم الا المعصومان لا العالم بما يراى بالجملة منه حقيقة واعلم ان الحكم
فهو بمنزلة كبر الدليل الدال على حكم كل وامور وافعه والضعف في شخصيتها فانكون كتابا وهذه جنبة
بسم الله الرحمن الرحيم السورة العاشرة من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام
قال الله تعالى ائمتنا منكم منكم عليكم الا تشركوا به شيئا وباللدين احكاما ولا تقولوا اولادكم من املاك
نزلتكم وآبائهم ولا تقر بوا القوا حش ما ظهر فيها وما بطن اعلم ان الفوا حش عام لا يعلم تفصيلها بالتحقيق
الا المعصومان لا خلاف الا من وليس بجمع قول بعض الجهادين لو لم يكن العكس الذي جرح بل يرجح محال **وب**
فولم تزل ولا تقولوا النفس التي حرم الله الا بالحق **اقول** المراد هنا بالحق الحق المعلوم بعيننا فلهذا الحد
والقصاص لا يجوز الا بالاستظهار بالاثام وهو مبني على قول الامام فان الحد وبالله القصاص هو الذي به يامرنا
لم يكن معصوما لم يحصل الاحتياط والعلم بقوله فدل على ان الامام يجب ان يكون معصوما **بسم** قوله تعالى
ومنكم من لم يعلم تعيّنوا **اقول** هذا تأكيد لما سبق فنجيب ذلك الاحتياط وانما بهم من المعصومان **وقد** قال الله تعالى
ولا تقر بوا ما لا يثبت الا بالحق **اقول** هذا في اثبات البطلان على ما اليه استثنى الا بالحق
هو حسن فهذا الاستثناء للامام لا غيره ولا يجوز لغيره التصرف في غير المعصومان بل هو عليه لا يعلم وجرا لا يجوز
ولا يملكه عليه غيره لو لم يكن معصوما فالا بد من امام معصوم وهو المراد **وقد** قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا الاخوانهم اذا ضربوا في الارض وكانوا غير مسلمين وكانوا عندنا ما ما نؤاؤنا فيا **وقد**
الله ذلك حسرة في قلوبهم كل فغير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بانصاف
وقد قوله تعالى ولئن قلتم في سبيل الله لؤمهم لغيرة من الله ورحمة جبرئيل **اقول** ذكر ذلك مدحا لمن
في سبيل الله او يموت في سبيل الله وهذا المدح لا يختص باهل نيمان النبي بل هو عامة لكل الايمان التي فيها اما
ان هذه لطف عظيم في حق المكلف فلا يختص باهل نيمان دون زمان واجتماع الاجماع من المسلمين على ما
لا ومان التي فيها امام وذلك الامام هو الامري بالشك الذي اذا قل في المؤمن كان في سبيل الله ولا يخفى ذلك
الا مع عصمة الامام فان غير المعصومان لا يؤمن على سفك الدماء ولا على قتل النفس لا بفصال هذا مع غير الامام
لا يحصل الامع كفت به لاننا نقول ان النبي وكفت به الامام انما هو من المكلفين لا من الله تعالى فممن منعوا انفسهم
من اللطف **وقد** قوله تعالى ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لاستعظم الشيطان الا قليلا **اقول** هذا يدل على
الامام من وجهين احدهما ان الشيطان مطلقا ولو في شيء ما سجد ويكبره الله واما الله تعالى ان لا يبيع
الشيطان البنية في شيء من الاشياء لان استعظم نكره وهو في معرض التفرع لا في الامام منصوب للدعا لا الله تعالى في جميع
وكل الناس عليه بحيث لا يخل المكلف بشيء من صلوات البائنة ان اطاع المكلف الامام ولو لم يكن الامام متصفا
بهذه الصفة لكان ايجاب طاعته على المكلف مع مساوئها فارجحنا ان يكون وكان ايجاب طاعته له يحصل له
يفعله بنفسه لغيره من الحكم محو ثابته ان لو لا يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ففضل الله تعالى هو الامام المكلف

شخصية
الامام العاشر
الادلة الدالة على
عصمة الامام عليه السلام

من اتباع الشيطان فاما بامام معصوم او غيره والثاني لم يوجد فدل على الاول لا يقال فيما ان يكون افضل
 بالتكليف فان العقل الدلالة على الصريح لا يوجب له فعله وذلك كاف لان حصول ذلك مشروط
 باشباع المكلف طاعته للامر فلا يحتاج الى توسط الامام لان الامام لا يكرهه الانسان في التكليف فان سمع وطاع
 للامام اطاع وحصل معصومه والامر لا يسمع الله الا بسمع الله الامام لان الله يقول في الامام فوايها احدها اعلم
 الجمل والمشايع وثانيتها الحكم بينهم فيها اختلاف فوافقه لقوله تعالى فربنا الله والرسول والامر لا يسمع الله
 الا بامام وثالثتها المجتاه والفتاوى واقامة الحدود فالحق ان اعظم التواضع ورابعها الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر والمعاذ عليه من غير لزوم اكرامه ليجوز المكلف عدم علم الامام ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى فقد
 ظهر ان لا يتم ذلك الا بامام معصوم ولا غير المعصوم من الطرفين لم يجعله الله تعالى للامامة المتقدمة فقد علم
 انه لا يتم من امام معصوم فتح قوله تعالى والله اعلم انهم بما اكسبوا كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك التصرف
 بفتح لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة او ذاهبا او على واحد من الطرفين في المطلوب حاصل ط
 قوله تعالى ومن يضل الله فليس له نصيب من قوله يضل الله عدم خلوه من جهة او عدم اعطاء
 زاهد على ما هو شرط التكليف اذا عرفت ذلك فقول وجه الاستدلال لا يكتفي بمعصوم كذلك بالفعل لا شيء من الام
 كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة لا يقال قوله تعالى ومن يضل الله الى اخره هذه شرطية
 الشرطية لا قسازم وفروع الطرفين كقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد ما مع عدم وقوع احدهما وذلك
 لان المقصود نفس الملائكة والمقدم والثاني حال كونها جزئية المتصلة لشيء بغضبتين بل انما يرضى الوفوع
 عدمه الا باستثناء قوله يذكر واجبا المقدم هو ومن يضل الله وغير المعصوم لا يلزم ان يكون باضلال الله تعالى
 ومطلق الاضلال اعلم من اضلال الله تعالى واستلزام الخاص لا يستلزم الاستلزام العام انما لا نقول الجواب عن
 الاول ان الحدود الاضلال وهو يمكن الوقوع من غير وجب لعصية هو بالامكان ومن غير المعصوم بالفعل
 في الجملة منه بالفعل واما قصد الاضلال من الله تعالى عند الامامة والمغزاة في الحال واما عند اهل السنة فجايز
 بل واضح لان كل واقع فاعلا لله تعالى عندهم فلو كان الامام غير معصوم بالفعل كان الاضلال فيه موجودا فعند
 اهل السنة انه منه تعالى فيكون المقدم واقعا واما عند المعتزلة فالاضلال هو الحدود وسؤال كان من الله تعالى او
 من غيره فانه هو المستلزم للثاني وهو الجواب عن الثاني فان المستلزم للثاني هو الاضلال فان الضلال ليس على ط
 التصوات ضلالا فاذا كان الامام ضالا في شيء ما عرف منه ان عقله ونفسه لا يقضي وكوب طربن الضو الاكل
 جامعنا التعضيب فانه لا يصح ان يقضي احد هما بذاته بل بامر يابدا فاذ لم يعلم حصوله لم يعلم تركه بل طربن
 التصوات اذا جازا المكلف ذلك لم يثبت له وثوب به وقد ذكر هذا البحث وازا هو بدعي **ح** قال الله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ولا تخافوا عقابه ولا تخافوا عقابه ولا تخافوا عقابه ولا تخافوا عقابه
 بالفعل وكل امام هو كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم كذلك بالضرورة عند قوم واما عند اخرين هو
 المطلوب ما الصغر صفان في الخوف والحق يقضي العموم في الافراد والامان لا تنكر في معرض التقدير وتثبت
 في الاصول عموما وانما يكون عامما لولا لم يخل بواجب لا فعل بوجوهما والا لكان عليه خوف لا تلبس بخوف العقاب الاخر
 وكل من عليه عقاب فعليه خوف وهذا معلوم عند كل عاقل بالضرورة انما يرجع عقله عن الله تعالى وعنه

ولا شيء من الامام كذلك

ولا شيء من الامام كذلك

المطابق له فلهذا فإنه يخاف ضرره **قوله** فقالوا الذين آمنوا بالآية القول كل غير معصوم يجب أن يكون كذلك لا شيء من الأمام الذي أوجب الله تعالى طاعته كذلك بالضرورة ينبغي لأشياء من غير المعصوم المبيع بأمام بالضرورة على قولنا وإنما على قولنا المطلوب يحصل على كل تقدير بسبب اتباع القائل فضلاً يحصل منه التعذيب الآخر في المبيع وإن كان المبيع جاهلاً بما حال المبيع لهذه الآية وكل من يحصل للعباب بالاتباع لا يحصل النجاة بالاتباع في كل أحواله ونواهيها الإمام الذي افترض الله طاعته يحصل النجاة بالاتباع في كل أحواله ونواهيها فالإمام الذي افترض الله طاعته لا يكون ضالاً في شيء من أحواله ونواهيها ولا في أماله ونهاياتها وثروته وكوالاته يحصل الوثوق بمصولة النجاة بالاتباع ذلك هو المعصوم فإرم أن يكون الإمام معصوماً **قوله** فقال الله تعالى أفغير دين الله يتبعون ولا أسام من في السموات والأرض طوعاً وكوفاً ولا يتبعون وجلاً لله أن هذه الآية الترفيع الكبرى ذلك على ذم كل من ابتغى غير دين الله في حكم من أحكام الله حكم كان فكل من خالف حكماً من أحكام دين الله فقد ابتغى غير دين الله في ذلك الحكم وكل من ابتغى غير دين الله في شيء كان فهو مذموم مستحق للعداوة بالإمام أتمماً واجبه لله ليعرف المكلف ديناً يتبعه وبالجملة اتباع غير دين الله في شيء ما ونجاة دين الله مطلقاً يحصل له اتباع أحكام دين الله التي افترضها على عباده وفروعها لهم وإنما يحصل ذلك يكون الإمام معصوماً فإشترط في الإمام العصمة وإنما يحصل للمكلف الوثوق والامتناع من الخوف بالاتباع وخصوصاً فيما يشاء الله تعالى على الاحتياط التام كالفرج والدعاء بوجوب عصمة الإمام فيجب أن يكون الإمام معصوماً وإنما بتمام عصمته من النقص فقد دللنا بهذا الاستدلال على مطالبة حسن أحد هاتين الإمام معصوم وثانيتها أنه واجب لعصمته وثالثتها أنه لا يكون الإمام إلا بتمامها على أن الإيمان عليه السلام وعلى الإمام **الخصيص** على رؤسها أنه فيجب أن يجعل الله تعالى الاختيار في نصب الإمام إلى الأمام وقد تقرر في علم الكلام استحالة الخلفاء تعالى بالاتباع من الأمام من المكلف من الضلال فلهذا يكون الإمام معصوماً والاتباع بوجوب تعبير السلامة بالضرورة في مخالفة دين الضلال وهذا هو المطلوب وأما هاتان كل من لا يدين في من امام معصوم والاتباع بالاتباع بعض المكلفين غير دين الله في بعض الأحكام وفي الكلام وقد بان استحالة لوجوب اللطف **قوله** فقال الله تعالى أهمل الكتاب أيمضد عن سبيل الله الآية وجه الاستدلال أن هذا نوع ذم لكل من يصد عن سبيل الله ويخذه عن اتباع كل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك فاتباعه ضرر ومظنون لأنه يحصل الخوف من إثباته ولا ضرر أعظم من الخوف وكل ما فيه ضرر ومظنون لا يجب اتباعه فلا يجب اتباع الإمام فينبغي فائدة أمانته **قوله** فقال يتبعونها عوجاً كل غير معصوم لا يؤمن من اتباعه ذلك وكل امام يؤمن من اتباعه ذلك إلا أن كان نصيبه مقدراً لأشياء من غير المعصوم بالإمام **قوله** غير المعصوم يمكن أن يفرق المكلف الذي يبعده إلى ذلك الضرر شيء من الأمام يمكن أن يفرق المكلف الذي يبعده إلى ذلك الضرر فلا شيء من غير المعصوم بالإمام بالضرورة **قوله** فقال الله تعالى ينافل عما أعماون مخذلين من عمل الفبيح فلا بد للمكلف من نصب امام يمتنع من ارتكاب الخطايا والخطايا في الاعتقاد وذلك هو المعصوم وكيف يمكن أن يفرض الله تعالى طاعته من يمكن أن يأمراً بالفعل الفبيح يحذر من فعله وأكثر من ادعى منه الإمامة على الفبيح ومن نصب نفسه لهذا المنصب فغرض هذا الاسم الرب الفبيح كعوي يدين به واتباعها الصالح لله لعنا وبسبب إقامتهم أظهر الفبيح وأفسد الاعتقاد كثير من العباد وسفكوا الدماء

التي حرم الله وعصوا واما ما بعصيا من امر الله بطاعته وحرى الكعبة وحر فوامنه التوجه صلياً لله عليه السلام
 الا الاسلام لعظم الله ومجتهبهم ومن لا يرخص بلعنيهم لم يهجم الغيبة في هذه الصيغة فتشمل في عرفنا لغز
 في الامر بالتخلف عن التهور والتبني والتغافل في الاقوال والاعمال بالتمسك بالعبد لا تغفل في سبك غيره فانما عن
 افعالك واحوالك فاتباع الامام الذي امر الله بطاعته واجب شباعه هو طهر من الامن من ذلك والا لا تغفل فانه
 نصية انما يحصل لمن بذلك اذا كان ذلك بمنعاً على الامام وهذا هو واجب لعصمة الذي لا يجوز عليه الخطا والسيئ
 والتهور وهو المطلوب **قوله** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بما بين يديكم لا يمكن
 الا بالامام معصوم لوجود الجمل والظاهر المتشابه في الكتاب السنن لا يحصل الجزم بالقيام بالفسط لله الامع علمنا
 وكل من عد المعصوم لا يحصل منه الامن اليقين بقوله واتباعه او شاده فلا بد من امام معصوم يعلم منه ذلك
 قال الله تعالى ولا تجعل قمتكم بغيا بين قوم على ان لا تعدلوا الا به غير المعصوم يخاف من حرمة العدل والامام لا يخاف
 من حرمة العدل لانه منصوب للعدل لغايله ويضمن من حرمة العدل لما حسن نصية لا جازا انما يطلع على المكلفين
 مطلقا فوجب ان يكون الامام معصوما **قوله** قال الله تعالى اعدوا لهوا وقرى بل لا تقوى فاقفوا الله ان الله
 يخبر من يحب ولا تعلمون هذا امر بالعدل والمطابق والتمسك بكل الاشياء وهذه هي العصمة والامام هاديا لها فوالله لو كانت
 ولو امره ونواهيها فيكون معصوما **قوله** قال الله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهتدون من ذلك
 ان يستفاد منه العلم بجميع الاحكام بفيتا فالامام الامور باتباعه يعلم ذلك بفيتا وغير المعصوم لا يعلم ذلك
 بفيتا اجماعا فالامام يجب ان يكون معصوما **قوله** تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهتدون من ذلك
 الله تعالى نور وكتاب مبين فذكرها في غايات الاول بيان ما فيه رضوانه تعالى وهو فعل الطاعات بما مشا
 الاوامر والتواهي الثاني ان من اتبع رضوان الله هداية به الى سبيل السلام والجمع المضاف للمعصوم وانما يحقق بها
 الصواب في جميع الاحكام الفعلية والشرعية والعلوم التصورية والتصدق بفيتا الثالث ان يخرجهم من الظلمات
 الى النور والظلمات جمع معرفت بلام الجنس فيكون للمعصوم من كل علم في كل علم وكل فعل في كل فعل
 واجبة في علمهم ان يخرجهم من ذلك كلمة الرابع انه هاديهم الى صراط مستقيم في جميع الامور لانه ناكذ لكل
 فيلزم عمومته وفوقه لا يحقق ذلك الا في المعصوم والاتباع والامام به على الناس في شهادتهم الى كل هذه المراتب و
 الغايات المذكورة فلزم عصمته وهو المطلوب **قوله** تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بما بين يديكم
 وجبا الاستدلال ان وجبا الحاجة الى الامام كوجبا الحاجة الى النبي فانه كما يحتاجون الى مبلغ يحتاجون الى حافظ
 للشرع ولما كاشفت لغاياته فمهم لم يرد الشايع من ومانم به فاهم بالامور الشرعية المهمة الصادرة عن ربه في شيع
 النبالة فلا يخرج الزعم انما هو لا بد ان يكون معصوما والا لم يحصل منه هذه الفوائد **قوله** تعالى ولا تشركوا
 بالله شيء مما فليكم **قوله** اني فاقفون كل من خالف نصرا لكتاب شيئا فعدا مشرعه بانه من انبات الله ثمنا فليعلم
 هو بهدوعه وعن انباته ففعل المعصوم بالفعل كذلك فلا يوثق بقوله ولا يامر ولا يفعل وغير ملجأ في عصمة يمكن
 في ذلك في ان الوثوق به فينا في الفرض والامام واجب حصول الفرض منها اذا اطاعة المكلف من فعله لا تابينا
 ثبوت فعل المكلف وفقد ربه واخشيان **قوله** قال الله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكلموا بالحق وانتم تعلمون
 اقول لا يتعدى الامام من غير ما يصور به وغير المعصوم ليس كذلك لان الامام لنفسه هذه الصفة بالضرورة

فلا يمكن ان يكون فيه كسر قال الله تعالى انما يؤمن الناس بالآخرة هذه غايته من غايات نصب الامام لان قوله
الله تعالى من بعث الانبياء ونصب لاهل البيت الامنة عن سائر الخوارج والافعال الصبيحة ومن جعلها هذه الصفة
التي هي ذبابة فلو لم يكن معصوما لاحتاج الى من يركبه ولم يحصل منه ذلك في الاغلب لانه يسلطون من جميع من غير
مرجع اذ هو الامام مؤتمرا بان في ذلك كسر قال الله تعالى واذا اخذنا ميثاقكم الى قوله عما تعلمون اعلم ان الامام عليه
الامنة في خلاف ذلك ومنعهم وبرد عنهم عن ذلك وغير المعصوم يمكن ان يفعل هو ذلك ويغرب الناس في ذلك فلا يكون
هو الا من يبرأ ان يكون سببا في زيادة العذاب ان يكون عاقبة المكلف شدة العقاب لا مع العلم بوجود عصيته
فيجب ان يكون معصوما كسر غير المعصوم يمكن ان يكون من اهل النار والامام ليس من اهل النار بالضرورة او بالاحتياط
فقال في حصوله ليس بالامام بالضرورة او بالاحتياط على اختلاف الرايين والمقدمة من ان ظاهر ان كسر قوله تعالى ولا
يأبدكم الى التهلكة اعلم ان التهلكة على قسمين تهلكة في الدنيا وتهلكة في الآخرة وكلها احذر عنهما الثاني
واشد محذورا وكذا من الاول ويجب لاحراز من ذلك اذا خاف من ذلك وجب لاحراز تبرك الخوف والعلم
بقول غير المعصوم في المحذور والاحتياط في التمسك بالاحتياط من الوقوع في التهلكة والاحتياط في
قال الله تعالى قول متعريف ومتعريف الا بوجه الاستدلال بان يقال الامام يدعو الى هاتين المرتبتين فيلزم
يعلم المكلف ان كلما يدعو اليه الامام من الاقوال قول معروف وكل ما يدعو اليه من الافعال هو سبب مغفرة
من الله تعالى لانه لو لم يعلم المكلف ان الامام من صدق ذلك منه فلم ينبعث الى متابعتها وحصل التقوى
ولم يحصل له الخوف من متابعتها عند مجيئه انه يامر بما يؤد به الى التهلكة في الدنيا والآخرة عن الخوف في
فثبت ان يكون الامام معصوما وهو المطاوع كسر الاشارة مكلف في اقواله وافعاله ابدية وعقدا
الغالبية بالتصديق وان لا يخرج عن الصواب في شيء من ذلك وذلك لا يتم الا بما يشهد بحصول العلم بقوله ولا يخرج
بين ان بل كذا فان ذلك هو المعصومان غيره لا يوثق بقوله ولا يتم القابلية كسر الامام عليه السلام على
النظر المستقيم وهو صرحا الذين انعم الله عليهم وهو غير مغضوب عليهم وغير ضالين بوجه في شيء أصلا لان الله
تعالى امرنا بطاعته طاعة النبي عليه الصلوة والسلام واما ما يشاهد في الامم من نصبه في الله عز وجل ان شذنا
ان نطلبه وذلك الهداية الى الصراط المستقيم وهو الطريق الذي ذكرناه ثم امرنا بطاعته لولم يكن هو الطريق المشايخ
استحال من الحكم ذلك لانه لو انشأ الله تعالى الهداية الى ذلك الطريق ثم امرنا بطاعته شخص ليس على ذلك
الطريق كان هذا منافضة ونقض لغرض عليه تعالى في جعل الله عن ذلك علوا كبيرا والطريقة المذكورة هي الصفة
قال الامام معصوم كسر احد الامرين لازم وهو اما كونه معصوما ونقض الغرض الثاني على الله تعالى في جعل
الاول ما لا لزوم له وهو في الحقيقة مانعة خافوا ان الله تعالى امرنا بطاعة الهداية الى الطريقة المعصومة والطريقة
المذكورة فيكون محذورا ان يرتكب تلك الطريق ثم امرنا بطاعة الامام واتباعه فاما ان يكون الامام على تلك الطريقة
اولا والثاني يسلطون وهو نقض الغرض الاول يسلطون الاول ثبوت الملازمة ولما بطلان الثاني فلا شبهة في
حكمه ونقض الغرض الثاني في قوله تعالى في قوله ثم عرضوا لله عرضا وهم عذاب لهم بما كانوا يكفرون
غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالضرورة كسر قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض انما تفسدونها قالوا لا نفعل
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالضرورة كسر قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض انما تفسدونها قالوا لا نفعل

فهي بطاعتها وانما لا تطرب الصريح اعلم ان شاء الله ما ذكر في هذه الاية عن واثم اعلم ذلك بوجود عصمة العلم
 به يجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب **لن** قوله تعالى **وَأَنفُوا بؤماً لاَّ يَخْرُجُ مِنْ نَفْسٍ شَيْئاً**
وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُوَفَّدُ مِنْهَا عَدْلٌ ولا يفتقرون وخبر الاسناد لان هذه الاية عامة لاهل كل
 زمان ولا يثبت الوجود معصو بفيد قوله العلم وذلك يستلزم عصمة الامام لان الامور باثباته كونه اما
 بخلافه عن امام معصو بفيد قوله وفعل العلم ولا الاول بنا في الغرض في هذه الاية في الجزاء وهو محال
 الثاني اما ان يكون الامام هو المعصو وغيره والثاني بنا في حكمه الله تعالى فيكون محالاً والاول هو المطلوب
الحج قال الله تعالى **وَلَا تَشْهَدُوا أَنَا نَعْلَمُ هَؤُلَاءِ مَا يَحْكُمُ بِكُمْ** ان يكون كذلك ولا يشي من الامام يمكن
 ان يكون كذلك بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصو امام وهو المطلوب **ط** قال الله تعالى **وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ**
 الصديق على صفة من انما القوة الشهوية والغضبية هو الصديق وذلك هو المعصو فالعصو موجود فاما ان يكون
 هو الامام او غيره والثاني صحيح فثبت الاول وهو المطلوب **هـ** قال الله تعالى **مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَآلِهِ** الاية
 وجه الاسناد لان الله تعالى بعث النبي ونصب الامام عليهما السلام لهما في هذه الطريقة وفي الحق والخوف
 وانما يكون بالعصمة فالله تعالى على الكل لهما والداعي هو النبي والامام عليهما السلام فلو لم يكونا معصوين لم يكن
 لهما الامتياز على ذلك ولولم يكونا واجبه العصمة لم يحصل التكليف ثبوت بذلك ما قوله تعالى **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**
قَدْ تَبَيَّنَ الرِّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فاما في كل الاحكام اوزي بعضها والثاني يستلزم الحج من وجهين احدهما الترجيح بلا مرجح
 فان يتبع بعض التكليفين لثبوتنا في ترجيح بلا مرجح وثانيهما انه يستلزم التكليف بما لا يطاق فثبت كراهة في الدين
 لانه عين تكليف ما لا يطاق لكن ثبوت كراهة في الدين مع لقوله تعالى **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** وهو نكرة منفية فتكون
 للعموم فظهر ان الله تعالى يبين التصرف في كل الاحكام من القرآن بحالها واولاها وكذا الاطراف لا يفرق بينا
 الاحكام فيبنيها الامام فلو كان غير معصوم لم يكن قوله مبيناً **ص** الله تعالى احكامهم وحكمه بالغلبة في الغاية
 وعالم بكل المعلومات وهو الغنى المطلق بوجه لا يتصور فيه الحاجة ولا يمكن ان يقع في قوله وافعاله ما لا يستلزم
 الحكمة وانما يطاعه غير المعصوم في جميع اوامر ونواهيها في الحكمة والامام يطاع عنه في جميع اوامره ونواهيها في
 ان يكون غير معصوم **حج** قال تعالى **بُؤْسٌ لِّلْحَكِيمَةِ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحَكِيمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا** علم
 بالاشهاد كما هي من جهة التصور والتصديق وايضا في الاعمال ما يفتقر ولا ترك ما يثبت اصلا فاما ان يكون
 الامام حكماً او لا والثاني صحيح والحكم هو المعصو على ما بيناه **ص** قال الله تعالى **إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** فلا
 تخشونهم وتخشونهم وجه الاسناد لان هذه الاية دلالة على التمسك عن الخشية من الظالم والامر بخشية الله تعالى
 منضاً فان نفول غير المعصو لا يخشى منعا بالان لا يخشى نكرة والنكرة المنفية للعموم وكل امام يخشى منعا بالان
 لاشي من غير المعصو امام وهو المطلوب **ح** لا شئ من يجب طاعته غير شئ من شرعا بالضرورة وكل غير معصو
 يخشى من شرعا بالضرورة وكل غير معصو غير يخشى من شرعا بالضرورة فلا شئ من يجب طاعته غير معصو
 بالضرورة ثم نفول كل امام يجب طاعته ولا شئ من يجب طاعته غير معصوم بالضرورة وهو ينتج بحال ينتج لاشي من
 الامام بخير معصو بالضرورة وهو ينتج كل امام معصو بالضرورة لان السابغ البعدلة تستلزم الموجبة المحصلة
 وجود الموضوع لكن الامام موجود فالامام يجب ان يكون معصوماً وهو المطلوب **م** قال الله تعالى **كَمَا**

والذي عن كذا

منه

لذلك في المعصوم

أَسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَسْدَ لَا لَانِ أَفْصَحُ فَأَيُّ الْبَشَرِ نَزَكَهُ الْأَمْرُ مِنَ الذَّنُوبِ بِاسْتِغْنَاءِ الشَّرَائِعِ
 وَالرَّادِ مِنْ كُلِّ الذَّنُوبِ ذَا الطَّاعَةِ الْكَلْفُ لَا رَيْبَ فِي الْأَمَامِ نَابِيَهُ فَلَوْلَمْ يَكُنْ لَهُ هَذِهِ الْمُرَاتِبُ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَنْصَبَ لِحُجَلِ
 الْأَمْرِ عَلَيْهَا أَوْ تَوْفِيهِمْ بِهَا لَيْتُمْ فَيُفْطَحَ مِنْهَا الْغُلُوبُ **هَسْبُكُمْ** قَالَ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُمُونَ مَا آتَيْنَا مِنْ الْكِتَابِ لَا
 وَجْهَ الْأَسْدِ لَا لَانِ غَيْرَ الْمَعْصُومِ يَكُنْ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَةُ فَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْكَلْفِ مَنْ بَايَعَ لِعَنْدِهِ لَوْ الْأَمَامِ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ
 فَغَيْرُ الْمَعْصُومِ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَمَامًا مَحْمُودًا عَلَى الْمَعْصُومِ يَكُنْ أَنْ يَحْتَمِلَ ضِدَّ الْعُلَامَةِ مِنَ الْأَمَامَةِ لَانِ الْغَايَةُ مِنْهَا أَطْلُقُ
 الْأَحْكَامَ الَّتِي آتَاهَا اللَّهُ تَعَالَى وَفِي الْمَعْصُومِ يَكُنْ أَنْ يَكْفُمَ مَا آتَاهُ اللَّهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَكُلُّ مَا هُوَ مَكْنُونٌ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ غَيْرُ الْعِلْمِ
 أَمَامَ دَائِمِ الْعِلْمِ ذَلِكَ بِالْعَصْمَةِ فَجَوَابُ بَيِّنَاتِ الْأَمَامِ مَعْصُومًا **مَطْلُوبٌ** لِسَبِّ أَطْلُقُ مَا آتَاهُ اللَّهُ الْفَضْلَ الْمَعْصُومِ نَسْبُ
 الْأَمَانِ وَنَسْبُ الْأَمَامِ نَسْبُ الْوَجُوبِ عَلَى الْمَعْصُومِ غَيْرُ الْأَمَامِ نَسْبُ طَعْنًا **قَالَ** تَعَالَى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
 الْاِبْتِغَاءُ وَالْاِسْتِدْلَالُ لَانِ الْغُلُوبَ فِي الْأَوَّلِ ضَلَالٌ مَحْمُودٌ مَحْمُودٌ عَنْهُ فِي غَايَةِ التَّخَذُّرِ وَكُلُّ غَيْرِ مَعْصُومٍ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ
 كَذَلِكَ الْأَمَامِ لَيْسَ كَذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ فَعَلَى الْمَعْصُومِ أَمَامٌ بِالضَّرُورَةِ وَالْأَمَامُ ثَابِتٌ لَوْ جُوبُ لَأَمَامَةٍ فَالْأَمَامُ مَعْصُومٌ
قَالَ تَعَالَى وَغَيْرُهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يُقَرَّرُونَ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ كَذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ وَكُلُّ غَيْرِ مَعْصُومٍ يَكُنْ أَنْ
 يَكُونَ كَذَلِكَ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ وَبَيِّنَاتٍ كُلِّ أَمَامٍ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ لَوْ جُوبُ الْمَوْضُوعِ
 اتِّبَاعُ النَّبِيِّ وَوَجِبَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي لَكِنِ الْمَقْدَمُ ثَابِتٌ جَمَاعًا وَلِخُلُوفِ الْفَرَانِ قَالَتِ النَّاسُ
 وَفَايِدَةُ الْأَمَامِ طَرِيقُ ارْتِشَادِ الْكَلْفِ إِلَى اتِّبَاعِ النَّبِيِّ بِحُجَّتِهِ بِحُجَّةِ اللَّهِ وَحُجَّةِ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِعَصْمَةِ الْأَمَامِ
 الْأَمَامِ لَيْسَ يَكُنْ أَنْ يَبْعُدَ عَنْهُ **يَسْجِدُ** قَالَ تَعَالَى فَلَا تُطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَالْأَمَامَ أَمَّا هُوَ فَحَصْلُ الْكَلْفِ عَلَى
 اللَّهِ وَالرَّسُولِ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمَعْصُومٍ فَجَوَابُ لِعَصْمَةِ **قَالَ** تَعَالَى فِي الْاِخْتِلَافِ فِي كِتَابِهِ الْغَرِيبِ فِي
 مَوَاضِعَ مُعْتَدَةٍ وَالْحَقُّ لَيْسَ بِمَذْمُومٍ فَطَعْنًا بِالضَّرُورَةِ وَلَا تَعَالَى أَمْرُهُ وَبِاعْتِقَادِهِ وَمَذْمُومًا لِاِخْتِلَافِ بَيِّنَاتِهِ
 عَلَى أَطْلُقُ الْأَمَامِ يَكُنْ مَذْمُومًا وَالْخَطَابُ لَوَارِدٌ فِي الْكُتُبِ كَثِيرٌ مِنْهُ مَشَابِيهُ ظَاهِرٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ وَلَا يَحْصُلُ هَذِهِ
 الصِّفَةُ إِلَّا بِالْظَّنِّ هُوَ مُخْتَلَفٌ بِاِخْتِلَافِ ظَاهِرِ قَوْلِهِ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَعْلَمُ فَطَعْنًا مِنْهُ أَنْ يَعْلَمَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا وَيَحْصُلُ
 الْيَقِينُ بِقَوْلِهِ وَفَعَلَهُ وَلَا لَزِمَ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ الْمَكْلُوفَ لِمَا فَعَلَهُ الْأَيْدِي عَلَيْهِ هُوَ حَقٌّ لَانِ عَيْشُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ بِحُصُولِ الْعِلْمِ
 بِقَوْلِهِ وَفَعَلَهُ هُوَ الْمَعْصُومُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ **قَالَ** تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ غَيْرَ الْمَعْصُومِ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ
 مِنَ الْمُفْسِدِينَ يَكُنْ أَنْ يَفْصِدَ فُسَادًا عَاقِلًا وَفَعَلَهُ مِنْ يَفْعَلُهُ وَالْأَمَامُ لَا يَكُنْ أَنْ يَكُونَ أَمَامًا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ
قَالَ تَعَالَى فَتَحْتَ لَحْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ كُلِّ غَيْرِ مَعْصُومٍ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ
 يَكُنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ بِالضَّرُورَةِ فَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ أَمَامٌ بِالضَّرُورَةِ **قَالَ** تَعَالَى فَلِمَ تُخَاجَتُنَّ
 لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ كُلُّ مَا هُوَ حُجَّةٌ بِجَوَابِ الْحَاجَةِ بِهِ وَلَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ بِعِلْمٍ بِجَوَابِ الْحَاجَةِ بِمَا الصَّغَرُ فَضَّرُّوهُ وَلَمَّا كَثُرَ
 فَلَا رَيْبَ الْمُفْتَدَةِ يَنْتَبِهُ لَا شَيْءَ مِمَّا هُوَ حُجَّةٌ لَيْسَ بِعِلْمٍ وَبَيِّنَاتٍ كُلُّ مَا هُوَ حُجَّةٌ وَهُوَ مَعْلُومٌ لَوْ جُوبُ الْمَوْضُوعِ وَمَعْنَاهُ
 ضَائِقٌ وَهُوَ قَوْلُنَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ مِنْ حَيْثُ نَرْتَبِعُ وَلَا نَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ نَرْتَبِعُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
 صُنْعِهِ لِقَوْلِنَا كُلُّ مَا هُوَ حُجَّةٌ وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ يَنْتَبِهُ لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ فَعَلَهُ وَقَوْلُهُ خِجْرَةٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَوْلُهُ
 فَعَلَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ وَالْأَمَامُ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ بِحُجَّتِهِ لَانِ يَجُوزُ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ بِحُجَّتِهِ لَانِ يَجُوزُ أَنْ
 قَوْلُهُ الْعِلْمُ لَا يَكُنْ حُجَّةً لَمَّا تَقَرَّرَ فِيهِ لَيْسَ يَكُونُ مَعْصُومًا **يَسْجِدُ** قَالَ تَعَالَى فَمَنْ خَاجَتُنَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ

ذلك هذه الآية على ان المجزأة بما هو بالعلوم وقول غير المعصوم غير معام ولا فعله فلا يصلح للحاجز والامام
 قوله ضرورة يحتاج فيجب ان يكون معصوماً شرطاً له قوله تعالى قل انكونن من المؤمنين كل غير معصوم يمكن ان يكون
 من المؤمنين ولا يشتر من الامام يمكن ان يكون من المؤمنين بالضرورة فلا يشتر من غير المعصوم بالامام بالضرورة وينعكس
 بالضرورة لقولنا لا يشتر من الامام بغير معصوم بالضرورة او دائماً بل من كل امام معصوم بالضرورة لوجوه الموعود
 وهو المطلوب **فصل** قوله تعالى ويؤمنون هو من عبيد الله وما هو من عبيد الله كل غير معصوم يمكن ان
 يكون كذلك ولا يشتر من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا يشتر من غير المعصوم بالامام فكل امام معصوم
 معصوم لما تقدم **مسألة** قال تعالى ربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم الامام طريقه هو الطريق الذي
 الله تعالى بانبايعه وذلك الطريق الذي امر الله بانبايعه صراط مستقيم ولا يشتر من غير المعصوم بالامام على الصراط
 المستقيم فلا يشتر من الامام بغير معصوم بالضرورة فلما لا بد من وجوب عهده والامام من الكفاية ولا يشتر
 ان يكون غير معصوم بالضرورة هذا هو معنى واجب لعصمة الشئ **مسألة** كل امام انبايعه هذا بالضرورة
 ولا يشتر من غير المعصوم انبايعه بالامكان فلا يشتر من الامام بغير معصوم وهو المطلوب **فصل** قال الله تعالى
 ويؤمنون على الله الكذب هم يعلمون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا يشتر من الامام يمكن ان يكون
 كذلك بالضرورة ينتج لا يشتر من غير المعصوم بالامام بالضرورة فلا يشتر من الامام بغير معصوم بالضرورة
 فبان من كل امام معصوم بالضرورة وهو المطلوب **مسألة** قوله تعالى قل يا اهل الكتاب لو تعبدوا
 عن سبيل الله الا في معرض التوبى والتمسك بهما والدم على الشئ الاول الصدق سبيل الله الى الطريق
 المؤدية الى رضا الله والتقاء ذلك بامثال الاوامر والتواهي واستعمال الطاعة الشائنة صدق المؤمن الثالث قوله
 يتوبونها عوجاً الى سبيل الله ان يكون السبيل الى الطريق وهو الشريعة واعمار غير الحق عوجاً عن
 الشريعة اذا عرفت ذلك فيقول غير المعصوم يمكن ان يصد منه ذلك ولا يشتر من الامام يمكن منه ذلك بالضرورة
 فلا يشتر من غير المعصوم بالامام وينعكس لقولنا لا يشتر من الامام بغير معصوم ويلزم من كل امام معصوم لوجوه الموعود
 وهو المطلوب **مسألة** قوله تعالى وما جعلكم الا لئلا تباشروا فيكم فلو كنتم من غير الامام لا بد من
 هذا ان طمانينة القلب مطلوبة خصوصاً في الاحكام الشرعية والاوامر التمهينية والتكاليف العظيمة ولا
 يحصل الا بالامام المعصوم ونقض الغرض على الله تعالى محال **مسألة** قال الله تعالى ولا تحسبن الذين الاله كل
 غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا يشتر من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ينتج لا يشتر من الامام بغير معصوم
 بالامام بالضرورة او دائماً وهو المطلوب **مسألة** قوله تعالى والذين هاجروا وجاهلوا لالا ان هذا لا
 لها غايته واحدة اشركت فيها وهو كون ذلك في سبيل الله وبشرى عليه الجزاء وهو قوله لا كفرون الى اخره
 فاذا دعا الامام المكلفين الى قتال فيلزم هذه التوازم وانما يعلم ان دعاءه الى قتال هذه غايته وبشرى عليه
 الجزاء المذكور اذا علم انه معصوم والا لم يوثق ولا يحصل الطمانينة وكلاهما مطلوب خصوصاً في هذه
 الايات **مسألة** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا وصابروا واغفوا الله عنكم فليحسب
 الامام بهذا المكلفين الى هذه الرتبة يحتاج الى الامام الغرض يحصل ذلك المكلفين بالطاف بغير المكلف
 الى ذلك ذلك بالمعصوم وهو المطلوب **مسألة** قال تعالى ولا تبدلوا الخبيث بالطيب كل امام متبوع

والله اعلم

هو

وإذا

مطلقاً ولا شيء ممن يتبدل الخبيث بالطيب بمشروع مطلقاً وكل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك ولا شيء
من الأمام يمكن أن يكون كذلك بالضرورة وينبغي لأشياء من الأمام غير معصوم بالضرورة وبإزمنة كل أمام معصوم بالضرورة
لوجود الموضوع **ع** قال الله تعالى **وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** هذا حكم عام لكل من يصد عنه ذلك
فإذا كان كذلك فالخاطب ذائباً ولا اعتراض عنها بالقوة والإصلاح وكل غير معصوم يمكن فيه ذلك فإذا كان
الأمام غير معصوم فإن سقط لهذا التكليف عنه لم يكن الخطاب عنه عاماً وهو باطل بالضرورة وإن كان مكلفاً
به فالمتوفى به والمفهوم عليه لا بد أن يكون غير فاعلاً أن يكون معصوماً أولاً والأول يكون المعصوم أولاً
بالإمام منه والثاني سقط محال من المطلوب يستلزم المخرج والمرجع والغافل وتعطيل حدود الله وذلك كله
بناقض الغرض من نصب الإمام ويندفع كل هذه الحذرة ويكون الإمام معصوماً **ع** قال الله تعالى **يَا أَيُّهَا**
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُاطِلِ الباطل الباطل لا يجوز
لغير تكليفه فإذا لم يكن معصوماً أمكن أن يرغبهم بالصدقة ذلك وبجهاهم على ذلك ولا يطمئن المكلف في الظاهر
مطالبة ولهذا ذكره الله في مواطن كثيرة منها هذه **وَلَمَّا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَكَاتِهِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ع**
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَبَرُّهَا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُبْغِلُوا أَمْبِلًا عَظِيمًا وجه الاستدلال من وجهها هذا
أن غير المعصوم يتبع الشهوات وكل من يتبع الشهوات يبطل مبالغة بما لا ينفع قوله الذين يقتضون العمل بجمع
معترف بأنهم وكل من يبطل مبالغة لا ينفع غير المعصوم لا ينفع والإمام يتبع غير المعصوم ليس بالإمام بالضرورة
وهو المطلوب ثانياً أن الإمام نصب حتى لا يمكن المكلف أن يتبع الشهوات يبطل عن الحق ولا يمكن ذلك إلا
المكلف لا يدعو إلى المبالغة لا يكون له وقع عند المكلف إذا لم يبطل هو فاعلاً من أمر معروف ولم يفعله فهو مذموم
وقد أشار الله في كتابه العزيز بقوله **أَنَّا مَرْوَنَ النَّاسَ بِالْبَيِّنَاتِ وَنَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ** وإنما يطمئن المكلف في شئ فله
إذا كان الإمام معصوماً وهو المطلوب **ع** قال الله تعالى **وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ** إلى قوله **بِهِرَّاجَةً** الاستدلال
أن الإمام يدعو إلى الجهاد وفيه القتال من الطرفين فتعرض نفسه لقتلها ولأن يقتل غيره ففيه كان الإمام غير معصوم
فإن يكون دعاؤه إلى القتال ظالماً هو مشاهد ومناظر فيكون ذلك عدواً وظالماً ونقضاً لأن يضلنا
بهذا نحن أعظم العذاب ترك الجهاد بإزمنة من عدم عصمة الإمام عدم وجوب الجهاد لنقضه على امره فإذا جاز منه
الخطأ وان يكون ظالماً امتنع مثل المكلف الفاضل بإزمنة منه فحاش الإمام عند الدعاء إلى الجهاد وهو باطل فعلم
بأصل **ع** قال الله تعالى **إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ فَحِشًا أَلْفُ حُورٍ** وجه الاستدلال أن الإمام يجب أن يدعو إلى
بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يدعو إلى ذلك بالإمكان ينبغي لأشياء من الأمام بغير معصوم وبإزمنة كل أمام
معصوم لو جوب الموضوع وهو المطلوب **ع** قال الله تعالى **وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ وَبَارُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ** هذه صفة ذكر
في معرض لذكر صفته نقص قد حذر الله تعالى عنها والإمام إنما نصب ليكمل المكلف حمله على الأخلاق الحميدة
وإنما هو المكلف أنه لا يجازي ذلك ولا يأمه إذا علم وجوب عصمه ولا أنه يطمئن قلب المكلف إذا علم امتناع هذه الصفة
على الإمام وإنما يعلم امتناعها بعصمه فدل على وجوب عصمه **ع** قال الله تعالى **وَيَكْفُرُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**
وجه الاستدلال أن كتمان العام هو المقصود والافضاض من ذلك بحيث أن النبي صلى الله عليه وآله والإمام إنما اجعلوا
العلم على مكان من عظيم المرتبة من الأعلام تكسب المكلف في فؤاده العلية فلو لم يكن الإمام معصوماً لم يتم هذا العلم

المعلوم بالضرورة الثالث ان التوفيق في الاختيار عن جميع ما يختار هذا الطريق يحصل العلم بالباطح والواجب والمنتهى وبالجملة الصواب في كل باب الاختيار عما يظن انه صلاح ولا يفسد ذلك لا من التبع والامام المعصوم
المعصوم قوله تعالى **ثُمَّ أَنْبَأْنَا مُوسَى بِالْكِتَابِ إِنَّمَا عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ الْأَمْرُ** وجعل الاستدلال ان يقول القرآن الكريم
من التوفيق وهو قد فصل كل شيء من الاحكام وطريق الصواب وهذا للعباد وجعلهم في المعاش والمعاد والدين
خوفا وبها وكل فوائدها فيجب ان يكون القرآن كذلك وان يبدل العلم ذلك في كل حكم حكمه بالتفصيل لا في
العلم وهو التبع والامام المعصوم بالضرورة فيجب الامام المعصوم فيمنع ان يكون الامام غير معصوم قال الله
تعالى **وَهَذَا كِتَابُنَا أَنْتَ مُبَارَكٌ فَاسْمِعُوا وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ** وجعل الاستدلال ان يصرح في اتباع هذا
الكتاب فيلزم ان ينحصر فيه الصواب فلا يؤخذ الاحكام الا منه ومن سنده التبع وكل ما فيها فقد نطق القرآن
بوجوب اتباعه ولا يجوز ذلك فيجب التوفيق فيحصل العلم في العلم بذلك لا بالتبع والامام فانهما البهتان
للأحكام بفيتا فيجب التبع والامام المعصوم هو المطاوع **صَلَّى** قوله تعالى في هذه الآية **وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ**
امر بالتوفيق عقب الامر باتباع هذا الكتاب فهو محصر على عدم مجوز اتباع غيره ولا يمكن ذلك الا بالمعصوم وليس
الا بالتبع والامام **صَلَّى** قوله تعالى **فَلَا يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكُمْ وَتَفْتَنُكُمُ بَاطِلًا** لا يفسد ولا يضل
الذي جعله هذا والله البهتان البهتان هو الاستدلال وهو مستقيم لا هو ج في فهو واحد ولا في
في احكامه لا اختلاف والامام انما جعل بهذا التماس لبيان ما يحل عليه من ما يحل ولا يفسد ذلك الا من المعصوم
فيجب عصمة الامام **صَلَّى** قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا الْيَوْمَ**
الاختلاف لا يندفع الا بالامام المعصوم **صَلَّى** قوله تعالى **فَالْأَخْرَجَ مِنْهَا مَذْخُورًا وَمِنْ بَيْنَ يَدَيْهَا مَلَكًا**
جهنم منكم **أَجْمَعِينَ** وجعل الاستدلال ان ارسل الله النبي ونص له الامام يحصل الاجتناب عن اتباع الشيطان في كل الاحوال والا
والقول في ذلك لا يمكن الا مع عصمة النبي والامام **صَلَّى** قوله تعالى **وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ** لا يفسد ولا يضل
الا بوجوب الاستدلال ان يصرح في اتباع هذا الكتاب وهو في كل الاحكام وفي كل الاحكام
والنبي انما ارسل النبي ليعمل في الدنيا والآخرة والامر تكليف العاقل وهو مع ودعاء الناس بوجوب العلم
العلم وبعد النبي نصب الامام لذلك وانما ينفرد بالدعوة لاتباعه اذا علم منه ذلك وانما يحصل العلم اذا كان
والنبي فانهما لا يصح فيجب لزام العقب بعبادة النبي بين الامام والتبع ان النبي مبلغ عن الله تعالى والامام مبلغ
عن النبي **صَلَّى** قوله تعالى **وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ** الا بوجوب الاستدلال ان الحق ما نطق به الكتاب لعن من لم يقدم
مراد وان الذي يوزن ويثبت من الاعمال الحق فيلزم ان يكون الموزن هو العمل الذي يحكم به القرآن الكريم وانما يعلم ذلك
من امام معصوم وهو ظاهر فيجب هو المطاوع **صَلَّى** كل غير معصوم يفتن الشيطان ولا شيء من يتبع الشيطان با
بالضرورة لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة اما الضرر فلا انه لو لم يتبع الشيطان في وقت ما اصلا كان
المعصوم معصوما وقد فرغ من غير معصوم هذا خلعت اما الكتاب فله قوله تعالى **فَالْأَخْرَجَ مِنْهَا مَذْخُورًا وَمِنْ بَيْنَ يَدَيْهَا مَلَكًا**
منهم **لَا مَلَأَ** جهنم منكم **أَجْمَعِينَ** دل هذا الخطاب لعظيمه والتعليل لكونه من يتبع الشيطان ه طافا سواء
كان دائما او في وقت واحد فيحق دخول جهنم بعمل لا يجوز ان يتبع في كل عمل بقوله وفعله الا لكان
امام من ائمة النار فذلك بالثبوت لا يمكن ان لا يتبع اصلا فاما في نصيبه في البعض فيلزم منه محال ان

الاجابة على كلام

في حق من يتبع

الخام

199
15

١٠٠
الحق الله تعالى لا يلزم عدم اتباعه مطلقا بل يلزم اتباعه ما لم يمتنع من غير خلاف فائدة في نصبه
قوله تعالى ولا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له لان الرتبة اوجبها الله تعالى للذين يتقون غير المعصية بالفضل
لا يوجب لا يوجب الله له الرتبة الا في فعل الذنب فهو مستحق للعقاب لا يوجب حمله فلا شيء من غير المعصية يوجب والامام
انما نصب بالتدعي لا بالتدعي والعمل عليها فلا يمكن ان يكون غير معصو وحق العصومون المتقون هم المتقون
للتبعية لا بحكم هذه الرتبة فانه تعالى عرفهم بذلك والعرف من الله تعالى فيكون المتقون والمنع للرسول في كل احواله
افعاله وركونه وشاؤونه هو ظاهر ضروري وغير المعصو غير مشيع للرسول كذلك الامام انما نصب له بانها انما
الاتباع الرسول في جميع احواله وافعاله وركونه وان لا يخرجوا بفعلهم ولا قولهم عن شريعة النبي بما بانها فائدة
علمهم على ذلك ومن غير المعصو لا يمتنع ذلك فلا شيء من غير المعصو بالامام **بسم الله الرحمن الرحيم**
الدليل الاول بعد الالف من الاصل الثاني من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام الاول قال الله تعالى
بارك في المرزوق والابو وجب الاسد لانه تعالى متابع وجوب اتباع النبي وان التعميم والتجاء لا يحصل الا بالاتباع بين
بعده بلا فصل الله وماذا يصنع بهم الرسول انما امره بانما يصح يحصل لهم ذلك المقام وهو التعميم ووجوب ترحمه
وذكره فان ذكر من انبى لا ريب انهم بالمرتب هو كل فعل حسن لم يوصف زايده على حقه عرف فاعلم ذلك ودل عليه
وذلك بمنزلة شقين احدهما اعلامهم بالمرتب وثانيها امرهم به وحملهم عليه هو يشمل كل الواجب عليهم بها وجوب
وبارهم بها وجوباً عليهم وجوب لفعل كل التبعيات عليهم بها وجوباً عليهم بارهم بها على سبيل المنع فيكون
ضامها عليهم مندوباً ويدخل في ذلك ترك المكروهات فانه راجح في اطلاق المرزوق عليه الثانية التي عن المنكر بان
بينها من كل المنكرات هو يشمل على شقين احدهما اعلامهم بذلك وثانيها تمهيدهم عنها ودفعهم عنها وجوباً
الثالثة محل التبعيات وهذه اشارة الى ان في الباطن هو يشمل على شقين احدهما اعلامهم به وثانيها ابا حنيفة
الاباع اعلامهم بالاتباع كالتعميم والاتباع وما يحرم عليهم من الماكل والشاويب للملابس الخبيثة الخامسة ان يضع عنهم
والاقلال معناه ان يخرجهم من المناقض الاخلاق الذميمة والفوضى والشوون والغضب الى الفوضى والرحابة والامام
ذلك بالامانة بعد النبي فلا بد ان يكون بمنزلة ذلك ويفعل فعله فلا بد ان يكون قد حصل له هذه الرتبة في التبعي وال
كان مساوياً للرغبة في احتياجه الى مكل يعمل معه ذلك فترجح عليهم ترجيح بلا مرجح فليس حصول ذلك لهم مندوباً
من حصوله من انفسهم فيكون معصوماً وغير المعصو لا يحصل منه ذلك الا كان معصوماً فانما لا يصح
الا من هو على هذه الطريقة فيجب عصمة الامام وهو المطلوب **ب** قال الله تعالى فالذين آمنوا وبعثوه
نصرة الابو وجب الاسد لان الامام انما نصب له هذه الامانة في الاشياء التي اتبع التوابع الذين اتوا من غير
يكون فيها خلاف لا في طريق واحد غير المعصو لا يصح منه ذلك لانهم حصوله في فائدة نصب الامام
عصمة ج قوله تعالى وكنت انا في الاوارج الابو وجب الاسد لان القرآن اعظم من التوراة فلازم ان يكون
في كل شيء مفصلاً السنة والاجماع يتناولون تفصيل الاحكام التي ارسل لابلغة وبيان وجه الناس على العمل
تعليمهم ثم لا يحصل الا عند الامام الامع عصمة فإلزام ان يكون معصوماً والامام فإلزامهم مقامه في ذلك
يحصل منه بعد النبي من بعد التبعي ما حصل من التبعين هو في زمانه فلا يحصل لو توفى به الامع عصمة وعلمه
ابو وجب الامانة فائدة **د** قال الله تعالى قل انما اتبع ما يوحى الي من ربك ذلك على ان التبع انما يبع الوحي

الاول بقية الاول

ولا يجوز له غيره ذلك لان انما المحضر الناس فالحقون بذلك انما هم الناس فيجد لهم ما اوصاه الله تعالى
من الاحكام لا غير والى الله تعالى بقوله هذا بصيرا من ربكم وهذا يوم يوفى الامام فاهم مقام
في ذلك ولا يجوز ان يتبع الناس لا اتص من النبي والامام عليها السلام فيما في خيال وما هو نقص صريح
الفران فالتبعية ببلغة ويجعل الناس لا يشاركوا فيها بحجهم ولا يبرأوا ولا يغيرون فلا بد ان يوثقوا به ويحصل
ان لا يخالفوا منه ولا يامرهم به ولا يحصل ذلك لا بعد العلم بانه معصوم فكذلك الامام فيجب عصمته فانه لو لا
عصمته لم يحصل المكلف لوثوق به ولا العلم بقوله في عدم اتياعه لدلالة الفران في عدة مواضع انه
لا بعد له في اعطاء الاعداء على النبي والبراهين هو قوله تعالى قل انما اتبع ما يوحى الي الاية ذكر ذلك
عليهم على وجوب تباعده لانه انما يتبع ما يوحى اليه من ربه وفيه مضامين الله وهذا وجه ذلك وهو في علم
لا يصح من عند ذلك ولا يتم الا بعصمته وهذا عين ما فهم في الامام لانه فاهم مقام فيجب عصمته وقوله تعالى
ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا تولوا عنه وانتم كنتم معونين عن التولي مع التماع طالع به سمعناهم
يفيد العلم ولا يحصل ذلك الا مع عصمته لان خبر الفاسق في الله عن اشياء غير صحيحة سمع الله لقوله تعالى يا
ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فكل من امكان ان يكون فاسقا لا يحصل من خبر العالم فلا يكون
منها عن التولي عنه فلا فائدة في نصب الامام مقام النبي فاهم لاجله فيجب عصمته ليحصل العلم به بقوله في التولي عنه
الا لم يحرم وقال الله تعالى يا ايها الذين امنوا الا تخونوا الله والرسول وتخونوا ايمانكم انا نعلم ما تعملون انما جعل الخبا
مع العلم فلا بد ان ينصب طريقا الى العلم وذلك الطريق هو التبعية فيكون قوله يفيد العلم وانما يكون بعصمته فيجب عصمته
لبن فائدة بعصمته وكذا الامام لانه نصيب ليحصل منها يحصل من التبع ح قال الله تعالى وقالوا لو هم خائفون
فئة ويكون الذين كلف الله فان امنوا فان الله بما اتعواون بصيرة جبر الامتدلال انما في طلب من عباده با
ان لا يكون فئة فجميع الامان لان قوله لا يكون فئة دل على ان الملة في كل الادوات فنقول حادون فئة لان
اما ان لا يكون امام واقا ان يكون الامام ينصب الله ونص الرسول ويكون فئة فان الضرورة فاضية باقدا
نصب الامام بغير الله تعالى بل يكون مقوضا الى الخلق مع اختلاف واعيانهم وادانهم واهم ولا يتفقون على
امام واحد بل يقع الفتنة وعدم الامام يقع منها الفتنة فيجب ان يكون ينصب الله تعالى فاما ان يكون معصوما
اولا والثانية باطل لان نصب غير المعصوم يختلف فيه الازاء ولا يحصل لوثوق بقوله ولا انه يمكن لزوم الاغتر
بالجهل من نصبه هو من الله تعالى فيجوز وامكان الخ فيجوز ان يكون غير معصوم وهو المطلوب طالع كل غير معصوم
مخالفة معذرة ولا شيء من الامام مخالفة معذرة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة او فاهم
اما الضرر فان غير المعصوم فيحصل العلم الجواز لخطا وهذا الكذب عليه يحكم في باب لتلك فقوله غير معصوم
للعلم والمعتد من ابد جهنم كل من قوله لا يفيد العلم فمخالفة معذرة لان الله تعالى لا يعاقب من لم يعلم
الحكم لقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مما منه ذلك يا هم قوم
لا تقاوتون على عدم معاقبتهم وقلنا لم بعد علمهم وطلبهم للعلم بما يقيد وهو كلام الله تعالى والامام
اذا كان غير معصوم فكلامه لا يفيد العلم ولا مظنة واما الكبر فلا شيء فاهم في نصبه فيحصل العلم
بالفعل ظالم بالفعل لا شيء من الظالم بالفعل بل بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم فاهم اما الضرر في

الاعتناء

كل من كان

فلان

فَلَا تَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآيَاتِ وَالْذِّكْرِ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ لَا يَفْقَهُونَ الْكَلَامَ وَلَا يَفْقَهُونَ الْقُرْآنَ
 فَطَعَا لِنَفْسِهِ أَهْلَ الْكِبَرِ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ وَمَنْ لَمْ يَهْدِ اللَّهُ لَا يَصْلَحْ
 يَجْعَلُهُ اللَّهُ هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ مُبْتَلًى قَوْلُنَا لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ فَجَعَلْنَا صَغِيرًا لِقَوْلِنَا أَهْلَ الْأَمَامِ
 هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ يَنْتِجُ لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ هَادِيًا بِالضَّرُورَةِ هَذَا غَيْرُ الْمَعْصُومِ بِالْفَعْلِ أَمَّا غَيْرُ وَاجِبِ الْعَصَةِ غَيْرُ
 مَعْصُومٍ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصُّ فَيَقُولُ كُلُّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ بِالْإِمْكَانِ ظَاهِرًا بِالْإِمْكَانِ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِظَاهِرٍ بِالضَّرُورَةِ
 يَنْتِجُ لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِالْإِمْكَانِ بِالضَّرُورَةِ فَيَجْعَلُهُ الْأَمَامُ وَالصَّغِيرُ بِدَلِيلِهِ وَالْكَبِيرُ بِمُقَدِّمَةِ الْأَمَامِ
 كُلُّ الْأَمَامِ هَدِيٌّ بِاللَّهِ بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ نَصَبُ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا الْمَلِكُ الْمَلِكُ وَلَيْسَ بِمُجْتَبَأٍ مِنْهُ أَحَدٌ إِلَّا بِرِضَا وَهُوَ أَمَّا الْأَمَامُ
 وَالْإِمَامُ بِرِضَا وَتَقْضَى الْقُرْآنُ وَالْإِمَامُ بِمُقَدِّمَةِ الْأَمَامِ بِالْإِمْلَاءِ فَيَجْعَلُ مِنْهُ هَدِيًّا بِأَمَامِهِ بِالضَّرُورَةِ وَاللَّهُ
 جَلَّتْ عَظَمَتُهُ وَتَعَالَى سَنَاءُهُ مَعَ الْأَمَامِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ اللَّهُ مَعَهُ بِالْإِمْكَانِ فَلَا شَيْءَ مِنَ
 الْأَمَامِ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مَعْصُومًا لَوْ جُودًا أَوْ ضَوْعًا أَمَّا الصَّغِيرُ فَلَا تَقُلْ الْأَمَامُ مُتَّسِقٌ بِالضَّرُورَةِ
 لَا يَنْتَبِهُو النَّاسُ إِلَى الْقَوْلِ وَيَجْعَلُهُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا لَمْ يَنْتَبِهُو مِنْ لَوْ كَانَ مُتَّسِقًا لِذَلِكَ فَطَعَا فَا لَمْ
 يَنْتَبِهُو كُلُّ مَنْ مَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْقَوْلُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كُنُوزٌ لَهُمْ
 وَرِضَا عَنْهُمْ هَذَا هَدِيٌّ أَمَّا كُنْفَةُ الْقَبْلِ لَا يَنْبَغُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الْآمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَمْرُؤُونَ
 أَعْرُوفٌ يَهْتَدُونَ عَنِ الشُّكْرِ وَيُفِيهِمْ مَوَاقِفًا وَهُمْ يَتَّقُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ
 اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ الْأَمَامُ بِدَعْوَى النَّاسِ إِلَى الْإِتِّفَاقِ وَيَعْلَمُهُمْ بِهَا وَبَارِئٌ بِهِمْ بِمَا فِي كُلِّ الْأَمَانِ وَكُلُّ الْأَحْكَامِ فِي كُلِّ
 الْوَفَائِعِ فَهَذَا نَهْيٌ بِدَعْوَةِ نَصْبِ الْأَمَامِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا ذَلِكَ وَكَوَالِدًا عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ نَصْبٌ بِهَذَا الْحَكْمِ وَلَا يَنْبَغُ
 بِجَوْلَةٍ عَلَى الشَّيْءِ بِأَنْ يَكُونَ أَكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ مَعَ الْإِمْكَانِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْأَمَامُ لَمَّا احْتَبَرْنَا تَعْبِيرًا بِالْجَمْعِ فَهَذَا ظَاهِرٌ
 فَيَقُولُ كُلُّ الْأَمَامِ مُنْصَعَفٌ بِهَذَا الصِّفَا بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِنَصْفِ بَعْضِ الصِّفَا بِالْإِمْكَانِ فَلَا
 شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ لِصَغِيرٍ مُدْبِئًا بِهَا عَلَى أَهْلِ الْأَمَانِ بِأَنْ يَطْرُقَ الْقِيَاسُ الْكَبِيرُ بِظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ
 كُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لِعَصْمَةٍ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَجْمَعَ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَا فِي كُلِّ الْأَوَاقِفِ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ فِي كُلِّ الْوَفَائِعِ بِأَحْكَامِ
 فِي بَعْضِ الْأَوَاقِفِ بِبَعْضِهَا أَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ أَوْ فِي بَعْضِ الْوَفَائِعِ وَهَذَا خَرِيدَةٌ بِحُجَّتِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَدَّ
 اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِينُ ظَلُمْتُمْ فِي جَنَّاتٍ صَدْرِي
 وَضُؤَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَجِبَ الْأَمَامُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَّقِي وَلَا الْمُؤْمِنِينَ بِصِفَاتِهِمْ وَأَمَّا
 مِمَّنْ يَتَّقِي غَايَاتُهَا مِنَ الْحَاصِلَةِ الْأَمَامُ بِدَعْوَى النَّاسِ بِأَنْ يَكُونَ بِهَذَا الْأَمَامُ بِوَصَالِهِمْ إِلَى نَائِلِ الْغَايَاتِ وَكُلُّ
 الْأَمَامِ بِفَعْلٍ كُلِّ ذَلِكَ وَبَارِئٌ بِهِ شِدَّةُ النَّهْيِ فِي كُلِّ الْأَوَاقِفِ فِي كُلِّ الْأَمَامِ بِالضَّرُورَةِ وَالْإِمَامُ لَا يَنْتَفِئُ الْغَايَةِ مِنْ نَصْبِهِ لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِهِ
 الْمَعْصُومِ بِفَعْلٍ بَعْضُ ذَلِكَ الْإِمْكَانُ يَنْتِجُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِدَعْوَةِ اللَّهِ
 تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يَرْحَمُ الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ كُلُّ الْأَمَامِ اللَّهُ بِرِضَا عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِرِضَا عَنْهُ بِاللَّهِ
 فَاسْقًا يَنْتِجُ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِفَاسْقٍ بِالضَّرُورَةِ أَمَّا الصَّغِيرُ فَلَا تَقُلْ الْأَمَامُ بِرِشْدِ النَّاسِ إِلَى طَرِيقِ اللَّهِ عَنْهُمْ بِرِشْدِهِمْ
 بِحُصْلَةِ رِشْدِهِمْ أَوْ كُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَرْبُوبُ لَا يَجْمَعُ مِنَ الْحَكِيمِ نَصْبُ لَدُنَّا النَّاسِ إِلَى طَرِيقِ الرِّشْدِ أَوْ بِأَنْ يَكُنْ
 لَهُمْ هَذَا الْمَرْبُوبُ فَطَعَا فَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَنْصَلِبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ لَوْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَفَسَفَهُ لِيَحْصُلَ الْغَيْرُ مِنْ بِلَاغِهِ وَنُحْنُ اللَّهُ

بإمام

الإمكا

[illegible]

يدعو الى ذلك ولا شيء من غير المعصية يعلم منه انه يدعو الى ذلك فلا يصلح ان يكون الامام غير معصوم كذا قال الله
 فان الله لا يهدي القوم الفاسقين انما نصب الامام ليس لثباته بل لرضا الله تعالى عنهم ولما لا يحتمل الله تعالى
 ذلك وانما يتم ذلك بانواعه كونه على تلك الصفة لان اتباعه في قوله وفضله وفكره ونفسه وكاتبه عليه السلام اذا امر بذلك
 فنقول كل غير معصوم لا يرضى الله عنه بالامكان وكل امام يرضى الله عنه بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصية
 بامام بالضرورة كذا قال الله تعالى ومن الاغراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فيخذ ما يتبعون فربان عبد الله
 وصلاوات الرسول الا انها لم تفر بظلم سبأ فظلم الله في وجوب ان الله عفو رحيم الامام يدعو الى ذلك لنقل الكلمة
 بطبيعة ينتج امره ونهيه ضله وبكره الى هذه الرشبة فالامام يدعو الى هذه الرشبة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية
 يدعو الى هذه الرشبة بالامكان فلا شيء من الاما بغير معصية بالضرورة اما الصغر فلا ان هذه فائدة نصب الامام فان
 الله تعالى وغلب لعبا هذه الرشبة وذكر ذلك ترغيبا للعبا اليه الامام مكملا للامة بحسب قبول استعدادهم للكمال فان
 يدعو الى هذه الرشبة انتفعت الغاية من نصب الاما الكبير فظاهر كذا الامام قال الله تعالى وانما اريدون من
 الدنيا جنة التي يتبعونهم بها حتى ارضى الله عنهم ورضوا عنه اعلمكم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
 ذلك الفوز العظيم هذه صفة كمال الله ثم ذكرها لترغيب لبيها والامام يحمل العبادة عليها بينناهم وكل امام يدعو الى
 الرشبة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية يدعو الى هذه بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة وهو المطلوب
 قال الله تعالى ومن خولكم من الاغراب فما يفوتون ومن اهل المدينة من لا يعلمون من علمهم سعة بينهم ومنهم من
 يرتدون الى عقاب عظيم الامام محمد بن الناصر عن هذه الطريقة وينبئهم عنها ويعرفهم ما فيها من المجد وروبوته ان
 ارتكبوها بغيرها والا لا انتفعت فائدة نصبه فنقول الامام يمتنع ذلك ان بطبيعة يدعوهم عنها بالضرورة ولا شيء من غير
 المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير
 معصية بالضرورة كذا لا شيء من الامام يدعو الى شيء من هذه الطريقة لان هذه الطريقة موصوفة بالقبح بالضرورة
 وكل غير معصوم ادع الى شيء منها بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة كذا قال الله تعالى ومن
 اعترفوا بذنوبهم خلطوا عجلان لماريكا وانما احببنا الله ان يتوب عليهم ان الله عفو رحيم الامام يمتنع لرعيته
 الاشياء الطيبة من هذه الطريقة والاشياء المستفيدة عو الرعية الى الاشياء الحسنة من هذه الطريقة بالضرورة ولا شيء من
 المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة ان قال الله تعالى والعزوف من جوار الامام
 فبذلك هم واقفا يتوب عليهم والله جلهم حكيم الامام عليه السلام نصب ليعرفهم ما يحزنون عنه من العذاب ما
 يحصلون به التوبة وطريق النجاة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام
 معصية بالضرورة لا الامام لا يدعو الى ما يبتدئهم ولا يحزنهم عن طريق العذاب الا بطلب عندهم بالضرورة
 ولا يبتدئهم بالضرورة وكل غير معصوم يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة
 وهو المطلوب كذا قال الله تعالى والذين اتخذوا مسجدا غيرا او كفرا او تقوى بين المؤمنين واوصيا
 من حارب الله ورسوله من قبل وتجاهل ان اردنا الا الحسنة والله يشهد انهم اذا ذنبون لا نعلم فيه ابدا
 من الاما كذلك بالضرورة وكل غير معصوم كذا بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة وهو المطلوب
 لا شيء من الاما يدعو الناس الى ذلك بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يدعو الناس الى ذلك فانه ينتج من يبتدئ الامام بمعصية بالضرورة

لَكَ قَالَ اللَّهُ نَحْنُ الْإِنَّمَا اللَّهُ أَشْرَفُ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُغْنَوْنَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَقَدْ أَهْلَكَ حَقًّا فِي التَّوْبَةِ وَالْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَرَ بَعْدَهُ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا
 بِتَبَعِكُمْ لَدَيْهِ بِأَنْفُسِهِمْ وَقَدْ لَكَ هُوَ الْقَوْرَةُ الْعَظِيمُ وَجِبَ الْأَسَدُ لَا لَمْ لَا يَدِينُ شَخْصٌ بِمَا نَوَى مَعَهُ عَلَى الْحَقِّ
 فَمَا أَمَّا النِّجْمَةُ فَخَاصَّةٌ أَوَّلُهَا وَمِنْ بَقِيَّتِهِ مَقَامُهُ عِنْدَ وَفَائِهِ وَالْأَوَّلُ بِحَالٍ يُسْتَلْزَمُ انْقِطَاعُ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ
 بَعْدَهُ وَهُوَ بِحَالٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَطْفُهُ عَامٌ وَهَذَا الْعَظْمُ أَشْرَفُ مِنَ الْفَضْلِ فَلَا يَسُدُّ بِأَهْلِ هَذَا اللَّطْفِ فَخَيْرُ
 الثَّابِتِ وَهُوَ الْإِمَامُ لِأَنَّا لَا نَفْقَهُ بِالْإِمَامِ إِلَّا ذَلِكَ فَهُوَ كُلُّ إِمَامٍ يَدْعُو إِلَى ذَلِكَ وَيَعْرِضُ هَذَا الطَّرِيقَ بِأَيِّ
 تَضَرُّعٍ وَلَا شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ يَدْعُو إِلَى ذَلِكَ بِالْإِمَامِ كَمَا كَانَ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ لَمْ يَكُنْ
 شَيْءٌ مِنَ الْإِمَامِ بِضَافَةِ الْقَوْلِ أَوْ طَبَقَهُ أَوْ بِالضَّرُورَةِ وَكُلُّ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِضَافَةِ الْقَوْلِ أَوْ طَبَقَهُ أَوْ بِالضَّرُورَةِ وَكُلُّ غَيْرِ مَعْصُومٍ
 بِالضَّرُورَةِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ لَمْ يَكُنْ
 السَّائِغُونَ إِلَّا كَيْفَ تَكُونُ السَّائِغُونَ وَالْأَمْرُ بِالتَّعَرُّفِ وَالتَّاهُوتِ عَنِ الْمُسْكِرَةِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَتَقَرُّ
 الْمُؤْمِنِينَ كُلِّ إِمَامٍ كَذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ كَذَلِكَ بِالْإِمَامِ كَمَا كَانَ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ
 وَهُوَ الْمَطْلُوبُ لَمْ يَكُنْ كُلُّ إِمَامٍ بِرِشْدٍ وَبَدْعٍ إِلَى ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِرِشْدٍ وَبَدْعٍ إِلَى ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ
 تَضَرُّعٍ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ لَمْ يَكُنْ
 وَكَيْفَ الْإِمَامُ بِرِشْدِ النَّاسِ إِلَى ضَرْبِهِمْ مِنْ هَؤُلَاءِ وَبَدْعِهِمْ إِلَى ذَلِكَ بِحُجَّتِهِمْ عَلَيْهِ بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ مَكْمُولٌ مِنَ الشَّيْءِ
 وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِفَعْلٍ ذَلِكَ بِالْإِمَامِ كَمَا كَانَ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ هَذَا
 أَخْبَارُ دُنَا بَرَادِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ لَدُنْهُ الدَّالَّةُ عَلَى جُودِ صِدْقِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الْقَوْلُ بِإِقَانِ الْإِدَّةِ عَلَى
 لَا تُخْبِرُ بِالْمَنْ فَاطْمَئِنَّ الْفَضْلُ عَلَى الْفَضْلِ لَمْ يَكُنْ عَنْ الْقَطْرِ بِذَلِكَ فِي غُرَّةِ رَمَضَانَ الْبَيْتِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ
 سَبْعًا وَكَتَبَ حَسَنُ بْنُ طَهْرٍ بِإِذْنِ جَدِّهِ فِي صَحْبَةِ السَّاطِنِ الْأَعْظَمِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَاقِعِيِّ وَخَلَّدَ اللَّهُ مَلِكَهُ هَذَا
 صُورُهُ خَطُّ الْمَصْنُوعِ وَالِدِهِ قَدْ بَلَغَ مِنْهُ وَكَتَبَ هَذَا مِنَ الْقِسْمِ بِإِضَافَةِ الْوَاقِعِ الْفَرَاغِ مِنْهُ فِي سَابِعِ عَشَرَ
 رَجَبِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعًا أُنْزِلَ بِالْحَضْرَةِ الشَّرِيفَةِ الْغُرُوبَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى مَشْرِقِنَا وَكَلَمَاتِهِ
 وَحَدَّثَ هَذَا صُورُهُ خَطُّ الْوَالِدِ بِإِذْنِ اللَّهِ أَهَامُ وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ

فِي عَاشِرِ رَمَضَانَ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ سَبْعًا عَلَى
 بِدَايَةِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِحَسْبِ حُجَّتِهِ الْغَضْرُ
 بِرِطْمَةِ خَامِدِ اللَّهِ تَعَالَى وَ
 عَلَى نَيْبِهِ مُحَمَّدٍ الْفَقِيرِ
 الطَّاهِرِ